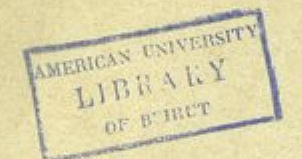

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

اخترنا لك



# شعوب جائعة وأراض عذراء

## بحث في مشكلات السكان وحالات التوتر بين الدول

ألفه: س. شاندراسكهار

تقديم: وليم فوجت

ترجمة: على عزت الأنصاري

راجعه: محمود فتحي عمر

# مقدمة

## بقلم وليم فوت
## من أنصار حزب العمال البريطانى

نظرا لان الدكتور شاندراسكهار مواطن آسيوى تلقى علومه فى الغرب لذلك تراه يتحدث عن الشرق والغرب كليهما فى حكمة ودراية ، ونظريته التى يحسن بنا جميعا أن نوليها اهتمامنا تقرر « ان سكان آسيا الجنوبية وآسيا الشرقية يجب ألا تقتصر اقامتهم على هذه المنطقة الجغرافية طبقا لحدودها الحالية مادام لايزال فى انحاء العالم اراض خالية من السكان . » وسواء كنا نحن سكان هذه الاراضى « الخالية » متفقين معه فى الراى ام لا فمما لاشك فيه ان الملايين من الآسيويين يقرون رايه . وبينما هو يبحث بحثا رشيدا فى العوامل الكثيرة التى تؤدى الى خلق هذه المشكلة وايجاد الحلول لها فانه يجعل للهجرة مبررها القوى .

ويجدر بنا نحن سكان العالم الحر أن نهتم بتحذيره ، نظرا لان السكان الذين يتكلم عنهم يبلغون ٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة ويكونون ثلث سكان العالم ممن لاينتمون حتى الآن الى الكرملين ولا الى الشعوب الديمقراطية . ان وضعهم فى الموضع الصحيح خلال السنوات القليلة القادمة قد يكون له اكبر الاثر فى حياة اولادنا ، ولا شك أن توجيههم الوجهة الصحيحة سيتأثر بحركات الموارد السكانية .

ولهذا الموضوع وجهتا نظر كان يحسن بالمؤلف لو أمكن أن يفسح لهما مجال البحث . وعلى القارىء أن يعيهما فى ذاكرته الا وهما : ضبط الاخصاب البشرى من الناحية الفسيولوجيه ، وقابلية كثير من البلاد التى يرى تشجيع الهجرة اليها ..

والواقع ان تحديد النسل باستعمال الحبوب كوسيلة مؤكدة لم يعرف الا من سنوات قليلة مضت وهو على مايظهر أرخص من اى اجراء آخر يمكن انتشاره شعبيا . والولد الذى لا يرغب الوالدان فى انجابه سيكون أمرا نادرا كما سوف تندر حالات الكوليرا او الملاريا . وليس هناك من عقبة ذات تأثير الا العقائد الدينية ، كما انه ليس من المحتمل أن يقيم الناس وزنا لما قد تنذرهم به اقلية ضئيلة . ان استعمال هذه الحبوب لن يغير اقتصاديات العالم فحسب بل سيغير كذلك العلاقات بين الناس .

وكثير من البلاد « الخالية » التى يرى الدكتور شاندراسكهار

استخدامها كماوى للفائض من اعداد الناس لايمكن الاعتماد عليهـا الا كما يعتمد على حذاء من ورق ما ان يتعرض لشىء من المطر حتى يبلى ويذوب • وكما رآه أساتذة البلاد الحارة من مثل ددلى ستامب Dudley Stamp ومارستون بيتس Marston Bates انه قلما عملنـا فى اراضى البلاد الحارة دون أن نتلفها • والفائض فى الحاصـلات الزراعية بالولايات المتحدة ماهو الا امر رمزى ـ اى اقتصادى ـ غير حقيقى • ولو كان الانتاج الزراعى فيها مبنيا على استغلال التربة استغلالا سليما لا على اساس ماتنتجه المطبعة فى دار السك فمن المحتمل الا يكون هناك فائض فى الحاصلات . وعلى امريكا الجنوبية أن تجود وسـائل الزراعة فيها ـ فى السنوات القليلة القادمة ـ حتى تكفى حاجة سكانها المتزايدين .

وليست الاراضى العذراء « فارغة » بالقدر الذى نتمنى أن تكون •

فبراير سنة ١٩٥٤ **وليم فوت**

## اعتراف بالفضل

لقد أفدت عندما قمت بتأليف هذا الكتاب الذى كنت قد وضعت تصميما له عندما عهد الى ببحث امور السكان فى اليونسكو فى باريس سنة ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ لقد أفدت بما دار فى المناقشات بينى وبين الخبراء والاساتذة فى المؤسسات المختلفه فى كثير من بلاد العالم .. كما أتيح لى فوق هــذه المناقشات والآراء الشفوية انى اطلعت على ما نشره كثير من المؤلفين من الكتب ما وجدت الى ذلك سبيلا .

انى أقدم شكرى لمن ساذكرهم من النــاشرين حيث سمحوا لى باقتباس مصوراتهم وبياناتهم . اشــكر مكتب الامور العادية بلنــدن Bureau of Current affairs لمصوراتهم فى كثافة السكان والفروق فى عدد الاسعار سنة ١٩٣٩ كما اشكر The Scientific American فى نيويورك لبيــانهم عن الموازنة بين البــلاد المختلفة فى انتاج الغــذاء والحاجة الى الغذاء . ومعهد دراسات الســكان بباريس للمصــورات التى فى صفحتى ( ٦٦ ، ٦٧ )

انى اقدم جزيل شكرى الى الاستاذ ك. سوامناثان K. Swaminathan لقراءته المؤلف قبل طبعه بعين الناقد البصير ولاقتراحاته القيمة

وانى اتوج كل هذا بما ادين به لزوجتى لنقدها البناء ولاشرافها على طبع هذا الكتاب .

**شاندرا سكهار**

بارودا فى يونيه سنة ١٩٥٢

# مقـدمة

ان من اشد المشكلات خطرا فى وقتنا الحاضر الاخصاب البشرى اذا لم يكن له ضابط . فسكان العالم اليوم قد زادوا عما كانوا عليه فى اى يوم من الايام. فقد قفز تعدادهم من ٥٤٠ مليون نسمة سنة ١٠٥٠ بعد الميلاد الى ٢ر٤ من البليون سـنه ١٩٥١ وهم يزيدون بمقـدار ٦٨٠٠٠ نسمة كل يوم او مايقرب من خمسة وعشرين مليونا كل عام ( نصيب الهنود من هؤلاء مايقرب من خمسة ملايين ) .

وعلى اساس هذه النسبة التى تقدر باكثر من واحد فى المـائة سيزيد العدد الى ٢ر٤ من البليون سنة ٢٠٠٠ .

وبصرف النظر عن هذا المجموع الذى يتذبذب زيادة ونقصـا وعن هذه النسبة التى لاتصدق فى زيادة السكان فان هناك عاملين آخرين يؤثران تاثيرا مخلا بجغرافية السكان العالمية : الاول عدم الانتظـام فى توزيع السكان العالمى والآخر عدم الانتظام فى نمو اعداد الســكان بين الشعوب المختلفة .

ان زيادة سكان العالم وحدها لاتعنى شيئا ، فقد تستمر زيادة سكان العالم زيادة لاحد لهـا دون أن تسبب الزيادة اية مشـكلة لو كانت – ولو الشرطية هذه يجب ان نكتبها بحروف كبيرة – لو كانت موارد العالم تكفى امداد كل فرد بحاجاته ليحيا حياة متمدينة وتضمن له فيها مستوى محترما . ولكن الواقع ، للاسف الشديد ، غير ذلك، ان معظم ســكان آسـيا وافريقيـا وأمريكا اللاتينيـة محرومون من ابسط مطالب المعيشة اللائقة . فبالرغم من التقدم الواسع فى العلوم الحديثة والمهارة المهنية فان مجموع الانتاج الغذائى بل جميع الحاجات الاخرى – لا يتمشى مع الزيادة فى عدد السكان . بل الواقع عكس ذلك تماما ، فليست الحاصلات الزراعية فى كثير من الاقاليم آخـذة فى النقصان فحسب ، بل شر من ذلك انها تتضاءل الى حد بعيد . كمـا ان الموارد الطبيعية لاتتمشى بطبيعة الحال فى الزيادة مع زيادة السكان

ولقد دعت هذه المسائل الملحة الخاصة بسكان العالم الى زيادة الاهتمـام ابان السنوات القليلة الماضية ، وبالرغم من انه لايوجد اى خلاف فى خطورة مسألة السكان بوجه عام فان هناك خلافا شـديدا فى التعرف على لب المسالة من ناحية وعلى وسـائل حلها من ناحيـة اخرى . ومع ذلك فاننا سنوجز الآراء الخـاصة بهـذا الموضـوع فى نظريات ثلاث عريضة .

تقرر النظرية الاولى أن الغذاء والموارد الطبيعيـــة فى كثير من أنحاء

العالم لا تساير زيادة السكان فحسب بل ان فيهما نقصا مستمرا ، كما تقرر انه بالرغم مما حقق العلم من تقدم فالطبيعة ضنينة وموارد الارض محدودة ، والنتيجة الحتمية لذلك موت الكثير من الجوع مالم يكن هناك ضوابط صارمة تحد من زيادة السكان .

ويستطيع السكان أن يعيشوا بشكل ما معتمدين على السلب ، ولكن هناك حدودا لهذه الوسيلة ، وعلى هذا الاساس تكون النتيجة المنطقية تقليل نصيب الفرد من الغذاء ، وكل زيادة فى نسبة نمو السكان فى البلاد المختلفة ستزيد فى الفروق بينها وبين مساحة الارض وانتاج الغذاء واستهلاكه . وستؤدى هذه الفروق الى الحسد ثم الى الحقد ثم الى الازمات الدولية التى تنتهى آخر الامر الى الحرب فلا وسيلة لنا الى البقاء الا بالحد الشديد من الاخصاب البشرى .

ويدعو أصحاب هذه النظرية الى تعميم تحديد النسل والاحتفاظ بالموارد الطبيعية على مستوى عالمى . وبهذا نضمن على الاقل استبعاد هذه الحروب المتكررة كما نضمن بقاء الجنس البشرى ونوعه بوجه عام .

أما النظرية الثانية فيرى اصحابها ان المسألة الخاصة بالسكان ليست مسألة زيادة فى السكان ونضوب الموارد ، بل هى مسألة نقص الانتاج وسوء التوزيع . وهم يرون انه لم يعمل حصر دقيق لجميع الموارد التى فى جميع البلاد المتأخرة ، وعلى هذا فأول مايجب عمله تدوين كل الموارد الحالية والتى ينتظر استغلالها فيما بعد ، ورسم للخطة التى تستغل بها هذه الموارد المعطلة .

ومن حججهم انه يمكن ان نبلغ ضعف او ضعفى أو ثلاثة اضعاف المجموع الكلى للمنتجات الغذائية بل انه من الممكن ان نبلغ اكثر من ذلك حتى مائة ضعف اذا ما اقترن العلم الحديث والمهارة الفنية الحديثة من جهة بالزراعة وانتاج الاغذية من الناحية الاخرى . وان هناك حاجة ملحة الى ان نوصل العلوم الحديثة الزراعية والعلوم المتصلة بها الى جميع المشتغلين بالزراعة فى انحاء العالم . أما الموت جوعا وانخفاض مستوى المعيشة فهما من عمل الانسان وليسا امرين لا مفر منهما ، اذ الواقع ان فى العالم مايكفى كل فرد من غذاء ، وان العالم ليقدم لمن يؤيد هذه النظرية التى تقول بوفرة الانتاج ـ تلك الصورة القديمة التى تمثل الفاقة وسط الثراء . فاذا كان عدد غير قليل من الناس يشكو الآن سوء التغذية ورداءة المسكن والملبس فان ذلك راجع الى سوء نظامنا الاقتصادى ونظامنا السياسى لا الى شح أمنا الطبيعة .

والنظرية الثالثة لايعبأ اصحابها مطلقا بهذه الآراء باعتبار انها طيبة النية ، وحجتهم فى ذلك أنه ليس لدينا معلومات كافية لنصل الى خاتمة قطعية . فمن الحمق اذن ان نحدد سياساتنا أو نصف الدواء دون أن يكون لدينا المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها . وليس لنا بعد علم بامكانيات الانسان أو العلوم لننظر نظرة تفاؤل أو تشاؤم الى حالة الجنس البشرى وآماله . وليس لدينا حتى المعلومات

الاسكانية ولا المعلومات الحيوية الهامة عن العالم اجمع فهى اما خاطئة او غامضة غير مفهومة .

وفوق ذلك قد يظهر من العلم ومن المهارة الفنية معجزات تقلب حياتنا وافكارنا راسا على عقب ، وقد تصبح بعض الحقائق الثابتة فى الطبيعة — فرصا طيبة نرحب بها . اما كشف الوسائل للحصول على الغذاء من الماء او الهواء — وهو امر لانصدقه الآن . فقد يكون على قيد انملة منا . ولعل الصحراء الكبرى او صحراء جوبى او صحراء راجبوتانا تصبح حقولا باسمه من القمح ، ولعل المحيط المتجمد تذوب ثلوجه ويصبح جنة من جنان البلاد الحارة ، وقد تذلل جبال الهملايا فتستخدم لتلطيف جو الهند المتقد ، وبينما نحن لانبخس قدر امكانيات العلوم سواء اكانت تدعو الى الخير ام تهوى بنا الى الشر فان الحكمة قد تسود آخر الامر ونعيش فى دنيا يسودها العدل والحق . ومن يدرى لعل علماء الاخلاق يضعف شأنهم على حين يعظم أمر رجال العلوم وعند ذلك تطلق أسلحة الخراب والدمار فتبيد كل دابة على هذا العالم الذى يسير مسرعا الى الفناء . وقد يرتكب الانسان ما اعتاده وما شغله دائما من عمل متواصل فيهلك الحرث والنسل ويبيد الجنس البشرى .

ان مجرد التكهن بذلك حمق عظيم !

وبينما تحتدم المناقشات بين هذه النظريات وغيرها فانى مقتنع بادلة دامغة للوقوف الى جانب الرأى الاول . ومن الحق انه لا جدال فى ان مسالة سكان العالم لاتنحصر فى النسبة بين تعداد السكان ومساحة الارض ولافى النسبة بين السكان وموارد الانتاج ، ان للمسالة عدة أوجه تنتهى كلها الى هذا :

ان مستوى المعيشة لمعظم السكان فى آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية فى انحطاط مزر لا بالقياس مثلا بالولايات المتحدة الامريكية او الى مستوى معقول نفرضه ، بل هو أدنى مما يراه هؤلاء السكان انفسهم وأدنى مما يشعرون ومما يتطلعون الى بلوغه . وان سكان هذه المناطق لشديد والرغبة — هم وحكوماتهم كذلك — فى رفع مستوى المعيشة بينهم

والامر الثانى ان نسبة الوفيات فى هذه البلاد آخذة فى النقص ؛ وهذا النقص فى نسبة الوفيات فى معظم هذه البلاد فى العشرين سنة الاخيرة راجع الى التسهيلات العلاجية . ومراقبة الامراض الوبائية وكشف الادوية التى تبعد شبح الموت عن المرضى المصابين . والظاهر انه اذا استمرت الامور على هذا المنوال فان نسبة زيادة السكان لاتبقى على حالها فحسب بل من المحقق انها تزيد . ان كل الثقافات وكل مافى المؤسسات من قيم لتؤيد بشدة السياسة التى تعمل على تخفيف آلام الانسانية واطالة الاجل وابعاد شبح الموت .

والامر الثالث — امر فى غاية البساطة ولكنه فى غاية الغموض عند كثير من البلاد — ذلك ان الاخصاب البشرى تظل نسبته عالية فى

البلاد التى تعجز عن مد سكانها بأية زيادة فى الانتاج . وهنا يرد على الخاطر هذا السؤال : كيف تستطيع هـــذه البــلاد أن ترفع مستوى المعيشة فيها وتخفض نسبة وفياتها وهى عاجزة عن أن تمد ســكانها بالكفاف لو ان سكانها زادوا ثلاثة ملايين او اربعة او ستة فى كل عام ؟ لاشك ان سياسة سكانية صارمة للحد من زيادة السكان لابد منها فى اى مشروع يراد به رفع مستوى هذه البلاد .

ان تخطيط نظام للاسرة اسهل فى بيانه منه فى تنفيذه . وكلمـا كانت الحالة الاقتصادية متاخرة والحاجة الى تحديد نسـبة المواليد ماسة كانت العوائق الثقافية والمادية فى سبيل الاصلاح أشد . وهنا علينا ان نذكر تلك الحقيقة التعسة وهى أن مسـألة تحديد النســل هى المسألة الوحيدة التى يتفق فيها البابا والكرملين وبينما يقضى الواجب بأن تبدأ عوامل اصلاح الأسرة بالرغم من جميع العوائق كما فى اليـابان والهند لا يمكن أن تقف مسائل السكان حتى تتحول تلك الملايين الجائعة فى جميع المستويات عن آرائها .

وليس هذا كل ما فى الامر انمشكلات السكان وما ينجم عنها من ضرورات ومايصحبها منالحاجة القصوى الى اراض جديدة قد دعت فى الماضى وقد تدعو مستقبلا الى خلافات دولية والىحروب . ومهما كانت الاسباب الظاهرة والاسباب المباشرة للحروب فان سببها العميق الخلاف بين الشعوب فى الارض بوصفها مصدر اقتصادياتها .

ويبدو أن الاختلاف فى توزيع ثروات العـالم هو سبب اعتـــداء الشعوب بعضها على بعض سواء أكان اعتداء جنس على جنس أم شـــعب على شعب . وان الميل فى الوقت الحاضر الى زيادة السكان ومضاعفة الانتاج واستهلاك الموارد الطبيعية فى كثير من الشعوب انما تؤدى الى توسيع شقة الخلاف بينها ، ومن الواجب اذن أن تقوم محاولة جماعية من العالم كله لحل هذه المسائل بروح طيبة وتعاون تام بين الأمم حتى لا تساق الى حرب جديدة « ليكون العالم مرتعا خصبا للديمقراطية » أو «لنقضى على جميع الحروب» أو لغير هذين من الاسباب المتكررة المبتذلة.

ان تكافؤ الفرص الاقتصادية هو اذن الاساس الصالح للسلام ، ومن هنا تبدو الحاجة الى سياسة عالمية لمشكلة السكان .

ولو ان السياسات السكانية هىقبل كلشىء سياسات اقتصادية فان السياسة التى نصورها هنا أوسع مجالا ، اذ تتضمن فى الوقت نفسه هجوما علىالوجهات الثلاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل خط من خطوط الهجوم غير مستقل عن الآخر وكل منها ذو اهمية كبيرة . وهذه السياسة تتضمن :

( ١ ) منح الحرية السياسية لكل سكان المستعمرات .

(٢) وان يلتزم العالم كله اتخاذ نظام موحد لتحديد النسل .

(٣) وتنظيم الهجرة بين الشعوب .

(٤) والتصنيع على مستوى واسع وسريع .

(٥) وتحسين كبير فى وسائل الزراعة .

١ ـ لقد فات الوقت منذ أمد بعيد لنناقش مزايا بناء الامبراطوريات ومساويها وليس يعنينا أن نسأل الآن عن رأى الدول المتسلطة فى قدرة الشعوب المحكومة على حكم نفسها بنفسها ولكن السؤال المهم الآن : هو فى أى وقت قريب تستطيع القوى (العربيه) الحاكمه ان تمنح هذه الشعوب حريتها ؟. فان وسائل التقدم الاقتصادى دون منح الاستقلال السياسى لهذه الشعوب غير مجدية بتاتا مهما حسنت معامله الدولة الحاكمة نحو مستعمراتها . والتاريخ شاهد على أن المستعمرة المحررة ذات قيمة اكبر من المستعمرة المحكومة بالنسبة للدولة «الام» وللعالم اجمع . « ولقد كان للولايات المتحدة المتقدمة ما للهند من فضل فى بناء مجد بريطانيا فى العصر الفكتورى » ولقد ولد المثل الرائع الذى ضربته انجلترا بنزولها عن السلطة السياسية للهند وسيلان وبورما كنزا قيما من حسن النية بين الدول بما صحبه من وقع جميل ! الا ليت هذا المثل تحتذيه الدول الاستعمارية ! ومن يدرى لعل آسيا وافريقية المتحررتين أقدر على تخليص أوربا التى أنهكتها الحروب وعلى ان يسود فيها السلام والتقدم بدلا من نظام الامبراطوريات المفروض على العالم .

ان مسائل السلام العالمى والتقدم العام لا يمكن ان تحقق ما بقى هذا الجوع المزمن . والواقع ان البلاد الجائعة هى البلاد المستعمرة والجوع يرجع كما قال الدكتور جوسيودى كاسترو Dr. Joue de Cao trs الى أن « سببه الرئيسى الاستقلال الوحشى الذى يقوم به المستعمرون بما ينفقون من مال لانتاج محصول واحد على حساب الاقتصاد القومى ليحصلوا بثمن بخس على المواد الخام التى تستخدمها وتحتاج اليها صناعاتها الناجحة » .

٢ ـ لايمكن أن نصل الى حد الكفاية مهما كررنا القول فى وجوب نشر الحقائق العلمية فى البلاد المتاخرة ، فقد استقر نظام تحديد الاسرة فى الغرب برغم معارضة الكنيسة الكاثوليكية حتى فى البلاد التى تدين بالديانة الكاثوليكية ، فالواجب أن يوجه هذا الاصلاح الى ملايين الامهات فى آسيا وافريقية . وليس فى هذه البلاد لحسن الحظ معارضة ثقافية او دينية او منظمة لتحديد الاسرة فى هذه البلاد فاذا ما عنيت السلطات الصحية ببيان مزاياها فانها تنتشر حتى الى القرى المعمورة النائية وما ان تعلم الأمهات بأن هناك وسيلة علمية لمواجهة مطالبهن التى لا امل لهن فى تحقيقها حتى يسير نظام تحديد النسل قدما بينهن . ولا بد ـ بطبيعة الحال ـ أن نعد العده لبعض الصعوبات قبل تصميم الخطة لفتح عيادات لضبط النسل . ويجب الا نغفل ان معظم اهالى آسيا وافريقية يعيشون فى مستوى منخفض وشبه بدائى فضلا عن ان غالبية هذه الشعوب محافظون غير متحضرين

ومما يستحق عناية خاصة هناك بعض الأمور التى يجب الاهتمام بشأنها كالحمامات والمياه الجارية والحجاب وبساطة وسائل الغش وانتشارها والوقوع فى شراكها، والأمية وجهل النساء ولكن هذا الاصلاح

يجب ان ينفذ ــ مهما كانت العوائق ــ بوصفه اجراء صحيا واجراء اقتصاديا كذلك . وفى الوقت الحاضر يتوقف الرخاء القومى والتعايش السلمى ــ الى حد كبير ــ على بقاء تعداد السكان بلا زيادة ولا نقصان.

٣ ــ ان سياسة تقوم على تهجير بعض سكان آسيا تهجيرا مصحوبا بمعونة مالية ومدروسا ومبنيا على الاختيار ــ الى بعض البلاد القليلة السكان لذات اثر عميق فى الأحوال الاقتصادية للبلاد التى هاجروا منها والبلاد التى هاجروا اليها جميعا . وفضلا عن الموقف الأدبى الذى تقفه الممالك القليلة السكان برغم تقدمها فى عالم شديد البؤس ضيق بسكانه فان من يعارض فى الهجرة بين بعض البلاد وبعضها الآخر على زعم ان فيها تهديدا لمستواهم المعيشى الرفيع او الى « تفوقهم » الجنسى او الثقافى انما هم فى واقع الأمر خاسرون ، يفوتون على انفسهم فرصة رفع مستواهم الى درجة اعلى ، ويخلقون جوا يسوده عدم الثقة بين الدول كما تسوده الريبة بينها فلا يستطيع « الجنس » المختار ولا الثقافة التقدم لكثرة ما يلقيان امامهما من عقبات . ولا يمكن الغض من الصعوبات التى تنطوى عليها هذه السياسة ، ولست أدعى ان الهجرة التى يوضع لها نظام مدروس من البلاد المزدحمة الى البلاد القليلة السكان ستقضى على جميع المشكلات السكانية فى اليابان والصين والهند . ولكن على كل حال اذا لم ينجح التهجير فى حل مشكلات السكان الخاصة فانه على أقل تقدير سيخفف حدة التوتر فى الموقف السكانى الحالى فى آسيا ، وقد يبعد احتمال قيام حرب عالمية ثالثة.

٤ ــ ترى جميع البلاد المتأخرة أن التصنيع هو العلاج الناجح للفقر بين سواد السكان فيها ، وفى بعض المناطق نجد بمقادير تختلف قلة وكثرة الحاجات اللازمة للتصنيع على مستوى كبير اعنى المواد الخام وراس المال والصناع المهرة والاسواق لتصريف السلع والمهارة الفنية وربما دلنا مسح الارض مسحا جيولوجيا دقيقا على وجود معادن قيمة بها ، واذا تركنا جانبا استخدام الموارد المحتمل وجودها بها فانه من الممكن الاعتماد على الموارد التى فى متناول ايدينا . هذا ولو ان هذه المناطق فى وسعها ان تضاعف ما تجمعه من الموارد المالية فليس فى واحدة منها اكتفاء ذاتى حتى تستغنى عن النقد الاجنبى .

والبلاد المتأخرة فى حاجة ــ زيادة على العون الامريكى ــ الى ان تقف منها المؤسسات الدولية المالية الحاضرة موقفا اكثر سماحة وكرما . وفى هذه البلاد تتوافر اليد العاملة بأجر زهيد . وقد ظهر بجلاء فى الثلاثين سنة الاخيرة فى كثير من البلاد الآسيوية أن العامل العادى يمكن تدريبه حتى يصير عاملا صناعيا ماهرا . ولا اساس لان نخشى الغرب ان تغمر آسيا بمصنوعاتها الاسواق العالمية وتنافس المصنوعات الغربية ــ لا اساس لهذا قبل مضى مدة طويلة . وفى هذه البلاد احتمال كبير لقيام اسواق داخلية فاذا ازدادت القوة الشرائية لدى الآسيويين فلن تكفى البضائع الآسيوية الحاجة الملحة لبليون من العملاء . أما من حيث المهارة الفنية والكفاية الادارية وهما مما تفتقر اليه آسيا فالغرب كفيل بالقيام بهما حتى يتمكن الآسيويون من الاضطلاع بهما .

وان سياسة كهذه تنطوى على تصنيع سريع على مستوى كبير من شانها ان تؤلف بين الأيدى البليدة العاطلة والآلة لتخلق سلسلة متوالية من الاعمال الطيبة تؤدى الى رفع مستوى المعيشة وخفض نسبة المواليد فى جميع هذه البلاد المتأخرة .

٥ ـ ولكن بصرف النظر عن الوقت الذى يتم فيه تصنيع آسيا واتساع مجال هذا التصنيع فمن المحتم ان الزراعة سيكون لها الأولوية فيها على أساس مانقدر لها فى المستقبل القريب . وان النظام الاقتصادى الذى نراه أساسا للتقدم فى ( آسيا ) يجب الا يتخذ القطاع الزراعى محورا له . وهناك سبيلان للوصول الى هذا الهدف : الأول يجب أن يهدف الى زيادة الانتاج للفدان ، والآخر يجب أن يهدف الى استغلال كل ما فى البلاد من اراض قابلة للزراعة ولو ان هذا الاقتراح قد يكون الأخذ به غير اقتصادى فى مبدأ الأمر .

ولا يتطلب هذا الذى يبدو امرا بسيطا اقل من ثورة اجتماعية فى الريف جميعه . هذا ولو ان الزارعين والفلاحين فى جميع انحاء العالم يقاومون عادة كل اصلاح فان التخلى عن العادات الريفية فى آسيا خاصة أمر ابعد منالا . فضلا عن آلاف العقبات المادية فى تلك البلاد فالخسارة التى تنجم عن العوامل الموسمية كما فى عدم امكان التكهن بمواعيد الرياح الموسمية ووجود الملكيات غير الاقتصادية وعدم وجود نظام مالى ولا هيئة تشرف عليه وفقر العامل الزراعى الذى يشاهد فى كل مكان والذى يسبب سوء الانتاج . والتعرية المستمرة للارض بسبب سوء استخدامها ـ كل هذا وكثير غيره ـ يتطلب منهجا شاملا للاصلاح الزراعى يتناول كل اوجه الاقتصاد الزراعى .

واول وجوه الاصلاح ان تكون القرية مركزا للحياة الجديدة والآراء الجديدة ويجب أن يدخل القرية التعليم والصحة والرياضة . ويجب ان يكون أول ما تعنى به الحكومة اعادة بناء القرية واسكان الزارعين .

ويجب ان تصاغ سياسة سكانية عالمية على أساس الخطوط التى رسمناها فى الاقتراحات السابقة مقرونة بنظر خاص الى البلاد المتأخرة . يجب ان يكون لهذه السياسة هدف يقصد بلوغه وبيان بالوسائل التى توصل الى هذا الهدف . والاهداف هنا واضحة وبسيطة وتتمثل فى تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وخفض فى نسبة الوفيات لجميع سكان العالم .

وهذه الأهداف يجب الوصول اليها فى المجال السياسى فى نطاق من الديمقراطية والحرية والسلام ، اما من حيث الوسيلة الى تحقيقها فهى مبينة فى البيانات الخمسة السابقة .

هذا وليس داخلا فى موضوع هذا الكتاب مناقشة ما يلزم لبلوغ هذه الأهداف من تنظيم واعداد . وربما كان افضل استجابة لهذا قيام حكومة عالمية او هيئة امم اقوى من الجمعية الحالية . ومهما كان شكل الهيئة التى تشرف على ذلك فان المطلوب الاول هو الشعور بخطورة المسائل السكانية العالمية والتصميم الأكيد على حل هذه المسائل .

وليس العالم الآن مخيرا بين المدفع او الزبد فحسب بل عليه ان يختار بين نصف الرجال أو كل الرجال .

# الفصل الأول

## الدورة الديموجرافية السكانية

نعلم – على قدر من اليقين – ان الانســـان قد عمر في الارض بضع مئات آلاف السنين وان الانسان المتحضر سكنها منذ خمسين الف سنة تقريبا . لقد كانت الحياة التى كان يتخبط فيها الانسان الاول – لا ريب – محفوفة بالاخطار فالمرض والجوع والموت الذريع قد حددت عدد الأناسى لدرجه كبيرة . وقد ظلت زيادة البشر ضئيله لا تكاد تدرك عدة قرون متوالية حتى أن سكان الارض بقى تعدادهم ثابتا أمدا طويلا . ولما كان صيد البر والبحر هما الوسيلتان الوحيدتان للغذاء كان لابد من وجود مساحات متسعة من الارض لايرى فيها أحد من الناس . وكان السكان من القلة بحيث يمكن ان نفترض أن الانســان الواحد يخصه مائتا ميل من مساحة الأرض ، ولم يكن يتعمد بطبيعة الحال ان يحدد النسل وهو ما استطاع عمله بعد ذلك بمدة طويلة فى كثير من انحاء العالم . بل على العكس ظل الانسان يزداد عدده وفقا لسنة الحياة بالسرعة التى كانت تسمح له بها البيئة القاسية التى لا ضابط لها . فلما عرفت الزراعة واستأنست الحيوانات النافعة واخترع الفخار والنسج اخذ الانسان يتكاثر بسرعة اعظم نظرا الى أن ما يعتمد عليه من الغذاء صار اوفر واثبت واضمن

وبالرغم من أن استعمال الدواء والتغلب على الامراض والوسائل الصحية لم يرد شيء منها على خاطره فى ذلك الوقت ، ولم يكن لديه فى ذلك الوقت فكرة عن الهجرة بحثا عن ارض جديدة تمده بالغذاء والسكنى – فقد كان لديه فى كل مكان الكثير من كل شيء يحس بالحاجة اليه على حسب تقديره فى ذلك العهد . لا بد ان يكون هذا هو حال الانسان في ذلك الوقت حتى لو لم يفكر بعد فى التغلب على الطبيعة واخضاع قواها لسيطرته .

وما وافت سنة ١٦٥٠ حتى كان عدد السكان فى بعض البلاد أسرع فى الزيادة ولو أن عدد سكان العالم حين ذاك كان زهاء ٤٦٥ مليونا اى ان عدد سكان العالم كان منذ ثلاثة قرون ربع عددهم فى الوقت الحاضر ، ولقد بلغوا سنة ١٧٥٠ ستمائة وستين مليونا وفى سنة ١٨٥٠ اى بعد ذلك بقرن واحد زادوا على بليون نسمة حيث بلغوا الف مليون وثمانية وتسعين مليونا . وقد صحب الزيادة الهائلة فى عدد السكان فى اوربا فى القرن الثامن عشر الثورات الصناعية والزراعية والتجارية التى ظهرت أول الأمر فى انجلترا ، ثم انتشرت فى جميع انحاء أوربا . ولقد دعا كشف اراض جديدة وماصحبه من رفع مستوى المعيشة بالرغم

من الفقر والبؤس اللذين كانا نتيجة حتمية للتصنيع فى أول عهده ـ الى حركات هجرة ضخمة من الاوربيين ، وهـــذه الحركات زادت سرعتها باختراع السفن البخارية نذكر على سبيل المثال ان المهـــاجرين من أوربا الى القارات الحديثة من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩١٤ قد قدر عددهم بستين مليونا منهم عشرون مليونا من الجزائر البريطانية وحدها (١).

وفى ســـنة ١٩٠٠ بلغ ســـكان العالم ١٥٥١ مليون نسمه ، وفى السنوات العشر الاخـــيرة بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٨ كان متوســـط الزيادة السنوية لسكان العالم حوالى ١٧ مليونا برغم الكوارث الطبيعية او تلك التى جلبها الانسان على نفسه . وبالرغم من الحروب المحليـــة البسيطة والأوبئة والمجاعات او ما يشبه المجاعات لا يزال العالم يزيد بحوالى ٢٥ مليون نسمه سنويا ، او حوالى ٦٨٠٠٠ نسمه فى كل يوم (٢) وهذه الزيادة غير متناسبة فى الانحاء المختلفة . فان تقدم العلوم وتطبيقها فى الزراعة والصناعة وصناعة الادوية وفى النقل فى بعض البلاد يفسده الاوبئة والقحط والحروب فى بعضها الآخر .

لقد بلغ تعداد العالم سنة ١٩٤٠ بليونين ومائة وسبعين مليونا ، وكان أساس التعداد فى بعض الاقاليم مبنيا على التخمين حيث لم يعمل فيها تعداد ولم يسجل فيها اى احصاء ، وفوق ذلك فان فى بعض البلاد اخطاء فى الاحصاء راجعة الى الحط من عدد السكان . وهـــذا الخطا يجعل التعداد العالمى اقل من الحقيقة . ثم ان هناك شعوبا يقطنون بعض الاماكن المنعزلة فى كثير من البلاد المتمدينة حيث نسى الانسان فيها اخاه او لعله نأى عنه جانبا لانه لم يسايره فى سلم المدنية وهـذه هى ما يطلق عليها : الجيوب التى يقيم فيها سكان البلاد الاصليون والموجودة فى جميع انحاء العالم تقريبا . وهؤلاء لا يحصون ولا يدخلون ضمن الاحصاءات العامة ، فاذا ما استمرت حالة الاخصاب ونسبة الوفيات فى الوقت الحاضر على حالهما فى العالم كله ، وكل الدلائل تدل على ذلك ، فان تعداد سكان العالم ســـيبلغ ما يقرب من بليونين ونصف بليون نسمة (٣) . « وعلى هذا فالصورة الاجمالية التى تصور زيادة السكان

---

(١) راجع مؤلف جوليوس ايزاك عن اقتصـــاديات الهجرة طبعة عام ١٩٤٩ ص ٦٠.

(٢) مع أن ازدحام السكان ـ مثـــله كمثل عوامل كثيرة غـــيره ـ ينشأ عنه كثير من حالات التوتر والحروب فان الحـــروب ذاتها لا تحل مشكلات السكان . وفى اثناء الحرب العالمية الثانية ظل عدد سكان العالم فى زيادة مستمرة ، هذا الى ان النظرية التى تقرر ان الحرب ضرورة من ضرورات سنن الحياة اى انها هى وسيلة الطبيعة فى ضغط عـــدد السكان وضمان بقاء الاقوياء ( ابادة الضعفاء ـ نظرية خاطئة ولا سند لها من الواقع . وفى ابان القرن الاخير حيث كانت الحروب مشتعلة فى كل مكان تضاعف عدد العالم .

Fairfield O-born.Our Plundered Planat (New York %50 23)

(٣) ان الرقم الذى يقـــدر لســـكان العـــالم سنة ١٩٤٩ هو ٢٫٣٦٧٫٧٣٧٫٠٠٠ بناء على بيانات مصلحة الاحصاء فى الولايات المتحدة

أشبه شيء بفتيل طويل مستدق من البارود يحترق ببطء ويقف احتراقه أحيانا فلا يلبث حتى يصل آخر الأمر الى غايته ويحدث الانفجار » (١) وليس علينا أن ننتظر الى أجل معين فى المستقبل البعيد لحدوث هذا الانفجار . فقد حدث محليا فى المانيا واليابان وايطاليا وجر العالم الى حرب دامت ستة أعوام وربما لا يكون الانفجار التالى بعيدا كما سنرى فيما يلى من هذا الكتاب .

وسكان العالم برغم اختلاف نسبة زيادتهم وعدم انتظامها فى البلاد المختلفة يمكن اعتبارهم مجموعة واحدة . ولو أن نسبة الزيادة نقصت فى بعض البلاد فى نصف القرن الأخير فان العالم جملة زاد بنسبة واحد فى المائة تقريبا من عدد سكانه وهى نسبة تقتضى أن يتضاعف عددهم كل سبعين سنة . والخلاف فى نسبة الزيادة بسبب الاختلاف فى قدرة البلاد على ضبط التناسل وعلى نسبة الوفيات فى القارات المختلفة والشعوب المختلفة والجماعات هو الذى أوجد مشكلات السكان التى تدعو فى بعض البلاد الى المجاعات وحالات التوتر والحروب . ونحن لا ندرى هل (الفتيل) الخاص بزيادة السكان قد وصل الى مستودع الانفجار عند النقطة الديموجرافية (السكانية) الخطيرة فيحدث التوتر بين البلاد وتشتعل نار الحرب ؟ المسألة فى الواقع تستحق الدرس العميق .

ويبين الجدول الاول نسبة زيادة السكان من الناحية التاريخية ومتوسط نسبة الزيادة السنوية فى الفترات المختلفة .

ويبين الجدول الآخر عدد سكان العالم فى كل قارة على حدتها بين سنه ١٨٠٠ ـ وسنه ١٩٤٩ .

## الجدول الاول

### زيادة سكان العالم

| سنة | تعداد العالم بالملايين | الزيادة السنوية المئوية فى أثناء الفترة السابقة |
|---|---|---|
| ١٦٥٠ | ٥٤٥ | ٢٩ر٠٪ |
| ١٧٠٠ | ٧٢٨ | ٢٩ر٠٪ |
| ١٧٥٠ | ٩٠٦ | ٤٤ر٠٪ |
| ١٨٠٠ | ١٧١ر١ | ٥١ر٠٪ |
| ١٨٥٠ | ٦٠٨ر١ | ٦٣ر٠٪ |
| ١٩٠٠ | ١٧١ر٢ | ٧٥ر٠٪ |
| ١٩٥٠ | ٤٠٠ر٢ | ١٠ر١٪ |

(١) انظر كنجسلى دافيز فى مقالاته عن تغير جغرافية سكان العالم فى السجل السنوى للاكاديمية الامريكية للعلوم السياسية والاجتماعية بتاريخ يناير عام ١٦٤٥ ص ١

## سكان العالم فى كل قارة بالملايين
## بين عام ١٨٠٠ ـ وعام ١٩٥٠

| القارة | ١٨٠٠ | ١٨٥٠ | ١٩٠٠ | ١٩٣٩ | ١٩٥٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| افريقية | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٤١ | ١٥٧ | ١٩٨ |
| أمريكا الشمالية | ١٥ | ٣٩ | ١١٠ | ١٨٤ | ٣٢٨ |
| أمريكا الجنوبية | ١٤ | ٢٠ | ٤١ | ٨٩ | ٣٢٨ |
| آسيا | ٦٠٠ | ٦٦٤ | ٨٣٩ | ١٠٩٧ | ١٢٧٢ |
| أوروبا | ١٨٨ | ٢٦٦ | ٣٩٠ | ٥٤٢ | ٥٨٩ |
| الأقيانوسيان | ٢ | ٢ | ٦ | ١١ | ١٣ |

وكل بحث علمى فى المسائل السكانية العالمية فى الوقت الحاضر يجب أن يكون من حيث ( الكم ) أى العدد وحده فان أغلبية الشعوب العالمية . كما فى آسيا وامريكا اللاتينية وافريقية لم يبلغوا بعد المرحلة التى تجعل الدراسات المتعلقة (بالكيف) مهمة أو ضرورية . ولما كانت المظاهر الوصفية لمشكلات السكان تتضمن الى حد ما أحكاما أو تقديرات تختلف باختلاف الثقافات وهى على هذا الاساس تدخل دراستها ضمن علوم تحسين الجنس ـ فاننا سنقصر دراستنا هنا على المظاهر العددية وحدها .

ومسائل السكان ، من حيث العدد ، تدور حول المواليد والوفيات والهجرة وهى العوامل الوحيدة التى تؤثر فى زيادة السكان أو نقصهم ، وبحوثنا فى مبدأ الأمر يجب أن تقتصر على هذه العوامل الثلاثة .

ان دراسة زيادة سكان العالم ( ولا سيما البلاد الغربية التى دخلها التصنيع والتى مرت بجميع مراحل التقدم ) نرى فيها ما يشبه الدورة فى طبيعتها . والدورة السكانية نستطيع أن نقرر نقطة بدئها عندما أحدث الانسان قرانا بين الزراعه والصناعة من ناحية والعلم من ناحية أخرى . ونعنى بالعلم الثورات الزراعية والثورات الصناعية . وان قدرة الانسان على الانتاج ووسائل النقل وعلى ادخار فائض مما يستهلكه يوميا لينفعه فى يوم خطير قادم لترجع الى حد كبير ، الى النقص فى الوفيات والزيادة فى عدد السكان . أما المجاعات فقد أمكن تجنبها كذلك الى حد كبير برغم أنه كان لها ولا يزال دور خطير فى بعض البلاد فى عهود مختلفه ، ولكن المرض ـ حتى بعد هذا ـ قد عاق زيادة السكان . وبمجرد معرفة الانسان للعلوم الصحية نقصت نسبة الوفيات . وعلى قدر تحسين استغلال الموارد الطبيعية والابقاء عليها رفع مستوى معيشته ، وعندما أحس بالرغبة المتجددة الى ما يمسك حاجته أخذ يضبط زيادة العدد حتى يحتفظ بمستوى معيشته أو يحاول رفعها اذا استطاع الى ذلك سبيلا .

وفى البلاد التى هى أكثر اشتغالا بالصناعة ضاق الفرق كثيرا بين نسبة المواليد والوفيات حتى لقد بقى عدد السكان فيها ثابتا . وحالة ثبات عدد السكان يمكن مقارنتها بحالة ثبات العدد أو النمو الضئيل فى عهد ما قبل التصنيع . على أن الخلاف بين ثبات عدد السكان أو زيادته الطفيفة

فى الوقت الحاضر وبين زيادة عدد السكان فى عهد ماقبل التصنيع له دلالة هامة ترجع الى ضبط زيادة المواليد فى الوقت الحاضر . فقد كان وقف الزيادة فى الماضى راجعا الى زيادة نسبة الوفيات وتارجحها . أما فى الوقت الحاضر فيرجع ذلك لا الى نقص نسبة الوفيات فحسب ولكن الى ما هو أهم من ذلك ونعنى ماعقد الانسان عليه عزمه من ضبط نسبة المواليد . وهذه الصورة البسيطة التى بينا فيها زيادة السكان ونقصهم فى العالم الغربى الذى احترف الصناعة ابان مراحله البدائية والزراعية والصناعية تعطينا فكرة عما نسميه الدورة الديمجرافية أو السكانية .

ومن الواجب التسليم بأن لفظ ( دورة ) وهو اصطلاح مقتبس من علم الحياة فيه شيء من التسامح عند استعماله فيما يتعلق بالسكان ، ويجب الا نتقيد بمدلوله . فالدورة على وجه العموم تعني خطة كاملة من العمليات التى تعود الى حالتها الأصلية . ففى علم الحياة تتضمن الدورة مجموعة من التغيرات التى نرى فيها الرجوع الى النقطة التى بدىء منها . فحياة الانسان أو أى كائن تمثل دورة ، اذ هى تبدأ بالميلاد حتى اذ مرت بأطوار الطفولة وبلوغ الرشد والنضج والشيخوخة تنتهى أخيرا بالوفاة فالدورة على هذا الأساس يجب أن تخلد حياتها وأن تكون كاملة . وقد أشار الى هذا المعنى الاستاذ لل Lull اذ يقول :

فى حياة كل كائن حى مراحل تمتاز كل منها عن الاخرى ومنها تتكون دورة الحياة ، وهذه المراحل نوجزها فى البيضة والجنين والشباب والنضج الذى يلد بدوره بيضة جيل جديد . ويمكن أن تزاد على هذه مرحلة أخرى لا تشملها الدورة دائما وهى مرحلة الشيخوخة ـ وان كانت ظاهرة طبيعية ـ ليس من المحتم أن تكون احدى أطوار الدورة الحيوية ،وهى تحدث للكائن الحى فى أية مرحلة من مراحل حياته . فاذا ماحدثت الوفاة قبل تولد الكائن الحى الجديد فدورة الحياة الطبيعية غير مكتملة لان السلسلة الكاملة للاحداث ـ كما يدل عليها تسميتها بالدورة ـ انما هى من البيضة الى البيضة أو بتعبير آخر اذا كان الحى أنثى فمن البيضة الى البويضة(١) . لكنه من الواضح أن الدورة السكانية لا يمكن أن تتم لان كل ثقافة تقاوم بكل ما أوتيت من قوة انحلال الشعب الذى تسود فيه . ولا يمكن اى جماعة أو شعب ارتكاب جريمة انتحار شعب بأسره عمدا . وهذا حق بالرغم من ظهور كثير من المدنيات التاريخية وازدهارها وانحطاطها ثم سقوطها فى النهاية .

وبعد فاذا ما طبقت فكرة الدورة السكانية على العالم أجمع فكثير من البلاد تقطع الدورة فى بعض مراحلها معتمدة على طبيعة زيادة السكان فى هذه البلاد . وبعد دراسة عملية تجريبية فى كل البلاد التى أمكن الحصول منها على معلومات خاصة باحصاء السكان ظهر أن هناك خمسة أوجه للدورة السكانية ، يمكن أن نسميها بالأسماء التالية :

١ ـ الدورة السكانية ذات الزيادة العالية .

---

(١) راجع ريشارد سوان لل عن التطور العضوى طبعة عام ١٩٤٧ بنيويورك صفحات ١٦٩ ـ ١٧٠ .

٢ ـ الدورة السكانية ذات الزيادة الباكرة ٠

٣ ـ الدورة السكانية ذات الزيادة المتأخرة ٠

٤ ـ الدورة السكانية ذات الثبات المنخفض ٠

٥ ـ الدورة السكانيه المنخفضـــة ٠

لكى نبين حدود مناطق العالم المختلفة ونوزعها تحت هذه المراحل الخمس لابد لنا من العلم بنسبة المواليد ونسبة الوفيات وأحداث الهجرة بين كل شعوب العالم ٠ ولكن المعلومات التى يمكن الحصول عليها ، من بعض البلاد ، قليلة ومهوشة بحيث يصعب تبويبها تحت هذه الاقسام الخمسة ٠ نذكر على سبيل المثال أنه لايمكن أن تقال أية معلومات صحيحة عن أفريقية ( باستثناء جنوبى افريقية ( الأوربيين ) ومصر والحبشة ) لنقص ابسط الحقائق الخاصه باحصاء السكان(١) وعنـد تعذر الحصول على الحقائق السكانية فان الاعتماد على ادخال بلاد بعينها ضمن أحد هذه الاقسام يكون حينئذ مبنيا على دلالات مستمده من الظروف والبيئة كطبيعة اقتصاديات البلاد ( زراعية أو صناعية أو جامعة بين الحرفتين ) وكمستوى الفنون فيها وما قد يوجد بها من الادارات الصـحية ومدى ما تقوم به من الخـدمات واكتفائها الذاتى من الاغذيه بالنسبة الى حاجة السكان وغـير ذلك من العوامل ٠

### ١ ـ الدورة السكانية ذات الزيادة العالية :

تتميز البلاد التى تدخل ضمن هذه المرحلة من التقدم بنسب عالية للمواليد وبنسبة عاليه كذلك للوفيات ٠ ومعدل المواليد فيها مرتفع ويتأرجح بين اربعين وخمسين فى الألف ٠ ونسبة الوفيات فيهـا تقترب من نسبة المواليد وتكاد تعادلها ، وعلى هذا فلا زيادة فى عدد السكان بل قد يظهر هذا التعادل فى الاحوال الفرديه ٠ واقتصاديات بلاد كهذه تعتمد أساسا على الزراعة ، وسكانها الزراعيون يتذبذبون قريبا من مستوى الكفاف الذى يفرضه العلامه ملتس لامثالهم ٠ والحاصلات هنا تجود وتسوء تبعا لغزارة الامطار وقلتها ٠ كما أن وجود المراعى للماشية والامراض التى تصيبها مع العجز عن علاجها وغير ذلك من العوامل مما يؤثر فى نسبة الوفيات التى تتأرجح ولكنها لا تنخفض وليس للانسان سلطان على هذه الظواهر وما الميلاد والموت الا احداث لا مفر من وقوعها ٠

ومن السهل أن تتخيل ان العالم أجمع مر بهذه المرحله ٠ ولكن عندما قامت الثورات الزراعية والصناعية والتجارية وترتب عليها ارتفاع مستوى المعيشه خلفت بعض البلاد الأخرى وراءها باقية فى طورها الأصلى المتخلف الذى لم يتقدم خطوة الى الامام ٠

---

(١) تناول كثير من الكتاب تحليل أوجه الدورة السكانية ولكن افضل تحليل قام به الدكتور بلاكر وقد اخترناه هنا وقد نشر فى لندن فى سنة ١٩٤٨ صفحة ٨٨ ـ ١٠٢ تحت عنوان : « أطوار فى نمو السكان » ٠

وهذه البلاد التى فى هذه المرحلة فى الوقت الحاضر هى بلاد الافغان وبلاد العرب والصين والحبشة وأندونيسيا ، وفارس وبعض أنحاء أمريكا الجنوبية · وسكان افريقيه الأصليون جميعهم فى هذه المرحلة أيضا(١) ·

وأهم البلاد التى تدخل فى هذا الباب الصين(٢) ومن العسير أن تكتب عن مسائل السكان فى الصين بما لا يقبل الجدل · فان أولى الامر أنفسهم يتنازعون الرأى بينهم فى فرق فى التعداد يبلغ مائة مليون نسمة أو يزيد ، ولم يعمل فى الصين الى وقتنا هذا تعداد شامل بالمعنى المقصود بهذا الوصف فى العصر الحديث · ولا يمكن أن تكون احصاءات المواليد أو الوفيات فيها مستوفاة على أى وجه حتى تعدادها الاجمالى لم يسلم من حد أدنى للخطأ يبلغ مائة مليون نسمة كما ذكرنا فيما سبق ، والمواصلات فيها رديئة والخدمات الصحية فى مساحات واسعة غير موجودة والغزو الاجنبى والحروب الاهلية تنهك قوى البلاد من وقت الى آخر ، وليس القحط فيها حدثا نادرا بل هو ظاهرة عادية فى قرى الصين ·

نذكر شاهدا على ذلك ما قررته بعثة الصليب الاحمر عندما قدمت الى الصين بمناسبة القحط الكبير الذى حل بها سنة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ لتحقق : هل القحط يعتبر مجالا مناسبا لنشاط الصليب الأحمر ؟ ـ ان البعثة ترى أن الصليب الاحمر انما أنشىء للمعونة ابان الحالات الطارئة أما القحط فى الصين فمزمن وليس من الحالات الطارئة ·

وبعد أن بحثت البعثة كل حل ممكن ( بما فى ذلك الهجرة ) لمسالة سكان الصين قررت أنه « لو أن جميع البلاد فتحت أبوابها على مصاريعها لتستقبل المهاجرين من الصين ، ولو أن جميع السفن التى تمخر خلال البحار السبعه تنقل الركاب من قارة الى أخرى ـ تركت مسارها المألوف وحصرت عملها على نقل الصينيين من بلادهم الى بلاد أخرى فسوف تكون عاجزة عن أن تساوى بعملها هذا الزيادة السنوية فى عدد السكان(٣) ·

وعلى العموم ان المشكلة السكانية الصينية لتستعصى على أى حل يرد على الخاطر بالطرق المألوفة وكان تقرير البعثة سلبيا · انه لمن الصعوبة بمكان أن يكون الانسان متفائلا اذا لم يكن لديه حقائق يمكن الاعتماد عليها ·

جاء فى تقرير الدكتور وارن س · تومسون Dr. Warren S. Thompson وهو الذى يبلغ تعداد الصين فى رأيه بين ٣٧٥ و ٤٢٥ مليون نسمة ما يلى :

---

(١) لا يصدق هذا الكلام على اطلاقه على كل القارة الافريقية وتكفى الجمهورية العربية المتحدة مثلا شاهدا على ما نقول ( المترجم ) ·

(٢) سيجد القارىء بحثا مطولا عن الصين فى الفصل الثالث من هذا الكتاب ·

(٣) البعثة الدولية لانقاذ الصين من القحط ـ التقرير السنوى عام ١٩٢٩ ·

« يبدو أنه من المعقول ان نسبة المواليد فى الصين لا تقل عن ٤٠ فى الألف وانها ستصل الى حوالى ٤٥ ــ ٤٦ فى الالف وهى النسبة المسجلة لمواليد فرموزا بل قد تبلغ ما هو أعلى منها • ولكن المعلومات التى لدينا عن نسبة الوفيات ابعد من الوثوق فيها كنسبه المواليد ولكن لها دلالتها على ما يؤيد انها قلما تقل عن ٢٥ فى الألف فاذا قلت ففى ظروف استثنائية فى الصين كأن يكون ذلك فى منطقة صغيرة حيث الخدمات الصحيه أو عندما يجود المحصول وتخف وطاة الامراض •

ونسبة الوفيات فى الصين جد متقلبة من سنة الى سنة ومن مكان الى مكان ، وهذا التقلب المفاجىء ــ وهو أكثر تقلبا من نسبة المواليد ــ على ما يظهر خواص الشعوب التى تشبه شعب الصين الذين لا نكاد نجد لديهم خدمات صحيه والذين يعيشون على ما يكاد يحفظ أودهم حتى فى السنين السمان » •

والبلاد الداخله فى هذا القسم ستكون مرتعا لمشكلات زيادة السكان مستقبلا اذا ما أدخلت فيها الخدمات الصحيه العامة واتخذت فيها الوسائل للقضاء على المجاعات بزيادة الانتاج وتصنيع البلاد ومن البلاد البارزة فى هذه المرحلة معظم افريقية والصين بما فيها من منشوريا والتبت والسعودية العربية وفارس وبلاد الافغان •

**٢ ــ الدورة السكانية ذات الزيادة الباكرة :**

تمتاز هذه الدورة بارتفاع فى نسبه المواليد (كما فى الدورة السابقه) ونسبة للوفيات منخفضة مع الميل الى استمرار الانخفاض • وان هذا الفرق بين نسبة الوفيات الآخذة فى النقص وبين نسبة المواليد المرتفعة هو الذى يسبب لهذه البلاد الزيادة الكبيرة الصافية • ان نسبة المواليد ونسبة الوفيات قريبة من ٤٠ و ٢٥ فى الألف على التوالى •

ومن خصائص البلاد التى فى هذا القسم طرق الزراعه الجيدة مصحوبة باستخدام كل ما يسهل رى الارض وضبط مقاييس الفيضان ، ولا شك أن اختيار البذور المنتقاة والمخصبات الطبيعية والكيمائية وانتظام الدورة الزراعية وسهولة تخزين المحصولات ــ كل أولئك يزيد الانتاج ويمكن للفلاح من ادخار ما ينفعه فى الايام العجاف • وقد سارت نحو التصنيع شوطا بسيطا كما كشفت بعض الشىء عن موارد المعادن فيها واعداد بعض المصانع الشبيهة بالحديثة • وقد درب جزء يسير من العمال تدريبا مهنيا ليديروا حركة المؤسسات الصناعية المبعثرة فى البلاد •

وقد حسنت وسائل النقل من طرق برية ومائية وسكك حديدية لتيسير نقل الغذاء للأماكن التى يعز فيها الغذاء تخفيفا لوطأة المجاعات فيها . وقد أخذت الوسائل الصحية والعلاجية تظهر فيها لتقاوم حدة الأمراض والأوبئة بما ينقص نسبة الوفيات العالية • كما أن شبكة من المدارس ستغزو الامية المتغلغلة فى تلك الاصقاع ولو أنه ليس لها كل الصلاحية لما ينفع مجموعة الاهالى فيها •

هذا والحكومة المركزية التى على شىء من القوة ولها قوات أمن تقضيان

على اختلال الامن والخصومات المدنية وتهيئان للاهالي قسطا من الامن والسلام، وكل هذه الاعمال الصالحة التي تلائم الحياة المتمدينة أمكن تيسيرها للأهالي، عن طريق الاتصال بالغرب عندما كان سلطان أوروبا باسطا نفوذه على معظم مساحة القارة الآسيويه ·

ولقد عوض السكان عما فقدوه من حرية سياسية وما قاسوه من مساو اقتصادية ماأفادوه من المزايا التي ذكرناها(١)

أما النتيجة الخالصة من هذه الميزانية التي بينا حسابها من حيث حكم الغرب لآسيا بالاشارة الى الموضوع الذي نعالجه فهي زيادة عدد السكان في هذه البلاد · وقد كان معظمها مستعمرات فيما مضى من الزمان وهي تسرع الخطا نحو استرداد حريتها المفقودة وهي على موعد قريب مع التقدم السياسي والنهضة الاقتصاديه ·

والبلاد التي تدخل في نطاق هذا التطور في حاله السكان هي الهند وباكستان وبورما وسيلان والملايو (وكلها كانت قبلاخاضعة للنفوذالبريطاني عدا الملايو فانها لا تزال في حكم المستعمرات) وتايلاند الحرة والهند الصينية (تحت النفوذ الفرنسي الآخذ في الأفول(٢) وأندونيسيا ( وكانت تحت الحكم الهولندي) وفورموزا وكوريا (وكانتا قبلا تحت النفوذ الياباني ) ومصر (٣) في افريقية وكل بلاد الشرق الأوسط عدا ايران وبلاد العرب وبلاد الافغان وهي داخلة في المرحلة الاولى كما لاحظنا ذلك من قبل أي كل آسيا عدا ما ذكرنا من الاستثناءات ·

وكان هذا التطور نتيجة لاحتكاك الغرب بآسيا ( ولا نقصد بالاحتكاك الا الجانب الحسن من المعنى ) مضافا اليه أحوال آسيا التي تساعد على زيادة السكان تلك الزيادة الجسيمة في سكان آسيا في نصف القرن الأخير فالهند وباكستان مثلا قد زادتا وحدهما خمسين مليونا في السنوات العشر من عام ١٩٣١ـ الى عام ١٩٤١ وقد سجلت بلاد أخرى زيادة مماثلة،وليس معنى هذا ان نسبة الزيادة في آسيا تسترعي النظر · فان أية نسبة في الزيادة تعني اضافة ضخمة وذلك لضخامة عدد السكان فيها ·

وهذه الزيادة ستشكل مشكله خطيرة لآسيا وللعالم عندما تسترد آسيا كلها حريتها كاملة وتحسين الصحة العامة ووسائل المحافظة عليها وتنقص نسبة وفياتها·فاذا ماظلت نسبة زيادة المواليد في مستوها الحالي فان النتيجة الحتمية لذلك ـ الحاجه الى الاندفاع الى البلاد القريبة التي لم ترحب بالآسيويين ولا تزال ترفض هجرتهم اليها · ومهما كان موقف هذه البلاد « المضيفة » فان مجهودا يجب أن يعمل وقد يكون من اللازم أن يكون المجهود عنيفا ـ كما فعلت اليابان آخيرا ـ لتغيير الحالة الحاضرة في المحيط الهادي ·

---

(١) لا يمكن ان يكون لفقد الحرية أي عوض ولا يمكن أن تقدر الحرية بثمن ( المترجم ) ·

(٢) لقد تحررت الهند الصينية ·

(٣) يقصد الجمهورية العربية المتحدة (المترجم) ·

ويدخل فى هذه المرحلة نفسها زيادة على البلاد الآسيويه السابقة تركيا ومصر وفلسطين المحتلة ومدغشقر والمكسيك وأمريكا الوسطى وجميع جمهوريات أمريكا الجنوبيه باستثناء شيلى وأورجواى والارجنتين ، وهذه البلاد تشبه اقتصادياتها ومظاهرها السكانية التقليدية الى حد ما الاحوال الاقتصادية الزراعية التى فى آسيا وان كان اتساع رقعة المدن والحياة المدنية أكبر نسبيا مما فى آسيا ٠

وفى الواقع لقد ظهر أن لدى بلاد أمريكا اللاتينية ( وتشمل كل المنطقة التى فى الدنيا الجديدة جنوب الولايات المتحدة ) استعدادا ضخما لزيادة السكان ٠ بلغ مقدار سكانها ١٦٣ مليونا سنة ١٩٥٠ بل ظهر انها تزداد بنسبة أكبر من المناطق الكبرى كافة فى العالم أجمع ٠ ونذكر على سبيل المثال أنها زادت فى عشرين سنة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٥٠ بنسبة ١ر٧٣ فى المائة سنويا أى أن الزيادة بلغت فى المدة كلها ٤١٪ وأربعين مليون نسمة أضيفت على مجموع سكانها ٠ فاذا ماسارت الزيادة على هذا المنوال فسيتضاعف عدد السكان سنة ١٩٨٦ ويتجاوز عددهم ٣٧٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ ٠

ولكن بالرغم من هذه النسبة الحاليه فى زيادة السكان وبالرغم من احتمال الزيادة لاسباب أخرى خافية يجب أن نذكر أن مساحة أمريكا اللاتينية تبلغ ١٦٪ من مجموع مساحة الاراضى القابلة للسكنى وان سكانها مقصورون على ٦٪ فقط من مجموع سكان العالم ٠

**٣ ـ الدورة السكانية الثالثه ذات الزيادة المتأخرة :**

تمتاز هذه الدورة بانخفاض نسبة المواليد ونسبة الوفيات جميعا ونظرا الى أن نسبة الوفيات أقل دائما من نسبة المواليد فانها تسجل الفرق أى صافى الزيادة سنويا والبلاد التى فى هذه المرحلة يتردد نسبة زيادة المواليد فيها مابين ٣٠ و ٣٥ فى الألف ونسبة الوفيات حوالى ٢٠ فى الالف ، وانخفاض زيادة المواليد هو نفسه شاهد على تقدم هذه البلاد ٠

وتعتمد اقتصادياتها على الزراعه الراقية الى حد ما وعلى الصناعة الحديثه ٠ وكان من أثر التصنيع وجود انماط من وسائل الحياة المدنية مصحوبه بالخدمات الصحية العامة ٠ واننا لنجد فى الاراء الدينية وفى الرغبة السياسية فى زيادة السكان وبخاصة رغبه الكنيسة الكاثوليكية والاتحاد السوفيتى فى الزيادة ـ تعليلا لارتفاع نسبة المواليد الى حد ما وبخاصة فى الأوساط الريفية ، حيث تسود الآراء الدينيه المؤثرة فى الحالة الاجتماعية أو الاوامر السياسيه ٠ وفى المدن حيث تتغلب الآراء الماركسيه ٠

وهذه البلاد عموما باستثناء بلد أو اثنين يمكن أن يقال عنها انها آخر البلاد المتقدمة من الناحية السكانية حيث لا يزال هناك موارد انسانية ضائعة يمكن تداركها وهى على حسب ترتيب أهميتها ـ الاتحاد السوفيتى واليابان والارجنتين وبولندا وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وايطاليا وأسبانيا وشيلى وأورجواى ٠

والمشكلة فى هذه البلاد ترجع الى حد كبير الى الخلاف الشديد بين

الآراء السياسية والآراء الدينية من جهة وبين الحاجة الى الاستقرار السكانى من الجهة الاخرى . فاذا كانت الدولة والكنيسة على وئام فى الراى كان بينهما على الدوام اتفاق على زيادة سكان البلاد . واذا لم يكن للكنيسة نفوذ على الحكومة او وئام مع الحكومة فهناك ايضا الرغبة فى زيادة السكان تنعكس صورتها فى سياسة تدعو الى الزيادة سواء اكانت هذه السياسة غير اراديه ام كانت سياسة مدبرة .

وأهم البلاد فى هذه المجموعة وأكبرها هى الاتحاد السوفيتى الذى زاد تعداد سكانه من ١٤٧ مليون نسمة سنة ١٩٢٦ الى ١٧٠ مليون نسمة سنة ١٩٣٩ و ١٨٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٥ والمنتظر أن يظل فى زيادة مستمرة ربما بلغت٢٠٣ ملايين سنة١٩٥٠ اذا كانت قد بقيت نسبة المواليد والوفيات الحاضرة على حالهما .

واليابان تلى الاتحاد السوفيتى فى الاهمية وهى أكثر تقدما من الاتحاد السوفيتى فى الدورة ذات الزيادة المتاخرة ، وهى اولى البلاد الآسيوية التى بلغت هذهالمرحلة باستثناء روسيا. وهى مهمة ايضا من حيث اناحصاءاتها صحيحه من عهد توكوجاوا ، وقد ظل تعداد اليابان ثابتا منذ اول احصاء فى هذا العهد سنة ١٧٢١ الى آخر احصاء فى سنه ١٨٥٠ حوالى ٣٠ مليونا .

ولقد كان العهد عهد عزلتها المفروضة عليها وعهد اقتصادياتها الزراعى السابق على تصنيعها وادخال الالات فيها . ولقد ظلت اليابان ثابتة فى عدد سكانها المنخفض نتيجة للمجاعات والأوبئه والاجهاض ووأد الأولاد ، وبعودة الميجى سنة ١٨٦٨ اندمجت بعد العزله فى المحيط الدولى ، وانتقلت الى اسلوب الحياة الحديثه والتصنيع وتخطيط المدن وسار الاهالى قدما الى الامام تاركين وراءهم كل من قنع بالاقتصاد القروى فى نظام اقطاعى عتيق. وكانت النتيجه أن تضاعفوا فى خمسين عاما من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٢٠، ثم زادوا مرة ثانية سنة ١٩٢٠ من ٥٥ مليونا الى ٧٣ مليونا سنة ١٩٤٠ ، وهى زيادة تبلغ ٤١ فى المائة فى عشرين عاما وما وافت سنة ١٩٦٠ حتى بلغت عدتهم ٨١ مليونا أو تزيد .

ولقد جاءت هذه الزيادة ـ كما كان متوقعا نتيجه لزيادة التصنيع وما يستلزمه من التوسع فى سكنى المدن.ولكن عندما استقرت هذه الحال فى الاقتصاديات اليابانية بصفة دائمه جنحت نسبة المواليد الى الانخفاض مع بقاء الزيادة فى الحياة الريفيه . ومع أن اربعين فى المائة من سكان اليابان كانوا يحترفون الزراعه أساسا لكسب القوات استمرت البلاد جملة فى الزيادة .

على أن اتساع المدن فيها وحركة التصنيع بها وتقدم أساليب الزراعة وترقيتها والهجرة والاستعمار ومحاولاتها كسب أسواق عالمية لتصريف بضائعها ـ كل ذلك لم يساير رغبتها الشديدة فى رفع مستوى المعيشة الذى كان سببه اتصالها بالعالم الخارجى .

ثم ان حالتها الاقتصادية السيئة الناجمة من عدم التوازن السكانى بين عدد سكانها والموارد التى تكفيهم على مستوى آخذ فى الارتفاع فى ظل حكومه ميالة للحرب راغبة فى التوسع دافعه للشعب الى رفع نسبه المواليد

ـ كل ذلك كان نتيجة الهجوم على بيرل هاربر سنه ١٩٤١ · ويجب أن نعترف أن ضغط سكان اليابان مصحوبا بعوامل أخرى كان هو السبب فى توسعها الحديث ، ولم تستطع هزيمة اليابان ولا اختلال اقتصادياتها ( وبخاصه ضياع تجارتها الخارجية ) مع عدم اجراء أى تحسين فى موقفها الديمجرافى ـ لم تستطع كل أولئك العوامل حل مشـــكلتها من حيث تخلصها من الضغط السكانى المحسوس ·

كما ان هزيمتها الحربيه وما صحبها من فقدها بضعة آلاف من المحاربين لم تحل مشكلتها الاقتصاديه الاساسيه · وان كانت قد زالت عنوة احدى نتائج ماساتها الديمقراطيه الاساسية التى قاستها فى ايجاد متنفس لها فى ارض تستعمرها ·

ولم يقم الحلفاء بأى اجراء يمنع اليابان من أن تكون مركزا لخطـر ديموجرافى ، وليس لدينا أية دلالة على أن هناك تحولا فيهـــا عن نسبة المواليد ولا نسبة الوفيات اللتين كانتا فيها قبل الحرب ·

والاتحاد السوفيتى فى موقف مشابه لموقف اليابان مع فارق واحد : ذلك انه لدى الروس اراض يستطيع الزائدون منهم ان يهـــاجروا اليها ويستوطنوها مع أن هناك شكا فى قدرة هذه الاراضى الضئيلة السكان على أن تهيىء لهذه الاعداد المتزايدة معيشة على مستوى عال · وامام الاتحـاد السوفيتى طريقان عليه ان يختار احدهما : أما رفع مستوى المعيشة لسكانه الحاليين بزيادة الانتـاج أو تخفيض مســتوى معيشتهم ـ بان يزيد عدد السكان · على أن أمل الاتحاد فى الحصول على كسب وافر من البلاد التى تدور فى فلكه لرفع مستوى السكان فيه أمر مشكوك فيه ·

**٤ ـ الوجه الرابع للدورة الديموجرافية أكثر تقدما ويتضمن خساره أقل فى الموارد الانسانية ·**

تتميز البلاد التابعـــة بمعدل منخفض للمواليـــد والوفيات يكاد يكون متســـاويا ، وعلى ذلك يبقى عـــدد السكان ثابتا · فاذا أغفلنا الهجرة من البلاد أو الهجرة اليهـــا ، فكل ما يقال عن هـــذه المرحلة فى التقدم ان السكان فيها يميلون الى الثبات الى حين اذا بقيت العوامل الاخرى بدون تغيير · واذا لم يختبر مثل هذا العصر الهرمى لمعرفة مفردات تركيبه فانه يمكن اجمالا بلوغ هذه النتيجه : ذلك أن السكان أصبحوا أكبر سنا بمعنى أن عدد المسنين منهم يكون أكثر عددا بالنسبة الى عدد صغار السن ومتوسطى السن · ولكن اذا أردنا تقـدير منهج السكان بصفة عامة فان نسبة المواليد والوفيات ليست بذات فائدة كبيرة · واذا ما أغفلنا الفرق الضئيل بين هاتين النسبتين فان الوسيلة الوحيدة لأن نعرف هل سكان البلاد فى زيادة أو فى نقص أو فى حالة استقرار ـ هى استعمال النسبة الاضافية للزيادة ، فاذا ما استقرت هذه النسبه رقم ١ فالسكان حافظون لعددهم معوضون نقصهم ، واذا كانت أقل من الواحـد فهم لا يعوضون نقصهم ويكون عددهم آخذا فى النقصان ، وليس لدى كل البلاد المعلومات اللازمه لعمل هذه النسبه الصافيه ، ولكن البلاد المتقدمة لديها غالبا من الاحصاءات ما يمكنها من استنباط هذه النسبة بحد أدنى من الخطأ ·

وفى البلاد التى تبلغ النسبة فيها الواحد ـ أى التى لا تزيد ولا تنقص

يمكن أن تدخل فى هذا القسم ـ قسم البلاد ذات الثبات المنخفض • والنسبة الصافيه للبلاد المذكورة فيما بعد قريبة من الواحد وبعضها أدنى وبعضها أعلى من الواحد الصحيح • وعلى أساس هذا المقياس توضع البلاد الآتية فى المرحلة ذات الثبات المنخفض •

## الجدول ( ٣ )

### البلاد ونسبة الزيادة الصافيه فوق وتحت الواحد الصحيح

| اسم البلاد | السنه | النسبة الصافية للزيادة |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ١٩٣٧ | ٩٦ر٠ |
| | ١٩٤٢ | ١٨ر١ |
| بريطانيا | ١٩٣٧ | ٧٨ر٠ |
| | ١٩٤٤ | ٩٩ر٠ |
| فرنسا | ١٩٣٩ | ٩٠ر٠ |
| بلجيكا | ١٩٣٩ | ٨٥ر٠ |
| الدانمارك | ١٩٣٧ | ٩٤ر٠ |
| | ١٩٤٣ | ١٤ر١ |
| المانيا | ١٩٤٠ | ٩٧ر٠ |
| النمسا | ١٩٣٩ | ٠٠ر١ |
| المجر | ١٩٣٨ | ٠٠ر١ |
| تشيكوسلوفاكيا | ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ | ٩٤ر٠ |
| النرويج | ١٩٣٩ | ٨٥ر٠ |
| السويد | ١٩٤١ | ٨٤ر٠ |
| سويسره | ١٩٣٨ | ٧٧ر٠ |
| | ١٩٤٣ | ٠٥ر١ |
| استراليا | ١٩٣٧ | ٩٨ر٠ |
| | ١٩٤٣ | ١٦ر١ |
| زيلاندا الجديدة | ١٩٣٧ | ٩٩ر٠ |
| | ١٩٤٣ | ٢ ر١ |
| استونيا | ١٩٣٨ | ٧٩ر٠ |
| فنلندا | ١٩٣٨ | ٩٦ر٠ |
| لاتفيا | ١٩٣٩ | ٩٩ر٠ |

وهذه البلاد المذكورة آنفا فى غربى أوربا وشماليها وبعضها فى وسطها ، والبلاد التى فى هذه المرحلة خارج حدود أوربا هى الولايات المتحدة واستراليا وزيلندة الجديده •

ومن الأهمية بمكان أنه لم يرد فى هذا الجدول بلاد من آسيا أو من

افريقية أو امريكا الجنوبية داخلة فى هذه المرحلة(١) وهذه البلاد ليس فيها ما يستحق الدرس فى الوقت الحاضر . فاذا لم يزد السكان فيها مستقبلا بسبب النمو الطبيعي أو بسبب الهجرة اليها فانها تكون بما فيها من أراض خالية ( مصدرا لمقارنة غير سعيدة بالبلاد التى يزيد فيها السكان برغم الخسائر السكانية الكبيرة ) فمثلا لو أن سكان استراليا كفوا عن الزيادة زيادة بينة فى السنوات العشر القادمة وظل سكان اليابان والصين والهند والجنوب الشرقى من آسيا يتزايدون كما فعلوا فى نصف القرن الأخير فان فقدان التوازن بين الأرض والموارد الطبيعيه من جانب وبين السكان من الجانب الآخر سيتطلب باللين أو بالشدة مجهودا من المحرومين لتغيير الحال ( الوضع الاجتماعى ) فى المحيط الهادى أو فى الامريكتين اذا اضطروا الى ذلك . وسواء أنجح هذا المجهود أم لم ينجح فهذا خارج عن نطاق بحثنا .

فاذا أراد العالم أن يحتفظ بالسلام يجب ألا يبقى على الأسباب الجذرية التى تؤدي الى الحروب . والدلائل المستمدة من تاريخ أوربا الحديث وتاريخ الشرق الأقصى الحديث شاهدة على أن مثل هذه المحاولات العنيفه لتغيير الأوضاع لا يوقفها أى تهديد يقول بأن هذه المحاولات مآلها الفشل : ففي كل نزاع يرجو كل فريق النصر ، وكون خسارة أحد الفريقين نتيجة حتمية لأحدهما لا تخطر ببال واحد منهما والا امتنع قيام الحروب . ولعل الحل يكون فى تغيير سلمى على هيئة مساعدات اقتصادية وفنية زيادة على هجرات مدروسة داخل آسيا .

### ٥ ـ المرحلة الخامسة والأخيرة للدورة الديموجرافية وهى الدورة المنخفضه :

تمتاز بانخفاض ملحوظ فى مجموع سكان البلاد راجع الى زيادة الوفيات على المواليد ، ولا تعزى هذه الحالة الى كثرة الوفيات بمثل ما هى راجعة الى قلة المواليد . وما لم تكن هذه الحاله مؤقتة فان موضوع « انتحار الجنس » يبرز الى الوجود . ولا سبيل الى تغيير الموقف بخلاف زيادة المواليد الا بقدر كبير من المهاجرين اليها .

هذا وابادة الشعب أو « الجنس » تكمل الدورة الديموجرافيه ولو أن اختفاء بعض الشعوب جملة ( ممن لم يكادوا يكملون الدورة الديموجرافيه ) ربما لا يقوم مثلا لهذه الظاهرة .

ولقد أبدى الدكتور بلاكر ، وهو يتحرى البلاد التى تدخل فى نطاق هذه الدورة الديموجرافية ، الملاحظة التالية ، قال : « ان خلو بعض الجزر من سكانها ـ مثل تسمانيا ـ حيث لم يبق فيها أحد من سكانها الأصليين أو مثل الافياتوسيه الحارة حيث قل عددهم الى درجة كبيرة ، أو اختفاء بعض الأجناس الاصليين فى بعض أنحاء احدى القارات كما اختفى هنود أمريكا الشمالية من مراتع الصيد الأصليه ـ قال : ان هذه الأحوال انما تعد رد

(١) من الحق أن نقرر عن معظم البلاد فى هذه القارات أن الاحصاءات الضروريه لاستنباط النسبة الصافية للزيادة لها لم تكن ميسورة لنا . ولكن سرعة الزيادة فيها تدل على أن نسبه الزيادة الصافية فيها أعلى من الواحد الصحيح بكثير .

فعل لانتشار الرجل الأبيض فى انحاء العالم أكثر مما هى مرحله حتمية من المراحل الديموجرافية ٠

وفي الأيام الأخيرة كانت فرنسا هى البلاد الوحيدة التى منيت بزيادة فعلية فى عدد الوفيات على المواليد مدى غير قصير ، وهناك دلائل تشير الى ان هذا الوضع سينقلب رأسا على عقب بزيادة المواليد على الوفيات نتيجة - فى الغالب - للاجراءات الفعاله التى اتخذت منذ نهايه الحرب العالميـة الثانية ٠ والجدولان التاليان رقم ٤ ورقم ٥ يبينان نسبة مواليد فرنسـا ونسبه وفياتها وزيادة السكان الكلية والزيادة الصافية من سنة ١٩١٠ - ١٩١١ الى الأيام الاخيرة ٠

وكان من آثار الحرب أن احست فرنسا احساسا قويا أنهـا أمام مشكله سكانيه ، كما أنها أدركت أن فى بلاد مثل فرنسا لا يمكن الحصول على المواليد كما تشترى السلع بدراهم معدودات ٠ ولقد أثمرت فعـلا سياستها السكانية التى اتبعتها بعد الحرب ، فحدثت زيادة ملحوظة فى المواليد على الوفيات ٠ وباتباع نظام الضمان الاجتماعى الحديث الذى لايرهق فيه الآباء بالأعباء الناجمة من زيادة المواليـد بل يقتضى أن يمنحوا جزءا متواضعا لما ينجبون من المواليد قد يستمر السـكان فى الزيادة حتى اذا توطدت هذه الزيادة واستقرت بلا انقطاع فستنتقل فرنسـا الى المرحلة الديموجرافية الرابعة ٠

وهكذا نرى أن الدورة الديموجرافيه من وجهـه النظر الشامله الى سكان العالم جملة فى اى وقت معين تمر ببلاد كثيرة فى مراحل مختلفه من تطورها الديموجرافى ، كما نرى البلاد المختلفة تتبع مراحل مختلفـة فى الدورة الديموجرافية ٠ ومن وجهه النظر هذه نرى الصين مثلا - وقد أشرنا الى ذلك من قبل - تتبع المرحلة الاولى وهكذا ..

ويمكن كذلك أن ننظر الى الدورة الديموجرافيه من الناحيه التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لاى بلد من البلاد ، فلو نظرنا من هذه الناحية فالتاريخ الديموجرافى لأية بلاد متقدمة يمكن أن نتتبعه فى جميع مراحل الدورة .

فبريطانيا مثلا كانت فى المرحله الأولى قبل قيام الثورة الزراعيـة والثورة الاجتماعيه فيها ٠ وعندما تقدم العلاج والوسائل الصحية وارتفع مستوى المعيشة الذى ساعدت عليه الهجرة الى ماوراء البحار واستغلالها الاستعمارى ، انتقلت الى المرحلة الثانية حتى وصلت آخر الأمر الى المستوى المنخفض الحالى ٠ وقد منعها الانزلاق الى المرحلة الأخيرة الدعاية القوية الى أن تبقى على أقل تقدير على حد حفظ مستوى الاحصاء الحالى للسكان ، وأن تبقى كذلك على وسائل الضمان الاجتماعى حتى لا يكون فى الحمل والولادة والتربيه أى عبء اقتصادى على الناس ٠

وهكذا نرى أن احدى النظريتين ترينا منظرا ثابتا فوتوغرافيا على حين ترينا النظرية الأخرى منظرا متحركا سينمائيا ٠ وبينما المنظر الاول منظر خاطف نرى فى الآخر تخصيصا كما نراه يلقى الضوء على أى بلد أو اقليم مثلما يلقيه على تاريخه السكانى ٠

الجدول ( ٤ )

معدل المواليد والوفيات في فرنسا

| السنة أو الفترة | نسبة المواليد | نسبه الوفيات |
| --- | --- | --- |
| ١٩١١ـ١٩١٣ | ١٨ر١ | ١٩ر٠ |
| ١٩٢١ـ١٩٢٥ | ١٩ر٣ | ١٧ر٢ |
| ١٩٢٦ـ١٩٣٠ | ١٨ر٢ | ١٦ر٨ |
| ١٩٣١ـ١٩٣٥ | ١٦ر٥ | ١٥ر٧ |
| ١٩٣٦ | ١٥ر٠ | ١٥ر٣ |
| ١٩٣٧ | ١٤ر٧ | ١٥ر٠ |
| ١٩٣٨ | ١٤ر٦ | ١٥ر٤ |
| ١٩٣٩ | ١٤ر٦ | ١٥ر٥ |
| ١٩٤٠ | ١٣ر٤ | ١٨ر٤ |
| ١٩٤١ | ١٣ر٠ | ١٧ر٤ |
| ١٩٤٢ | ١٤ر٥ | ١٦ر٩ |
| ١٩٤٣ | ١٥ر٩ | ١٦ر٤ |

الجدول ( ٥ )

المعدلات الكلية والصافية للتناسل فى فرنسا فى تواريخ مختلفه

| السنه أو الفترة | الزيادة الكلية | الزيادة الصافية |
| --- | --- | --- |
| ١٩٠١ـ١٩٠٥ | ١ر٣٧ | ٠ر٩٨ |
| ١٩٠٦ـ١٩١٠ | ١ر٢٧ | ٠ر٩٥ |
| ١٩١١ـ١٩١٥ | ١ر١٠ | ٠ر٨٤ |
| ١٩١٦ـ١٩٢٠ | ١ر٨٠ | ٠ر٥٩ |
| ١٩٢١ـ١٩٢٥ | ١ر١٨ | ٠ر٩٥ |
| ١٩٢٦ـ١٩٣٠ | ١ر١٢ | ٠ر٩٢ |
| ١٩٣١ـ١٩٣٥ | ١ر٠٦ | ٠ر٩٠ |
| ١٩٣٥ | ١ر٠٠ | ٠ر٨٧ |
| ١٩٣٦ | ١ر٠١ | ٠ر٨٨ |
| ١٩٣٧ | ١ر٠٢ | ٠ر٨٩ |
| ١٩٣٨ | ١ر٠٤ | ٠ر٩١ |
| ١٩٣٩ | ١ر٠٦ | ٠ر٩٣ |
| ١٩٤٠ | ٠ر٩٧ | ٠ر٨٢ |
| ١٩٤١ | ٠ر٩٠ | ٠ر٧٧ |
| ١٩٤٢ | ٠ر٩٨ | ٠ر٨٥ |

وهذه المراحل السكانيه الخمس ترينا عند النظرة الخاطفة الحاضرة والأحوال المستقبلة المتوقعة للسكان فى البلاد المختلفه ، وما تنطوى عليه من خلافات بينها وما تتوق الى عمله كل منها مستقبلا .

وفضلا عن هذه الاتجاهات الدوليه توجد فى كل بلد اتجاهات داخلية كذلك . وهذه الاتجاهات الداخلية التى تنشا بين الجماعات تنشا مما يمكن تسميته « بسوء وضع السكان » ويمكن اعتباره مظهرا خاصا للمشكلة السكانية العامة . وتنشا هذه الحالة اذا وجد فى البلاد أكثر من فريق يختلف عن غيره فى الجنس أو الثقافة أو اللغة أو الدين أو كان فيها فريق يطمع فى أن يكون له المركز السياسى الممتاز ، وكان هؤلاء وهؤلاء فى بيئة واحدة تحت حكم واحد . وعن هذه المشادات بين الجماعات التى تكون العناصر الدائمة فى البلاد ينشأ ماجرى العرف بتسميته مشكلات الاقليات ولكن فى هذه المرحلة الخاصة نجد شيئا آخر زيادة على ما يسمى بمشكلات الاقليات بسبب الاختلاف فى نسبة المواليد والوفيات وبسبب الاختلاف ايضا فى مقدار التقدم الاقتصادى والاجتماعى والفكرى فى الجماعات المختلفة وهذه المشادات الداخلية التى تدعو الى التعارض والتفرقة والعزلة والاغتيال والثورة والحرب الداخلية ومحاولة القضاء على الجنس المخالف – لها أهمية الخلافات الدولية التى تسبب الحروب وتستحق أن يعنى بها فى اية خطة يراد منها المحافظة على السلام .

وهذه الحالة التى نجدها فى معظم البلاد على اختلاف فى شدتها يجب أن ينظر اليها على أنها صورة خاصة للوضع السكانى الخاطىء الذى بحثناه فيما سبق . وهذا الوضع الخاطىء – فى كثير من البلاد التى يتكون سكانها من عناصر مختلفة . ومنطقة التوتر هذه تشمل مساحة واسعة ، وهى ليست مقصورة – كما علمنا فى وصفها السابق – على ما يترتب من النتائج من اتصال الاوربيين بالوطنيين « البدائيين » كالذى بين الاوربيين وسكان « جنوبى افريقية » الاصليين او اتصال الاستراليين بالسكان الاصليين او الامريكانيين وهنود أمريكا .

وترى هذه الحالة فوق ذلك فى كثير من الانحاء التى يتم فيها الاتصال بين اجناس مختلفة كالعلاقة بين البيض والسود فى الولايات المتحدة والبيض والسود فى المستعمرات الاوربية فى افريقيه ، وبين العرب واليهود فى فلسطين والشرق الادنى عامة وحيث المسالة الصهيونية ، وبين الهنود والمنبوذين وبين الهنود والمسلمين فى الهند وباكستان وبين الصينيين والهنود والملايو فى ملايا ، وبين الهنود والفيجيين فى جزائر فيجى وغيرها .

وتوجد – مع ذلك – بلاد جماعات مختلفه جنبا الى جنب ، وتمضى كل جماعة الى سبيلها دون أن يكون بينهما حب متبادل . وفى هذه الحالة لا توجد تفرقة ظاهرة أو عدائيه يحس بها فريق متحكم فى الآخر كالحالة بين البيض والسود فى الولايات المتحدة وجنوب افريقيه : فالكنديون الفرنسيون والكنديون الانجليز والولون Walloons والفلانج Flening فى بلجيكا والبوير والبريطانيون فى جنوبى افريقية ، والهنود البرهميون وغير البرهميين فى جنوبى الهند – كلها امثلة لهذه الحالة . والواقع ان هناك شيئا من التوتر الخفى فى كل جماعة وفى كل بلد يختلف فيها المستوى الثقافى او يختلف فيها اجناس السكان ، فالتوتر لا محالة موجود ، ولكنه ربما لا يدعو الى الانفجار ، ومثل هذا التوتر له اصول جذرية فى عدم تجانس السكان .

# الفصل الثانى

## اختلال الميزان السكانى فى العالم

هناك حقيقتان هما اكثر الحقائق اخلالا بنظام سكان العالم فى الوقت الحاضر : فبالاضافة الى زيادتهم الهائلة هناك عدم التكافؤ فى توزيعهم وعدم التكافؤ فى زيادتهم . فاذا ما اضيف الى ماسبق امر توزيع الموارد الطبيعية بين البلاد المختلفة والوسائل الميسورة التى تقيم اود السكان فيها وضحت اسباب الاضطراب السياسى والاجتماعى ، بل القلق الذى يسود العلاقة بين الشعوب . وعلى ذلك فالعلاقة بين هـذه المجموعة من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية وحالات التوتر السياسية والاقتصادية سواء أكانت حاضرة أم متوقعة ، وهى التى كانت فى الماضى كما قد تكون فى المستقبل ايضا داعية الى الحروب والاعتداء - جديرة بالدرس والتمحيص .

ويوجز الجدول التالى مجموع مساحات القارات وعدد سكانها :

ان أهم حقيقة تستخلص منه بل لعلها أروع حقيقة هى أن نصف سكان العالم محصورون فى نحو جزء من عشرين جزءا من مساحة الدنيا بحيث تبلغ كثافة السكان فيه أربعمائة نسمة للميل المربع الواحـد ، وبتحليل ادق ( انظر المصور ) نرى ان اكثف البلاد سـكانا هى الصين والهند والباكستان واوربا واليابان واندونسيا وعلى النقيض من ذلك هناك مناطق واسعة قليلة السكان فى وسط القارات على بعد شواطىء المحيطات ، وتشمل هذه البلاد القليلة السـكان سيبريا واجزاء من افريقية الوسطى وامريكا الجنوبية والاجزاء الشمالية والوسطى من امريكا الشمالية وأجزاء من استراليا وكثيرا من جزائر المحيط الهادى .

هذا ولو أن مجرد المساحة بالميل المربع والكثافة للسكان فى الميل المربع لايكفيان وحدهما بل لابد من ذكر بعض المميزات الى جانب ذلك حتى تمكن معرفة قدرة بلد بعينه على أن تكفى حاجة عدد معين من السكان فى مستوى معاشى معين ، فانه لمن الواضح ان سوء توزيع السكان بالنسبة الى مساحة الارض والى مواردها الطبيعية كان سببا فى خلق مشكلة اقتصادية بما يصحبها من خلاف وتوتر دولى .

ولقد يظن أن قدرة البلد أو القارة على اعاشة عـدد من الناس فى مستوى معين مقيـاس لقدرتها الكلية على ان تعول عددا من السـكان ولو كان ذلك كذلك لامتلأت كل الاراضى الخالية من السكان وما كان هناك بلاد بها « الحد الادنى » من السكان وما بقيت بعد مشكلة زيادة السكان أو نقص السكان .

الحقيقة هى ان السكان فى البلاد المختلفة لا يزيدون على قدر ماق الأرض من موارد وعلى العكس من ذلك فاننا نرى فى بعض البلاد نقصا فى عدد السكان مع وفرة فى موارد الارض . ولو أن الاسرة الواحدة تستطيع ان تحدد عدد افرادها ـ وكثيرا ما تستطيع الاسرة ذلك ـ تبعا لمواردها الاقتصادية : فقلما تستطيع الأمة كلها (مع أنها مجموعة من الأسر) أن تزيد أو تنقص وفق ما تراه من القدر المحدود من الموارد الكافية . وهناك بلاد مثل كندا واستراليا والبرازيل بها من الموارد ما يعول عددا اكبر من السكان دون خفض فى مستوى معيشتهم الحالى على حين ان هناك مناطق فى المحيط الهادى وفى امريكا اللاتينية يمكن أن يرتفع فيها مستوى المعيشة بزيادة السكان ومع ذلك لا يستجيب السكان لما فيها من الموارد التى بين ايديهم . بل العكس هو الصحيح ، فالسكان فى بلاد كالهند والصين واندونيسيا وبورتوريكو يزيدون دون اى نظر الى مابين ايديهم من موارد .

واذا ما تناولنا الحقائق الخاصة بالسكان والموارد بحالتها الراهنة فليس فى وسعنا ان نقضى على وجود من ولدوا فعلا من الناس : انا نجد مناطق مكتظة بالسكان بجوار البلاد الخالية فى جميع انحاء العالم ، وهذه المناطق الخالية تخضع خضوعا تاما لشعوب لا حاجة لها بها بتاتا . وقد يكون أصحاب السلطان على هذه الارض عاجزين عن أن يملئوها على حين يحرم الذين هم فى حاجة اليها حق دخولها . وهذه الحقيقة التى لا يكاد يصدقها العقل وهى وجود ملايين من الاميال المربعة من الاراضى الخالية التى يمكن استغلالها امام ازدحام خانق من السكان فى اراض اخرى ـ لا يمكن أن يفسرها الا الاحداث السياسية والتاريخية التى كانت بعض عناصرها الاعتداء والتوسع ، وكان من نتائجها حق التملك وحق السيادة الحاليين . ولن ينقضى هذا الخلاف العالمى أو يكاد حتى يضيق العالم من كرة أرضية الابعاد الى كوكب صغيرة ذى وحدة واحدة مستقلة . ولما كان هناك من الناس ومن الشعوب من يفضل الحرب يزهق فيها الملايين من الارواح وتتلف فيها الملايين من الاموال على أن يهيىء الطمأنينة لجار او ينزل له عن شبر من ارض ليس فى حاجة اليها ، فواجب الجماعة ان تحاول محاولة سلمية تغيير الأحوال الراهنة اذا أريد لها البقاء آخر الامر . وكلما كان التغيير اسرع ومحققا توزيعا أعدل للارض والموارد كان ذلك افضل لكل من يعنيهم الامر .

أما المحاولات المؤقتة التى تبذلها بعض البلاد لتغيير الاحوال السياسية والاقتصادية مع الدفاع عن الوضع الراهن من هذه البلاد التى تحظى بمزاياه فلم تؤد الى حل دائم ، بل ادت الى ما يعكر السلام العالمى من وقت الى آخر وما تسبب الحروب من الآلام والخسارة . والاختلاف العالمى فى السكان والموارد يؤدى الى الحروب ، وليس القول بأن الحروب قلما تنجح فى حل مسائل السكان أو تغيير الاوضاع القائمة بحجة لتأجيل قيام بعض البلاد بمحاولة ازالة العوامل الجذرية التى تؤدى الى الحروب ، والوسيلة الاخرى قد تكون التغيير السلمى والواجب أن يتم هذا التغيير قبل فوات الاوان .

وفى تلك الاثناء نجد اكثر السكان ازدحاما واشدهم حاجة الى الارض لا ينقصون عددا ولا غرابة فى مسلكهم هذا فهم يمرون فى الدورة السكانية التى مر بهـا غيرهم من قبل ، انما الذين لا يزيدون او الذين ينقصون هم الذين يملكون من الارض أو يحكمون منها أكثر مما هم فى حاجة اليه فى الحال والاستقبال .

وبالرغم من ارتفاع نسبة الوفيات لعدم وجود الخدمات الصحية والعلاجية وعدم انتشارها تكثر الزيادة لدى السكان المزدحمين ، على عكس السكان فى المناطق القايلة السكان ، فهم اما ثانتو العدد ولربما نقصوا بالرغم من قلة نسبة الوفيات بسبب جودة الغذاء . والخدمات الصحية . ولو بلغت نسبة الزيادة اليوم مبلغ زيادتهم معظم القرن الماضى لزال قلق الآسيويين عندما يرون أراضى خالية اذ يعتقدون ان الاوربيين سوف يعمرونها فى احد الايام المقبلة ولكن لا دليل على هذا الاعتقاد .

ان الاوروبيين يزيدون اليوم فعلا ولكن الزيادة لاتعد شيئا بالنسبة الى زيادتهم فى السـنوات من ١٦٥٠ الى ١٩٠٠ ، واعتمادا على تقرير الدكتور و . ف . ولككس Dr. W. F. Wilcox بلغت زيادة أوربا ( بما فيها من روسيا)٤٢ فى المائة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وخمسين فى المائة فى النصف الأخير منه ، ولقد ابتدات هذه الزيادة فى منتصف القرن السابع تقريبا ، وقد قدرت الزيادة فى المدة من ١٦٥٠ الى ١٧٥٠ بأربعين فى المائة ومن ١٧٥٠ الى ١٨٠٠ بثلاثة وثلاثين فى المائة ، ومن ١٨٠٠ الى ١٩٠٠ بثلاثة وخمسين فى المائة ، ومن ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ بستة وثلاثين فى المائة . ولن يسجل سكان أوروبا مطلقا على اى احتمال مثـل هذه الزيادة التى لم يكن لها مثيل من قبل .

ولقد لقيت زيادة السكان ما حد من نقصها فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، والمفهوم ان هذا اتجاه مؤقت تسببه الحرب .ومع ذلك فمعدل النمو فى اوربا بعد الحرب فى انخفاض باستمرار ، وهذا الاتجاه الى نقص النسبة يمكن أن نلمسه فى غربى اوربا وشـماليها مصحوبا بارتفاع فى مستوى المعيشة حتى قبل مشرق القرن الحالى . ومن هذه المناطق ذات السكان الآخذين فى النقص نجد اشد الرغبة من البلاد « المستقبلة » Receiving فى الحصول على مهاجرين منهم

وسكان جنوبى اوربا وشرقيها انفسهم لا يزيدون بسرعة لان معدل زيادتهم الطبيعية قد انخفض انخفاضا شديدا فى السنوات الاخيرة .يقول الدكتور يوليوس اسحاق ( Tulius Jssac ) فى معرض البحث عن امكان زيادة السكان فى شرقى اوربا وجنوبيها على امل هجرة عدد كبير منهم :

« قبل قيام الحرب سنة ١٩٣٩ كان يبدو انه من المحتمل ان البلاد الزراعية فى جنوبى اوربا وفى جنوبيها الشرقى ـ وقد كانت اكبر مصدر للهجرة « الحديثة » منذ سنة ١٨٨٠ ـ تتوقع فى المستقبل القريب زيادة كبيرة فى عدد سكانها ، بالرغم من نقص معدل الاخصاب فيها ، بسبب نقص معدل الوفيات مع تحسن الاحوال الاجتماعية والصحية فيها . ونظرا الى شدة ما أصاب السكان وما لا يزال يصيبهم مما جلبته الحرب

من تخريب لا يرجى امل لتحقيق ذلك بعد الحرب . وعلى هذا فالذى نتوقعه دون خشية الوقوع فى الخطأ ان تغييرا فى نسبة الوفيات لن يغير تغييرا محسوسا فى نقص السكان المرتقب فى اوروبا .

ما مدى احتمال دوام زيادة السكان فى اوروبا كما حدث ابان الحرب ؟

حقا لقد اظهرت نسبة المواليد والنسبة الصافية للاخصاب فى السنوات السابقة على الحرب وفى سنوات الحرب اتجاها الى الزيادة ، ولكن هذه الزيادة كانت راجعة الى عوامل وقتية كزيادة الاقبال على الزواج - واغلبه زواج الجنود - وهناك دلالة قوية على ان اوروبا بعد الحرب لم تتخل عن عادة الاكتفاء بمولود او اثنين . ولا ينتظر أن تؤدى سياسة وطنية صارمة كالسياسة التى اتبعتها فرنسا بعد الحرب - الى زيادة عدد الفرنسيين الى اى حد كبير . انها قد توقف زيادة الوفيات على المواليد ، ولكنها لن تزيد عدد السكان زيادة ملحوظة . وتدل البيانات الميسورة لدينا عن هيكل تكون الاعمار للسكان الاوروبيين على ان معدل الاخصاب الصافى لسكانها سيقترب على احسن الفروض من الواحد الصحيح ، وان السكان لن يزيدوا على أية حال كما زادوا منذ خمسين عاما . ويمكن أن نجمل اتجاه أوربا الخاص بالنسبة للسكان فيما بعد الحرب فى الكلمات التى وردت بالكتاب السنوى لعصبة الامم وهى كما يلى :

« بينما كان القرن التاسع عشر عهد زيادة سريعة فى عدد السكان راجعة الى انخفاض فى الوفيات فان السنوات المقبلة تنذر بنقص فى السكان فى كثير من البلاد راجع الى انخفاض معدل الاخصاب » .

وليست المسألة بطبيعة الحال مسألة نقص فى السكان فى أوربا على مدى واسع ، بل على العكس لاينتظر من البلاد الاوروبية ان تظل قابعة فى خمول تنتظر فناءها . ان كل شعب يعتقد ان ثقافته هى خير الثقافات وانها تستحق البقاء وهذا يعنى ان كل بلد يكافح وسعه من اجل أن يكون هيكل اعمار سكانه بحيث يضمن بقاءهم على الاقل . ولقد عكست فرنسا اتجاهها نحو انخفاض السكان ولو أن زيادة المواليد على الوفيات لم يبلغ القدر الذى يؤثر فى النظرية الخاصة بهذه الدراسة .

وأوربا تعلم حق العلم أن سباقا بين الشعوب يكون الغرض منه زيادة السكان ويكون مبنيا على شعارات وطنية او مثل دكتاتورية مآله آخر الامر الى الفشل ، فان مثل هذه السياسة تؤدى الى خفض مستوى المعيشة فضلا عن حقيقة أخرى ، وهى انه من الخطأ ان يكون هدف السلم الاجتماعى فى أول مرحلة أن يتضاعف عدد السكان وحتى سكان جنوبى أوربا وشرقيها لن يبلغوا معدل الزيادة التى بلغها سكان اوربا جملة فى القرن التاسع عشر

وكما انه لن يكون فى اوربا « انتحار جنسى » فى المدى الذى يمكن أن نراه فى المستقبل - لن يكون فيها من الزيادة ما يدعوها الى طلب منافذ للهجرة منها . على انه لو كان لدى اوربا رغبة فى ذلك فستكون لدوافع

سياسية أو دينية أو « جنسية » لا لأســباب اقتصادية أو طلب لارض فضاء .

ومن رأى الدكتـور ف . و . نوتشـتين F.W. Notestein ورفقائه أن الزيادة الطبيعية لمعظم البلاد الاوربية ستنخفض فى السنين العشر او العشرين سنة القـادمة حتى لو لم يـكن هناك نقص آخر فى الاخصاب وذلك بسبب كبر اسـنان السـكان بما يؤدى اليه من زيادة الوفيات وقلة المواليد مع انتظام استمرار الاتجاه الى الاخصاب الحديث والوفيات فى المستقبل . ان اوربا ستبلغ النهاية اكبرى او ٤٢١ مليونا من الانفس حوالى سنة ١٩٦٠ ثم تأخذ مع ذلك التاريخ فى الانخفـاض السريع .

« ان المقدمات تدلنا على أن عدد سكان أوربا سـيبقى ثابتـا (حوالى ٤٢٠ مليونا) وستصل الى هذا العددسنة ١٩٥٥ويظل العددثابتاالى سنة ١٩٧٠ على الاقل وعلى اساس الفرض التقدم سيكون الاختـلاف فى عدد السكان زيادة ونقصا حوالى ٢ فى المائة من مجموع قدره ٤٢٠ مليونا فى مدى خمسة عشر عاما ، اما ان تصل أوربا آخر الامر الى زيادة سريعة فى السكان فقد أصبح هذا الاستنتاج فى خبر كان . ولا تستطيع اية قارة ان تستمر على الزيادة بالنسبة التى زادت بها أوربا فى العصر الحديث »

## الجدول ٧

## التقديرات السكانية فى أوربا والاتحاد السوفيتى على فترات من ١٠ سنوات من عام ١٩٤٠ ـ الى عام ١٩٧٠

( بالألوف )

| الاقليم | ١٩٤٠ | ١٩٥٠ | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|---|
| اوربا والاتحاد السوفيتى | ٥٧٢ر٠٠٠ | ٦١٨ر٠٠٠ | ٦٥٠ر٠٠٠ | ٦٦٨ر٠٠٠ |
| اوربا بدون الاتحاد السوفيتى | ٣٩٩ر٠٠٠ | ٤١٥ر٠٠٠ | ٤٢١ر٠٠٠ | ٤١٧ر٠٠٠ |
| الشمال الغربى ووسط اوربا | ٢٣٤ر٠٠٠ | ٢٣٧ر٠٠٠ | ٢٣٤ر٠٠٠ | ٢٢٥ر٠٠٠ |
| وسط اوربا الغربى | ١٦٣ر٠٠٠ | ١٦٦ر٠٠٠ | ١٦٥ر٠٠٠ | ١٥٩ر٠٠٠ |
| شمالى اوربا | ٢٠ر١٠٠ | ٢٠ر٥٠٠ | ٢٠ر٣٠٠ | ١٩ر٥٠٠ |
| جنوبى اوربا وشرقيها | ١٦٥ر٠٠٠ | ١٧٧ر٠٠٠ | ١٨٧ر٠٠٠ | ١٩٢ر٠٠٠ |
| الاتحاد السوفيتى | ١٧٤ر٠٠٠ | ٢٠٣ر٠٠٠ | ٢٢٨ر٠٠٠ | ٢٥١ر٠٠٠ |

ومع مرور الوقت قد يزيد هذا الاتجاه من الفارق بين الاراضى الخالية والاراضى المزدحمة مما يدعو فى النهاية الى وجود خلافات ذات امر بليغ بين ما يخص الفرد من الموارد الرئيسية فى مساحة الارض والمستوى المعيشى .

والى أى مدى يمكن تخفيف هذه الفروق التى تنشأ من زيادة السكان دوليا ؟ والظاهر انلاشىء له اهمية عظيمة يمكن القيام به لنقص الزيادة المستمرة فى عدد السكان ، فان الزيادة والنقص جزء من الدائرة السكانية ، وهذه الدورة لابد أن تسير فى مجراها حتى تتم فى الظروف العادية .

ان ٦٢٪ من مجموع سكان العالم يدخلون فى الدائرة ذات الثبات المرتفع والمرحلة ذات الزيادة الباكرة من الدوائر السكانية ، وهذا يعنى أن الجزء الأكبر من السكان خاضعون لمرحلة الزيادة الكامنة ، كما أن المظاهر العددية المتعلقة بمسائل السكان لا يمكن تغييرها فى لحظة . ووقف نمو السكان فى هذه الحالة فى صعوبة منع زوجين شابين من انجاب البنين مالم تتخذ بطبيعة الحال الاحتياطات اللازمة للمنع ، وهذه الاحتياطات لا يمكن تطبيقها فى جماعة كبيرة أو الزامهم بها ولو قامت بها دولة ذات حكومة دكتاتورية . وعلى فرض الالزام بها لن يكون لها النتائج السريعة . ولنكرر ما قلناه سابقا : ان السكان المتزايدين هم المحصورون فى بقعة محدودة من الارض لا سبيل الى تجاوزها . أما الباقون وهم ٣٨ فى المائة من سكان العالم الداخلون فى المرحلة ذات الزيادة المتأخرة والمرحلة ذات الثبات المنخفض والمرحلة المنخفضة ـ فانما يجوسون فى سعة من الأرض خلال الجزء الباقى من الكرة الأرضية . وهؤلاء قد مروا بمرحلة الزيادة وكانت فعلا زيادة كبيرة . ولكن لا شىء الآن يغريهم بالزيادة لان لديهم من الارض اكثر مما هم فى حاجة الى استعماله . وكل محاولة لاغراء هؤلاء بالزيادة من طريق سياسة الترغيب فى الانجاب وهو ما حاولته المانيا الهتلرية مجهود ضائع غير طبيعى كما يرجى من زوجين مسنين أن يكون لهما عديد من الأولاد وعلى كل حال لن يكون لمثل هذه السياسة اية نتيجة

والظاهر أن السكان فى أثناء مرورهم فى مراحل الدورة السكانيه المختلفةلايختلفون عنالمراحلالتى يمر بها الانسان منطفولة وشباب ونضج وكهولة وشيخوخة ، وهؤلاء السكان الذين استقر بهم المقام يجدون أنفسهم سادة وملاكا وأصحاب الجزء الأعظم من مساحة الدنيا أو حكاما له ، تلك المساحة التى لا يأملون ان يشغلوها فى مستقبلهم القريب

وسكان اوربا وقد اندفعوا بعد قيام الثورة الصناعية الى العالم الجديد والى استراليا محاربين، وقاهرين وحاكمين ومستعمرين قد هدءوا الآن فى الاماكن التى نزلوا بها ، أما سكان جنوبى آسيا وشرقيها وقد ظلوا بدون زيادة عدة قرون ( علما بأن أصل هؤلاء ووجودهم يرجع الى تاريخ أقدم ) بسبب ما اعتراهم من خسارة بشرية ، فقد بدءوا الآن فى التكاثر والانتشار ، ومع انه لا توجد الآن قارات جديدة تكتشف أو تقهر أو تستعمر لا يمكن أن يظل السكان قانعين بأرضهم المحدودة مادام

هناك ارض خالية فى انحاء الكرة . ولن تقف بهم آمالهم وهم فى هذه المرحلة السكانية الخاصة الا حيث لا يحترمون الحقيقة التى تقرر أن هذه الاراضى الخالية لها مالك أو حاكم أو صاحب .

والجدول التالى يعطينا فكرة عن أكثف البلاد وأقلها سكانا ، وهو لا يشمل أفريقية جملة لافتقارنا الى احصاءات موثوق بها ومفصلة ، وزيادة على ذلك فان كثيرا من بلاد افريقية بلاد غير مستقلة ، ولهذا السبب عينه أغفل بعض أنحاء المحيط الهادى وسنعود الى هذا بعد ذلك .

هذا واذا ما اتخذنا الارض القابلة للزراعة وكثافة السكان فى الميل المربع مقياسا نعتمد عليه فى معرفة الكثافة النسبية وجدنا أن بعض البلاد الاوربية مثل بعض البلاد الآسيوية فى ازدحامها بالسكان ، ولكن هذه الموازنة يجب أن يلحق بها شىء من التوضيح فى ضوء النظام الاوربى فى الاقتصاد والصناعة الذى يقابل الاقتصاد الريفى فى عهد ما قبل الصناعة فى آسيا . وعلى ذلك فمسألة ازدحام السكان فى بعض البلاد الاوربية تختلف عن مسألة ازدحام السكان فى آسيا .

أولا : لان التنظيمات الاقتصادية التى تشمل استيراد المواد الخام والاغذية واصدار المصنوعات التى تخصصت فيها أوربا هو عكس ما تقضى به اقتصاديات آسيا على خط مستقيم .

وثانيا : لانه من اليسير على السكان من جميع البلاد الاوروبية المزدحمة أن يهاجروا الى مواطن استقر بها من قبل جماعات من ذوى قرباهم فالبريطانيون والايطاليون والهولانديون يستطيعون الهجرة الى الممتلكات البريطانية والولايات المتحدة ، وقد قاموا بذلك فعلا فى اعداد وافرة فى القرن الماضى .

وثالثا : لان لسكان هذه البلاد مستعمرات سبق لهم استغلالها بلا شفقة ولا رحمة ولا يزالون يستغلونها لفائدتهم الشخصية ولو أن هذا الباب ربما لا يظل مفتوحا الى مدى بعيد ، لانه سيكون من العسير الاحتفاظ بهذه المستعمرات مستقبلا مع الجهر باى مظهر من مظاهر السلطان أو القوة

ولا يخفى أن هناك فرقا ظاهرا بين المستعمرات التى بها جماعات طال بها الاستعمار والمقام مثل استراليا وكندا وزيلندا الجديدة من جهة وبين المستعمرات التي يصعب الاستعمار فيها لأسباب مناخية من جهة أخرى كما فى افريقية وبورنيو .

## الجدول الثامن

### كثافة السكان لبعض البلاد المملوءة وبعض البلاد الخالية

| البلاد المملوءة | السنة | الكثافة بالنسبة للميل المربع | البلاد الخالية | السنة | الكثافة بالنسبة للميل المربع |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ بلجيكا | ١٩٤٧ | ٧٦٢ | استراليا | ١٩٤٩ | ٢ |
| ٢ هولندا | ١٩٤٥ | ٧١٧ | كندا | ١٩٤١ | ٣ |
| ٣ المملكة المتحدة | ١٩٤٧ | ٥٣٤ | سيبيريا | ١٩٤١ | ٥ |
| ٤ ايطاليا | ١٩٤٥ | ٣٩٧ | الارجنتين | ١٩٤٥ | ٥ر٨ |
| ٥ المانيا | ١٩٤٧ | ٤٠٨ | افريقية | ١٩٤٩ | ٠ر٠٥ |
| ٦ اليابان | ١٩٤٠ | ٤٩٦ | البرازيل | ١٩٤٠ | ١٣ |
| ٧ الصين | ١٩٣٩ | ١٠٥ | امريكا اللاتينية | ١٩٤٧ | ٢٨ر |
| ٨ الهند | ١٩٤٧ | ٢٦١ | زيلند الجديدة | ١٩٤٧ | ٤ر٥ |
| ٩ اندونوسيا | ١٩٤٧ | ٨٨ | الولايات المتحدة | ١٩٤١ | ٤١ |

ورابعا : لانه لا يمنع أى بلد مستوى المعيشة فيه عام وتسير على النظام الاوربى دخول الاوربيين متى أرادوا الهجرة اليه . وقد تعرض بعض البلاد حدا أقصى للعدد الذى يمكن قبوله من المهاجرين وهو مايتبع فى امريكا . كما أن بلادا كاستراليا تفضل المهاجرين البريطانيين على غيرهم من الاوربيين ، ولكن لا توجد بلاد يمكنها قبول المهاجرين وترفض قبول المهاجرين الاوربيين . وعلى هذا فالايطاليون والالمان وسكان الجنوب الشرقى من اوربا يمكن أن يهاجروا الى استراليا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة دون أن يلقوا فى ذلك صعوبة كبيرة

وخامسا : ان مجموع الاوربيين الذين يعيشون فى البلاد الاوروبية المزدحمة وبخاصة اولئك الذين يرغبون فى الهجرة والاستيطان فى البلاد الجديدة قليل بالاضافة الى من يرغبون فى ذلك من سكان آسيا . فاذا ما ذكرت كل هذه العوامل ووضعت أمامها الصورة الخلفية لطبيعة سكان أوربا الذين لا يزيدون بل الذين ينقصون نجد أن مسألة سكان أوربا ليست مستعصية على الحل البسيط ، ومن هنا لم يكن ازدحام السكان فى اوربا كما فى ايطاليا مثلا مهددا للسلام ، وعلى فرض تهديده للسلام فان المسألة تحل فى سهولة ويسر .

اما مشكلات زيادة السكان فى آسيا فهى عويصة من جملة وجوه والسكان فى غاية الازدحام فى الجنوب الشرقى منها اما جزر الباسفيك فاقل أنحاء آسيا ازدحاما بالسكان . ونحن نعنى بجنوبى آسيا كل آسيا ما عدا الشرق الأوسط ( وهو البلاد الاسلامية على وجه التقريب والاتحاد السوفيتى ) ، وهذه المنطقة تبدأ من الهند والباكستان وتنتهى عند

هاوى فى اقصى الشرق . وهنا يرد على الخاطر استراليا وزيلندا الجديدة وجزائر المحيط الهادى لا لانها مصدر لضغط سكانى بل لأن بها أراضى «خالية» يمكن أن تسرح عن سكان الجنوب الشرقى من آسيا وهذه المنطقة كلها تشكل نقطة الخطر السكانى الماثلة دائما أمام أعيننا . من حيث أن بها سكانا متزايدين ولكن لاحيله لهم الا انظر بعين الحسرة الى اراض غير ماهولة نسبيا أو هى قليلة السكان .

واذا اردنا ان نضع ايدينا على أسباب التوتر الدولى فى الحال والاستقبال فاننا نجده فى اختلال موازين التوزيع للسكان والأرض والموارد فى هذه المنطقة بالذات . وعى ذلك طرحنا جانبا البلاد الاوربية المزدحمة لانها تستطيع الحصول على فرجة لها فى البلاد التى يستعمرها الرجل « الأبيض » فالبلاد المملوءة « والخالية » يمكن أن تقصر على ما يرد فى الجدول الآتى :

الجدول ٩

البلاد المملوءة والبلاد الخالية وكثافتها

| ابلاد المملوءة | الكثافة للميل المربع | البلاد الخالية | الكثافة للميل المربع |
|---|---|---|---|
| اليابان | ٤٩٦ | غينيا الجديدة | ٠ر٤ |
| الصين | ١٠٥ | غينيا الجديدة الهولاندية | ٣ر٢ |
| الهند | ٢٦١ | غينيا الاسترالية الجديدة | ٣ر٦ |
| اندونيسيا | ٨٨ | بابيوا (الاسترالية) | ٧ر٣ |
| جنوب شرقى آسيا | ٢٥٦ | بورنيو | ٥ر٨ |
| | | افريقية الحارة | ٥ر١١ |
| | | أمريكا اللاتينية الحارة | ٢ر١٠ |

ولم تسجل فى هذا الجدول المستعمرات القليلة السكان كاستراليا وزيلندة الجديدة والبرازيل وكندا لانها لاترغب فى قبول عدد كبير من المهاجرين الآسيويين والاعتراضات التى تعرضها هذه البلاد على أن تفتح باب الهجرة للمهاجرين الآسيويين على الأساس الذى تفتحه للاوربيين منافية للعقل والمنطق ، وسنعود الى هذه الاعتراضات فيما بعد ، لانها هى التى يرجع اليها الى حد كبير كثير من حالات التوتر السكانية بين الدول .

وقد يثار الجدل فى أمر ازدحام السكان من حيث انه مجرد كثافة السكان فى الميل المربع : فمن قائل : انه لايستلزم أية محاولة عنيفة تقوم بها البلاد المزدحمة لتغير الاوضاع القائمة او تقضى على السلام الدولى . ويرى بعض قصيرى النظر أن مجرد وجود الازدحام المطلق « كما فى الصين والهند واندونيسيا ينفى أية محاولة لهذه البلاد لاشعال

نار الحرب . وفى رايهم ان سكان هذه البلاد مفروض فيهم انهم يتقبلون الفقر وسوء التغذية ورداءة الاحوال الصحية فى طرق معيشتهم وغير ذلك مما يصحب انخفاض مستوى المعيشة من سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ـ على انها قدر محتوم بحيث لايحسون بمآسى حياتهم . بل قد يقال على النقيض من ذلك : انهم يجب ان يكونوا سعداء فى شقائهم لانهم لايعرفون ماهو افضل منه ! .

وهنا رب سائل يسأل : كيف يحاول هؤلاء الناس تحسين احوالهم وهم لايعرفون ولايحسون بما فى حياتهم من شقاء الا انه حدث مدبر وقدر مقدر من اله كبير ، وان انسانا لايحس بما يؤلمه بل يراه حلقة فى سلسلة الحوادث التى لامفر من وقوعها لايمكن أن يهرع لاستشارة طبيب او يقوم باى مجهود ليبرأ من علته . وهكذا الامم كالافراد وهذه نقطة الخلاف والجدل .

والأدهى من ذلك أن هذه البلاد ذات « الزيادة المطلقة » فى السكان ليس لديها الوسائل الضرورية للقيام بالحرب الحديثة حتى لو وجدت الرغبة فى ذلك . ان عمليات الحروب تتطلب اليوم وجود نظام اقتصادى متين للاعمال الصناعية مبنى على توافر فائض بعد الاستهلاك العادى ، وهذا الفائض هو الذى يستخدم فى العمليات الحربية ، ولكن هذه البلاد التى تتسم احيانا بمستوى معيشى حقير قد يصل الى درجة الجوع لاينتظر منها ان تسلك مسلك المحاربين .

والشعب ـ اذا كان غذاؤه سيئا وكان لباسه ومسكنه كذلك ـ لن يكون فى صحة طيبة ولن يكون شعبا متعلما ، مثل هذا الشعب لايمكن ان يشعل نار الحرب أو يسند حقه فى زيادة مايملك من ارض بمظاهر القوة التى تسبب التوتر بين الشعوب ، ومهما بلغ عددهم فان بلادهم فى ضعف بفضل هذا العدد الكبير الذى لايمكن ان ينظم .

ويمكن أن يقال بايجاز : ان استعدادات الحرب الاجتماعية والاقتصادية لا أثر لها فى هذه البلاد ، فان الكيس الفارغ لا يمكن أن يحارب . والفلاح الهندى أو الصينى الذى فى حاجة الى مزيد من الأرض قلما ينتظر منه التفكير فى الحرب للحصول عليها ، وبخاصة اذا لم يكن لديه علم بأن هناك أرضا خالية يمكن الحصول عليها . وعلى هذا فلن نجد من الهند ولا من الصين مهددا للسلام بل على العكس من ذلك قد يسترعى ضعف هذه البلاد نظر الجيران الأقوياء العدد ، اذ يرون فيها المواد الخام او يجدون فيها قواعد حربية يعتمد عليها أو دوائر نفوذ لهم

وهذه السفسطة أضعف من ان تدرك طبيعة ضغط الجماهير كعامل هام من عوامل الحرب . ولقد كتب دكتور تومبسون Dr. thompson ولعله أكبر حجة فى هذا الموضوع قال :

« ليس الموضوع مطلق عدد يقدر بما فى الميل المربع من الأرض الزراعية من أشخاص ولا بما يصيب الفرد من أرز يستهلكه أو بأى مقياس موضوعى آخر . بل هو أكثر من ذلك ـ هو عامل سيكولوجى ـ شعور لايمكن ان يقاس بدقة باى ميزان اقتصادى معروف . ليس الفقر

المدفع اذن هو الذى تقاس به درجة ضغط السكان فى تهديد السلام ولكن هو الحرمان « المحسوس » والضغط « المحسوس » على الموارد وهو التفرقة التى يشعر بها قوم للوصول الى الموارد الطبيعية التى فى العالم .

وربما يعيننا على فهم الدور الذى يؤديه « احساس » الضغط السكانى كسبب من أسباب الحرب اذا قارنا بين المناقشة فى توزيع الدخل القومى فى بلادنا بطريقة أفضل وبين المشاحنات التى تقوم بين الدول للحصول على نصيب أوفر من الموارد العالمية : «اى فئة فى الشعب اكثر نشاطا طلبا لنصيب أوفر من الدخل القومى ؟ »

انهم ليسوا افقر الفئات ولا هم اشد من عضهم الفقر بنابه فى حلقات الشعب .

ان أعلى الناس صوتا فى طلباتهم هم الذين فى مراكز تمكنهم من أن يفرضوا الاهتمام بما يدعون من حق فى حياة أفضل انهم الاتحادات العمالية القوية ، والجمعيات الزراعية الحسنة التنظيم التى تتكون من انجح العمال والفلاحين . اما الاجراء وعمال المياومة والعمال الكادحون غير المنتظمين وغيرهم ممن يعيشون فى مستوى أدنى من هؤلاء ، فليس نصيبهم عدم التقدير فحسب ، بل هم ليسوا مصدرا لأى ازعاج . ان الذين يطالبون بما يرفع مستوى معيشتهم ويناضلون بقوة للوصول الى ذلك هم الذين حصلوا على قسط كبير من مباهج الحياة . ويعتقدون انهم هم وزملاءهم لهم حق فى الحصول على قسط اكبر ، ويستطيعون أن ينظموا انفسهم ويملوا مطالبهم على اصحاب المزايا المحمية الذين يعارضون فى منح « نصيب جديد » أو تنظيم جديد (١) .

هذا ولو أن البلاد الشديدة الازدحام بالسكان ليس لديها غالبا — بل ليس لديها فعلا الوسائل الميكانيكية لاشعال الحرب رغبة فى اصلاح مركزها السكانى ، فان البلاد « ذات الزيادة المطلقة » لا تستشعر موقفها الحاد فحسب ، بل تدرك ماهو اهم من ذلك — ان حالتها قابلة للعلاج . وبعد ذلك ينقلب التهديد الخفى بالحرب الى تهديد سافر . وكما قال السيد ج . ك . فلوجل العالم السيكلوجى الاجتماعى البريطانى : « لا ندعى أن لنا حقا قانونيا فى منع الحروب ما دامت بعض البلاد متخمة وبعضها خاوية بالنسبة اليها . ليست زيادة السكان هى السبب الوحيد للحروب بل يكاد يكون من المحقق أنها من أهم الأسباب غير المباشرة ، والاجماع منعقد على أن سوء الاحوال الاقتصادية عامل مهم لحمل الناس على الحرب . ولما كانت زيادة السكان سببا خفيا للحرب — غير ظاهر ولا سريع — فان تأثيرها لا يدرك بسهولة ، ومن هنا كان الواجب بحثها ودراستها ... ان زيادة السكان فى بعض البلاد ربما لاتكون مسالة دولية بمعنى أن فيها تهديدا للسلام ، فان هذه البلاد الآن نلمس فيها مسائل لاتعدو أن تكون أدبية واقتصادية ولكن من حيث انها تبعث درجة أكبر من الوعى السياسى مصحوبا بقدرات اقتصادية

---

(١) راجع مؤلف وارن تومسون عن «السكان والسلام فى الباسفيك» طبعة شيكاغو عام ١٩٤٦ ص ١٨ — ٢٠ .

وتقدم صناعى أعظم – قد تكون كذلك فى المستقبل غير البعيد ، بل قد تكون مسألة ذات أهمية كبيرة » .

ان الجهاد بين الفئات المختلفة فى اى شعب للحصول على نصيب أعدل شبيه بما يقوم بين الشعوب . وهذا يفسر الى حد كبير توسع اليابان فى الايام الاخيرة . ولايعزى ذلك الى أن اليابان كانت أشد فقرا من الهند أو من الصين ، ولكنه يعزى الى عرفانها بما فى توزيع موارد العالم من ظلم ، ولهذا اخذت تجاهد الوصول الى تصحيح ماينكرون عليها من الحصول على المواد الخام .

ولم تحل مشكلتها هزيمتها الحربية ولا ما منحت مستعمراتها السابقة ( منشوريا وفرموزا وكوريا ) من استقلال . واذا لم تتم اية محاولة جديدة لعلاج حاجة اليابان فى الابقاء على مستوى محترم للمعيشة فى حدود الطراز الأمريكي فان مشكلة السكان فيها – على مانقدل – باقية لم تمس . وجرى العرف على أن المداوة بين الجماعات فى الدولة الواحدة للحصول على نصيب اوفر من الدخل القومى امر مسلم به . وفى الواقع أن طبيعة نظام الاحزاب فى الادارة القومية مبنى على هذه النظرية . ان مجهود كل فريق او كل شعب فى تحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية يعد مجهودا طبيعيا وعادلا .

ولكن لهذه المقارنة وجها آخر : لقد أصبح من المسلم به تسليما يزيد على الايام قوة واتساعا – ان عدم المساواة فى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة داخل شعب معين لاتتمشى مطلقا مع المثل الديموقراطية العليا ، فليست الديموقراطية السياسية وحدها مثلا أعلى اذا كانت غير مصحوبة بتحسين الاحوال الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . والفكرة العامة التى نتخيلها لامة سعيدة تتضمن محاولة معاملة كل المواطنين على انهم مواطنون من الصف الاول ، وتهيئة فرص اقتصادية اعظم لكل الطبقات المحرومة ، وهذه السياسة ظاهرة فى نظام الضرائب عندنا .

وفى الواقع لقد اصبح من المقرر الآن أن واجب كل حكومة ديمقراطية ان تضمن لكل مواطن مايتطلبه من معيشة صحية محترمة وأن تهيىء له الفرص المعقولة للتقدم فى مصالحه وقدراته . ان مثل هذا الواجب جدير بالثناء وأهم ميزات مثل هذه الجهود انها جهود تقدمية . فاذا ما طبق هذا على العلاقات الدولية فكأنما هناك شىء من التردد والخوف كأن ذلك ينطوى على امر ثورى . فاذا ما سلمنا – وواجبنا ان نسلم – بأن وجود فريق مغمور فى الامة من الناحية الاقتصادية لا يوصل الى السلام ، ولا لسعادة الأمة وتقدمها جملة – يجب ان نسلم ان وجود بلاد ذات مسائل سكانية اقتصادية قاسية لا يكون داعيا الى سلم عالمى ولا الى الهناءة العالمية ولا معينا على تحقيق فكرة « العالم الموحد » . وعلى كل حال لايسعد القصر الى جانب الكوخ . ولا مفر من ان تقدم البلاد التى فى حوزتها اراض لا امل لها فى مائها واستغلالها تقدمها علاجا للبلاد المزدحمة .

ماذا عن الصين والهند وبلاد غيرهما فى آسيا ؟ ما ان استردت

هذه البلاد حريتها السياسية – وقد حصلت الهند فعلا على استقلالها حديثا – حتى أحست بظلم توزيع الارض والتفرقة فى هذا التوزيع . وعندما تسترد المستعمرات الآسيوية حريتها الضائعة وتدعم كسبها السياسى والاقتصادى لن تلبث قليلا حتى تعرف الاحوال العالمية وتعرف حقوقها . وان سبيل الحكمة أن يعرف الغرب والشرق جميعا هذا الموقف ، وان يعالجاه طائعين قبل أن تجر هذه الخلافات العالم الى الحرب ، فان سكان آسيا فى البلاد المزدحمة اذا أرادوا رفع مستوى معيشتهم المنخفض بعض الشيء فانهم يكونون فى حاجة الى ارض اوسع وموارد أوفر . واذا مافرض عليهم – مع ذلك – البقاء فيما هم فيه من فقر فلن نلبث طويلا حتى يضطرب حبل اسلام العالمى .

ومن المحتمل جدا أن محاولة تغيير الاوضاع لاتنجح ولكن الحروب لم تكن في يوم من الأيام محققة الأغراض التى قامت من أجلها ، ولكنها تخلف وراءها عالما يئن من الالم والمرض والموت على مستوى العالم اجمع ان الوسيلة لحل هذه المشكلات مقياس قدرتنا على الابقاء على السلام بعض الاجيال على اقل تقدير .

ولنا ان نسأل : ماذا تريد هذه الشعوب المزدحمة ؟ هل هى فى حاجة للوصول الى المواد الخام ؟ هل تريد منفذا للتجارة ؟ هل تريد الهجرة الى بلاد تستعمرها او تحكمها شعوب أخرى ؟ ما المطلب الآسيوى بالضبط ؟

ان هذه الاسئلة تغلب عليها صفة التعميم بحيث يجب – اذا أريد شرح مضمونها بشيء من التوسع – ان نستعرض الموقف السكانى العام فى جميع البلاد المزدحمة بالسكان . ولاداعى أن ندرس احوال آسيا جميعها اذ لم تصل كل بلاد آسيا الى المرحلة التى تعلن فيها المكان المقصور على الوقوف ، فلندرس أحوال أكثر البلاد الآسيوية ازدحاما ونعنى بها اليابان والصين والهند :

ان سكان هذه البلاد سيتولون امورهم فورا سياسيا واقتصاديا والجمع بين الحرية السياسية والشعور بالحاجة الاقتصادية سيؤدى حتما الى مطالب – مطالب عادلة فى نظرهم – مطالب حق الهجرة وزراعة الأرض القابلة للزراعة فى العالم وتحسين الزراعة فى هذه الاراضى غير المستغلة ، وهذا المطلب سيزداد التمسك به بمرور الوقت ، بل قد يصبح داعيا الى الاعتداء .

واذا اريد ان نقدم أول دعامة للسلام العالمى والتعاون والمحبة بين الناس يجب أن نعترف بهذه المطالب وأن نزنها قبل أن تنفجر مراكز الخطر السكانية .

ان نظرة الى هذين المصورين ترينا الى اى حد بلغ توزيع السكان على البلاد المختلفة من ظلم .

هذا ولو ان هناك رايا حديثا مؤداه ان الضغط السكانى يجب الا يقوم اساسا على طلب مستعمرات أو منافذ تجارية فان من المسلم به — مع ذلك — ان مساوى توزيع السكان والارض بوصفها احد الموارد والفرص الاقتصادية يجب العمل على تخفيفها اذا اريد القضاء على التوتر بين الدول .

وهناك راى يزيد على مر الايام قوة يقول : ان الفقر فى مكان ماخطر على التقدم فى مكان آخر . وعلى اية حال — ان العدالة الاجتماعية لاتتجزا كالسلم تماما ولن تكون الهجرة مستقبلا متضمنة البحث عن مستعمرات واخراج السكان الاصليين من مساكنهم كما كانت الحال قديما . ولكن الهجرة الآن انتقال كلى يقوم به اناس يقرون بالولاء للبلاد التى لايجدون فيها ارضا ولا فرصا اقتصادية ، ولكنهم ينزلون فى بلاد قليلة السكان ويتخذونها وطنا لهم .

ولكن هناك اعتراضات معروفة على الهجرة بصفة عامة وعلى الهجرة الآسيوية بصفة خاصة . وهذه يجب أن تناقش قبل ان نستعرض مراكز الخطر السكانى ٠

ويمكننا أن نعالج اعتراضين عامين على الهجرة من البلاد المزدحمة الى البلاد اقليلة السكان او الخالية نسبيا قبل مناقشة الاعتراضات الخاصة بالهجرة الآسيوية :

الاول : هو ان الهجرة حتى لو كانت هجرة جماعية لاتحل مسالة الضغط السكانى الذى تعانيه الدولة المرسلة .

والآخر : ان الفضاء المباح فى بلاد مثل استراليا والبرازيل وكندا انما هو « تيه » وان قلة السكان انما هى قلة ظاهرية غير حقيقية .

اما الحجة الاولى التى تقول بأن الهجرة لاتحل الضغط السكانى فيمكن ان نفصلها فيما يلى :

لو ان احد البلاد اجهدته مسالة الزيادة المستمرة فى عدد سكانه فالحكومة ان تنظم هجرات كبيرة للسكان الى مستعمراتها ان كان لها مستعمرات ، ونظرا الى تقلص الاستعمار فالى بلاد تقبلهم . وان حل المسالة بالهجرة من البلاد المزدحمة الكثيرة السكان الى البلاد اقليلة السكان بناء على هذه النظرية — مملوء بالمغالطات وحتى لو كان ذلك ممكنا فانه محوط بالصعوبات .

اذا نحينا جانباحالات الهجرة الداخلية فان هذا الاجراء قد جرب فى ظروف كثيرة فيها اراض خالية ولم تلق التجربة اى نجاح فى تخفيف الضغط السكانى ٠ والسكان فى البلاد القديمة لا يصلون الى حالة الضغط السكانى ولاتبلغ الزيادة فيها مطلقا الى المدى الذى يجب ان تبلغه لو ان كل الظروف مواتية ولاتوجد عوائق للزيادة . ان هذا

الضغط ناشىء عن انضمام القوة الحيوية الجامحة القادرة على الانجاب الى عدة من الغرائز والرغبات والميول .

وهناك عامل يقف دائما حجر عثرة فى سبيل زيادة السكان وقد يكون عمله رفع نسبة الوفيات او الحد من زيادة المواليد وهو اما عدم تشجيع الزواج واما اية وسيلة اخرى .

ومما يثار فى هذه المسألة ان الهجرة وما ينشأ عن امكانياتها من الشعور السيكلوجى بأن الهجرة علاج المشكلة قد ينشأ عنها تراخ فى موانع الزيادة . والهجرة لاتسبب هذا التراخى فحسب ، بل لاتنقص قوة الدفع التناسلى . وفى هذا الكفاية الكاملة لسد النقص الذى ينجم من الهجرة ، وكثيرا مايحصل هذا بغاية السرعة .

وعلى هذا فالضغط السكانى وما يصحبه من مساوىء لم يتأثر بتاتا بهذه الهجرة . وفى الحق ان بعض غلاة المعارضين لهذه « النظرية » يعتقدون انهم مغالون فعلا . وهذا مايذكرنا بما يراه مالتس Malthus من أن الهجرة لاتؤثر فى عدد السكان لا فى البلاد المرسلة ولا فى البلاد المستقبلة .

والرد على هذا الاعتراض الكبير للهجرة الجماعية يجب أن يكون ردا مركبا ، بمعنى انه لايكون بكلمة (لا) وحدها او بكلمة ( نعم ) وحدها فالتجارب الماضية الخاصة بالهجرة الجماعية تمدنا بتأييد الاعتراض ودحضه ، ولنضرب أوربا مثلا :

أن الزيادة السريعة التى حدثت بها بعد بدء الثورة الصناعية صحبها ارتفاع مستمر فى مستوى المعيشة ، واهم من ذلك انه بعد ان هاجر منها ملايين من اهلها لم تبلغ زيادة الباقين من السكان نسبة زيادتهم من قبل ، وكثير من البلاد واجهت مشكلة بقاء السكان بلا زيادة وهو ما سبقت الاشارة اليه . انهم يعيشون فى مستوى عال ونسبة الزيادة الصافية عندهم اما المساواة او اقل منها قليلا . ولكن ماحدث فى بعض البلاد يؤيد الاعتراض . لقد هاجر من ايطاليا ابان القرن الماضى ملايين من الايطاليين . ان الزيادة الحالية — نسبة الزيادة مضافا اليها الزيادة الصافية — انما هى بالقدر الذى لاتوجد معه سفن كافية لاخراج بعض سكانها ليبقى فيها عدد السكان ثابتا .

واذا ماتركت الهجرة الجماعية لدى سكان البلاد المرسلة شعورا بخلاصهم من مشكلتهم داعيا الى التبكير فى الزواج وارتفاع نسبة المواليد فالواقع ان معظم المهاجرين ليسوا من العجزة المسنين ولا من الشباب الصغيرين ، ولكنهم فى الغالب من ذوى الاخصاب القادرين على الانجاب ، ومن هنا كان لابد من نقص نسبة المواليد كلما هاجر منها عدد من الرجال والنساء الأقوياء الاصحاء .

وهناك ايضا احتمال بأن اى تحسين اقتصادى من حيث زيادة مايخص الفرد من الدخل القومى بسبب هجرة بعض السكان — قد ينجم عنه رفع مستوى المعيشة . واذا ماوصل شعب الى مستوى ما

فهناك رغبة فى التمسك به ، ومن المحتمل جدا ان يدرك الشعب أن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بهذا المستوى هو الحد من نسبة زيادة الاطفال . وقد يمر بعض الوقت بين هجرة المهاجرين وورود هذا الخاطر ومعرفة العلاقة بين ارتفاع مستوى المعيشة ونسبة المواليد المنخفضة . وهذا التصرف ذو أثر فى الجماعات والبلاد التي عندها علم بوسائل الحمل وهو مالايستعمله الا طبقة رقيقة من علية السكان . ولكن مالدينا من الاحصاءات الخاصة بالهجرة الجماعية وأثرها فى نسبة المواليد والوفيات والاسنان لدى البلاد المرسلة مع وجودها فى بعض البلاد دون بعضها الآخر ومع بيانها لبعض السنوات القليلة — لا تؤيد ولا تنفى بصفة قاطعة الاعتراض الكبير على هجرة الجماهير ذلك لان زيادة سكان اى بلد او نقصهم انما هو نتيجة لعدة عوامل مجتمعة من اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية .

وايا كان ماتحس به البلاد المكتظة بالسكان من راحة عن طريق الهجرة الضخمة فانه لايمكن انكار أن البلد المرسل سيجنى بعض المكافأة الاقتصادية عن طريق ارسال الزائد من سكانه الى البلاد او الاقاليم المتأخرة .

كذلك فان البلاد المرسلة ستفيد أيضا من أنها وفرت غذاء عدد غير قليل من البطون .

ومن اليابان نستمد مثلا آخر لمثل هذا الانقاذ من الضغط السكانى . فلقد كان الضغط السكانى فى السنوات الاخيرة سببا فى هجرة عدد ضخم من اليابان الى كوريا وفورموزا ومنشوريا ، ولما كانت منشوريا جزءا من الامبراطورية اليابانية كان بها ١٧٢٫٠٠٠ يابانى وما وافت سنة ١٩٤٧ حتى بلغ اليابانيون بها ٦٣٠٫٠٠٠ مهاجر .

ولقد وسعت فرموزا ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٨ وصلوا الى ٤٢٠٫٠٠٠ سنة ١٩٤٧ .

واما فى منشوريا فقد كان بها ٩٣٫٠٠٠ يابانى سنة ١٩٣٧ بلغوا ٦١٥٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ .

وفى الحق لم يشتغل كل هؤلاء اليابانيين بالزراعة على خلاف المهاجرين الأوربيين الى الممتلكات الأوربية والى الدنيا الجديدة ابان القرن التاسع عشر وما بعده ، ذلك لان المهاجرين اليابانيين قدموا من البلاد صاحبة السيادة ، ولذلك قصروا عملهم أول الامر على الوظائف العامة والاعمال المهنية والتجارة والصناعة . وكان سبب ذلك ان اليابانيين وفدوا من بلاد ذات مستوى معيشى أعلى مما فى كوريا وفورموزا ومنشوريا ، ولانهم لم يكن لديهم القدرة على منافسة الفلاحين من اهل البلاد . ولو كان اليابانيون قد هاجروا الى بلاد لم تكن مستعمرة لهم او لم يكن الحكام فيها من جنسهم لاشتغلوا بالزراعة وبانتاج المحصولات الزراعية على قدم المساواة مع اهل البلاد التى استقبلتهم وهو مافعلوه فى الولايات المتحدة .

ومع هذا لايمكن أن ننكر أن هذه الهجرة مع انها كانت محدودة

فى طبيعة الاعمال التى قام بها المهاجرون ـ جاءت بتخفيف فى الاحوال السكانية والاقتصادية فى اليابان . ومن حقنا ان نسأل الآن : هل كانت اليابان تشترك او لا تشترك فى الحرب العالمية الثانية لو أن الغرب الذى يملك ارضا بكرا فى المحيط الهادى قدر الضغط السكانى على اليابان تقديرا صحيحا ؟ ان الهجرة بوصفها عاملا من عوامل حل المشكلة السكانية لم تعمر بتاتا بعد تنفيذها .

ولقد عبر الدكتور شيروشى ناسو (١) عن وجهة نظر اليابانيين موضوعيا وفى بساطة فقال : ان مشكلة زيادة السكان أيسر فى حلها على الجنس الابيض منها على من عداه من الاجناس ، لانه يحتل معظم بقاع المعمورة .

فأولا : ان كثيرا من البلاد يسكنها الجنس الابيض ولم يدر بخاطرهم هذا السؤال بسبب مافى ايديهم من المساحات الواسعة .

وثانيا : لان هناك بلادا اخرى تستطيع اذا جال هذا السؤال بخاطرها ان تبعث بالسكان الزائدين الى مستعمراتها .

وثالثا : بالرغم من ان بعض البلاد لاتملك مستعمرات كافية ـ كان من السهل عليها ان ترسل الزائدين من سكانها الى بلاد اخرى ومستعمرات أخرى دون ان تلقى فى ذلك اى عناء .

« والبلاد الشرقية ليس لها مستعمرات حتى تبعث اليها بالزائدين من سكانها ولا هى بقادرة على ان تبعث بهم الى بلاد الجنس الابيض بسبب التفرقة العنصرية » .

لا مراء فى ان هجرة الزائدين لاتحل المسألة السكانية فى البلاد المرسلة ، وفى وسعنا أن نستعير من ارلندة والمانيا وايطاليا امثلة تؤيد هذه الحجة . وفى بلاد اخرى كذلك نرى الحالة نفسها فانه لا يمضى وقت قصير حتى يملأ الفراغ الذى حدث فى الهجرة . ومع هذا يجب الا ننسى انه فى اثناء فترة الهجرة يقل الضغط السكانى فى البلاد المرسلة مما يبعث الامل فى نفوس أهل البلاد كما تقل حالات البطالة فيها . والحال هنا تختلف عنها فى البلاد التى لا يزيد فيها السكان ، انما يمكن مقارنتها بالفرق بين بحيرتين مستوى الماء فيهما واحد ، ولكن يتصل باحداهما نهر يصب فيها ويخرج منها فيبقى للماء جدته ولايتصل نهر بالاخرى يصب فيها ويخرج منها فيأسن فيها الماء . وبعبارة اخرى ليست الهجرة عديمة الجدوى ولو انها لاتعدو ان تكون تخفيفا مؤقتا لحدة زيادة السكان » .

وقد كتب جوليوس ازاك (٢) أخيرا فى موضوع مشابه قال : « ول...

---

(١) انظر مؤلف شيروشى ناسو عن السكان ( محاضرات مؤسسة هاريس ) طبعة شيكاغو عام ١٩٣٠ بصفحتى ١٦٧ و ١٦٨ .

(٢) راجع مؤلف جوليوس ازاك عن اقتصاديات الهجرة طبعة لندن عام ١٩٤٧ ص ١٣٦ .

انه من غير اليسير تعيين اثر الهجرة فى السكان فى البلاد المرسلة فان ما لدينا من الشواهد يشير الى أنه لا حق لنا فى التقليل من شأن الهجرة فى الماضى ويبدو ان الميل العام لدى السكان – كما يتضح من انخفاض نسبة الزيادة الصافية والارتفاع العام فى مستوى المعيشة – يتجه الى ان يكون السكان اكثر استجابة للنقص الذى تسببه الهجرة فى عدد السكان » .

ويدلى تقرير حديث صادر من ادارة العمل الدولية بما يلى :

« ان الهجرة التى يقوم بها عدد ضخم من المهاجرين قد أصبحت غير ممكنة فى الوقت الحاضر ومع ذلك فهناك مايدل على أن الهجرة القليلة العدد ذات اثر مفيد وان كان ثانويا فى مساعدة بعض البلاد المتأخرة على حل مشكلات البطالة فيها كما أنها ذات آثار طيبة فى البلاد المستقبلة .

ولا مراء فى ان الهجرة لها مزاياها بالنسبة للبلاد المرسلة .

والاجابة عن الاعتراض ( الثانى ) الكبير ايسر ، ذلك الاعتراض الذى يقول :

ان الأرض الخالية فى العالم «تيه» ، وان قلة السكان فى الاراضى القليلة السكان قلة ظاهرية ليست حقيقية . وبناء على وجهة النظر هذه لايعنى الفضاء وجود فرص اقتصادية ولايعنى وجود أرض قليلة السكان او خالية من السكان . انها صالحة لسكنى الانسان وليست صالحة مطلقا لتعينه على أن يعيش على مستوى عال من الحياة . لقد صيغت هذه الفكرة حينما طبقت فى استراليا اذ صاغها أحد الاستراليين المشتغلين بهذه المسألة فى الصيغة الآتية : « بعد مرور مائة وخمسين عاما من استعمار استراليا لم يزد ما رئى انه يستحق الشراء من الارض الا ١٠٪ منها ، ولايزرع من أرضها اليوم الا جزء من مائة جزء. ونصف الارض مؤجر او مصرح فيه بحق الانتفاع ، وهذا معناه فى الغالب انها مستعملة فى الرعى وانها لاتستخدم عادة فى اى امر آخر ، وثلث مساحة الارض اراض مباحة لانها عديمة الفائدة كلية . واعلى نسبة للارض الخالية فى استراليا الغربية حيث نصف مساحة الارض اراض عامة . والاراضى العامة ثلث مساحة القارة وتبلغ مساحتها مساحة الارجنتين ، وهذه تكفل المعيشة لثلث مليون على حين ان ارض الارجنتين تكفل المعيشة لاثنى عشر مليون نسمة . وتشغل استراليا الجنوبية والجزء الشمالى الثلث الاوسط من القارة على حين ان اربعين فى المائة من هذه الارض لايشغلها أحد . وفى الاحصاء الاخير ( عام ١٩٣٣ ) كان سكنها ٦٠٧٫٠٠٠ بما فيهم من السكان الاصليين . اى ان فى ثلثى القارة وهى مساحة تزيد على مساحة الهند لا يعيش الا مليون نسمة ، أما الثلث الباقى ويشمل كوينزلاند ووبلز الجنوبية الجديدة وفكتوريا وتاسمانيا فيشغلها ستة أسباع السكان أو ستة ملايين نسمة ، وفى هذا الثلث لانجد أرضا خالية الا بنسبة عشرة فى المائة ، ولهذه الاختلافات فى نسبة السكنى أسباب فى استراليا وفى غيرها

من البلاد ، وهى ليست خبط عشواء ولا راجعة الى كل الاستراليين او الى طمعهم . ان توزيع عملية الاستيطان فى استراليا حددتها وستظل تحددها الاحوال الجغرافية الدائمة » .

ان ما انتهى اليه المؤلف خاصا بأسطورة الاراضى الخالية واضح. فلنبحث بعد فى « الاحوال الجغرافية الدائمة » ، ولكن قبل بحث هذه الاحوال الجغرافية يجب أن نبين بعض الحقائق الجذرية الاخرى المتعلقة باستراليا :

كان عدد سكان استراليا ـ وهى في سعة الولايات المتحدة فى المساحة ـ يتجاوز ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة بقليل ، اى ٧٫٥٨٠٫٨٢٠ نسمة. فاذا ماستثنينا السكان الاصليين وعددهم خمسون ألفا فان معظم سكانها من البريطانيين . كذلك فان نسبة المواليد بها ـ كنسبة المواليد فى انجلترا والشمال الغربى من أوربا ـ آخذة فى النقص فى مدى عشر سنوات كما رأينا فى الفصل السابق . فاذا ظل موقفها فى الاخصاب وفى نسبة الوفيات باقيا على ما هو عليه فلن تسجل استراليا الا زيادة ضئيلة فى سنة ١٩٧٠ ، وقد يبلغ سكانها ثمانية ملايين فى نهاية هذا القرن . هذا بالطبع اذا لم تستقبل عددا ضخما من المهاجرين وبقيت قوانين الهجرة اليها دون تغيير فيها .

وهناك حقيقة عامة ليست معروفة فى جميع الاوساط وهى اشتغال الاستراليين بالزراعة الى مدى كبير كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية . وبالرجوع الى احصاء سنة ١٩٣٧ نجد أن٤٧فى المائة من السكان الزراعيون. واليوم يتجاوز الزراعيون منهم خمسين فى المائة من مجموع السكان . ومن الحقائق المعروفة أن الزراعيين لا يتضاعف عددهم ، وعلى هذا الاساس لا ينتظر أن يزيد عدد السكان الاستراليين ما لم يحدث فى استراليا حدث مخالف للتجربة الزراعية فى الغرب الخاصة بنسبة الزيادة فى الزراعيين .

وباعتماد على المطر والمناخ تقدر المساحة القابلة للزراعة فى استراليا بمائة مليون فدان . ويدل الاحصاء على أن مازرع من الحاصلات بها لم يتجاوز فى المتوسط بين عامى ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠ اثنين وعشرين مليونا من الافدنة هذا فى المنطقة المعتدلة . أما فى كوينزلاند الحارة (ويقدر المطر فيها بثلاثين بوصة ) فلم يزرع الا ما زاد على مليون فدان بقدرقليل . ولو أنه من الممكن زراعة حوالى عشرة ملايين فدان . واعتمادا على مايقرره دكتور تومسون « لا شك مطلقا فى أنه لا يستغل من المنطقة الحارة فى استراليا التى تناسبها الزراعة الكثيفة الا جزء صغير جدا . والانتاج الاستوائى يمكن زيادته أضعافا مضاعفة لو أن هذه الارض فلحت بعد تقسيمها الى مزارع مناسبة لقدرة الاسرة الواحدة . وهذا التكييف هو ما يلائم الزراعة بين المدارين .

ولا غنى لنا عن أن نؤكد بهذه المناسبة أن الاستراليين من الافراد الذين ثبتت قدرتهم فى هذه المنطقة الحارة ، يستطيعون أن يعملوا على تقدمهم فى هذه المنطقة . والحقيقة هى ـ مع ذلك ـ أنهم يعملون قليلا فى

استغلال الموارد الزراعية لهذه الارض ، وأنه لبعيد الاحتمال جدا ـ على ضوء ما يحتمل من زيادة السكان بينهم ـ أنهم سيقومون بأى عمل يذكر فى عشرات السنين القادمة » (١) .

وفى الواقع بعد أن نزن كل العوائق المناخية والجغرافية التى تنزل الى الحضيض بكفايتهم أنه قدر أن هذه المنطقة تكفى من ثلاثين الى خمسين مليون نسمة يعيشون فى مستوى الحياة الغربية . ويميل جريفيث الاستاذ الجغرافى الكندى الى الرقم الاخير عددا لسكان القارة جميعها . ومن حيث المنطقة الاستوائية يقول: ان الملايين من سكان استراليا مستقبلا سيجدون مساكن واعمالا لهم فى الاماكن التى سبق معرفتها سنة ١٨٦٥ الا أن الستة ملايين من الاستراليين يملكون فى جنوبى استراليا وشرقيها منطقة من أجود المناطق لاستيطان الجنس الابيض . ويتوقع هذا الكاتب أن يبلغ سكان هذه المنطقة عشرين مليونا اذا تقدمت استراليا الى مستوى الولايات المتحدة .

وقد ذكر كاتب آخر هو كندى ج . هـ . ت كمبل أن استراليا تكفى حوالى ثلاثين مليونا على أساس أن كثافة السكان بها يمكن أن تصل الى مثل ما وصلت اليه بعض نواحي الولايات المتحدة المماثلة لها فى مقدار المطر ودرجة الحرارة .

والحقيقة أن استراليا تكفى ثلاثة أضعاف سكانها الحاليين اذا ماأمكن استغلال المناطق الحارة بها استغلالا صالحا ، ولكن الواقع أن ذلك لسوء الحظ لن يكون لان الاستراليين كالاوربيين لا يستطيعون النجاح والتقدم فى المناخ المدارى .

وجميع الدلائل تشير الى ضآلة النجاح الذى يلقاه الاستعمار الاوربى فى خطوط العرض المنخفضة . وقد لحظ الاستاذ فتزجيرالد الجغرافى البريطانى فيما كتب سنة ١٩٤٦ « ان الاوربيين باستثناء سكان البلاد اللاتينية لم يبرهنوا على قدرتهم على تأقلم ناجح فيما بين المدارين ، اذ التأقلم التام يتطلب النجاح فى بعض التجارب التى منها قدرة المستعمر على الاحتفاظ برجولته دون أن تقضى عليها ظروف المناخ وغيرها مما يجد فى الوسط الذى يعيش فيه . وواجب سكان المستعمرة أن يتمكنوا من الاحتفاظ بتعدادهم عن طريق النمو الطبيعى وحده ، وهناك تجربة أخرى تقضى ـ فيما يتعلق بالاعمال اليدوية ـ أن يكون المستعمرون مستقلين عن أهل المنطقة الاصليين .

« وكل الاوربيين الذين عاشت اسرهم عدة أجيال فى البلاد الحارة يحملون الشواهد على انحطاط جسمى وعقلى فيهم ، فالجو فيها صارخ وبخاصة على النساء والاطفال ، وليس من النادر أن ينجوا بأنفسهم من وقع هذا الجو الخانق برحلات منتظمة الى البلاد المعتدلة . على أن بعض الاسر الانجليزية القليلة تبقى فى موطن اقامتها هذه أجيالا متعاقبة ، ومن النادر جدا أن مثل هؤلاء المستعمرين يستطيعون القيام بالاعمال المجهدة من زراعة أو صناعة أو تعدين .

---

(١) انظر مؤلف وارن تومبسون السابق الاشارة اليه ص ٦٠ .

« وتشتهر كوينزلاند بانها المستعمرة الوحيدة التى نرى فيها المثل الوحيد الكبير على قدرة مستعمرة بريطانية الاصل على القيام باعمال زراعية ناجحة فيما بين المدارين . ولقد نجحت زراعة قصب السكر التى قامت بمحاذاة الشاطىء شمالى برسبين دون عون من السكان الاصليين ، ومع ذلك فقد لوحظ فى النهاية ان العمال المختارين لهذه الزراعة قد اختيروا بعناية لتفوقهم الجسمانى وان أعمارهم تتردد عادة بين العشرين والاربعين ، وان نسبة النساء فى كوينزلاند الشرقية أقل من نسبة النساء فى استراليا عامة ، وأن كثيرا من العمال يختارون عند تقاعدهم الاقامة فى اكثر بلاد استراليا اعتدالا .

ومن العوامل التى ساعدت على اقامة البيض هناك ، بالاضافة الى ارتفاع الاجور ، شدة القيود الجمركية على استيراد السكر وهو ما يعزى اليه منع ورود سكر منافس للسكر فى استراليا .

« ليس فى وجود عمال زراعيين فى كوينزلاند الشرقية ما يقوم دليلا على نجاح اقلمة الجنس الابيض فى البيئة المدارية اذ لم يوجد فى جميع المناطق الاخرى الحارة الرطبة التى فى وسط استراليا أى مثل لمستعمرة كبيرة غيرها .

وفوق ذلك لا توجد منطقة أخرى فى أى جزء من الامبراطورية البريطانية يحاول فيها الاوربيون محاولة جدية القيام بالاعمال اليدوية الشاقة التى تتطلبها الزراعة أو غيرها من الصناعات ، ويقيم الاوربيون فى المنطقة الوحيدة ذات المساحة المحدودة جدا من الامبراطورية البريطانية والتى يبلغ ارتفاعها ٤٠٠٠ قدم اقامة دائمة واذا استثنينا اتحاد « جنوب افريقية » فان مجموع السكان البريطانيين فى القارة كلها لا يتجاوز مائة الف أو يزيد عن ذلك قليلا .

وليس عامل الجو وحده هو الذى يعمل ضد نشاط البريطانيين وغيرهم من سكان غربى أوربا المستعمرين للمناطق المدارية فى أفريقية وآسيا .

ومنذ بداية الاستعمار كانت خدمات العبيد الافريقيين والهنود وغير هؤلاء من الاجناس الملونة جزءا لا يمكن الاستغناء عنه فى محافظة الجنس الابيض على مستوى معيشتهم . وفى الشرق كله وفى افريقية جنوبى منطقة البحر المتوسط لم يكن اى عمل للاوربيين من غير ذوى المهارة أو من ذوى المهارة المحدودة مع أنهم بلغوا فى أوربا عدة ملايين ولم يكن ليجدوا أى عمل الى ما قبل الحرب العالمية الاخيرة . واذا قيست كثافة البيض فى افريقية البريطانية فانها تكون منخفضة بالنسبة لكثافتهم فى أوربا . ومهما كانت الاسباب فقد كانت خشية المناخ ووجود سكان وطنيين ذوى قوة لهم المقدرة التامه على القيام بالاعمال التى لا تتطلب المهارة الفنية وبعض الاعمال التى تتطلبها وما جرى على الالسنة بأن الرجل الابيض يجب ألا يقوم بالاعمال اليدوية – استحالة استعمار البريطانيين لافريقية من غير طبقة الاثرياء وذوى المهارة الممتازة » .

وأكثر من ذلك أن الاستراليين لا ينتظر منهم ان يزيدوا حتى يملئوا القارة . وهم يودون لو قصر المهاجرون اليهم على البريطانيين ، ولكن زيادة

السكان فى بريطانيا ليست بالكثرة التى تشجع الهجرة الجماعية منها • ولعل استراليا لاتسمح بالهجرة على مدى كبير من البلاد الاوربية كالبرتغال واسبانيا وايطاليا ـ وهؤلاء قد ينجحون ويتقدمون فى المناخ المدارى وشبه المدارى ـ ولا مجال للكلام عن السماح بالهجرة للآسيويين ، وعلى هذافكل احتمال لتحويل الأراضى المداريةالى أرض زراعية سيظل بعيدا عن التنفيذ وقد أوجز الدكتور تومسون مشكلة استراليا فى هذا العالم المتغير فى قوله •

« يبدو للاجنبى الذى يحاول أن يتطلع الى مستقبل استراليا فى ضوء الاتجاهات الكبرى العالمية أن ما وقع عليه اختيار استراليا ليس الخيار بين أن تبقى بصفه أصليه كما هى من حيث الجنس والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية وبين أن تسمح لعدد كبير ـ الى حد ما ـ من غير البريطانيين بالهجرة اليها أو تفضل أن تغير وسائل حياتها وهو ما يحدث بدخول عدد غير قليل من المهاجرين فى جنوبى أوربا وشرقيها تختارهم هى وتدير شئونهم أو غير هؤلاء ممن يحملهم اليها فاتح آسيوى • ان على استراليا اما أن تزيد عدد أفرادها حتى تستطيع أن تستفيد أكبر فائدة من مواردها وبهذا توجد القوة اللازمة لرد أى اعتداء عليها والا فلا مفر من أن يقهرها ويستوطنها بعض الشعوب الآسيوية » •

وفى الواقع لقد نصح الدكتور جريفيث الذى له خبرة عظيمة بامكانيات استراليا ولا يقلل من قدر الصعاب فيها من حيث التربة والمناخ والمطر ـ لقد نصح بقبول اعداد يسيرة من اليابانيين والصينيين والهنود لتحسين المنطقة المدارية تحسينا كاملا وللتخفيف من حدة التوتر بين استراليا وآسيا •

وقد يكون أمرا مضللا عن الحقيقة أن يظن أن هذه المناقشة تدل على أن هذه المسألة لا تلقى اهتماما من استراليا ذاتها ، كما يجب أن نذكر أن أصحاب المطالب من الآسيويين المستنيرين يسلمون بان لكل دولة الحق فى تقرير العناصر التى يتكون منها أفرادها من حيث الجنس وغيره وان ايجاد جماعة غير مندمجة فى مجموع الشعب يجب أن يمنع •

ويدرك الآسيويون أيضا خطر ازدواج القومية فى الدولة كما فى حالة الصينيين فيما وراء البحار ، وان كل بلاد تستقبل عددا من المهاجرين تستمسك بحقها كاملا فى الزام المهاجرين اليها بأن يكونوا مواطنين تابعين للبلد التى استقبلتهم • ولكن المسائل السكانية تنشأ من سوء الظن والتفرقة والعزل ولا يمكن اى احد أن يدعى أن المسائل السكانية ليست مسائل الرجل الابيض : انها أساسا مشكلته هو فان عدم تسامحه هو الذى أدى الى مشكلات الاجناس وجنوح الرجل الأبيض الى أن يعيش فى برج عاجى •

ولقد أدرك الاستراليون أخيرا أنه يجب وقف حدة التوتر من أجل الامن العام والسلام العالمى والا حق لبلد ما أن تمتلك أو تحكم متسعا عظيما من الارض وموارد ضخمة من المال لا لسبب الا حماية تراثها الثقافى فى عالم يشكو كثير من بلاده ازدحام السكان الخانق والحاجة الماسة الى

الارض • وهذا هو السياسى الاسترالى ف • و • واجلستون يدعو الى سياسة كريمة ، لقد كتب سنة ١٩٤٨ فقال :

« ان الحاجة ماسة الى اعادة النظر في سياسة الهجرة ••• لا مانع لدى استراليا فى الوقت الحاضر من أن تجتذب اليها مهاجرين من بريطانيا وأوربا ومن السهل عليها أن تدمجهم فى مجموع السكان وهم تواقون لان يسلكوا مسلكهم فى الحياة • وكثير من الآسيويين كذلك يرغبون فى أن يتصرفوا هذا التصرف ذاته وهم يستطيعون أن يكونوا فى المستوى الاقتصادي والاجتماعى للاستراليين ، وهؤلاء يجب أن تقبلهم استراليا مرحبة بهم ، ولكن هجرة العمال الآسيويين اليها فى اعداد كبيرة تفسد الاقتصاد القومى كما تخلق معارضة قوية • وهناك طرازان من المهاجرين:

أحدهما : هؤلاء المهاجرون الذين يجعلون من استراليا وطنا لهم ويندمجون فى الجماعة ويتقبلون طريقتهم فى الحياة .

والفئة الاخرى : هم الذين يزورونها زيارة مؤقتة • والنظام المتبع فى استقبال الفئة الاخيرة لا غبار عليه ويجب بقاؤه • أما الفئة الاولى فيجب أن تقبل على أساس دائم : كما يجب عليها أن تهدف الى أن تكون المواطنين الصالحين • ويجب أن يلغى منع قبولهم على هذا الاساس • وهؤلاء يجب أن تراقبهم الدولة على أساس نظام شبيه بنظام التأمين ، وهذا الاستيطان يتضمن بطبيعة الحالالتخلى عن القوميةالاصلية وقبول الولاءلاستراليا»

ولنعالج الآن بعض الاعتراضات الخاصة الموجهة من البلاد القليلة السكان الى قبول المهاجرين من البلاد المزدحمة : من هذه الاعتراضات أن هؤلاء المهاجرين ـ وقد تعودوا الحياة فى مستوى منخفض ـ ينتظر منهم أن يخفضوا مستوى المعيشه فى البلاد التى هاجروا اليها ، وأول ما يقال فى هذه المسألة أن البلاد القليلة السكان « البيض » لا مانع لديها نسبيا أن تقبل المهاجرين من البلاد الاوروبية المزدحمة • وعلى هذا الاساس فالاعتراض منصب على قبول المهاجرين الآسيويين •

والرد على هذا الاعتراض هو أن هؤلاء الآسيويين لا يرغبون فى الذهاب الى البلاد القليله السكان الا ليرفعوا مستوى معيشتهم لا ليخفضوا مستوى المعيشة فى الشعب الذى استضافهم • كما أنه من السهل على الشخص أن يرفع مستوى معيشته ويتعود الحياة الجديدة وذلك أمرلايحتاج الى أى مجهود • ولا يمكن أن نتخيل أن الآسيوى يحب الفقر والكفاف من العيش الخشن وخرق الباليه ومسكنه الحقير • انه يود أن يطعم طعاما طيبا ويلبس ثوبا حسنا وأن يسكن سكنا مريحا ويود فوق ذلك ـ كأى انسان ـ أن يكون مواطنا صالحا وأن يعامل معاملة تنطوى على الاحترام والكرامة . ان عكس ذلك هو الامر الصعب • نعم ان الثرى ـ اذا رقت حاله ـ هو الذى يصعب عليه أن يألف الحياة الجديدة •

وفى سنة ١٩٤٤ بينما كان البرلمان الامريكى يبحث فى الغاء منع الهجرة الآسيوية على أساس وضع الصينيين والهنود تحت اشراف الحكومة ومعاملتهم معاملة المهاجرين الاوربيين رفعت بعض الدوائر الامريكية صوتها محتجة الاحتجاج المعاد بأن هؤلاء سيعملون بأجر أقل وسينافسون العامل الوطنى ويخفضون مستوى المعيشة .

ان هذه الاعتراضات أغفلت حقيقتين :

الاولى : ان هناك حد أدنى للاجور فرضه القانون لاغلب الصناعات ولا يستطيع المهاجر الآسيوى ان يعمل بأجر اقل من المواطن الا أن يخرق القانون والملجأ عند ذلك يكون للنقابات ·

والحقيقة الاخرى : ان رغبة العامل لم تكن متجهة الى العمل بأجر اقل ، وانما هى تفرقة صاحب العمل بين العمال التى تلزم العامل المهاجر قبول أجر أدنى · ليس الذنب ذنب العامل وانما هو خطأ البلاد المستقلة ( التى تسمح وكثيرا ما تسمح بالتفرقة ) وعدم وجود قانون عادل للتوظيف وافلات صاحب العمل من مثل هذا القانون ان وجد ·

وقد اصدرت الحكومة الامريكية القانون والفت حظر هجرة الهنود والصينيين ، ولم يبد على العامل الامريكى أنه أسوأ حالا فى الوقت الحاضر منه قبل صدور القانون ·

والواقع أن الهجرة تحدث فى أضيق الحدود بسبب تطبيق نظام مراقبة المهاجرين · وكثيرا ما ينسى الانسان أن مواطن اليوم فى كثير من البلاد ما هو الا مهاجر الامس · وما سوء الظن الذى يلاقيه المواطن المهاجر الا نتيجه فقدان الذاكرة عند الرأى العام ·

واذا ما قد أجر العامل المهاجر على أساس أنه جزء من الدخل الحقيقى بدلا من اعتباره دخلا نقديا فربما كان فى استطاعة العامل المهاجر أن يوفر أكثر من المواطن لاختلافهما فى مستوى المعيشة · وهذا ما أشار اليه لورد كرو Lord Crewe فى مؤتمر لندن الامبراطورى سنة ١٩١١ فى أثناء سعيه لطرد الهنود من العمل فى السفن التى تتجر مع موانى استراليا وزيلندا الجديدة ( وقد تغير هذا من مدة بعيدة ) حيث يقول : « لا يوجد أى وزر أخلاقى فى أن يكون الانسان نباتيا وداعية الى منع المسكرات وفى استطاعة زوجه وأولاده أن يعيشوا بنفقة اقل عن اولئك الذين يحاكون الاوربيين فى حياتهم المترفة · فاذا ما كان انسان يقنع بالعيش على الارز والخضر ويزهد فى اللحوم والخمور فهو بطبيعة الحال أقدر على اعاشة أسرته بنفقات أقل » · وهذا مثل عظيم للايجار المخل ؛ فالطعام البسيط ما دام مغذيا وصحيا لا يكفى أن يقال عنه أنه ليس « خطأ خلقيا » بل يجب أن يقال عنه انه مفيد فعلا للصحة ، وصاحب العمل لا ريب يفضل من يمتنع عن الشراب على « السكير » وان كان معتدلا · وأصحاب الموارد المحدودة اذا احسنوا استخدامها بما يفيد صحتهم وعملهم وثقافتهم فهذا يرفع فى الواقع من مستوى معيشتهم واذا كانوا مقتصدين فى تصرفهم واستغنوا عما لا يفيد الصحة أن يرفع المنزلة أو يزيد مباهج الحياة فليس فى تصرفهم مدعاة للخجل ، بل هم فى حقيقة الامر على مستوى رفيع من المدنية بمعناها الصحيح ·

وهناك اعتراض آخر : ذلك أن كل هجرة كبيرة العدد يقوم بها الآسيويون الى البلاد القليلة السكان « البيض » تخلق عددا من مشكلات « الجنس » ينبنى عليها مشكلات الاقليات وما يصحبها من الصعاب ؛ ولا اعتراض بطبيعة الحال على دخول الاوربيين ، فما كانت الولايات المتحدة

وكندا وجمهوريات أمريكا الوسطى واستراليا وافريقية الجنوبية لترى في المصورات الجغرافية الا بفضل الهجرات الكبيرة العدد . ولكن البلاد التي يسكنها الرجل «الابيض» تعتقد أن الاندماج يمكن أن يكون ميسورا لوحدة المستوى الثقافي ، فاذا قام بالهجرة الى بلاد الرجل « الابيض » اناس يختلفون عنه في اللون والجنس والثقافة فالامر مختلف وتكاد مسالة اندماج المهاجرين في أهل البلاد تكون من المستحيلات .

وفي الحق ، لو أن كل نواحي الهجرة أخذت في الاعتبار ، فان أمثلة كثيرة من مسائل الاقليات المحزنه تقفز الى الامام: فالسود في الولايات المتحدة والهنود في جنوبي افريقيه والشرقيون في القارة الامريكيه . والهنود والصينيون في سيلان وبورما والملايو وتايلاند وأندونيسيا ، كل هؤلاء يثيرون مشكلات الأقليات التي هي نتيجه الهجرة الحرة أو القهرية أو غير المنظمه . ولكن المشكلات التي تناولها البحث هنا هي ماسببتها هجرة الشرقيين الى بلاد الرجل «الأبيض» . ولو كانت الظروف مثالية ماكانت هناك مشكلات للاقليات بتاتا ، اذ لايوجد في الواقع «أجناس» راقية وأخرى منحطة . والقول بان كل الناس أخوة بصرف النظر عن لون البشرة ليس عنوان مقال لصحفي حر ، ولكنه حقيقة علمية واعية . ولكن نظرا الى أن الطبيعة البشرية جاءت على ماصاغها التعليم الخاطيء فلا بد من ظهور مشكلات في وضع الامور في موضعها الصحيح . « والعنجهية الجنسية » حالة شاذة يلقنها الانسان ولا تولد معه . وكل التقارير الخاصة بالعلاقات الجنسية في البرازيل وهاواي تثبت أن خلافات الجنسيات قد اختفت من هذه المناطق .

وربما لا يكون من الصواب أن نقول ان الخلافات قد اختفت « فان العداوة الجنسية لم تظهر هناك بتاتا » . ولقد فشل بعض الأمريكيين الشماليين ممن يصدرون عادة هذه « البضاعة » أينما ذهبوا في أن يغرسوا بذور العداوة والخلافات الجنسية في هاواي والبرازيل .. ففي البرازيل يعامل الأسود كما يعامل الأبيض بكل أدب ، وفي هاواي تمت زيجات بين الأوربيين والشرقيين ذكورا واناثا . كما تم ذلك بين الشرقيين من جنسيات مختلفة . وكل قادم حديث الى هناك ممن لاتعجبه هذه المساواة يتعلم كيف يتصرف بعد مضي بعض الوقت .

ويبدو أن جميع الناس هناك في وئام وان السعادة تخيم عليهم .

وهذه الحالة نراها في نظرة الناس الى اختلاف الأجناس في فرنسا ، فان أشد الناس سواد بشرة يستطيع أن يتزوج سيدة شقراء وأن ينجب البنين ويرعى أسرته دون أن يثير عقد الخوف والكراهية مما يثار عادة اذا حدثت مثل هذه الزيجةفي الولايات المتحدة أو فيما هو شر منها في «جنوب أفريقية» .

والقول بانه لو كان في فرنسا عدد أكبر من السود لكانت الحال غير الحال ليس فيه شرح مقنع لبيان سبب الاختلافات العنصرية هناك . والخلاف العنصري ليس غريزة في الانسان ، انه أثر من آثار الجماعات غير الناضجة ، التي وقعت في قبضة حكومات رجعية ، وتعليم خاطيء يفسدان تفكير المواطن منذ ولادته .

ان المانيا فى عهد هتلر «وجنوب أفريقية» فى حكم مالان وبعض الولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة لأمثله عظيمة فى هذا الموضوع ·

والمشكلة الكبرى فى مناطق أخرى تتعلق بالاندماج الجنسى والثقافى وهذا الاندماج لا يعوقه فيها الا الخوف الذى أساسه الغيرة الجنسيه · وفى هذا القول مغالاة فى تبسيط الامر · ولكن الواقع أن هناك انماطا من الناس يستطيعون التزواج بسهولة وفى أحوال مواتية ، وليس للعداوة المبنية على الجنسيات والثقافات اى أساس بيولوجى ·

ولا يحق لاى دارس ذكى أن ييأس من الزواج المختلف الجنسيات · ولئن أحس الابناء فى هذا الزواج المختلط ببعض المتاعب لتعدد الثقافات — فان ذلك ليس راجعا الى نقص بيولوجى ولكن سببه الظروف الاجتماعية والثقافية التى ينشأون فيها ، وليس على الانسانية أن تعذب نفسها بأن تهتم بهذه المخاوف ·

ومجمل القول أن هجرة الآسيوى الى بلاد الرجل الابيض كثيرا ماأثارت مشكلات حادة فى أول الأمر وهذه الحدة تضعف كثيرا اذا ماكانت هجرته الى بلاد غير الرجل الأبيض · ولا ندعى أن اتصال الاسيويين ببلاد المحيط الهادى مثلا لاتثير بعض المشكلات ، ولكن لن يكون فى تلك البلاد عداء مستحكم بين الاهالى والقادمين ·

وهذا الحل الذى يقضى بالسماح بل بتشجيع الذين يقطنون فى المناطق المكتظة بآسيا ، كالهنود والصينيين واليابانيين ، على الهجرة الى بلاد يسكنها شبه البدائيين أو أقوام ذوو مدنية أدنى من مدنية الصينيين بصفة عامة للعمل فى الزراعة أو غيرها من الموارد يثير اعتراضا هاما آخر · لامراء فى أن هذه البلاد يقطنها عدد قليل من الناس ولا أمل لهم اعتمادا على نسبة الزيادة الحالية بينهم فى أن يعوضوا النقص مدة طويلة بل لعلهم لايستطيعون أما الاوروبيون فهم على أحسن الفروض كالطيور الوافدة يعملون فى ادارة هذه المؤسسات أو هذه الوكالات ، والاوربيون لم يفكروا بتاتا تفكيرا جديا فى أن يستعمروا هذه البلاد أو يبقوا فيها بصفة دائمة ·

هذا الاعتراض هو فى الحقيقة اعتراض أخلاقى ، ويجب أن يثار من حيث مصلحة أهل البلاد الأصليين وسعادتهم · والأمم المتحدة وجميع البلاد التى تدير هذه المساحات ادارة الوكلاء لأموال الغير (وقلما تعامل على هذا الاساس) يرون أن لا حق لهم فى السماح للاجانب بالهجرة الى هذه المناطق على أساس أنهم يزيحون أهل البلاد عن أعمالهم فى النهاية · ومن المحتمل أن يتعلم أهل البلاد الحد من نسبة الوفيات الحالية بينهم ، فيزيد عددهم وتزول من بينهم حالة النقص السكانى الحالية ، وعند ذلك يكونون فى حاجة الى جميع الأرض التى يبدو أنها زائدة على حاجتهم ·

ومن وجهة أخرى قد يتضاعف عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بالهجرة — ولو كانوا آسيويين — وبهذه الزيادة يصبح أهل البلاد أقلية فى بلادهم · ولا يظن أن هذا الخوف على غير أساس ، فان نسبة الاخصاب عند الهنود والصينيين واليابانيين عادة أعلى منها بين سكان هذه المناطق الاصليين ، كما أنهم أقدر على ضبط نسبة الوفيات ، وحتى اذا وجدوا أراضى

خالية ووفرة في الغذاء وغيره من الفرص الاقتصادية – على خلاف مافى بلادهم فلا شيء يقف في طريق نموهم السريع • والأمثلة على هدا الموقف متوافرة : فهؤلاء الصينيون الذين هاجروا الى الملايو سجلوا نسبة لزيادة المواليد أعلى من نسبة أهل البلاد ، وقد جعل عدد الصينيين والهنود المهاجرين أهل البلاد أقلية في بلادهم ، وشهدت جزائر فيجى هذه الحالة نفسها فى مدى نصف قرن من الزمان • ويبلغ عدد الهنود فيها اليوم ٥١ فى المائة من مجموع سكان الجزر • ويرى المتعلمون من الفيجيين فى وجود الهنود بينهم تحديا موجها لهم كجنس بعد أن صاروا أقلية ولو بنسبة ضئيلة •

ويجب أن نسلم كذلك أن هجرة الآسيويين الى بعض البلاد الآسيوية فى الشرق الأقصى أثار مشكلة «الجنس» ولو أن الاندماج الثقافى بين الآسيويين أسهل من الاندماج الثقافى الأوربى الآسيوى ، وهذه أمثلة لذلك :

من الصينيين فيما وراء البحار يسكن نحو عشرة ملايين فى الجنوب الشرقى من آسيا وفى جزر المحيط الهادى • ولم تكن الحكومه الصينية تدعو الى هذه الهجرة أو تشجع عليها • انها لم تكن الا نتيجة طوفان الزيادة فى الأقاليم البحرية الجنوبيه الشرقية من الصين ويبلغ تعدادهم الآن حوالى ثلاثة ملايين فى تايلاند و ١٫٣٥٠٫٠٠٠ فى أندونيسيا و ١١٠٫٠٠٠ فى الفليبين وحوالى ٣٠٠٫٠٠٠ فى بورما • وفى كل هذه الجهات يحتكرون أنواعا بعينها من المهن ، مما يثير بعض ضروب العمل فيها أحقاد أهل البلاد وكانت نتيجة ذلك أن حددت الهجرة الى الملايو ، وفرضت تايلاند ضريبة سنوية على كل صينى وكذلك فعلت أندونيسيا ، وقد تسبب موقف حكومة الصين فى بعض الصعاب ، فان قانون الجنسية الصينى مبنى على قاعدة الدم – يعنى أن الصينى أينما كانت اقامته لايستطيع التخلى عن الجنسية الصينية والولاء للصين ، وطالما كانت الصين متمسكة بهذا القانون فلن يكون من الممكن تنفيذ نظام هجرة منظمة للصينيين تحت اشراف سلطة دولية وهو رأى يدعو اليه الكاتب •

والتجربة الماضية فى هجرة الاوروبيين الى بعض هذه المناطق يمكن اثباتها هنا للدعاية ضد الهجرة • يمكننا أن نكرر القول بأن الاوربيين زادوا فى القرن التاسع عشر زيادة بلغت حدا دعا الى أن يهاجروا هجرة تلقائية ويستعمروا الدنيا الجديدة وما وراءها • وكانت نتيجة هذه الموجة الضخمة من الهجرة أن الأوربيين احتلوا بلاد الهنود الأمريكيين (وهى ما يسمى الآن كندا والولايات المتحدة) وحملوا أهل البلاد على السكنى فى أماكن حددت لهم أما من ذهب منهم الى استراليا وزيلندا الجديدة فقد انقصوا عدد الاستراليين الأصليين كما أنزلوا مستوى معيشتهم • وكان نتيجة ذلك الاختلاط الثقافى أن كثيرا من « الاجناس » فى المحيط الهادى قد اختفى كلية أو نقص نقصا ذريعا بسبب عجز أعصابهم عن الاحتمال ، فالمسألة الآن هى هل نحن معتزمون أن نعيد هذه الأحداث القاسية بفارق بين الحالتين هو احلال الاسيويين محل الاوربيين ؟ ألم ترتفع مستوياتنا بعد الى مستوى أخلاقى أسمى ؟

وجوابا عن هذه الاعتراضات فانه يمكن القول بأن تكون الهجرة الآسيوية الى بلاد «خالية» الى حد ما ، كما يمكن أن تكون الهجرة تحت

اشراف سلطة دولية للهجرة تدرس الصعاب وتعمل للتغلب عليها يجب الا تكون هجرة الآسيويين على أساس نظام «دعه يعمل مابدا له» . ويجب أن تتغير قوانين الجنسية فى البلاد الاسيوية بحيث تمكن الاسيويين المهاجرين من قبول جنسية البلاد التى ينزلون فيها .

وأخيرا ليس فى استطاعة العالم بما فيه من فقر وجوع أن يصبر حتى يأتى ذلك اليوم البعيد الذى تتحسن فيه أحوال البلاد ليحسن استخدام الاراضى العذراء .

ثم ماذا عن أمريكا اللاتينية ؟ لم تحظ أمريكا اللاتينية « وأرضها العذراء » وامكان الهجرة اليها مستقبلا - وبخاصة المهاجرون الاسيويون بأى نصيب من الاهتمام فيما كتب عن المسائل السكانية . والجدول التالى يبين مساحات كل المناطق فى أمريكا اللاتينية كما يبين عدد سكانها وكثافه السكان فيها ، ويبين مساحة الارض التى تنتظر فلاح المستقبل ومحراثه وجراراته . وكثافة السكان فى الميل المربع ترينا فوق ذلك عظم مساحة الخلو فى هذه المنطقة . ولا نرى فى البيان عدم وجود مناطق ذات كثافة عالية فحسب ، بل اننا نرى قلة هذه المناطق . ولو أنه فى بربادوس تبلغ كثافة السكان ١٩١ر١ فى الميل المربع وفى بورتوريكو ٥٥٠ ومارتنيك ٦٤١ وجواد يلوب ٤٤٢ وجمايكا ٢٨١ وهى كثافة عالية ازاء الخلو فى سائر المنطقة ، فان هذه الكثافة فى أجزاء ضئيلة فى البحر الكاريبى .

وعلى هذا فالنسبة العامة لكثافة السكان للمنطقة كلها لاتتجاوز ١٣ شخصا للميل المربع . وكثافة السكان فى آسيا تبلغ حوالى سبعة امثال هذه الكثافة . وبينما تبلغ مساحة أمريكا اللاتينية ١٦ ٪ من مساحة أراضى العالم القابلة للسكنى لايزيد سكانها على ٦ ٪ من مجموع سكان العالم ، وكثافتها باستثناء منطقتين فى افريقية واستراليا أقل من أى بقاع العالم ذات المساحات الكبيرة كلها .

## الجدول العاشر

## سكان أمريكا اللاتينية ومساحتها

| البلد أو المستعمرة | السنة | عدد السكان بالمليون | المساحة بالوف الأميال | الكثافة فى الميل |
|---|---|---|---|---|
| ١ البرازيل | ١٩٤٥ | ٤٦ر٢٠٠ | ٣٢٨٦ر٢ | ١٣ |
| ٢ المكسيك | ١٩٤٠ | ١٩ر٦٥٤ | ٧٥٨ر٦ | ٢٦ |
| ٣ الأرجنتين | ١٩٤٧ | ١٦ر١٠٤ | ١٠٧٢ر٧ | ١٤ |
| ٤ كولومبيا | ١٩٣٨ | ٨ر٧٠٢ | ٤٣٩ر٨ | ٢٠ |
| ٥ بيرو | ١٩٤٠ | ٧ر٠٢٣ | ٤٨٢ر٢ | ١٤ |
| ٦ شيلى | ١٩٤٠ | ٥ر٠٢٤ | ٢٨٦ر٤ | ١٨ |
| ٧ فنزويلا | ١٩٤١ | ٣ر٩٥١ | ٣٥٢ر٢ | ١١ |
| ٨ بوليفيا | ١٩٤٠ | ٣ر٤٥٧ | ٤١٦ر٠ | ٨ |
| ٩ اكوادور | ١٩٤٠ | ٢ر٩٤٩ | ١٠٤ر٥ | ٢٨ |

| البلد او المستعمره | السنة | عدد السكان بالمليون | المساحه بالوف الاميال | الكثافه فى الميل |
|---|---|---|---|---|
| ١٠ اورجواى | ١٩٤١ | ٢ر١٨٦ | ٢ر٧٢ | ١٠ |
| ١١ هوندوراس | ١٩٤٠ | ١ر١٧٣ | ١ر٥٦ | ١٠ |
| ١٢ بارجواى | ١٦٤١ | ١ر٠٤٠ | ٥ر١٥٠ | ٧ |
| ١٣ نيكاراجوا | ١٦٤٠ | ٠ر٨٩٩ | ٢ر٥٧ | ١٦ |
| ١٤ كوستاريكا | ١٩٤٠ | ٠ر٦٥٦ | ٢ر١٩ | ٣٤ |
| ١٥ باناما | ١٩٤٠ | ٠ر٦٣٣ | ٦ر٢٨ | ٢٢ |
| ١٦ ترنداد | ١٩٤١ | ٠ر٥٠٦ | ٠ر٢ | ٢٥٦ |
| ١٧ غيانا البريطانية | ١٩٤١ | ٠ر٣٥٤ | ٥ر٨٩ | ٤ |
| ١٨ غيانا الهولاندية | ١٩٣٧ | ٠ر١٧١ | ٠ر٥٠ | ٣ر |
| ١٩ باهاما | ١٩٤١ | ٠ر ٧١ | ٤ر٤ | ١٦ |
| ٢٠ هوندوراس البريطانية | ١٩٣١ | ٠ر ٥١ | ٠ر٩ | ٦ |
| ٢١ غيانا الفرنسية | ١٩٣٦ | ٠ر ٣١ | ٧ر٣٤ | ١ |

والذى يتوقعه معظم الباحثين فى هذه المنطقة انه سيهاجر اليهــــا أعداد ضخمة من الرواد الزراعيين • وهى من السعة بحيث يمكن أن تعول ٤٠٠ بليون نسمة يعيشون على مستوى طيب • وهذا الامر فى غاية الوضـــوح بالنسبة للبرازيل والارجنتين • حتى عن منطقة قليلة الاهمية نسبيا كغانا البريطانية • كتب أحد الموظفين المدنيين سنة ١٩٤٧ قال :

« ان غانا البريطانية لا تزال قليلة السكان ، ولا تبلغ كثافة سكانها أكثر من أربعة أشخاص فى الميل المربع ، وسكانها متجمعون فى الاراضى الواطئة المحـــاذية للشاطىء ، وأغلب المنطقة الداخلية فيهـــا خالية من السكان • وعلى الشاطىء أراض اذا ما جاد الرى والصرف فيها درت ثروة زراعية ضخمة ، وفى الداخل مستودعات لم تمس من الغابات ، ورواسب عظيمة من المعادن ، ومصـــادر لم تستغل للقـــوى ، وكل أولئك ينتظر استغلالها • فاذا ما قدم اليها أعداد ضخمة من المهاجرين أمكن اتســـاع الزراعة فى تربة البلاد واستغلال الموارد الطبيعية فيها •

وفى الواقع أن مشكلة سكان المستعمرة لا يمكن أن يعبر عنهـــا بالقاعدة التى يقررها ملتس على أســـــاس أن فى ذلك ضغطا على موارد المعيشة • وعلى خلاف كثير من البلاد الاخرى المدارية مثل الفلبين وبعض الجزر الهندية حيث ان ازدحام السكان يتطلب سياسة الحد من الزيادة السكانية ـ تتطلب غانا البريطانية سياسة تقضى بزيادة السكان •

وفى عالم مختنق بالسكان لا بد أن تسترعى أنظارنا أمريكا اللاتينية لنرى فيها وادى الامازون وهو منطقة خالية فى اتساع الولايات المتـحدة وأراضى البمپاس الخالية فى الارجنتين والغابات الواسعة فى جنوبى شيلى ومرتفعات غانة فى فنزويلا وهى مساحات تكفى بلا أدنى شك عددا عظيما من السكان •

وفى الارجنتين متسع عظيم لعدد كبـير من النزلاء وهذه البـلاد ومساحتها ١٫٠٧٢ من الميل المربع ليس بهـا من السكان الا ستة عشر مليونا ويبلغ متوسط نسبة الكثافة بها نحو ١٤٫٩ للميل المربع ٠

قال الاستاذ كمبل وهو عالم جغرافى شهير فى معرض الحديث عن الارجنتين وقدرتها على استيعاب عدد كبير من السكان :

« لقد عثرنا على مفتاح لحل مسالة السكان المغلقه ( كثافة السكان للميل الواحد ) عندما نعرف أن معظم البلاد مقسمة الى ولايات تستغل على مستوى واسع بلا أية نتيجة ٠ وأخيرا ادركت الحكومه الارجنتينيه ان الطريقه الوحيدة لزيادة انتاج الارض ومن ثم زيادة سكانها هى تجزئتها قطعا صغيرة على حسب امكانيات الاسرة للعمل ، يملكها ويعمل فيهـا من يقيم بها ( كان معظم ملاك الاقطاع يقيمون فى العاصمه وقلما يرون أرضهم بل يتركونها ويتركون ثروتهم فى أيدى الوكلاء ) على شريطة أن الصعوبات الماليه لا تقف حائلا دون تنفيذ المشروع ، وان القطع الكبيرة يمكن تجزئتها الى قطع أصغر يمكن استغلالها ، والامل عظيم بمقتضى هـذا الاجراء ان تعمر منطقة الباماياس فى القريب العاجل ٠ ولم يسبق ان عملت أية تجربة لصلاحية هذه المنطقة وقدرتها على انتـاج الحبوب والقمح وبخاصة الذرة والثروة الحيوانية وفواكه المنطقه الحارة والمعتدلة ٠

وقدرة أمريكا اللاتينية فى مجموعها على أن تستوعب ٢٥٠ مليـون نسمة زيادة عما بها من السكان ٠ أمر مسلم به والسؤال الذى يرد على الخاطر الآن أفلا يكون سكان أمريكا اللاتينيون أنفسهم فى حاجة الى هذه الارض الواسـعة فى المستقبل ؟ وما نسـبة زيادة السكان فى أمريكا اللاتينية ؟ ولقد رأينا فى الفصل السابق أن كثيرا من منـاطق أمريكا اللاتينية يتبع المنطقة ذات الزيادة المتأخرة من الدورة السكانية مثل آسيا فى هذا الخصوص ٠ ويجب أن نسلم أن سكان أمريكا اللاتينية من أسرع المناطق الكبيرة فى نمو السكان ٠ وبالرغم من قدرة الاحصاءات التى يعتمد عليها قدرت زيادة سكان المنطقة جملة بحوالى ١٫٧٣ فى المائة سنويا فى السنوات العشر الاخيرة ٠ أى أن الزيادة فى العشرين سـنة الاخيرة من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٠ زادت السكان حوالى ٤٠ مليونا أى حوالى ٤١ فى المائة ، فاذا ظلت درجة الاخصاب ونسبة الوفيات وعدد القادمين اليها من المهاجرين ( والعدد الاخير يمكن اهماله ) فالسكان قابلون لان يبلغوا ضعفى عددهم فى أربعين سنة ٠ فاذا فرض أن تعدادهم ١٥٠ مليونا سنة ١٩٤٨ فالمنظور أنهم يبلغون ثلثمائة مليون سنة ١٩٨٨ وفى سنة ٢٠٠٠ يزيدون على ٣٧٠ مليون نسمة ٠ وهذا الرقم الاخير فى حدود الممكن ولكن يبعد احتمال أن يصلوه بدون عدد من المهاجرين ٠

واعتمادا على ما فى أيدينا من الشواهد ـ وهى قليلة ـ نجـد ان اخصاب السكان فى أمريكا اللاتينية عال حيث يتردد بين ٢٥٫١ فى الالف فى الأرجنتـين الى ٣٩٫٨ فى بورتوريكو ٠ ونسـبه زيادة المواليد فى أمريكا اللاتينية كلها ٣٥ فى الالف ، وهى تعد نسبة عالية ٠ وقد تكون نتيجة للثقافة الكاثوليكية اللاتينية ٠

وكانت النسبة العامة للوفيات فى أمريكا اللاتينية تتردد سنة ١٩٤٠

بين ٤ فى الالف فى بوليفيا الى ٢٠ فى الالف فى شيلى واكوادور · ولو قدر ما لم يسجل فى احصائيات الوفيات لكانت النسبة أعلى كثيرا من هذا التقدير · وهذا ما يسبب انحطاط نسبة البقاء وأهمية هذه النسبة راجعة الى زيادة السكان فى النهاية ·

على أن تخطيط المدن لم يسر مطلقا بسرعة منتظمة الى الامام فى جميع أمريكا اللاتينية : ففى الارجنتين مثلا اتسعت بونس ايرس العاصمة حتى ان بها اليوم أكثر من أربعة ملايين نسمة · أى ربع سكان الارجنتين جميعها وناطحات السحاب فيها يزيد ارتفاعها يوما بعد يوم واقتطع كثير من الاراضى من حوض نهر لابلاتا لبناء هذه الناطحات ·

وكلما زادت المدن اتساعا واجتذبت اليها سكان القرى لقوتهم فلا بد من انخفاض نسبة الاخصاب بسبب انتشار هذا الطراز المدنى الصناعى فى طرق المعيشة بدلا من الحياة القروية الكاثوليكية ، ومآل ذلك انخفاض فى نسبة المواليد وهو ما حدث فعلا فى الارجنتين وشيلى · فاذا استمرت نسبة الهجرة الى هذه المنطقة جميعها فلن يبقى فى هذه البلاد فيما نرى من مستقبلها أى فضاء فيما لديها من الارض ·

ومن أمريكا اللاتينية نجد حركة هجرية عكسية كذلك · ومع أن الاحصاءات الخاصة بالجمهوريات الامريكية للمهاجرين منها واليها غير ميسورة لمدة طويلة فان ما يشاهد فى بعض البلاد كالارجنتين والبرازيل وكوبا يدل على أن المهاجرين الاوربيين لا يفدون الى أمريكا اللاتينية الا ليهاجروا منها بعد وقت قصير الى الولايات المتحدة ، فكانما أمريكا اللاتينية نوع من محطات الانتظار أو الراحة · وسبب ذلك راجع الى نفاد ما يصرح به من عدد المهاجرين للولايات المتحدة ومن السهل الهجرة الى أمريكا اللاتينية حتى اذا تجنس المهاجرون بهذه الجنسية يدخلون الولايات المتحدة ضمن ما يصرح به لامريكا اللاتينية من المهاجرين · ويظهر هذا جليا فى الجدول الآتى الخاص بالارجنتين ·

وهذه الهجرة العكسية منها ينتظر ان تستمر طالما كانت مستويات الحياة والفرص الممكنة مختلفة بين الولايات المتحدة وجيرانها الجنوبيين · ومعنى هذا أن لا أمل لامريكا اللاتينية فى أن تستقبل مهاجرين أوربيين دائمين · وليس من المنتظر أن يفد الى أمريكا اللاتينية عدد ضخم من الاوربيين لمدة طويلة ·

**حركة السكان فى الارجنتين للسنوات من ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ (١)**

| السنة | الزيجات | المواليد | الوفيات | المهاجرون اليها | المهاجرون منها |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤١ | ٩٢٫٥٨٢ | ٣٠٣٧٧٥ | ١٣٦٩٢٧ | ٥٢٥٨ | ١٣٩٣٢ |
| ١٩٤٣ | ١٠٣٫٣٤٦ | ٣١٨٨٩٥ | ١٣٧٧٧٥ | ٩٩٩ | ١١٢٨ |
| ١٩٤٤ | ١١٠٫١٤٠ | ٣٤٠٦٠٩ | ١٤١٤٥٨ | ١٣٠٢ | ٨٣٦ |
| ١٩٤٥ | ١١٢٦٦٠ | ٣٤٥٢٧١ | ١٤٤٧٢٧ | ١٢٤٥ | ١٥٣٢ |
| ١٩٤٦ | ١١٥٢٧٢ | ٣٤٥٦١٨ | ١٣٨٠٦٣ | ٤٤٢٢ | ٥٤٢٧ |

(١) يراجع الكتاب السنوى للستيتمان طبعة لندن عام ١٩٤٨ ·

واذا فرض ان على أمريكا اللاتينية أن تهيىء الاقامة لاربعمائة مليون نسـمة تقريبـا ينبغى أن تعد الارض الجرداء للزراعة وأن تهيىء الأمر لتحسين أحوالها الاقتصادية المتأخرة ابان هذه المرحلة الصناعية ، فليس من المعقول أن تسكت هذه البلاد وتنتظر حتى ترد لها هذه الزيادة بالطرق الطبيعية وحدها فى المستقبل البعيد ٠

ان كل أمريكى لاتينى يؤمن بأن النهضة الاقتصادية فى بلاده تعتمد على قبول عدد كبير من المهاجرين كما أنه يسلم بأن بلاده تثرى اذا ما أقام فى البلاد واشتغل بها عدد من المهاجرين الطيبين ٠ وهو ينظر الى جارته الشمالية الكبيرة ذات الأثر الكبير فيه وينتهى الى هذه النتيجة الصحيحة فى أغلب الظن : ان الهجرة الى بلاده باعداد ضخمة مفتاح تقدمه الاقتصادى ، فلا عجب اذن أن تسعى هذه البـلاد سعيا جليا للبحث عن المهـاجرين المختـارين ٠

ولكن اى المهاجرين تريدهم هذه الجمهوريات ؟ ان الجواب عن هذا السؤال يجب ان ينقب عنه فى تاريخ الهجره الى امريكا اللاتينيه ، فبينما قام باستعمار أمريكا اللاتينيه الرواد الاوائل من الاسبانيين والبرتغاليين ثما قام باستعمار امريكا الشماليه فى المبدأ الرواد الانجليز السكسونيون فان الهجرة الى أمريكا الجنوبية ـ على خلاف الهجرة الى الشمال ـ وهنت فى السنوات الاخيرة ونقصت أعدادها ، وعلى هذا فدور الهجرة فى نسبه زيادة سكان أمريكا اللاتينية دور ضئيل ٠ وهى لا تكاد تذكر قبل سنة ١٨٢١ ، ففى المدة بين سنة ١٨٢١ وسنة ١٩٢٤ التى هاجر فيها نحو ٦٠ مليونا من الاوروبيين قصد ٦٠ فى المائة منهم الى الولايات المتحدة و ١١ فى المائة الى الارجنتين و ٨ر٧٪ الى كندا و ٤ر٧٪ الى البرازيل وخمسة فى المائة الى استراليا و ٣ر١٪ الى « جنـوب افريقية » وواحد فى المائة الى زيلندة الجديدة أى انه فى مقابل ٧ر٦٨ فى المـائة هاجروا الى الولايات المتحدة هاجر الى أمريكا الجنوبية ٤ر١٨ فى المائة معظمهم الى الارجنتين والبرازيل ٠

واذا أريد تحديد موقف أمريكا الجنوبية ازاء الهجرة كالولايات المتحدة امكن أن يقـال : انهـا قد مرت بجميع الاطوار من الهجرة الحرة الى الهجرة المختارة الى المنع وأخيرا الى نظام الهجرة على أساس الحصة (كوتا) ٠

وأمريكا اللاتينية التى لم يكن لديها عقدة اللون « والجنس » التى فى أمريكا الشمالية بدأت للاسف الشديد تتأثر فى هذه المسألة بالامريكيين الشماليين ٠ ولكن بينما الولايات المتحدة رغبة منها فى أثناء الحرب الاخيرة وبعدها فى الحصول على الزعامة العالمية قد الغت كل القوانين التى تقيد الهجرة واتبعت نظام الهجرة على أساس الحصة وأباحت على أساسه الهجرة من كل البلاد ـ لم تلحق أمريكا اللاتينية أمريكا الشمالية فى هذا المضمار، ولا بد من مرور عشرة أعوام تقريبا حتى تأخذ أمريكا الجنوبية عن أمريكا الشمالية أحد تصرفاتها ٠

ونتيجة لذلك أصدر كثير من الجمهوريات اللاتينية الامريكية القوانين التى تحد من الهجرة اليها ، وليس من الضرورى أن ندرس هنا جميع تلك

القوانين وانما نكتفي ببعض الامثلة من ثلاث جمهوريات كبيرة منها .

أما البرازيل والمكسيك فقد انشأتا كالولايات المتحدة نظام الحصص وتحدد البرازيل عدد المهاجرين اليها من أي بلد بحيث لا يتجاوزون ٢ في المائة ممن وفدوا منها بين عام ١٨٨٤ وعام ١٩٣٣ ، وفي هذا الاجراء تحديد عددي كما انه اختيار وطني . وأكبر نصيب من المهاجرين جعل للبرتغال مع أنها ليست مزدحمة بالسكان ولا هي في حاجة ملحة الى الهجرة تفرج بها عنها بعض مشكلاتها ، وسنعود الى ذلك فيما بعد .

ونظام الاقسام في المكسيك فيه مرونة بحيث يمكن تغيير العدد الذي يقبل من أي بلد في كل عام .

أما البرازيل التي تفخر بأنها أشبه البلاد بأوروبا بل بباريس فقد أنشأت سنة ١٩٤٦ المعهد الوطني الذي يدرس المهاجرين ويوصي بمن يقبل منهم في البلاد .

ومن الطبيعي أن تعنى هذه البلاد بمسالة اندماج المهاجرين ، ولقد برزت هذه المسالة الى القمه في أثناء الحرب العالمية الثانية . وفي أثناء هستيرية الحرب كان من الطبيعي أن تفكر الحكومة وأصحاب الصدارة من الجماعات الوطنية في الجماعات الاجنبية المنعزلة ـ كاليابان في البرازيل مثلا ـ وتعدهم خطرا على الامن . وهذه في الواقع مسألة ثقافية فلم تكن أي بلد لاتينية أمريكية لتشك في ولاء الاقلية الالمانية . وفي هذا الاجراء كانت متفقة مع الولايات المتحدة التي عزلت في أثناء الحرب العالمية الثانية كل الامريكيين الذين من أصل ياباني عند شاطىء المحيط الهادى وحددت اقامتهم ولكنها لم تشك مطلقا في ولاء الامريكيين الذين من أصل ايطالي أو الماني .

ولم يكن السبب بطبيعة الحال ان اليابانيين أقل ولاء من الامريكيين الالمانيين بل لان هؤلاء على خلاف الامريكيين اليابانيين ينتمون الى الجنس الذي تنتمي اليه الفئة التي تحكم الولايات المتحدة . وبعض الجمهوريات اللاتينية مثل كولومبيا ( وهي غير ذات موضوع في بحثنا ) في محاكاتها لما اتبع في الولايات المتحدة مع ضآلة معلوماتها في هذا الخصوص منعت الهجرة الآسيوية والافريقية والصهيونية .

وفي البرازيل والمكسيك وبعض الجمهوريات الاخرى حدث خلط في الاجناس وترتبت عليه الاهمية الكبرى للون كما في الولايات المتحدة .

وفي الحق لا محل لبيان الجنس في استمارات الاحصاء في بعض الجمهوريات اللاتينية ، وهذا أمر لا يكاد يفهمه الامريكي الشمالي . ولكن بانتشار المعلومات عن أحوال الولايات المتحدة أصبحت الجمهوريات اللاتينية لديها علم وشعور بمسالة « اللون والجنس » لكيلا تظهر على الاقل بمظهر غير المتمدين في نظر أمريكيي الشمال !

ويبدو لذلك ـ انه بالرغم من قبول الافريقيين في الماضي ( وكان أغلبهم من السود ) فان أمريكا اللاتينية تود لو بقيت وجوه المهاجرين اليها

أميل الى البياض ، ولذا فالرغبة متجهة الى أن يكون المهاجرون مستقبلا من الاوربيين ، ومع كل فلن يستطيع القانون أن يكون صاحب الكلمة الاخيرة في الموضوع ولا سيما قانون الهجرة فانه عرضة دائمـــا للتغير على حسب الاتجاهات الوطنية والرأى العام العالمى .

وهناك كذلك وصف يتصل بمهنة المهاجر الى أمريكا اللاتينية ينتظر أن يطلب منه ليكون أهلا للهجرة اليها ، ذلك أن هذه الجمهوريات القليلة السكان ترغب فى أن تجتذب اليها الزراعيين والفلاحين والعمال الزراعيين الذين يعملون فى أراضيها الزراعية الواسعة . وهى تحس أن المهاجرين يقصدون أولا الى المدن الكبيرة ولا يقبلون على القرى بعد ذلك . والبلاد على حق فى معارضتها لهذا الاتجاه ، فهـــو مدعاة الى استمرار خلق الاراضى الخالية للمدن والى تخمة المدن . وهذا هو الاتجاه السائد فى كل هجرات أمريكا اللاتينية .

وقد اشترطت البرازيل - لحرصها على اجتذاب الزراعيين للهجرةاليها - أن تحتفظ بثمانين فى المائة من مهاجرى كل دولة لمن يشتغلون بالزراعة مهنة لهم . والقانون يمنع المهاجر مدة من تغيير حالته بعد دخول البرازيل، فيمنع المهاجر اذا دخل زارعا أو صاحب أرض أو عاملا زراعيا أن يغير مهنته لمدة خمس سنوات ومن يخالف هذا الامر فعقوبته العودة الى بلاده .

ويقصد بكل هذه القيود المهنية المنصبة على المهاجر منع ازدحام المدن وأهم من ذلك اصـــلاح الاراضى غير المستعملة . ولا ترغب الجمهوريات اللاتينية فى عمال صناعيين لانها تود أن تختار لهذه المهنة مهرة الوطنيين، وهى ترغب عمالا زراعيين يعملون فى الاقطاعات الكبيرة ويزيدون الثروة الزراعية فى البلاد .

وعلى العموم فان أمريكا اللاتينية تريد مهـــاجرين أوربيين وتفضل سكان شمال غربى أوربا من الفلاحين والعمال الزراعيين .

وليست زيادة السكان فى أوربا فى الاوقات الحالية من الكثرة بحيث تسمح بالهجرة . وهذا ما سبق ان بحثنـــاه فى معرض الكلام عن امكان هجرة عدد من البريطانيين والاوربيين ليقيموا فى استراليا وكندا وبعض البلاد القليلة السكان من الامبراطورية البريطانية .

وهذه البلاد الاوربية مع هذا النقص فى عدد سكانها أبعد ما تكون من أن تقبل تهجير كل صاحب جسم سليم منها . واذا وجدت زيادة فى بعض أجزاء أوربا تمتصها أجزاء أخرى منها داخلة فى حدودها كما يحدث بين أجزاء المملكة الواحدة اذا ما اعتبرت أوربا وحدة سياسية واحدة . فالمهاجرون الايطاليون يقبلون فى فرنسا بسهولة ، وفرنسا على استعداد لقبول الالمانيين كذلك . والاوربى الذى يرغب فى الهجرة يود أن يذهب الى بلاد أعلى مستوى من أمريكا اللاتينية ، والهجرة - على النقيض من الماء - تسير من المستوى المنخفض الى المستوى العالى .

واخيرا فالاوربى ليس على استعداد للهجرة والعمل فى الزراعة أو فلاحة الارض ، حتى أن بضعة الآلاف من اليهود الذين كانوا على استعداد

للهجرة الى هناك ليعملوا عمالا زراعيين قد جذبتهم المدينة آخر الامر وولوا وجوههم الآن نحو اسرائيل ·

والنتيجة التى لا مهرب منها هى أن الطراز الوحيد للمهـاجر الذى ينجح فى تحويل الارض الخالية الى ارض زراعية هو الفلاح الاسيوى ـ الصينى أو الهندى أو اليابانى · وتؤيد التجربة الماضية هذا الراى متى اهتمت البلاد المستقبلة فى ألا يكون هنـاك تفرقة بينهم وبين السكان او سوء ظن بهم وهم بعد قادمون لتقدم البلاد وثرائها · حينئذ يمكن استنفاد مساحات واسعة من الارض الرطبة الحارة والغابات المتقـدة والمستنقعات والتلال بما يقوم به الرائد الاسيوى من الاعمال التى تعـودها فى تربة ومناخ مماثلين ، ويتوقف نجاحه على اختيار نوع المحصولات والاعمـال الزراعية التى تتطلب رأس مال يسير وخدمات اجتماعية أقـل نفقة من الزراعة التى يؤديها الفلاح الاوربى · لقد قال الدكتور راجا كمال قولته الصحيحة : « ان المستعمر الاوربى سـواء فى أمريكا الشمالية أو فى الارجنتين أو فى استراليا ـ صاحب أرض أما المستعمر الاسيوى فهـو عامل زراعى ، انه تابع للارض ، ولا وصف أدق له من هذا الوصف ·

وفى الغرب يعد الفلاح التابع للارض رقيقا · ان المهـاجر الاوربى اذا ذهب الى الدنيا الجديدة لا يهمه الا ما تمكنه الارض من شرائه ولا يقلق ضميره أن يبدد رأس المال والارض والمراعى وغابة أخشابه اذا كان ذلك فى مصلحته · وغالبا ما يصدر كل ما تحويه الارض الى الاسواق الخارجية اذا كان فى هذا رفع لمستوى معيشته ، وفى أول عهده بالاستعمار لايضيره أن يبعد السكان الاصليين أو يفسد أخلاقهم أو يقضى عليهم : أما فى أيدى المستعمرين الاسـيويين فلن تحتمل للارض أية خسارة ، فالارض أحد عناصر تعظيم السلف ، وهى تراث من حسن الجوار يسلمه السلف الى الخلف » ·

والاعتراضات الوحيدة على هذه الهجرة الجماعية الاسيوية السلمية الى الاراضى المدارية وشبه المدارية الخالية بالبلاد اللاتينية هى العوامل التى تنكر على الاسيويين الهجرة الى المناطق التى فى المحيط الهادى : جهـل مطبق لعلم الاجناس وسوء الظن القديم بين الناس والتمجيد الذى لاأساس له للجنس · وهذه العوامل هى التى تقضى على السـلام العالمى والتعاون الدولى وتنشر الفقر والمجاعات وتولد العداوة بين الدول ·

# الفصل الثالث
# مراكز الخطر السكانية

اليابان والهند والصين هي أخطر المراكز السكانية الثلاثة مرتبة على حسب درجة عدم التناسق السكاني فيها بالنظر الى ضغط السكان على موارد الغذاء ومن حيث العلاقة العامة بين الاعداد البشرية ومجموع الموارد المتيسرة ٠

وسواء أوصلت احدى هذه البلاد أم وصلت كلها فى العشرين سنة أو الثلاثين سنة القادمة الى نقطة الامتلاء والتشبع التى تقضى على السلام فهو أمر لا يمكن التكهن به ٠ ان الحركة الدائبة فى السلوك الانسانى فى البلاد المزدحمة المتأخرة ماضية فى طريقها بعوامل لا يمكن مقياس قوتها ومن الصعب التكهن بها ٠ وقد تتحول من استسلام قاتل للفقر المدقع الى انفجار مروع عند اللمس الخفيف مخلفة ظن كل من استهان بالخطر أو غالى فى تقدير صعوبة الموقف ٠ ومع هذا فمن المفيد أن نلقى نظرة ولو سريعة على أوجه المسائل السكانية فى هذه البلاد التى قد يكمن فيها مصدر الانفجار الدولى فى المستقبل ٠

## اليابان

ان مشكلة اليابان ـ سياسيا واقتصاديا ـ هى قبل كل شىء مشكلة زيادة السكان ، ولم يساعدها تقدمها الصناعى السريع ولا زراعتها الكثيرة الانتاج فى سد حاجة السكان المتزايدين الذين يرغبون فى رفع مستوى معيشتهم ، فاذا أضيف الى ذلك فقر اليابان فى المواد الخام الصناعية الضرورية كالحديد والزيت أمكننا أن ندرك السر فيما تطلبه من الدول الاستعمارية ذات المساحة الواسعة وسر جهودها غير الموفقة فى التوسع لحل مشكلة السكان فيها ٠ وفى الواقع أن تاريخ اليابان الاقتصادى وسياستها الخارجية فى الربع الثانى من القرن العشرين يمكن تفسيرهما على أساس حيرتها السكانية دون غيرها ٠

واليابان ( بدون البلاد التابعة لها ) تبلغ مساحتها حوالى ١٤٧٦٩٠ ميلا مربعا فهى فى مساحة ولاية كاليفورنيا تقريبا (١٥٨٦٩٣ ميلا مربعا) أو أكبر قليلا من اقليم مدراس (١٢٧٫٧٦٨ ميلا مربعا) بالهند ٠

واعتمادا على احصاء تقريبى كان سكان اليابان يبلغون ٣٥ مليونا سنة ١٨٧٠ ، وفى ذلك الحين كان سكان المملكة المتحدة ٣١ مليونا ، وسكان الهند ٢١٠ ملايين نسمة ٠ والمساحة التى يشغلها هؤلاء الخمسة

والثلاثون مليونا من اليابانيين هى المساحة التى كانت تشغلها اليابان عند بدء توسعها الامبراطورى ٠ ولعل فتوحهـا وبناء امبراطوريتها الى مبدأ القرن العشرين لا يرجعان الى ضـغط السكان وحده فى اليابان الاصلية وما ترتب عليه من الحاجة الى بلاد لسكناهم ٠ ولا شـك ان الرغبة فى التوسع قد نشأت لديها عندما اتصلت بالعالم الخارجى وعرفت أن فى امكانها أن تعيش فى مستوى أفضل ٠ وما ان رأت اليابان فى بعض البلاد الغربية مثلا حتى اقتدت بها ، لقد رأتها تثرى وتتقدم ببناء الامبراطوريات وتسخير الشعوب الضعيفة فى المستعمرات ٠ ولكن تاريخ اليابان السياسى بعد سنة ١٩٠٤ يمكن فهمه على أساس انه نتيجة للاتصال الوثيق بين اوجه ثقافتها الاقتصادية والسكانية والسياسية ونتيجة للحرب الصينية اليابانية سنة ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ والحرب الروسية اليابانية سـنة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ والحرب العالمية من سنة ١٩١٤ الى عام ١٩١٨ والتدخل السيبيرى من سنة ١٩١٨ الى عام ١٩٢٢ ٠

ولقد اتسعت رقعة اليـابان فشملت فورموزا وكوريا وكوانتنج على سـبيل الاجارة ومنطقة السكة الحديدية فى جنوبى منشوريا وجنوبى سغالين والوصاية على منطقة البـحر الجنوبى وغير ذلك من المسـاحات الصغيرة ٠

والأولى أن تعد ولاية منشـوريا جزءا من اليابان فى الواقع الا أن اليابان كانت تعدها ـ فى الاحصاء على الاقل ـ منطقة أجنبية ٠ ولكن هذه المناطق التى ضمتها اليابان اليها صارت فى ذمة التاريخ من حيث ما ترتب على ضياعها من تأخر سريع ، قد يكون مؤقتا فى الاحوال الاقتصادية ٠ ومنذ الآن سيكون البحث فى المسائل السكانية مقصورا على البلاد الاصلية واذا ما ذكرنا « اليابان » فانما نشير اليها وحدها دون المناطق الاخرى كافة ٠

ولقد بلغ عدد سكان اليابان فى الاحصاء الذى تم سنة ١٩٤٨ تحت اشراف الدول المحتلة ٧٨ر٦٢٧ر٠٠٠ نسمة بزيادة مقدارها ٦ر٢٥٨ر٠٠٠ نسمة من يوم توقيع المعاهدة مع هذه الدول ، وهذه الزيادة يعزى أكثرها الى عودة اليابانيين الى بلادهم من وراء البحار ٠

والجدول التالى يبين فى ايجاز زيادة السكان فى اليابان على أساس ما أمكن الحصول عليه من الاحصاءات :

### الجدول الثانى عشر

### زيادة السكان فى اليابان وحدها

| سنة الاحصاء أو التقدير | عدد السكان مقربا لأقرب مليون | نسبة الزيادة الى الرقم السابق | الكثافة فى الميل المربع |
|---|---|---|---|
| ١٨٧٠ | ٣٥٠٠٠٠٠٠ | ـ | ٢٣٧ |
| ١٨٨٠ | ٣٦٥٥٠٠٠٠ | ٤ر٤٣ | ٢٤٧ |
| ١٨٩٠ | ـ | ـ | ـ |
| ١٩٠٠ | ٤٤٢٨٥٠٠٠ | ـ | ٢٩٩ |

| سنة الاحصاء أو التقدير | عدد السكان مقربا لاقرب مليون | نسبة الزيادة الى الرقم السابق | الكثافة فى الميل المربع |
|---|---|---|---|
| ١٩١٠ | ٥٠٧٤٣٠٠٠ | ١٤ر٥٨ | ٣٤٣ |
| ١٩٢٠ | ٥٥٩٦٣٠٠٠ | ١٠ر٢٨ | ٣٧٩ |
| ١٩٣٠ | ٦٤٤٥٠٠٠٠ | ١٥ر١٧ | ٤٣٦ |
| ١٩٤٠ | ٧٣١١٤٠٠٠ | ١٣ر٤٩ | ٤٩٧ |
| ١٩٤٥ | ٧٢٣٤٩٠٠٠ | – | – |
| ١٩٤٦ | ٧٣١١٤٣٠٨ | – | – |
| ١٩٤٧ | ٧٨٦٠٠٠٠٠ | – | – |
| ١٩٤٨ | ٧٨٦٢٧٠٠٠ | – | – |
| ١٩٤٩ | ٨٢٦٠٣٠٠٠ | – | ٥٥٩ |
| ١٩٥٢ | ٨٥٥٠٠٠٠٠ | – | – |

## نمو السكان

ترددت نسبة زيادة السكان السنويه فى اليابان بين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٩٤٠ من ١ر١ – ٤ر١ سنويا اى بزيادة قدرها مليون نسمة • وهذه نسبة متواضعة اذا قورنت بنسبه الزيادة فى بعض البلاد الاوربية وبخاصة ابان توسعها الصناعى • وقد ظل عدد السكان ثابتا قريبا من ٣٠ مليونا عندما كان أول أعمالها الزراعة ، شأنها فى ذلك كشأن غيرها من البلاد الشرقية • ولكن عدد السكان قد زاد ، اذ كان من المحتم أن يزيد، بادخال الآلات ونمو الصناعة وبرفع مستوى المعيشة المدنية الصناعية حتى انحطت نسبة المواليد على نحو ما حدث فى البلاد الغربية فى الظروف المماثلة • كان معدل الزيادة فى اليابان من عام ١٨٧٢ الى عام ١٩٢٠ أقل مما بلغته انجلترا وويلز بين عامى ١٨٠١ و ١٨٤١ ولكنه كان يزيد بلا انقطاع حتى أنه بلغ حد المساواة مع انجلترا وويلز فى السنوات بين عامى ١٩٢٠ – ١٩٣٥ • واذا ما كان فريق محترم من السكان ، وبخاصة عمال الصناعة فى المدن ، حريصين على مستواهم المعيشى الذى حصلوا عليه بزيادة الانتاج فانهم لم يريدوا التخلى عن هذا الكسب بزيادة نسبة المواليد لديهم • وهنا ينشأ الخلاف المعروف بين زيادة معدل المواليد فى الوسط الزراعى ونقص المعدل فى الوسط الصناعى •

ولم يطل الوقت بين نزوح سكان الريف الى المدن وبين اقتباسهم طرق الحياة المدنية الى الحد الذى يسمح بثبات عدد السكان ومن ثم زيادة ضغط السكان على وسائل المعيشة • لقد وصلت الزراعة الكثيفة الى أبعد مدى لها • كذلك بلغت الصناعة آخر حدود استغلالها لعدم وجود الفحم والحديد والزيت • ولم يكن لليابان عون فى التجارة الخارجية لان التجارة الدولية التى كان للسلع اليابانية سوق رائجة فيها نقصت بما فرضته البلاد الاخرى من ضرائب جمركية ثقيلة •

ولرب قائل يقول ان كوريا وفورموزا ومنشوريا قد أصبحت جزءا من الامبراطورية اليابانية وأن لليابان فى هذه المناطق متسعا للهجرة •

ولكن طبيعة الهجرة اليابانية لم تكن لتساعد على تخفيف الضغط على الارض الزراعية ، فالهجرة الى هذه المناطق تختلف عن الهجرة العادية التى تعرفها . واليابانيون الذين هاجروا الى تلك الاصقاع المستعمرة لم يكونوا زراعيين فى الغالب لانهم لا يستطيعون منافسة العمال الزراعيين المحليين . ونظرا الى أن مستوى المعيشة لدى الفلاح اليابانى أعلى من مستوى معيشة الفلاح فى هذه المناطق فان مجال الفلاح اليابانى فى الهجرة ومستلزماتها الاقتصادية ضيق جدا . وكانت الهجرة الى هذه الجهات مقصورة على الموظفين ورجال الاعمال والفنيين وذوى « الياقات » البيضاء من العمال . وفضلا عن ذلك فان هذه المساحات لم تكن خالية أو غير مستغلة كما كانت استراليا وأمريكا عند بدء الهجرة الاوربية اليهما . ان الكوريين وسكان فرموزا ومنشوريا زرعوا أرضهم وأقاموا فيها منذ عدة قرون . وفى الحق لقد كان عدد الكوريين الذين هاجروا الى اليابان أكثر من عدد اليابانيين الذين هاجروا الى كوريا .

والخلاصة أن الهجرة اليابانية وقد كانت محدودة فى عددها ، ضيقة فى تكوينها المهنى ، لم تأت بأى حل للمسالة السكانية فى جزر اليابان الاصلية .

## الاخصاب

كانت نسبة المواليد فى اليابان سنة ١٩٤٧ تبلغ ٣٤ فى الالف ونسبة الوفيات ١٢ر٣ فى الالف وعلى هذا كانت الزيادة الطبيعية ٢١ر٧ فى الالف . ونسبة ٣٤ فى الالف ، ولو أنها ليست عالية لبلد آسيوى ، تعتبر عالية فى بلد فقد بعضا من الرجال فى أقوى أسنان الاخصاب مع قلة مواردها وخاصة بعد فقد امبراطوريتها . وهذا المعدل المرتفع فى الزيادة قد مر بجميع التقلبات العادية التى تتفق مع الاحوال الاقتصادية للتاريخ

وفى أوائل القرن الحالى عندما كانت اليابان تنتقل فى مراحل الثورة الصناعية فى مدى قصير - كانت الزيادة تتردد بين ٣٤ و ٣٥ فى الالف . ولما استقرت الاحوال الريفية والاحوال المدنية نزلت نسبة الزيادة فى المدن الى ٣٠ فى الالف فى العشرين سنة الاولى من القرن الحالى مسجلة فرقا كبيرا فى الزيادة بين الحياة المدنية والحياة الريفية .

وفى سنة ١٩٢١ كانت نسبة الزيادة العامة لليابان جميعها ٣٥ر٥ فى الالف ، ولكن الزيادة فى المدن كانت ٢٨ر٠٥ لجميع المدن .

وفى سنة ١٩٣٦ نزلت نسبة الوفيات العامة الى ٢٩ر٠٩ فى الالف ونسبة الوفيات فى المدن الى ٢٥ر٠١ فى الالف .

وهذا الاتجاه الى الانخفاض لم يترك ليسير سيره الطبيعى ، فما أن اعتنقت المبادىء الحربية للدائرة التقدمية فى جنوب شرقى آسيا ، وليس لهذا أى غرض فى الاستيلاء على معظم آسيا ، حتى أصبحت لا تستطيع السكوت على انخفاض نسبة المواليد ، وصارت فريسة لسلطة قاهرة هى

ارتفاع معدل المواليد والاكتظاظ بالسكان ولتأكيد ذلك بذلت الجهود لزيادة معدل المواليد وبذلك استمرت الدائرة ٠

وفي آخر العقد الثالث من القرن الحالى وأوائل العقد الرابع اهتمت اليابان بمسألة السكان واضعة نصب عينيها الحد الاقصى لها الذى حددته بمائة مليون ٠ وأهملت البلاد الرقابة على المواليد ، نذكر على سبيل المثال أن صحيفة طوكيو التى تصدر باللغة الانجليزية « المعلن اليابانى » قد نشرت موضوعات كالتى سنذكرها فيما بعد فى أثناء حادثة الصين ، وبعد حادثة بيرل هاربور الى يوم هزيمة اليابان ٠ ففى عددها الصادر فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٤١ تقرأ هذا العنوان :

« الوزارة تبحث الخطة لبلوغ سكان اليابان ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٠ » وتقرأ تحت هذا العنوان « ان الوزارة تنتظر أن تقر بالاجماع اقتراحا قدمه وزير الاصلاح وادارة التخطيط لاعتماد الخطة اللازمة لضمان كفاية السكان فتقدم الجنس اليابانى ٠ أن تعداد اليابان اليوم ٠٠٠ر٠٥٨ر٦٤ وترى وزارة الاصلاح وادارة التخطيط أن يصل الى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ سنة ١٩٦٠ ولما كان معدل المواليد والوفيات الحاليين لا ضمان معهما للوصول الى هذا الرقم يرى المشروع تخفيض سن الزواج من ٢٧ الى ٢٤ للرجال ومن ٢٤ الى ٢١ للاناث وهذا التحديد الجديد يجعل من الممكن لكل زوجين أن يحصلا فى المتوسط على خمسة أطفال ٠ ولهذا الغرض تعمل السلطة الحاكمة على اصدار تعليمات تقضى بأن تحصل الاسر المنتجة على حقوق تشجيعية للحصول على لوازم الحياة وستقدم التسهيلات للشباب وستتخذ الاجراءات لمنع الامراض التناسلية ولتقليل معدل الوفيات ستزاد العناية بالحوامل ؛ وستعمل الحكومة على توزيع السكان بحيث تقلل البطالة فى البلاد » ٠

وفى مارس سنة ١٩٤٠ اعتمدت الوزارة مشروع السنوات العشر الخاص بالسكان وأعلن فيه رسميا « ان اليابانيين اذا أرادوا أن يكونوا قادة لآسيا فعليهم أن يزيدوا كثيرا فى العدد ٠ ويجب أن يلغى نظام الحد من المواليد وأن تنشط الدعاية لاهمية الاسرة والجنس وأن يشجع الزواج المبكر والحمل المتكرر » ٠

ولا شك أن هناك تناقضا ظاهرا فى سياسة قومية تتطلب مكانا للزائدين من السكان وتشجع فى الوقت نفسه زيادة النسل ٠ ولكن هذا المنهج غير المعقول الذى يقضى بمنح « الرشوة » والمنح للعائلات المتوسطة العدد لزيادة مواليدها ويدعى فى الوقت نفسه أن زيادة السكان أساس عادل للتوسع ـ مبنى على الاعتقاد أن الحالة التى ترى لها الحق القانونى فى علاجها يجب أن تطول فترة الدعاية لها لتسترعى اليها الانظار ٠

ونتيجة لهذا زادت نسبة المواليد ولكن الزيادة كانت ضئيلة والجدول التالى يبين الاتجاه الى الزيادة فى الاربعين سنة الاخيرة :

**معدل المواليد فى اليابان من عام ١٩١١ الى عام ١٩٤٩**

| السنة أو المدة | معدل الزيادة فى الالف |
|---|---|
| ١٩١١ ـ ١٩١٣ | ٣٤ر١ |
| ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ | ٣٤ر٦ |
| ١٩٢٦ ـ ١٩٣٠ | ٣٣ر٥ |
| ١٩٣١ ـ ١٩٣٥ | ٣١ر٦ |
| ١٩٣٦ | ٣٠ر٠ |
| ١٩٣٧ | ٣٠ر٨ |
| ١٩٣٨ | ٢٧ر٠ |
| ١٩٤٠ | ٢٦ر٣ |
| ١٩٤١ | ٢٨ر٩ |
| ١٩٤٥ | ٢٩ر٩ |
| ١٩٤٧ | ٣٤ر٠ |
| ١٩٤٨ | ٣٣ر٨ |
| ١٩٤٩ | ٣٣ر١ |
| ١٩٥٢ | ٢٦ |

ونتيجة لما حل فى اليابان من التعطيل الجزئى فى الصناعة واختلال فى الحياة الريفية والمدنية العادية ٠ وانحلال المثل الاخلاقية وهو ما يحدث عقب كل الحروب فضلا عن عدد من أطفال « الاحتلال » يبدو الا توجد وسيلة لتحديد نسبة المواليد فى اليابان الا فى الموانع التى تقررها قاعدة « مالتس » كالمعيشة على الكفاف وزيادة الوفيات ٠ وكلا الاجراءين يؤدى شيئا من الغرض المطلوب ٠

## الوفيات

يساير تاريخ نسبة الوفيات فى اليابان فى السنوات الثلاثين الاخيرة على وجه التقريب الاسلوب الغربى فى هبوط النسبة التدريجى ٠ وقد تكون اليابان هى البلاد الاسيوية الوحيدة التى نجحت فى خفض نسبة الوفيات الى مستوى الولايات المتحدة فيما قبل الحرب ٠

وقد كانت نسبة الوفيات قبل الحرب العالمية الاولى حوالى ٣٠ فى الالف وفى العشرينات من القرن الحالى هبطت النسبة الى ٢٠ فى الالف ثم نزلت ثانية الى ١٨ر٥ سنة ١٩٣٣ وفى سنة ١٩٣٩ كانت ١٧ر٤ فى الالف ٠ ولو ان احصائيات الهبوط فى أثناء الحرب الاخيرة لم تكن كافيه فالمعروف أن نسبة الوفيات هبطت الى ١٢ر٣ فى الالف ٠ وكل هذه النسب فى كل هذه العهود قليلة بالنسبة الى بلاد آسيوية ٠

وهنا كما فى غيرها من البلاد كان الحد من المرض وخفض نسبة الوفيات نتيجة لزيادة انتاج الغذاء وتحسين التسهيلات الطبية والصحية والى تطور فى الفلسفة الاجتماعية يقضى بزيادة تقدير قيمة حياة الفرد ، وفوق ذلك كله الى رفع تدريجى فى مستوى المعيشة ٠

ولما أحست الحكومة زيادة على مسئولياتهـا المستنيرة فى كفالة الوسائل الصحية والطبية اللازمة للمواطنين باهمية المحافظة على حياة رجالها والعمل على طول هذه الحيـاة وهى أغلى ما يطلب فى أيام الحرب ظهر جليا انخفاض تدريجي ولكنه ذو أثر قوى فى النسبة العامة للوفيات فى اليابان ، وكانت نسبه الوفيات فى اليابان قبل الحرب العالمية عالية لأن نسبة وفيات الاطفال كانت عالية وهذا أمر عام فى البلاد الآسيوية وكانت نسبة الوفيات فى البالغين غير مرتفعة فى أول الامر وانحطت قليلا وكان انخفاض النسبة العامة للوفيات يرجع الى زيادة العناية بالطفولة والمحافظة على حياتهم .

ففى سنة ١٩٢٠ مثلا لم يمت من الاطفال اليابانيين قبل سن الخامسة الا الربع وهى نسبة مماثلة للنسبة فى الهند الآن .

واما فى سنة ١٩٣٠ فكانت نسبة الوفيات لمن هم دون الخامسة من الاطفال أقل من ربع مجموع الوفيات عامة .

وعلى هذا فكل تحسين فى نسبة وفيات الاطفـال ولو كان يسيرا سيكون له أثر ملحوظ فى تخفيض نسبة الوفيات العامة وهذا بدوره له أثر فى حياة الاطفال عند الولادة وفى زيادة السكان عامة .

وفى الجداول التالية التى بها نسبة الوفيات العامة ونسبة الوفيات للأطفال دليل على هذه الحقيقة .

وتمشيا مع انخفاض نسبة الوفيات فى الاطفـال بين سنة ١٩٢٠ ومبدأ الحرب العالمية الثانية زاد أمل الحياة للذكور عند الولادة من ٤٢٫٠٦ فى الفترة بين عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥ الى ٤٤٫٨٢ فى الفترة بين عام ١٩٢٦ الى ١٩٣٠ ، ٤٦٫٩٢ فى سنة ١٩٣٥ ـ سنة ١٩٣٦

وزاد فى الاناث من ٤٣٫٢٠ فى الفترة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥ والى ٤٦٫٥٤ فى الفترة بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٣٠ والى ٤٩٫٦٣ فى سنة ١٩٣٥ ـ سنة ١٩٣٦» (١)

واذا كانت وفيات المدنيين والمحاربين فى القوات المسلحة وقت الحرب لم تحتسب فان الاتجاه الى استمرار نزول نسبة الوفيات العامة بعد الحرب لا بد أن يستمر . وعلى كل حال ستكون نسـبة المواليد والوفيات فى السنوات القريبة المقبلة متوقفة على التأثير الاقتصادى والاجتماعى لقوات الاحتلال الامريكية فى اقتصاديات اليابان ومهمـا كانت سياسة جيش الاحتلال الامريكى فمسألة انخفاض نسبة الوفيات دون أن يكون معهـا انخفاض فى نسبة المواليد أمرها ظاهر ، وليست فى حاجة الى ايضاح .

ويرينا الجدول الآتى التقلبات فى نسـبتى المواليد والوفيات فى اليابان بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٩ .

---

(١) راجع ايرين ب . تاوبر وادوين ج . بيل عن « حركات السكان فى اليابان » المنشور فى النشرة التذكارية ربع السنوية ليلبنك بنيويورك يوليو عام ١٩٤٤

## الجدول الرابع عشر

| السنة | نسبة المواليد | نسبة الوفيات | نسبة الزيادة الطبيعية |
|---|---|---|---|
| ١٩٤٥ | ٢٣ر٢ | ٢٩ر٢ | ٦ر٠ |
| ١٩٤٦ | ٢٥ر٣ | ١٩ر٦ | ٧ر٧ |
| ١٩٤٧ | ٣٤ر٨ | ١٤ر٨ | ٢٠ر٠ |
| ١٩٤٨ | ٣٣ر٨ | ١٢ر٠ | ٢١ر٨ |
| ١٩٤٩ | ٣٣ر١ | ١١ر٤ | ٢١ر٧ |
| ١٩٥٠ | ٢٨ر٢ | ١٠ر٩ | ١٧ر٣ |

ومن الواضح أن نسبة المواليد سجلت أقل رقم فى مساء وقف القتال وبانتهاء القتال عادت نسبة المواليد الى مستواها قبل الحرب ٠

ويتضح التدرج فى انخفاض نسبة الوفيات واستمرارها من الجدول التالى ،

وعلى كل حال فان هذا الاتجاه سيظهر بشكل أوضح اذا ما أدخلت النظم الامريكية الخاصة بالصحة والوقاية من الامراض ، وسيكون خفض نسبة وفيات الاطفال أكثر وضوحا ٠ ومعنى هذا أنه لن يقف أى شيء فى سبيل زيادة السكان فى اليابان فى المستقبل القريب ٠

## الجدول الخامس عشر
### معدل الوفيات فى اليابان من عام ١٨٧٣ الى سنة ١٩٤٨

| السنة | نسبة الوفيات |
|---|---|
| ١٨٧٣ | ١٩ر٦ |
| ١٨٨٣ | ١٨ر١ |
| ١٨٩٣ | ٢٢ر٧ |
| ١٩٠٣ | ٢٠ر٤ |
| ١٩١٣ | ١٩ر٤ |
| ١٩١٨ | ٢٦ر٨ |
| ١٩٢٠ | ٢٥ر٤ |
| ١٩٢٥ | ٢٠ر٣ |
| ١٩٣٠ | ١٨ر٢ |
| ١٩٣٥ | ١٦ر٧ |
| ١٩٤٠ | ٠٠٠ |
| ١٩٤١ | ١٥ر٤ |
| ١٩٤٥ | ٢٩ر٢ |
| ١٩٤٦ | ١٩ر٦ |
| ١٩٤٧ | ١٤ر٨ |
| ١٩٤٨ | ١٢ر |
| ١٩٤٩ | ١١ر٦ |
| ١٩٥٠ | ١٠ر٩ |

## الجدول السادس عشر

### معدل وفيات الاطفال من عام ١٩١٠ الى عام ١٩٤٠

| السنة | نسبة وفيات الاطفال |
|---|---|
| ١٩١٠ - ١٩١٢ | ١٧٣ |
| ١٩١٥ - ١٩١٧ | ١٧١ |
| ١٩٢٠ - ١٩٢٢ | ١٦٧ |
| ١٩٢٥ - ١٩٢٧ | ١٤٠ |
| ١٩٣٠ - ١٩٣٢ | ١٢٥ |
| ١٩٤٠ | ١٢٤ |
| ١٩٥٠ | ١ر٦٠ |

## الزراعة فى اليابان

يقوم بالزراعة فى اليابان ، كما فى سائر البلاد الاسيوية ، الاهالى دون استخدام أية آلة زراعية . وقد كانوا يقومون بها منذ القدم الى الوقت الحاضر بأيديهم ، وبالرغم من أن اليابان أصبحت أكثر البلاد الاسيوية اشتغالا بالصناعة من عهد ما قبل الحرب لم تمتد الصناعة الى المجال الزراعى .

وهناك عامل مهم آخر يتعلق بالزراعة فى اليابان ذلك هو النقص المستمر فى عدد المشتغلين بالزراعة بوصفها وسيلة للكسب كما يدل عليه الجدول التالى . ولا يعنى هذا أن مساحة الارض الزراعية قد نقصت على مدى الايام بل على العكس قد زادت المساحة المعدة للزراعة الى حد ما حتى انها وصلت الى الذروة قبل الحرب العالمية الثانية . ونظرا الى عدم استعمال الآلات فى الزراعة قد يظن أن نصيب الفرد وما ينتجه الفدان أخذ فى النقص تدريجا ، ولكن الأمر على العكس فان محصول كثير من الحبوب اليابانية أكثر بكثير مما هو فى كثير من البلاد التى تعتبر محصولاتها رئيسية كما هو الحال فى الهند والصين . وهذا يعنى أعظم جهد يستطيع الرجل أن يقوم به فى الارض المتيسرة للحصول على النهاية الكبرى للحاصلات .

وهكذا يظهر أن اليابان قد بلغت الحد الأعلى لما يمكن أن تنتجه من الحاصلات الغذائية عندما يراد بحث عوامل امكانياتها الاقتصادية الاخرى كافة .

وما أهلت سنة ١٩٤٠ حتى بلغ ما أعدته اليابان للزراعة ١٥ مليون فدان ، وهذا يدل على زيادة قدرها خمسة ملايين فدان عما كان يزرع سنة ١٨٧٥ فاذا أخذنا فى اعتبارنا مسالة الطلب على الارض فان المساحة المزروعة الحالية اقصى مساحة ممكنة .

وليس فى اليابان - كما فى الهند - أرض يمكن وصفها بانها « قابلة للزراعة وغير مزروعة »

وعلى ذلك فالزراعة هناك كثيفة وتحتاج الى عمل يدوى جاد . كذلك فان طبيعة الممتلكات صغيرة وموزعة وغير اقتصادية ولا يزيد ما يخص الفرد على ثلاثة فدادين — وكل هذا يحول دون استخدام الآلات الضخمة . ولهذا كانت الادوات التى تستعمل للفرس والدرس بسيطة وغير حديثة وليست بأجود من الادوات التى تستعمل فى الزراعة الهندية والزراعة الصينية . فاذا كان المحصول فى اليابان أوفر بدرجة ملحوظة فذلك راجع الى استغلال الفدان مرتين أو ثلاث مرات فى السنة

والطريقة الوحيدة لتحسين الزراعة اليابانية ان تزيدهم ارضا — ارضا ليست موجودة فى جزائرهم !

والاصلاح الزراعى الذى ادخل ابان ضغط الاحتلال الامريكى سنة ١٩٤٧ كان ذا صبغة سياسية أكثر منه اصلاحا زراعيا ، حيث كان يهدف الى القضاء على الروح العسكرية وعلى ديمقراطية اليابان أكثر من محاولة زيادة انتاج للغذاء .

ويلغى قانون الاصلاح الزراعى الجديد ملكية صاحب الارض اذا غاب عنها ، ويحسن احوال المستأجر الزراع . ولكن لم يحاول تجميع القطع الصغيرة الى زراعات جماعية كما فعلت بعض الولايات الهندية كما لم يؤمم ملكية الارض . وكانت الكلمة التى وجهت من الرئيس الأعلى للقوات المتحدة لليابان هى « القضاء على المساوىء الضارة التى اتلفت النظام الزراعى امدا طويلا فى البلاد التى يعمل ما يقرب من نصف سكانها فى الزراعة » . وجاء فيها بعد ذلك ان اسوا هذه العيوب ، ان اكثر من ثلاثة ارباع السكان فى اليابان مستأجرون بايجارات كلية او جزئية يدفعون أجرا يبلغ نصف المحصول او اكثر من نصفه . وقال السيد اندروجراد (١) :

« سيمحو قانون الاصلاح الزراعى كل الملكيات الكبيرة فى الاراضى الزراعية وعددا كبيرا من الملكيات الصغيرة . انه يقضى بملكية الأرض لمن يزرعها من الفلاحين بثمن لا يعد مرهقا . وسيكون اساس الزراعة فى اليابان الملكية الصغيرة للفلاحين وهو يبقى على بعض المستأجرين ولكن شروط الاجارة جعلت شروطا أفضل على الأقل فى العقود . وليس من المعقول أن نظن أن قانون الاصلاح الزراعى سيقضى على كل الصعاب التى هى مصدر شقاء الفلاح . انه اول خطوة فى طريق الاصلاح الطويل بل هو الخطوة الضرورية التى بدونها لا يمكن اتخاذ خطوة ثانية .

وتقوية الاتحادات الديمقراطية للفلاحين هى هذه الخطوة الثانية . ونظام التعاون بينهم هو الذى يمنحهم القدرة على الاعمال الجماعية ويعتبر خطوة ثالثة . اما اجراءات عدم تفتيت الارض الى قطع صغيرة وهو ضار باقتصاديات الفلاح فخطوة أخرى كذلك فاذا خطا الاصلاح هذه الخطوات فلن يكون الريف اليابانى قلعة للرجعية بل يكون سندا للديمقراطية .

---

(١) راجع مقال اندروجراد عن « الاصلاح الزراعى فى اليابان » المنشور فى مجلة باسيفيك آفيرز طبعة نيويورك فى يونية سنة ١٩٤٨

ويجب ان نذكر ان القوى القديمة فى القرية قد اضعفت ليس غير ولم يقض عليها ولا بد من مرور وقت طويل حتى يصل الاحتلال الى اهدافه ، ومهما كانت أهداف الاحتلال فان قانون الاصلاح الزراعى لن يزيد رقعة الارض . حقيقة ان ٤٦ فى المائة من مجموع الأهالى أو حوالى ٤٠ مليون نسمة يعتمدون على ٣الأرض فى معاشهم ، ومن هذا العدد ( ٣٧ مليونا أو ٣٨ مليونا يعملون فى الزراعة ) و ٧٠ فى المائة او ٢٦ مليونا مستأجرون لا يملكون ارضا . وتحسين حال هذا العدد ليس بالأمر السهل . وسيكون لهم فخر اكبر اذا هم زرعوا الأرض التى يملكونها لا التى يستأجرونها ، وسيلغى عمل الوسطاء وسيجرد المالك الغائب من ملكيته للارض ، ولكن العامل النهائى ، الأرض نفسها، لايمكن أن تأتى بالمعجزات فان للارض حدا فى الانتاج . أن الارض فى اليابان ظلت تزرع آمادا طويلة بأكثر الطرق انتاجا

## التصنيع

كانت اليابان أكثر بلاد آسيا اشتغالا بالصناعة . ومن ثم كانت من كبريات الأمم الصناعية فى العالم ، برغم أنها محرومة من أحد العناصر الأربعة الأساسية اللازمة للصناعة ـ المواد الخام ورأس المال والمهارة الفنية والعمال ونعنى بذلك المواد الخام .

وحظ اليابان من الموارد المعدنية ضئيل جدا اذا قورنت بالولايات المتحدة وروسيا السوفيتية وانجلترا وألمانيا .

واليابان الاصلية ليس فيها كفايتها من خام الفحم والحديد ، وليس بها معدن البوكسيت ولا المغنسيوم ، وليس بها الا قليل من الرصاص والقصدير ، وفيها كميات كبيرة من الكبريت والكروم والمنجنيز ، وفى الواقع قد أمدتها امبراطوريتها وبخاصة منشوريا وكوريا بكثير مما ينقصها من هذه المعادن .

وفوق ذلك كان يمكنها ـ ولو نظريا ـ أن تحصل على كل ما ينقصها من طريق التجارة الدولية العادية ، غير أنها كانت ـ فعلا ـ مضيقا عليها بالمعاهدات التجارية بين البلاد الغربية وممتلكاتها فى آسيا .

واليوم قد سلخت امبراطوريتها منها ولكن مركزها وهى بلاد بها قدر محدود من المعادن الاساسية للصناعة ـ صار اسوأ منه قبل الحرب ، لقد عملت كل ما يمكن عمله فى الزراعة كما سبق القول وليس لها خيار الا ان تزيد جهودها فى الصناعة وهو ما لا طاقة لها به بدون الموارد المعدنية الاساسية .

والتصنيع ذو أهمية عظيمة فى جميع المسائل السكانية اذ يأتى فى النهاية بأنماط من الحياة المدنية، وهذه لاتمد الأهالى الزراعيين بوسائل جديدة لكسب العيش فحسب بل تسبب نقصا فى نسبة زيادة المواليد . ومهما قيل فى أهمية الصناعة لبلاد كاليابان فلن تصل الى درجة الغلو فى بيان أهميتها فى الثلاثين سنة السابقة على الحرب العالمية الثانية التى

ظل كبار المشتغلين بالمسائل الصناعية وظل المتحدثون الحكوميون طوالها يتمنون أن يجدوا حلولا لمشكلاتهم الاقتصادية والسكانية فى عهد التصنيع . ولعل الكلمة الآتية نموذج للتعبير عن مثل هذه الآمال .

« ان اليابان لا ترى فى الهجرة حلا لمشكلتها ( لسبب بسيط هو ان جميع المنافذ مقفلة امامها لأسباب جنسية ) ، ولكنها ترى الحل فى زيادة التصنيع حتى لا يكون فى زيادة السكان فى اليابان سبب للحرب، بل وسيلة لزيادة التجارة الدولية وتقوية دعائم السلام بين القارات »

غير ان هذا الامل تبدد وأخذت مزايا التجارة الخارجية تمنع عنها يوما بعد يوم ، ثم كانت النهاية هى الحرب واذا لم توجد وسيلة اليوم لتخفيف ضغط سكانها المتزايدين على مواردها الزراعية والصناعية الضئيلة فاليابان ستنزل الى دولة زراعية متأخرة ، وينزل الاهالى فى مستواهم الى الكفاف الذى يقول به مالتس . ان مثل هذه الحال ستكون خطرا لا على اليابان فحسب بل على العالم اجمع .

وقد تأكد ان الصناعة فى اليابان لا تعدو أن تكون مسكنا للداء ولكنه مسكن ناجح ومطلوب جدا اذا استخدم . ولم تزد الصناعة مقدار الثروة فحسب بزيادة السلع والخدمات ، ولكنها ادت ما هو أهم من ذلك ، انها غيرت العادات ، ولكن للصناعة حدودها فلا تستطيع سد حاجة سكان فى زيادة مستمرة .

## الهجرة

من الصفات البارزة التى تتصف بها حركات اليابانيين هجرتهم الدائبة من الأوساط الزراعية الى الأوساط المدنية فى البلاد. وهذه الهجرة الريفية الداخلية بدات فى اول القرن الحالى عندما ارست اليابان أسس النقل الحديث وتخطيط المدن والتصنيع واصبحت العادة المألوفة والنظام المتبع فى حياة البنين والبنات فى الأسرة الريفية ان يتركوا القرية بحثا عن العمل فى البلاد والمدن ، ولا يستثنى منهم الا من يحل محل الوالدين فى العمل . وعلى هذا فمعظم الاعمال الصناعية فى المدن اليابانية يقوم بها عمال جلبوا من الاوساط الزراعية على حين يبقى اكبر ابناء الاسرة الزراعية فى القرية ليتزوج وليرعى شئون والديه المسنين ويقوم بالاعمال الدينية والزراعية ويذهب الاخوة الصغار والأخوات الصغيرات الى المدن بحثا عن وظيفة دائمة . اما الذكور فيشتغلون فى التجارة واما الاناث فيعملن فى مصانع القطن والحرير .

وهذه الانتقالات المستمرة من الريف الى الحضر هى التى يعزى اليها قلة السكان فى الريف وازدحام المدن بالسكان وزيادة العمران . ولا شك ان نسبة المواليد فى الاوساط المدنية ادنى منه فى الاوساط الريفية ، ولهذا يقضى على الزيادة فى المدن بالانتقال الى المدن ، فيبقى عدد السكان ثابتا .

حدثت مثلا زيادة كبيرة فى اتساع المدن بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٤٠ وبين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣٥ وكل منها كان موعدا لاحصاء السكان

وقد زادت اليابان الاصلية ٤٫٨٠٠٠٠٠ نسمة و ٢٠٪ من هذا العدد امتصتهم مدينة طوكيو وحدها و ١٦ فى المائة فى اوزاكا و ٢٤ فى المائة امتصتهم المدن الخمس الاخرى .

ومن جهة اخرى لم تزد معظم المناطق الزراعية الأساسية الا زيادة ضئيلة فى السكان ، بل لقد كان فى بعضها نقص بالرغم من أن نسبة المواليد فى هذه المناطق اعلى منها فى المناطق المدنية .

وليس معنى هذا ان فى هذه المناطق انخفاضا فى نسبة المواليد بل معناه أن قسطا كبيرا من السكان تمتصه المدن بعد ان بلغ الريف حد التشبع ، ولعل هذا التشبع كان فى كثافة السكان أقل منه فى قدرة الريف على أن يكفل لهم وسائل الحياة .

اما من حيث هجرة اليابانيين للخارج فكثيرا ما اثير أن هذه الهجرة ليس فيها للمسالة السكانية اليابانية اى حل له قيمة عملية لا لأن اليابانيين لايجدون منافذ للهجرة ، ولكن لانه ظهر أنهم لايصلحون للاستعمار، فقد كان لهم قبل الحرب متسع للهجرة فى منشوريا وكوريا وفورموزا وبعض جزر المحيط الهادى التى كان لليابان وصاية عليها . وقد بلغ مجموع اليابانيين فيما وراء البحار داخل الامبراطورية فى أول الحرب سنة ١٩٤٠ مقدار ٣٢ مليونا ليس غير .

ولم تكن ضآلة عدد المهاجرين اليابانيين تدل على اقامة موانع لقبولهم فى هذه المناطق لانها كانت جزءا من الامبراطوريه اليابانية . لقد كان السبب الحقيقى لقلة الهجرة أن اليابانيين وقد تعودوا حياة ذات مستوى ارفع من المستوى السائد فى هذه البلاد لايستطيعون أن ينجحوا فى منافستهم ، واذا ما اريد تحليل التكوين الوظائفى للسكان وفيهم المستعمرون اليابانيون فاليابانيون يكثرون فى الاعمال الحكومية وادارة النقل وادارة المشروعات وهى أعمال فوق مستوى أهل البلاد ، ويكثر الوطنيون فى الزراعة وفى الاعمال الصناعية التى لا يستطيع اليابانيون منافستهم فيها والا تعرض مستوى معيشتهم للانخفاض .

كذلك لم يكن فى استطاعة الامريكيين منافسة اليابانيين بنجاح فى الاعمال الزراعية فى كاليفورنيا ، ذلك لان فى وسع اليابانيين أن يستغنوا عن اشياء لا يمكن أن يستغنى عنها الأمريكيون .

والخلاصة أن الهجرة اليابانية لم تبدا الا بعد أن صارت اليابان دولة امبراطورية ( وتكوين الامبراطورية اليابانية من اسبابه المشكلة السكانية ) وكانت رغبتها متجهة الى اقامة مواطنيها فيما فتحت من البلاد . ومع ذلك لم تنجح الهجرة اليابانية بصفة عامة لان ظروفا ثلاثة منعت تقدم المستعمرات اليابانية : كان المناخ فى المناطق التى ذهبت اليها اغلبية المهاجرين غير ملائم لانماط الوسائل الزراعية المألوفة لدى اليابانيين كما فى منشوريا ، او كانت هذه المناطق غزيرة السكان من قبل الهجرة ، أو كان مستوى الحياة او الدخل اللازم لهذه الجماعات المنافسة للمهاجرين اقل من مستوى اليابانيين كما كانت الحال فى كوريا وفورموزا .

ثم أن التدخل السياسى كان له دور سلبى كذلك ، فلعل تصميم اليابان على وجوب الاشراف الحكومى الشديد على المهاجرين وما تبعه من عدم اباحة الهجرة لمستعمراتها كان عاملا فى عدم نجاحها . وقد دعا هذا الى شىء من العداوة بل ربما كان سببا فى خلق هذه العداوة فى البلاد المستقبلة .

ولم يكن من الطبيعى ان تتم الاجراءات الاقتصادية العادية او التنظيمات الاجتماعية للمهاجرين الفلاحين حيث كل حركة من حركاتهم تملى عليهم من حكومة بعيدة عن مجرى الحوادث اليومية التى يجب أن يتم تصرف المهاجرين فيها على وجه السرعة . وكانت الرغبة فى أن يعامل المهاجرون الذين نزلوا فى مناطق اجنبية معاملة المدنيين اليابانيين وهو ما أشرنا اليه فى الفصل السابق من انه خطأ جسيم اثار بطبيعة الحال ، شيئا من سوء الظن لدى حكومة وشعوب البلاد المستقبلة .

والآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية عادت المستعمرات اليابانية الى موقفها السياسى الاصلى ، وهذا جعل مسألة الفذاء فى جزائر اليابان الأصلية كما جعل موقفها الاقتصادى غاية فى الصعوبة . وحاجة اليابان الى منافذ للهجرة واضحة فاذا ما وجدت فلا بد من ملاحظة هذه الاعتبارات وهى نسبة كثافة السكان فى البلاد المستقبلة ( تفضل البلاد القليلة السكان ) ومستوى المعيشة والمناخ واستعداد السكان والحكومة فى البلاد المستقبلة لنسيان الماضى .

والآن وقد منحت مستعمرات اليابان السابقة حريتها السياسية ، وردت الى الشعوب التى تتبعها قانونا ــ لا يوجد حل آخر عملى على مستوى كبير للمسألة السكانية فى اليابان الا الهجرة المبنية على تدبير واتفاق .

## العوامل العائلية والاجتماعية

للاسرة فى اليابان كما فى جميع البلاد وبخاصة البلاد الآسيوية دور هام فى تطوير المفاهيم القومية والعقائد نحو الاطفال والصحة والعمل ونحو مسايرة المثل التقليدية القائمة ، وبينما تكون الاسرة هى الوحدة الجذرية الاجتماعية نجد الاسرة اليابانية مختلفة اختلافا كبيرا عن انماط الأسرة الغربية من حيث انها عادة أكثر افرادا واشد تماسكا ، ومن حيث أن حقوق الافراد فيها وواجباتهم محدودة تحديدا بينا ، وهى أسرة أبوية تتكون من رئيس الاسرة وزوجه وأكبر ابنائهما وزوجه وأولاده ، وكثير من ابناء رب الاسرة غير المتزوجين ، وعلى هذا فالاسرة اليابانية التى تشترك فى معيشة واحدة تشتمل على وحدتين عائليتين بدائيتين .

وتقضى التزامات افراد الأسرة الا تكون اعمال الفرد فيها مبنية على مصالحه الشخصية وحدها بل على المصلحة العامة للاسرة جميعها . ومع هذا فلم يكن هذا ليمنع الابتكار لدى الفرد ، فقد كان فى وسع اليابانيين أن يوفقوا بين مطالب الأسرة باعتبارها وحدة متماسكة وبين مطالب كل فرد فيها . وكان نتيجة ذلك ان وجد فى الأسرة شعور

بالاطمئنان وشعور بأهمية الانتماء الى الاسرة دون تضحية بروح المغامرة والتجديد بل بالثورة وهى الدعائم اللازمة لاى تقدم اجتماعى ٠

وعلى هذا الاساس سلم نظام الأسرة اليابانية وتسلسل الثقافة اليابانية التقليدية من الجمود ، كما جعلها لا تتقبل كثيرا من المفاهيم الغربية وتهضمها واهمية هذه المرونة بالنسبة للمشكلة السكانية لاتخفى على أحد .

وفكرة الاسرة فى غاية الاهمية لدى اليابانيين اذ تحمل فى مفهومها تخليد التسلسل النسبى من الجد الاعلى فى سلسلة غير منقطعة من الأبناء .

وليست اليابان نسيج وحدها فى هذا الشعور اذ تشاركها فيه الهند والصين الا ان عقيدة عبادة السلف قد ضعفت فى الهند فى عشرات السنين الاخيرة ، يقول السيد د.ك. هلتوم D. C. Holtom فى بحث له عن نظام الاسرة اليابانية وتعظيم السلف :

« للأسرة اليابانية تراث ترى فيه لتبجيل الموتى اصالة واهمية ثقافية صادقة لايمكن اغفالها والانساب تتصل بالكونفوشية لابالشنتوية ٠ وبصرف النظر عن هذا الامر لا شك ان اليابانيين يشعرون بأن للأسرة غورا بعيدا تاريخيا لايشعر به الأمريكيون. وليست الاسرة اليابانية عددا من الافراد لهم صورة مادية فحسب ترى فى وقت العينية . ان عقيدتهم فى بقاء الموتى بصفة دائمة عقيدة متغلغلة فى نفوسهم حتى اذا انمحت هذه العقيدة كانت العادة قوية . وارواح الموتى يجب ان تكون موضع اجلال منهم يقدم لها الطعام والشراب آية لهذا الاجلال ـ كما كان يقدم لأصحابها ذلك من قبل ـ ويجب أن تحاط علما بالاحداث الهامة التى تحل بالأحياء وبخاصة المواليد والزيجات وهى شهود فى اجتماعات الاسرة ترقب من عالمها الروحى ومستعدة للعون فى الازمات الخطيرة التى تقع فى العالم الارضى .

وهذه المظاهر المتعلقة بالاعتقاد فى قوى الموتى وحاجاتهم لا يخشى أن تمتد للاعتداء عليها الثقافة الامريكية من الناحية الدينية ٠ فانها اذا قدر لها أن تزول فسيكون ذلك من أثر موجة علمانية لليابان نفسها نصيب منها » ٠

ويظهر أن اليابان تتحسس طريقها الذى افتقدته بعد الحرب ولا احد يدرى هل هذه القلقله اثر « لتلك الفلالة الرقيقة من الأمركة التى جاء بها الاحتلال أو اثر « لتلك الموجة العلمانية التى هى من صنع اليابان نفسها ؟ » ٠

## تحديد النسل

ولو ان وسائل تحديد النسل كانت معروفة فى اليابان من امد بعيد فان منع الحمل لم يلق بمعناه الحديث اى تشجيع الى ان زارت المسز مارجريت سانجر اليابان سنة ١٩٢٢ ، وكان موقف الحكومة منها أول

الامر سلبيا . ولما زارت اليابان للمره الثانية عام ١٩٣٦ عنيت الحكومة بامرها وبخاصه عندما نجحت فى أن تضم اليها البارونة ايشموتو احدى الزعيمات البارزات اليابانيات للدعاية لقضيتها . وقد خطبت البارونة فى جماعات من محدودى الدخل كعمال المناجم والتجار ، واخيرا اقنعت حكومة طوكيو بالسماح لها بفتح عيادة لتحديد النسل . والقى القبض على البارونة لآرائها الثورية وضيق الخناق على نشر الدعوة لتحديد النسل وعلى بيع موانع الحمل لان الدعاية وشئون الحرب كانتا تتطلبان اتباع سياسة زيادة المواليد ، ولم تختف موانع الحمل وبخاصة بعد ان صنعت فى اليابان ولكن بيعها صار سريا . غير ان هذا كله قد تغير الآن فقد ابيح فى اثناء الاحتلال تحديد النسل كما ابيح الاجهاض ايضا . وقد فتحت عيادات لتحديد النسل يؤازرها أطباء يابانيون بارزون وعلماء اجتماعيون وعلماء قانونيون ، ومع أن الاجراء قوبل بارتياح فان تحديد النسل وحده لا يحل مشكلات اليابان السكانية لانه لا يعنى بمن سبقت ولادته ، ولأنه لا بد من مرور وقت طويل حتى تتعمق فكرة تحديد النسل فى كل طبقة من المجتمع اليابانى .

والحق أن تحديد النسل ـ مضافا الى التصنيع والهجرة ـ له دور خطير فى حل مسالة السكان ، ولكنه لا يمكن وحده ان ياتى بالمعجزات

## المستقبل

يعتمد مستقبل اليابان ـ الى درجة كبيرة ـ على حل مسالتها السكانية ، وقد كان لها القدرة قبل الحرب العالمية الثانية على ان تقدم الغذاء لعدة الملايين التى تسكنها بما تنتجه مساحة محدودة من الارض فى اثناء سنوات تقدم الصناعة والاستغلال الاستعمارى . والآن قد فقدت امبراطوريتها وفقدت معها المواد الخام والاسواق التى كانت بضائعها فيها مفضلة . وعاد الى الوطن عدد غير قليل من اليابانيين فزادوا عدد السكان فى الجزائر الوطنية الأصلية . والرسم البيانى للسكان الحاليين يدلنا على أنه لا مفر من زيادة عددهم فى مدة الثلاثين سنة القادمة على الاقل على فرض بقاء الاحوال الراهنة .

والآن وقد صارت اليابان بلادا حرة من الناحية السياسية بالرغم من القيود التى فرضتها معاهدة الصلح ، ليس من السهل التكهن بما تنوى الحكومة أن تعمله ازاء هذه المسالة . وهناك بطبيعة الحال القانون البيولوجى المعدل الذى يبيح فتح مكاتب استشارية للزواج والدعاية لمنع الحمل . كما ان هناك تشريعا خاصا للاجهاض لأسباب اقتصادية واجتماعية وقانونية كما أن شيجيرويوشيدا رئيس الحكومة اليابانية اعلن فى احد تصريحاته العلنية أن حكومته تؤيد سياسة تحديد النسل على أساس انها وسيلة ممكنة لحل مسالة اليابان السكانية ـ وفوق ذلك تقرر انشاء مجلس للمسالة السكانية فى ابريل سنة ١٩٤٥ ، وقد اوصت لجنة منبثقة من هذا المجلس لتنظيم تعداد السكان فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ بما يلى :

« رغبة فى منع اية زيادة عنيفة فى عدد السكان يكون لها آثارها فى النظام الاقتصادى ورغبة فى رفع المستوى الصحى العام فى البلاد وتحقيقا لتوطيد الحياة الصحيحة الثقافية فيها وجد أنه من الضرورى تزويد كل الازواج بمعلومات عن منع الحمل حتى يقتنعوا به .

كما رئى ارشاد الكافة لنشر موانع الحمل بين كل طبقات الشعب حتى يستطيع الازواج ان يحدوا مواليدهم على حسب ارادتهم الحرة بنظام منع الحمل » .

والمسألة السكانية اليابانية هى فى الوقت نفسه مسألة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . ولا يكفى لحلها علاج واحد فاذا طبقت كل « الحلول » التى بحثت فلن تكون اليابان مركز خطر سكانى فى المستقبل القريب .

ومع هذا فتأسيسا على ما سبق من الحقائق يبدو أنه لا خيار لحل المشكلة من قريب أو من بعيد الا بالهجرة . حتى مع نظام منع الحمل الذى عم استعماله ومع انخفاض الزيادة الى ١٢ فى الالف اى الى مليون وثمانين الف نسمة – سيبلغ سكان اليابان ٩٠ مليونا على الاقل بعد سبع سنوات وقد يتجاوزون هذا القدر. واليابانيون انفسهم يحبذون ويطالبون بمنافذ لهجرتهم . قال الدكتور ابانورى أوكازاكى مدير معهد البحث السكانى فى طوكيو : ان تنظيم النسل لبالغ الاهمية . ولكنه يرجو أن يوضع نظام ليقترن تحديد النسل بالهجرة فيعمل هذان العاملان متلازمين .

وفى ابان رياسة السيد هيتوشى أوشيدا للوزارة عبر عن أمله « بأن يسمح العالم الذى يفهم بشىء من الهجرة الى المناطق الجنوبية »

والمقترحات اليابانية الخاصة بالهجرة لايعوزها التعقيد من أصحاب النفوذ من الامريكيين والمؤسسات الامريكية ، وقد عبر الدكتور وارن تومسون الذى درس المسألة السكانية اليابانية عدة شهور فى اليابان بدعوة من الجنرال ماك أرثر فى خطاب مفتوح بعث به الى الصحافة اليابانية – عبر عن رأيه فى هذا الخطاب بقوله : « لا أرى من العدل أن تمنع الدول الاستعمارية الانتفاع بالارض التى تملكها بدون استغلال . ولكن أبلغ شىء فى تقرير السياسة الدولية فى رأيى أنه لا توجد أية قوة مادية تستطيع أن تحول دون استيلاء شعوب العالم المحتشدة على هذه الارض فى زمن قريب أو بعيد» .

## الصين

ان اى تحليل صحيح للمسألة السكانية الصينية فيه شىء من الخطورة بل لعله من المستحيلات ، ذلك لان المادة الاولية ، كالتقارير الاحصائية وعمليات التعداد المهمة – التى يعتمد عليها العالم الاجتماعى لا وجود لها البتة فى الصين . ولم يعمل احصاء عام للصين كلها فى يوم من الايام – نعنى اى احصاء بالمعنى الحديث لهذا اللفظ . وفيها

بطبيعة الحال سلسلة من عمليات الاحصاء ، ولكن ليس لها اية قيمة عملية بالمعنى الذى يؤديه احصاء السكان فى العصر الحديث .

والاحصائيات الصينية ولو انها تنشر تباعا من وقت الى آخر فيها الوف من الثغرات وخالية من اية مادة عملية . وأمام هذه الجهالة التامة فى مسائل الاحصاء اصبحت كل الحقائق السكانية ـ حتى المسائل الاولية منها موضع خلاف لانها بنيت على الظن والتخمين . وفى ايدينا حتى فى مجموع سكان الصين جملة ـ ارقام ظنية ـ بعدد من فى الصين من كتاب . وأساس صحة اى رقم منها ذكاء الكاتب او نباهته فى التخمين . واذا كان هناك ارض صلبة يقف عليها الانسان فانما يكون على الملاحظات القليلة والانطباعات العامة والشواهد الملتوية . وعلى هذا فالذى يقابلنا مئات من التقارير المملوءة « بالحقائق » وهى ليست الا تخمينات معقولة .

وهكذا قد يجد الانسان فى جانب أن لا اتفاق مطلقا على « مسائل مقررة » وفى الجانب الآخر يجد اتفاقا تاما على « حقائق » لا يسندها سند صحيح . ولم يعمل اى تبويب لفئات الصينيين الا حديثا جدا كما حدث فى احصاء بحيرة كمنج سنة ١٩٤٢ وبالنظر الى هذه الصعاب كان تحليل اى احصاء صينى قليل القيمة . ولكن اهمية الصعاب السكانية الصينية والاقتصادية وعلاقتها بالسلم الآسيوى والعالمى من الوضوح بحيث يجب بذل بعض الجهد لمعرفة أهميتها الكبرى .

## عدد السكان وزيادتهم

لا غرابة اذن ان نجد تحت ايدينا حوالى خمسين احصاء لسكان الصين ، ويختلف بعض هذه الاحصاءات التى يقوم بها علماء ومؤسسات صينية وأجنبية عن البعض الآخر اختلافا كبيرا . والفرق بين أعلى احصاء وادنى احصاء لا يقل عن مائتى مليون ، ولكن العدد الذى شاع ذكره فى الاوساط الغربية ـ لا على اى أساس علمى هو ٣٥٠ مليونا ولكن الصينيين يفضلون الرقم الاكبر وهو ٤٥٠ مليونا .

وبناء على احصاء وزارة الداخلية الصينية قدر تعداد الصينيين بأربعمائة واربعة وخمسين مليونا وتسعمائة وثمانية وعشرين الفا وتسعمائة واثنين وتسعين ( ٤٥٤ر٩٢٨ر٩٩٢ ) . ولا يدرى أحد كيف جىء بهذا الرقم . ولكن ايا كان الرقم المختار فان الراى القائل بأن الصين لا يمكن أن ترعى شئون سكانها الحاليين حتى فى مستوى المعيشة التعس الذى يعيشون فيه لا يتأثر كثيرا بالرقم المختار . وقد سلم بهذا الرقم الاكبر معهد الزراعة الدولى ومعهد الاحصاء الدولى وادارة الاحصاء فى جمعية الامم .

ولعل مصلحة الاحصاء بجمعية الامم قدمت لنا احسن احصاء اذ قدرت السكان بالصين بـ ٤٦٣ر١٩٨ر٠٠٠ سنة ١٩٤٧ ( بما فيهم من سكان فورموزا وجيهول ومنشوريا وسنكيانج والتبت ) وكان الأولى عدم حسبان التبت لانها غير تابعة للصين ، ولكن تعدادها اقل من أن يؤثر فى الاحصاء .

ويجب أن نشير الى ان رقم جمعية الامم احصاء لمجموعة كبيرة من البلاد ليست مقصورة على الصين وحدها بل تشمل منشوريا وفرموزا ومناطق اخرى اعيدت للصين بعد الحرب العالمية الثانية . فاذا لحظنا أن تعداد الصين فى احصاء قامت به الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠ بلغ ٤٣٠ مليونا فان احصاء جمعية الامم للمساحة الكبرى ولوانه مستقى من مصادر صينية يعد احصاء مقبولا ، ولا شك ان جميع هذه الاحصاءات بها تقديرات لا يمكن أن توضع تحت منظار البحث العلمى الدقيق فهى خالية من المقارنات السنوية أو المساحية او الطرق العلمية للحصول على أرقامها .

وعلى هذا يمكن ان نعتبر احصاء الصين بما فيها من الأصقاع الجديدة ٤٥٠ مليونا .

وزيادة سكان الصين فى الاربعين سنة الاخيرة بناء على عدة مصادر نوجزها فى الجدول التالى :

## الجدول ( ١٧ )

### زيادة سكان الصين (تقديرات) من عام ١٩٠٩ الى عام ١٩٤٩

| السنة | عدد السكان بالملايين |
|---|---|
| ١٩٠٩ – ١٩١١ | ٣٦٨ر١٤٧ |
| ١٩٣٢ – ١٩٣٣ | ٤٢٩ر٤٩٤ |
| ١٩٤٤ | ٤٥٤ر٦٦٦ |
| ١٩٤٦ | ٤٥٥ر٥٩٢ |
| ١٩٤٧ | ٤٦١ر٠٠٦ |
| ١٩٤٩ | ٤٦٣ر٥٠٠ |

وليس لدينا اية معلومات عن زيادة سكان الصين أو نقصهم فى نصف القرن الأخير ، ولكن ما العوامل التى تؤدى الى زيادة السكان ؟ هل كانت هذه العوامل قائمة فى الصين وتجاوز بقاؤها في الصين أمدا قصيرا ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين قد تساعد على الاجابة على السؤال الخاص بزيادة سكان الصين . ان أحد الأركان الأولية لزيادة السكان من حيث زيادة المواليد على الوفيات هو السلام والاستقرار السياسى وهما ما يمكن التعبير عنهما بمنع الحروب ولكن الصين لم تذق طعم السلام طيلة الاربعين سنة الاخيرة على الاقل . فالحرب الاهلية المستمرة والتى يبدو انها انتهت بقيام الجمهورية الشعبية سنة ١٩٥١ والتوسع اليابانى فى الحرب العالمية الثانية – غير عدد لا يحصى من الثورات التى سبقت أو لحقت تأسيس الجمهورية سنة ١٩١٢ – كل ذلك لم يترك لها فترة قصيرة تسترد فيها أنفاسها وثانيا يجب أن يتوافر الغذاء الكافى – لا الكثير – للسكان حتى يتكاثروا ولكن المجاعة فى الصين كانت هى المرض المزمن لا المرض الطارىء . ولئن كان الانتاج المستديم الذى يكفى السكان هو أحد مظاهر السلام فالصين المستديم الذى يكفى السكان هو أحد مظاهر السلام ، فالصين لا تنتج ما يكفى سكانها ولا تستطيع

ان تنتجه . وجدير بالملاحظة انه لم يحدث اى انقلاب خطير فى الصين فى مدى تاريخها كله .. الا كان مصحوبا بالجوع . والمجاعات ، مهما كان أمدها قصيرا ، تعوق نمو السكان الى حد كبير . ولا سبيل الى معرفة عدد من كانت المجاعات سببا فى موتهم منذ اول هذا القرن . والمجاعات دائما تسبب الأوبئة والامراض الفتاكة ، والمستوى الصحى فى الصين منخفض بحيث لايرى فى هذه الكوارث الا أحداثا عادية، ومادامت مدارة السكان لا يمكن منعها وما دام خطر الامراض المعدية موجودا بها فلا يمكن ان ينزل مستوى نسبة الوفيات حتى يزيد فى النهاية عدد السكان ومهما كانت نسبة المواليد عالية فلا يمكن ان تبلغ زيادة السكان فى الصين . والى هذه العوامل يمكن ان تضيف حالة النقل البدائى فى الصين بل هناك دائما هجرة من الصين الى البلاد الأجنبية كلما رفعت أو أزيلت قيودها وموانعها .

والصين كما لحظنا فى الفصل الاول تدخل فى المرحلة الاولى السكانية من حيث ثبات عدد سكانها . وهذا الثبات فى عدد السكان وبطء الزيادة فيهم يضع الصين فى المرحلة التى ينتمى اليها بعض البلاد فى الشمال الغربى من اوربا ولكن الحقيقة ان هذه البلاد وصلت الى هذه المرحلة بسبب انخفاض نسبة المواليد والوفيات وعلى بناء اقتصادياتها على أسس صناعية وبارتفاع مستوى المعيشة فيها اما الصين فبلغت هذا « الثبات » في عدد السكان بالافراط فى المواليد والتفريط فى الوفيات اى بارتفاع النسبة فيهما جميعا .

ان الصين على أساس ماقدمنا فى مستوى افريقية وبعض البلاد المتاخرة الاخرى حيث الطبيعة ماضية فى طريقها وسيطرة الانسان او تدخله ـ ان كان له سيطرة او تدخل لا يعد أن يكون شيئا مذكورا .

## الاخصاب والوفيات

سجلت فى الثلاثين سنة الاخيرة معلومات حيوية عن انماط فى السكان اخذت اتفاقا من هنا وهناك . وهى على احسن تقدير طريق غير واضحة المعالم الى معرفة حال السكان فى الصين من حيث نسبة الاخصاب والوفاة فيهم .

كانت نسبة المواليد فى شانج كونج بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٤ تتردد بين ١ر٨ الى ٤٤ر٧ فى الألف وفى شانسى بين عامى ١٩١٢ و ١٩٢٣ كان هناك تأرجح شديد فى النسبة مترددة بين ٥ر٦٢ الى ٣ر١٢ فى الألف. ومن الصعب تجزئة هذه الارقام لفصل النسبة الخاصة بالمدن عن النسبة القروية وهذه المتوسطات ليس لها ( دلالات ذات قيمة كبيرة ) . وفى بعض المدن مثل شنغهاى وكانتون وهانكاو وهانجشو أمكن الحصول على بعض البيانات وهى تشير الى شدة التأرجح ارتفاعا وانخفاضا كذلك . كما لا تبين الفرق بين الريف والمدينة فى الاخصاب والوفيات.

وكانت نسبة المواليد فى هذه المدن سنة ١٩٣٣ تتردد بين ٩ر١٣ الى ٠ر٣٤ فى الألف وقد قدر دكتور تاشن نسبة المواليد فى الصين جملة

بناء على ما كان لديه من المعلومات سنة ١٩٣٤ بثمانية وثلاثين في الالف ـ وأوجز الدكتور تومسون الموضوع بناء على ما استقاه من المصادر فيما يلي : يبدو انه من المحقق ان نسبة المواليد في الصين لا تقل عن ٤٠ في الالف « واعتقادي » انها سترتفع حتى تصل الى نسبة المواليد في فرموزا أعنى ٤٥ر٦ أو الى نسبة أعلى منها اما نسبة الوفيات فتعتمد على بيانات غير متسقة . ولكنها تؤيد ما يقال بالا تقل عن ٣٥ في الالف الا نادرا وفي أحوال استثنائية كما لو كانت في منطقة صغيرة تراعى فيها الاجراءات الصحية أو في السنوات السمان التي يجود فيها المحصول وتخف وطأة الامراض . والوفيات فوق ذلك ـ تختلف من سنة الى سنة ومن مكان الى مكان . وهذا التأرجح الشديد في نسبة الوفيات ـ وهو اشد منه في المواليد في الغالب من مستلزمات كل البلاد التي ليس فيها ـ كالصين ـ اية خدمات صحية وتعيش في مستوى الكفاف حتى في السنوات الرائجة .

## الزراعة

لم تمسح أرض الصين الزراعية مطلقا ومن هنا (كأى شيء آخر في الصين) يجب الا نغلو في تحرى الدقه في معرفة مساحة الاراضى القابله للزراعه ومساحة القدر المزروع فعلا والقدر الذى يمكن اضافته اليه . قدر الدكتور لوسنج بك Lossing Buek الاراضى المزروعة بثلثمائة وأربعين الف ميل مربع ، فاذا كان هذا التقدير صحيحا فمعناه ان الصين قد زادت الارض المزروعة فيها بنسبة بين ٢٥ و٢٧ في المائة ولما كان على ثلثمائة مليون فلاح أن يتصيدوا عيش الكفاف من مساحة ضيقة محدودة من الارض ـ وضحت امام اعيننا الحاجة الشديدة الى زيادة الارض الزراعية . ولكن لو كانت الثلاثة والسبعون في المائة الباقية خصبة ، أو يمكن زراعتها على نحو ما تزرع جميع الاراضى الصينية ، فلن تبقى معظم مساحة الارض خالية خاوية . وسبب ذلك يرجع الى أن الصينيين على خلاف اليابانيين يغفلون زراعة القطع الصغيرة المخبأة هنا وهناك كما يغفلون زراعة منحدرات التلال . فهم يقصرون الزراعة على التربة الرسوبية التي كونتها الانهار في السهول والاودية . فاذا ذكرنا ان الصين بلاد جبلية ليس بها الا قدر يسير من الارض المستوية وان الصينيين لا يزرعون منحدرات الجبال ولا رءوس التلال ولا مناطق الحدود فلا غرابة في أن يحتشد السكان في اضيق الاماكن .

وبالرغم من ضيق الارض التي اعدها الصينيون للزراعة فقد بذلوا كل جهد في استغلالها بما لديهم من خبرة قديمة موروثة . ومحصولهم الرئيسى هو الارز ( والقمح في الشمال ولكنه يزرع بنسبة اقل ) ، وهو يزرع باليد زراعة طيبة . وهم يزرعون الارض طول السنة لا يتركون موسما يريحون فيه الارض من الزراعة ويبقون على خصبها كالهنود . انهم يزرعونها سنة بعد سنة ويستغلونها في زراعة محصولين او ثلاثة محصولات سنويا كاليابانيين ولا يتبعون النظام الدورى للمحصولات بل يزرعون صنفا واحدا سنة بعد سنة . ولو أن الارض في حاجة الى تجديد قوتها فانهم لا يستعملون كثيرا السماد الذى يتكون

فى فناء مزارعهم ( دع عنك السماد الكيمائى الذى يستعمله الامريكيون كثيرا ) ويستعملون السماد من فضلات دورهم وزراعتهم . ولو انهم لم يتعلموا الوسائل الحديثة فى الزراعة فقد وفقوا الى الاحتفاظ بخصب أراضيهم طيلة هذه الاجيال العدة بما انفقوا من جهد شديد فى عمل السماد . وليس معنى هذا ان الارض لا تستطيع ان تنتج محصولا اوفى أو انه لاتوجد احتمالات لتقدم الزراعة الصينية . انه يمكن زيادة الانتاج الزراعى اذا حسنت وسائل الزراعة وحسن اختيار البذور واتبعت الدورة الزراعية واستعملت المخصبات الكيميائية . وهذا يستلزم المال كما يستلزم ماهو أشف من المال : نعنى التخلى عن العادة المتبعة . والفلاحون فى جميع الانحاء محافظون كما انهم يبدون اشد المقاومة من الاصلاح ، وليس من شك فى ان فلاحى الصين لا يستثنون من هذه القاعدة . كذلك فان امية الفلاحين وعدم وجود حكومة مركزية حازمة الى وقت قريب ( تهتم بنشر المعلومات الزراعية الحديثة ) ، وعدم اهتمامهم بتربية المواشى كلها عوائق للاصلاح الزراعى ، فاذا ما خفت كثافة الريف وارتفع مستوى المعيشة هناك فان الحاجة تستلزم شيئا من الاصلاح والتوجيه كتربية المواشى ( الصينيون يستعملون اللبن ومنتجاته ) وزراعة البساتين ( والصينيون ياكلون الفاكهة قليلا ) والامتناع عن اتلاف الغابات ( والصينيون مثل سائر الفلاحين الجهلة يشعلون فى الغابات النار باهمالهم ) وتحسين الغذاء وتنوعه وزراعة المرتفعات وهذه مقدمة على غيرها من الاصلاحات اللازمة . وهذه الاصلاحات ولو انها تستلزم جهودا شاقة يجب ان ينشرها ويدعو للقيام بها رواد مقتدرون اذا اريد للمدنية الصينية البقاء : لا كصورة ممسوخة من المدنية القديمة بل بصورة قوية وطيدة كريمة .

ويرى الاستاذ جورو الجغرافى البلجيكى فى معرض الحديث عن امكان استخدام المرتفعات الصينية غير المستغلة انه لو امكن استغلال ٧٠ فى المائة من هذه الارض لكفت مئونة ٦٠ مليون صينى . وقد بنى فكرته على اساس التقدير التالى : قال « لعله امر شاق ان احاول فى اسلوب حسابى بيان الاثر الذى يترتب على التخلص من الارض الخالية بالصين . ان تشجير كيلو متر مربع يكفى أن يعول عشرة اشخاص وعلى هذا فلو زرع جزء من مائة جزء من أرض الصين ( ٣٥٠٠٠ ميل مربع ) بالغابات لوجد ٣٥٠٫٠٠٠ شخص وظائف يعملون بها . والميل الواحد من أرض البساتين يعول مائة شخص فلو زرعت عشر الارض زراعة البساتين لكفت ٣٥ مليون شخص انه يكفى الميل المربع من المراعي من ٢٠ الي ٣٠ من حيوانات الفلاحين الاليفة وذلك للعمل فى تربية الماشية فلو خصص جزء من مائة جزء للرعى لكفت ما يقرب من مليون شخص . وبهذه النسبة نفسها لو شجر عشر الارض وخصص عشرها لزراعة البساتين والاشجار المثمرة وخمساها للرعى لجذبت هذه المشروعات اليها ٦٠ مليونا وانتزعتهم من الثلثمائة مليون الذين تضيق بهم الارض المزروعة . وبعد كل هذا سيبقى ثلث الارض فضاء غير مستغل . الحق أن هذا الكلام يبدو عجيبا ومحالا . ولكن الحكومة القوية الحازمة التى يهمها سعادة السكان تستطيع ان تقوم بذلك فى مدى عشرين سنة .

ولقد بلغ ضغط السكان على الموارد الزراعية اليوم حدا غير معقول ووصلت كثافة السكان فى بعض الجهات الصينية الى حد مذهل قدر أحد أعضاء اللجنة الدولية لمنع المجاعات كثافة السكان ٦٨٨٠ للميل المربع الواحد فى احد الاقاليم الشمالية الموبوءة بالمجاعة . وقدر آخر ٢٦٣٦ شخصا للميل المربع من احدى مناطق الارز الغربية . وهذه الارقام أعلى كثيرا مما عرف فى بلاد شبيهة بهذه فى الازدحام فى الهند واليابان واندونيسيا وانه وان كانت نسبة الكثافة للصين عامة اقل من ذلك فان الحالة تدعو الى اليأس ما لم يحدث ما يخلصها من هذه التخمة الشديدة . كيف تستطيع الصين وأرضها الزراعية ثلثا أرض الولايات المتحدة ان تنتج ما يكفى لغذاء شعب عدته ثلاثة اضعاف سكان الولايات المتحدة .

والآن والصين تجتاز احدى مراحل الانقلابات السياسية الحديثة يرجى أن تعنى « الديمقراطية الحديثة » بتحسين أحوال هذه الجماعات الملتصقة بالارض الذين هم عماد اهل الصين عامة . ويرجى كذلك أن علماء الصين يهدفون فى زعمهم الى أن الثورة الاشتراكية الحالية ليست الا اصلاحا زراعيا . وان الصين ستدخل مرحلة من مراحل الاصلاح التى تتحقق فيها لكل صينى ما لا يمكن أن ينقص منه من ضروريات الحياة الانسانية المتمدينة .

## التصنيع

لا يمكن أن نصل الى حد المبالغة مهما قلنا فى أهمية الصناعة لبلاد كالصين . ولا شىء يتفوق على التصنيع كأساس لاعادة التكوين الاقتصادى للبلاد من حيث أنه وسيلة ناجحة فى توظيف وعول هذه الملايين من الشعب السيىء التغذية المتعطل كما هو وسيلة لثبات عدد السكان ووقف زيادته . ومع هذا فالصين وراء الهند بمراحل وفى الواقع تعد الصين ـ بالنسبة لاتساعها وسواعد رجالها وما بها من موارد المواد الخام ـ أقل بلاد آسيا فى الصناعة . وليست أسباب التأخر بخافية ، واهم هذه الاسباب عدم وجود حكومة مركزية قوية وعدم وجود أية فكرة لديها لرسم سياسة التصنيع والحكومات التى كانت على رأس الصين وكانت متشبعة بما وكل اليها من شئون لم يكن منتظرا منها أن تفكر تفكيرا جديا فى سعادة البلاد عامة بله رجل الشارع ، والوطنية الصينية بالغة قوتها ما بلغت مهما كانت تعارض فى أى شىء فانها لم تكن تؤيد عمل أى شىء .

ومما يستحق الملاحظة ان الهند وقد احتلها البريطانيون حوالى ثلاثة قرون من الزمان وكانوا يقاومون تصنيع الهند بكل قوة أصبحت أكثر تقدما فى الصناعة من الصين التى كانت دولة مستقلة ـ ولو اسميا على الاقل ـ منذ زمن بعيد . وكانت الدول الغربية تود كما كانت تود اليابان لو بقيت الصين فى حالة « المستعمرات » . تمدها بالمواد الخام من جهة وتكون سوقا لمصنوعاتها من جهة اخرى . وقد ترتب على الطبيعة الفردية لدى الصينيين ( وهذه لا تناقض فكرتهم عن الأسرة

او الطبقة ) وعلى الزراعة التى تنتج الكفاف أنهم لم يدخروا أى شىء بعد نفاد ما يستهلكون . وكان اثر هذا عدم وجود مال مدخر لديهم وتأخر ظهور الرأسمالية بمعناها الذى نفهمه . ولم يكن بها أشغال أو أعمال تجارية كما فى الهند يمكن ان تكون مقدمة لقيام شركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة . وكما تشكو الهند والصين من ندرة الموظفين ذوى الدراية والخبرة . وعلى حين كانت اليابان ترسل الآلاف من طلبة العلم للخارج منذ مستهل القرن الحالى ليحذقوا الفن الحديث ، وسارت الهند بعد على فكرة الذهاب الى انجلترا للتخصص فى الدراسة العليا ـ جاءت الصين على مهل الى هذا الميدان ، ومع ذلك كانت نسبة البعثات العائدة الى الصين قليلة بالاضافة الى حاجتها .

كان هذا وغيره سببا فى أن تكون الصين بطيئة فى تقدم الصناعة فيها ، ولكن ما قدرة الصين فى التصنيع الآن ؟ هل تملك اللوازم الضرورية له . انها لم تقم بمسح أراضيها حتى الآن وكل تقدير لمواردها المعدنية لن يكون الا موضع شك ولكن المعلومات التى لدينا (لو أن التقدير ليس مرتفعا ) تتناقى مع ما يشاع عن ثروة الصين المعدنية الوافرة والظاهر ان مواردها فى الفحم تكفى حاجتها العادية ردحا طويلا من الزمان وهذه الموارد ذات انواع متعددة من الفحم وكمياتها غيرمتساوية فى المناجم المختلفة وكلها سهلة المتناول . أما من حيث الحديد الخام فيرى الدكتور ( فنج ) أن « بالصين كميات معقولة من الحديد الخام » على حين يرى الدكتور ( تومسون ) أن الصين فقيرة فى الحديد ويستشهد بما يقوله ( بين ) من حيث ان الدلالات تبدو حاسمة اذ تدل على انه لا أساس لمعلوماتنا الحالية عن قدرة الصين على ان يكون لها نصيب كبير فى الموارد العالمية التى لم تكتشف بعد ولا عن استطاعتها أن تمد الصناعات القومية فيها بنصيب يخص الفرد فيه ما يخص الفرد فى البلاد الغربية .

والصين كذلك قليلة النحاس والبترول . ويرى « بين » حتى اذا رفعنا الرقم المقدر بعض الشىء لنقص معلوماتنا عن جيولوجية الصين فان بترول الصين لا يزال اقل من واحد فى المائة من بترول الولايات المتحدة . ويبدو كذلك انه ليس بها كميات كبيرة من الكبريت ، او البيريت وهما لازمان لتقدم الصناعة الكيميائية ، ولكن بها كميات كبيرة من البكسيت والانتمونى والتجنستين . ولا تعنى عدم كفاية موارد الصين المعدنية أنها لن تستطيع أن تبنى اقتصادياتها على الصناعة ، ولكنها تستطيع أن تستبدل بفائض محصول القمح الذى لديها « قدرا من هذه المعادن » ولن تكون حتى بعد هذا الأجراء أمة صناعية كبيرة حتى بالنسبة الى البلاد الآسيوية حتى تتحسن وسائل النقل فيها . ومن حيث الموارد المالية والخبرة المهنية ففى الصين نقص بين حتى اذا استقرت فيها الاحوال السياسية ففى امكانها أن تستعير من الولايات كما استعارت من قبل ـ او من الاتحاد السوفيتى والهند واليابان ـ رأس المال والخبرة المهنية وأن تستبدل بما قد يكون بها من المنتجات المواد الخام اللازمة لها . ولو أن مستقبل الصناعة لا يبدو انه سيكون مستقبلا زاهرا فلا داعى الى التشاؤم اذ فى وسعها أن تقتدى بروسيا

وتطور اقتصادياتها فى اقل من ربع قرن ، وما عملته فى صناعة النسيج التى تقدمت الآن تستطيع ان تحاكيه فى الصناعات الاخرى فى الحدود التى سبق ذكرها . وهى تستطيع ان تتجه الى المثل الفريد الحى فى السرعة التى تبنى بها بلاد متأخرة عوامل المدنية الحديثة وتتعلم طريقة استعمالها ، ونعنى به روسيا السوفيتية . فاذا نهجت الصين منهج روسيا فى تخطيط اقتصادها فقد تتحول فى مدى عشرين عاما الى امه ذات صناعة مبنية على خطط موضوعة ـ نعنى بذلك اذا نظمت وحددت زيادة سكانها .

ولكن اذا نهجت الصين الاشتراكية نحو المنهج الاشتراكى ونظرت الى مسألة السكان نظرة الماركسيين لها فليس أمام سكانها الا الزيادة المستمرة التى هى اكبر عائق فى سبيل التصنيع . قال خبراء جماعة روكفلر فى بحثهم هذه المسألة حديثا « يبدو ان الصين لا يحتمل أن تكون دولة صناعية كبيرة فى اى يوم من الايام بحيث يبلغ عدد غير المشتغلين بالزراعة ـ مثلا ـ ثلثى عدد العمال جميعا . وبصرف النظر عن جميع العقبات لا يلائم الصين لضخامة عدد سكانها ان تنهج منهج اليابان فى شراء الاغذية والمواد الخام بما تحصل عليه من اثمان كميات كبيرة من المصنوعات فتصير بذلك بلادا صناعية والخلاصة ان الصين ستبقى بلادا زراعية بصفة أساسية بضع عشرات من السنين على أقل تقدير .

## القوى العائلية والاجتماعية

الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه الصينيون اليوم ويتحركون ويستمدون منه وجودهم ذو طابع آسيوى خاص يزيد مشكلة السكان تعقيدا ـ وأكثر أنماط الاسرة شيوعا فى الصين ( سواء الاسرة الزوجية او أسرة الأب الاصلية او الاسرة المؤلفة منهما ) هى التى تلقى على كبير الاسرة عبئا ثقيلا فى تربية عدد ضخم من الافراد ورعاية شئونهم دون اى نظر الى قدرته او رغبته فى القيام به وهذه الاعباء والمسئوليات من الكثرة بحيث لا سبيل الى التخلص منها ولا مجال للفردية فى هذه الاسرة بتاتا . وتعاون أفراد الاسرة ومحاباة الكبير للصغير فيها ليسا من العيوب الاجتماعية بل هى دعائم الوحدة الاجتماعية الاولية وعبادة السلف أولى واجبات الاسرة . ولا تخفى العلاقة بين هذه العقيدة وبين زيادة السكان . فهى تتضمن اذا اردنا أن نعبر عنها ببساطة ـ ان السلف لم يموتوا موتا كاملا ولكن أرواحهم لا تزال حية وتتنقل واهم من ذلك انها ترعى الأبناء فى حياتهم وأساس القيام بهذا الفرض الدينى انه مساعدة للحى والميت جميعا . ومن يعيش من الاجداد فى دولة الموتى له ـ فيما يعتقد الصينيون ـ قوة خارقة يستخدمها اذا شاء فى مساعدة خلفه . والمعتقد أيضا أن الجد الميت أسعد حالا فى « حياته » فى الآخرة بعبادة السلف منه اذا انتهت حياته نهاية تامة . والا فقد يتنقل فى الدنيا « كشيطان » وهو ما يحدث لمن لا خلف له . فاذا أضيف الى هذه العقيدة نظام الاسرة المزدوجة فان من اليسير أن يتخيل العبء الثقيل الذى يحمله الفرد نحو أهله وأصحابه فى الدنيا والآخرة . ويقوى الرغبة فى الأبوة وجود عبادة السلف فهى التى تذكى فى الآباء حب التناسل

وانجاب الابناء الذين يقومون بهذه الفروض فيضمنون بذلك خلود الآباء والاجداد . قال منسيوس « ثلاثة أعمال فيها عقوق ، وعدم الانجاب أعظمها اثما » وتقضي العاطفة التي جعلت لها التقاليد القديمة قداسة خاصة بأن التناسل فرض واجب الاداء والتعاون الاقتصادي في الأسرة نفرق بين انجاب الأبناء في مسئولية تنشئتهم . وهكذا كان مجال استعمال الحكمة في الحد منه ضيقا . وبدلا من ان يكبح الضغط الاقتصادي جماح السكان فانهم يسرعون الخطا الى الأمام وعيونهم مغمضة حتى تتردى جماعات بأكملها في الهاوية . وعلى ذلك فنتيجة عبادة السلف ارتفاع نسبة المواليد ويضاعف زيادتها نظام تعدد الزوجات وفي هذه البلاد الزراعية التي ليس لها استقرار سياسي لا يكون للجهود التي تبذل للتأمين الاجتماعي للفرد قيمة كبيرة . وهذا مثل سائر صيني « تخزن التلال لتقينا المجاعة وتنشأ الأبناء لتنفعنا في الشيخوخة » وللاطفال في الاقتصاد الزراعي مكانتهم . وبخاصة اذا كانوا عونا للآباء في البيت وفي الحقل على السواء وكلما بكر الاب في أن يكون له ولد كان أسعد حالا ، ومن هنا كان الزواج المبكر . وعلى اساس ما يرى من كثرة الوفيات بسبب المجاعات والامراض كان من الضروري كثرة الاولاد حتى يضمن بقاء بعضهم على قيد الحياة ، ومن هنا وجد تعدد الازواج . واذا لم يوجد ما يكفي لغذاء كل فرد فليس من الحكمة أن ينقص الافراد فان كل فم يأكل معه يدان للعمل ولكن من قال هذا القول نسي أن الفم يبدأ عمله منذ الساعة الأولى للولادة ولكن اليدين لا يعملان الا بعد عشرة أعوام او خمسة عشر عاما . ان هذا التسلسل في الاسباب والمسببات وحده دون العوامل الأخرى المعقدة يعلل الى حد ما مأساة الصين في كثرة مواليدها وكثرة وفياتها .

يوجز لين يوتانج الكاتب الصيني نظام الأسرة في الصين في عبارة كأنها صدى لنظام الأسرة في الهند قال : « لم يكن في اللغة قديما لفظ نظام الاسرة » كاصطلاح اجتماعي فاننا لا نعرف الاسرة الا على أساس الدولة أو على الأصح على اساس المجتمع الانساني . وهذا النظام يسري في كل حياتنا الاجتماعية ، وهو شخصي . كما أن فكرتنا عن الحكومة شخصية كذلك . وهو يلقن ابناءنا اول درس في الواجبات الاجتماعية عن الرجل وأخيه وضرورة التوافق الاجتماعي وضبط النفس والسلوك الحسن نحو الغير والاحساس بالواجب وواجب الأبناء نحو الآباء واعترافهم بفضلهم عليهم واحترام الصغير للكبير . ولهذا النظام منزلة الدين ويؤدي عمله من حيث انه يمنح الانسان شعورا بالبقاء واستمرار الجنس ، وبذلك يشبع رغبة الانسان في الخلود ويقوي هذه الرغبة من طريق عبادة السلف الامر الذي يولد في النفس شعور الاعتزاز بالاسرة وهذا الشعور من السهل ان نجد له نظيرا في الغرب .

« وهذا النظام يمسنا في كثير من النواحي الشخصية . انه يملك حق عمل عقود الزواج الخاصة بنا ، ويقرب بيننا وبين آبائنا فهو لايهبنا « زوجات » ولكن يقدم لنا « زوجات الابناء » كما أنه « لا يهب لنا « بنين » ولكن يقدم لنا « ابناء البنين » ، وهو يزيد واجبات الزوجة مائة ضعف ويجعل اقفال باب حجرة الزوجين اثما في أثناء النهار ، ويجعل

الخلوة كلمة غير ذات مدلول في الصين . وهو كالراديو يعودنا على افراح الزواج الصاخبة والمآتم الصاخبة والولائم الصاخبة والنوم الصاخب .. وهو ايضا ــ كالراديو ــ يهدىء أعصابنا ويزيد من حسن طبعنا . وبينما الرجل في الغرب اشبه شيء بالسيدة ليس عليها الا العناية بنفسها ، وعلى هذا تبدو في غاية الاناقة والنظام ، نرى الرجل الصيني كأنه زوجة الابن في أسرة كثيرة العدد عليها الف واجب وواجب يجب القيام بها . فهو نظام يخلق شدة الحساسية مبكرا ، انه يجعل الشباب منا يلتزمون حدودهم كما انه يحمي اطفالنا ويقيهم اى سوء ، ومن عجبان يخرج بعض أولادنا عن الحدود ويهربون اذا كان الآباء أنانيين مستبدين. فهذا يحرم الابناء غالبا الابتكار والعمل وهذا في رأيي اسوا أثر لهذا النظام الأسري في الاخلاق الصينية وقد يكون لموت الوالد أثر في الفرصة السانحة أمام طالب في اختبار رسمي لمدة ثلاثة اعوام أو يكون سببا في استقالة وزير من وزرائه » .

وهذه النسبة العالية في المواليد مصحوبة بنسبة عالية في الوفيات تخلف وراءها نسبة منخفضة في عدد الاحياء وتناقض القول المشهور بأن الاسرة الصينية كبيرة العدد . وما لدينا من الدلائل يشير الى أن الاسرة الصينية عادية في عدد افرادها حتى بالنسبة الى الأسر الغربية. ومهما كان عدد أفراد الاسرة الصينية قبل العهد الجمهوري والامبراطوري فانها ليست كبيرة العدد الآن ــ بالنسبة الى الاسر الآسيوية على الاقل. وفي هذا الصدد ليس لدينا مصدر موثوق به للصين كلها ولكن لدينا دلائل فردية واحصاءات لبعض السنوات وبعض الاماكن ونظرا لاتساع الفرق بين هذه الارقام الى درجة غير معقولة يمكن ان يتخذ متوسط هذه الارقام اساسا تقريبا للحقيقة في الوقت الحاضر .

وفي الصين فارق بين الاسرة Family والعائلة House hold (١) والاسرة تدل عادة على « مجموعة من الناس يعيشون معا وتربط بعضهم ببعض رابطة الدم أو الزوجية أو التبني » . أما العائلة فهم مجموعة من الناس يعيشون حياة اقتصادية مشتركة ويشملون زيادة على الأسرة عددا من الناس لايربطهم بها أية رابطة فالعائلة هي الأسرة الاقتصادية . وعلى هذا فمن كانوا يعملون في مزرعة واحدة هم أسرة اذا كانت تربطهم رابطة القرابة أو المصاهرة . وهذه تصير «عائلة» اذا أقام معهم عامل يعمل ويعيش مع رب الأسرة .

وقد ظهر في الاحصاء الذى قامت به حكومة الصين في نحو ٢٢ ولاية سنة ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ أن متوسط الاسرة الصينية ٥ر٥ واما متوسط تعداد الاسرة في الوقت الحاضر فهو اعلى قليلا اى ٩ر٥ . وقد شمل الاحصاء حوالي ١٨٠ مليونا او ما يقرب من نصف السكان في الصين وعلى هذا فهذا الرقم ــ ٥ر٥ ــ يمكن اعتباره متوسط الاسرة في

---

(١) استعملت كلمة « عائلة » ترجمة لـ House hold على اعتبار انها مشتقة من عال يعول لشمول هذه المجموعة على كل من يعولهم رئيس الاسرة .

ــ المترجم ــ

ثينة اكبر من الصينيين . وبنـــاء على راى الدكتور بك Buck يبلغ متوسط الاسرة الزراعية فى شمال الصين ٥ر٥ وفى جنوبى الصين ٠ر٥ وأوصلت السيدة اولجا لانج متوسط الاسرة الى ٨ر٥ فى دراستها لنحو خمســة آلاف اسرة فى ولاية هوبى سنة ١٩٣١ ودلت بحوث جامعة يتشنج لمنطقة بيبنج لحوالى الف اسرة فى سنة ١٩٣٢ ان المتوسط هو ٢ر٤ . وكل هذه البيانات تدل على ان متوســط الاسرة ليس عــديدا الى درجة غير مألوفة ، ولكن الامر غير الواضح ان هذا الرقم المعتــدل كان نتيجة عدد ضخم من الخسارة البشرية فى المواليد والوفيات .

والتعداد المعقول يمكن الحصول عليــه اذا ما خفضت نسبة المواليد ونسبة الوفيات وهو ما يضمن قيمة عالية لحياة كل طفل صينى ٠

## الهجرة

يمكن ان تقسم الهجرة الصينية ابتداء من مبدأ القرن الحالى الى الوقت الحاضر الى ثلاثة أقسام مختلفة ٠ اولها الهجره من الريف الى المدينة وهذه من خواص البلاد الزراعية التى تتحول تدريجا الى بلاد صناعية ، كالهند واليابان وبعض البلاد الغربية والآسيوية وهذه الهجرة الريفيةظاهرة دائمة تهيىء التوظف الدائم فى المـدينة لعـدد من المتعطلين من بلاد الريف كثير الازدحام ، كمـــا تهيىء لبعضهم اقامة موسمية موفقة ، ولا سبيل لمعرفة عدد المهاجرين فى هذا القسم ٠ والنمط الثانى فى الهجرة خاص بالصين والبلاد التى اجبرت على الهجرة نتيجة للحرب فبينما يكون الدافع للهجرة من الريف الى المدينة عوامل اقتصادية كالرغبة فى العمل أو زيادة الاجور وتحسين الاحوال الاجتماعية فان الدافع للهجرة التى حدثت وقت الحرب هو الرغبة القويه فى السلامة والأمان من القنابل وويلات الحـــرب الحديثة الأخرى ، كما حدث بين سكان الهند والباكستان بعد تقسيم الهند ٠ ومن اسبابها الرغبة فى تجنب الخدمة العسكرية وسخرة الرق مما يحتمل أن تلزم به الجيوش المحتلة والحكومة ٠

ومن أمثلة هذا النوع من الهجرة ما بدأ بحرب اليـــابان التى لم تعلنها وبما يعرف بحادثة الصين ٠ فبعد وقوع الاعتداءات عند لوكوشيا وجنوبى بيبينج سنة ١٩٣٧ أخذ كل من لديه القوة والموارد من الصينيين فى الهجرة الى مناطق الصين الحرة غير المحتلة ، وكلما كان يتسع نطاق الاحتلال اليابانى كلما كان يزيد عدد المهاجرين الى الجنوب ٠ بينما قام بالهجرة فى القسم الاول عمال زراعيون عاطلون بائسون يبحثون عن عمل لهم فى المدن كان مهاجرو الحرب ميسورين الى حد ما كما كانوا ينتمون الى جميع الفئات والاعمال ، وكان معظمهم من المتعلمين أو ممن لهم مواقف صريحة فى السياسة ومن لم يحتمل انسجامهم مع جيـوش الاحتلال اليابانية ٠ وقد شملت بعض الهجرات فى وقت ما مدارس وجامعات بكل ما بها من طلبة وأساتذة ٠ وقد تضخمت هذه الهجرة الى حد كبير منـــذ الهجوم على بيرك هاربور يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ وانقلاب المسالة الصينية الى حرب عالمية مع الحلفاء ٠ وقد بلغ مجموع هؤلاء المهاجرين سواء من البلاد المحتلة أو من البلاد التى مزقتها الحرب الى الصين غير المحتلة بين سنة ١٩٣٧

وسنة ١٩٤٥ حوالى عشرة ملايين الى أربعة عشر مليونا أو حوالى ٥٠ فى المائة من شبان المدن المحتلة ، وهى نسبة لم يسبق لها مثيل فى الهجرة من قبل ولا سيما اذا ذكرنا وسائل النقل البدائيه والسفر المفاجىء وعدم عمل أي ترتيب للقيام والوصول • أما النوع الثالث من الهجرة فهو الذى يشمل كل المهاجرين الذين رحلوا من الصين الى بلاد بعيدة فيما وراء البحار ممن قصدوا الجنوب الشرقى من آسيا والى جميع أنحاء العالم • ولقد ظل الصينيون يهاجرون مدة خمسة عشر قرنا من المناطق الساحلية وبخاصة كوانتنج - وتوكين الى المناطق والجزائر المتاخمة لبحر الصين وخليج البنغال ويبلغ تعداد الصينيين الذين يقطنون الجنوب الشرقى من آسيا حوالى خمسة ملايين ، وذلك من مجموع الصينيين فيما وراء البحار البالغ عددهم عشرة ملايين • ولقد أدى التنافس الاقتصادى العنيف بين الجماعات ذات الجنسيات المختلفة و « الوحدة القومية » التى يتمسك بها الصينيون خارج بلادهم ودعوى الصين أن لها بحكم قانون الدم الحق فى تطبيق القوانين الصينية ، أدى الى اثارة المشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية من جديد فى الجنوب الشرقى من آسيا •

وليس من الضرورة فى موضوعنا الحاضر أن نبحث فى أصل هذه الجماعات الصينية المهاجرة أو نموها فى جميع البلاد ولكن الذى يعنينا هنا أن نعرف هل توجد منافذ للانتقال الداخلى فى الصين وهل يوجد احتمال لهجرة الصينيين الى بلاد وأصقاع ترحب بهم فى اعداد كثيرة فى المستقبل • والآن وقد ردت منشوريا وفورموزا الى الصين فالهجرة اليهما تعد هجرة داخلية وتعداد سكان منشوريا اليوم لا يعرف تماما ويشك فى انه تجاوز ٤٥ مليونا • ووجود هذا العدد فى مساحة تقدر بخمسمائة وثلاثة آلاف ميل مربع يجعل نسبة كثافة السكان فيها أقل من ٩٠ فى الميل المربع وتبلغ مساحة الارض المزروعة فيها ٤٢ مليون فدان من ١٠٢ مليون ومليونى فدان قابلة للزراعة بهذه الكثافة المنخفضة ونظرا لأن ثلاثة أخماس التربة لا تستغل فان المستقبل سيكون باسما أمام بضعة ملايين من الفلاحين يستعمرونها اذا عمل الترتيب اللازم لاستقبالهم بعد تخطيط وتنظيم • ويقال ان تربة منشوريا من أخصب البقاع فى العالم وأهم حاصلاتها فول الصويا والفول والذرة والقمح ، ومنشوريا لا تنقصها الغابات • ولم تغب تلك المعلومات عن اليابانيين لانهم رسموا الخطة سنة ١٩٣٦ لاقامة مليون أسرة يابانية فيها فى مدى عشرين عاما • وامكانيات منشوريا المعروفة عظيمة الى الحد الذى جعل أحد الاخصائيين يصفها بأننا « لو نظرنا الى منشوريا من حيث الانتاج الزراعى وحده فانها تكفى مئونة مائة مليون أو أكثر فى مستوى معيشة عادى ويعرف الصينيون هذه الأرض الخالية نسبيا ، حتى أنه فى السنين العشر السابقة للحرب العالمية الثانية كان يهاجر اليها من الصينيين ينزلون فى أوديتها حوالى مليون نفس سنويا • ولقد انقطعت هذه الهجرة فى ابتداء الغزو اليابانى سنة ١٩٣٧ وعاد أربعون فى المائة ممن سبقت هجرتهم الى بلادهم اما فى وسط الصين أو فى جنوبيها •

وتوجد غير ذلك مساحات أخرى فى الشمال الغربى والجزء الاقصى من منغوليا لم تستغل استغلالا كافيا كما لم تمسح مسحا كاملا • فاذا

قبضت حكومة مركزية ذات استقرار سياسى على أزمة الأمور فانه يمكن أن تنفذ خطة مرسومة لهجرة عدد من السكان الذين يتخم بهم الجنوب ، فيخف الضغط على الجنوب ، ونضمن لهم حياة أفضل وعن هذه المنطقة التى فى الشمال الغربى كتب الدكتور تاتشن يبدو أن فى الشمال أراضيا لم تستغل ولكنها خصبة ولا سيما عند انثناء النهر الاصفر ، هناك بعض المراعى فى تسنغاى وسنكيانج • وهذه الاراضى غير كثيفة السكان كما أنه ليس فيها ما يغرى عددا كبيرا من المهاجرين . ذلك لان الفلاحين الصينيين المتصفين بالمحافظة على القديم وهو ما خلفته التقاليد القديمة فى دمائهم يترددون كثيرا فى ترك بلادهم الأصلية وبيوتهم من أجل اقامة العلاقات مع أقربائهم او أصدقائهم فى بلاد لا يعرفونها ويبدءون الحياة من جديد •

أما من حيث هجرتهم فيما وراء البحار فى أعداد كبيرة الى تايلاند والهند الصينية والملايو واندونيسيا والفلبين فليس لهم فيها آمال باسمة فلئن كان أيسر أن ينزل المهاجرون الصينيون فى مناطق سبقت اليها الجماعات الصينية من حيث الحالة الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والاندماج آخر الامر بين هؤلاء وهؤلاء فان الموانع السياسية التى يقيمها الشعور الوطنى فى هذه المناطق ستكون فى غاية الصلابة . ان الموانع التى أقامتها بورما وتايلاند مثلا بقصد منع تدفق هجرات كبيرة جديدة مبنية على هذا السبب عينه وذلك فضلا على عدم وجود مايغرى فى هذه البلاد بالهجرة اليها • والأمل الوحيد أمام الصينيين أن يهاجروا الى البلاد التى على الجانب الآخر بين المحيط الهادى اذا اقتنع هؤلاء بالسماح لهم بالهجرة وبصرف النظر عما هنالك من عدم الرغبة لدى هؤلاء «البيض» فى قبول اى عدد كبير من هؤلاء المهاجرين الصينيين ، فهناك أسباب سياسية الى جانب ذلك من شانها أن تخيف البلاد الغربية حتى من التفكير فى هذا الموضوع . فبعد أن توطدت الشيوعية فى الصين فان كل مهاجر صينى سيكون معرضا للشك بأن له رسالة سياسية عدائية . وقد يكون هذا الرفض من جانب البلاد الامريكية الشمالية والجنوبية سببا فى توسيع الفجوة الفكرية التى نشأت بين الصين الشيوعية والبلاد الامريكية « الرأسمالية » ، أما الصينيون سواء أكانوا شيوعيين من الكومنتانج فان حاجتهم الملحة لعدم فقدان شجاعتهم تعتبر أمرا هاما . ولكن استنادا الى القوة الحربية التى ينتظر أن تقيمها الصين بمساعدة الاتحاد السوفيتى لدرء ما قد يقع بين الصين التى يساعدها السوفيت واليابان التى تدللها أمريكا فان شعب الصين سيطلب متنفسا للملايين المكدسة منهم فى بلاد خالية مثل استراليا وكندا والبرازيل . واذا ما استند هذا المطلب ـ بصرف النظر عن مطابقته للمنطق ـ الى بعض مظاهر القوة فقد يجاب جزئيا ، والا فمن المحتمل وقوع حرب عالمية .

## تحديد النسل

لعل تحديد النسل هو العلاج الفعال الوحيد لمشكلة السكان الصينية ، ومع ذلك فوصف هذا العلاج أيسر من تنفيذه ومهما كانت الوسائل القديمة لتحديد المواليد فى الصين منذ أقدم العصور فان تحديد

النسل الاول من حيث منع الحمل وتحديد الحمل لم يلق اهتماما كبيرا حتى زيارة السيدة مارجريت سانجر للصين سنة ١٩٢٢ . ومع هذا فليس فى الصين الآن غير عشر عيادات لتحديد النسل ، وهذه فى البلاد الكبرى مثل بيبنج وشنغهاى . والعقبات للوصول الى هـذا الهدف كثيرة فى الصين فهى أكثر تأخرا من اليابان والهند فى تهيئة الوسائل المادية والجو السيكلوجى الضرورى لتقبل عادة منع الحمل . ان امية الفلاحين وجهلهم امكان المنع ، وعدم وجود العيادات ، والوسط العائلى المناسب له ، والمحافظة على التقاليد والعادات القديمة ، وأهم من ذلك كله عدم التقدير لحياة الفرد وكرامته اذا ما وجد دون تفكير أو تدبير كل ذلك دعا الى مقـاومة هذا الاصلاح ومع ذلك ففى ابان اشتعال الحرب العالمية الثـانية عينت الحكومة لجنة برياسة وزير الشئون الاجتماعية لتضع للصين سياسـة سكانية ، وكان تحديد النسل احد توصيات هذه اللجنة . ولو أن هذه التوصية قد رفضها كبار أعضاء الكومنتانج فى أول الامر فانها أقرت بعد ذلك فى مايو سنة ١٩٤٥ . ولكن حكومة الكومنتانج لم يكن لديها الوقت الكافى لتنفيذه . ولا يدرى أحد موقف الحـكومة الشيوعية من هـذا الاصـلاح ، والزمن وحـده هو الكفيل بمعـرفة ذلك . ولعل الحكومة الشيوعية أكثر تقديرا من الحكومات السابقة للحاجة الشديدة الى تحديد النسل تحديدا اختياريا .

ويود أصدقاء الصين الا تنقاد للراى الماركسى القائل بأن الفقر فى الصـين ليس راجعا مطلقا الى زيادة السـكان ، ولكنه راجع كلية الى الاستغلال الرأسمالى ، ولذا فالصين فى حاجة الى تغيير النظام الاقتصادى القائم لا الى تحديد النسل .

## حمـاية الانسانية

ان أهم المسائل التى يجب ان تواجهها اية حكومة مستقبلة فى الصين هى حماية الانسانية فيها . فلم تذق الصين طعم السلام خلال العشرين سنة الماضية . ومنذ احتلال اليابان لمنشوريا سنة ١٩٣١ كان على الصين أن تقاوم التوسع اليابانى وتلا ذلك الحرب الاهلية والحرب العالمية الثانية والحرب الاهلية للمرة الثانية . وكانت نتيجة هذه الحروب اتلاف المواد الخام القيمة وتدمير المصانع والمساكن والآلات . ولكن الخسارة الكبرى كانت فى ارواح الآدميين ، ولو اننا لا يمكننا ان نعرف ــ بأى نصيب من الدقة ــ عدد من قتلوا أو مثل بهم أو فقدوا بعض اعضائهم . فالمسـألة اذن هى اعادة الحياة للرجال والنساء والاطفال الذين أصيبوا فى أجسامهم أو عقولهم والذين اقتلعوا من المراسى المعتادة كالوطن والتقـاليد والذين اضعفتهم الحروب نتيجة المجاعة والحرمان . انهم أحوج الى اسـترداد ما فقدوا من الناحية الجسدية منهم الى استرداد ما فقدوا من النـاحية النفسية وان قوة الصين فى أى مشروع لاعادة بنائها لتعتمد على تحسين حال السكان لا من حيث المطالب المادية كالغذاء والمسكن والمأوى والتعليم والعلاج ولكنه أيضا من حيث العلاقة بالقيم العليا الفنية والفكرية والروحية التى ظلت تؤثر فى الفكر الصينى منذ اقدم العصور .

تنشا المسالة السكانية فى الهند من ارتفاع نسبة الاخصاب فيها مع ارتفاع فى نسبة الوفيات ، وهذه اخذت تنزل نزولا بطيئا . والزيادة فى عدد السكان التى هى نتيجة لهذين العاملين ، والتى تبلغ أكثر من أربعة ملايين نسمة سنويا فى الهند ، يصحبها انخفاض فى متوسط الحيـاة ان هذه الزيادة كان يمكن الا ينشأ عنها مشكلة سكانية لو كان مستوى المعيشة على ارتفاع يسمح بهضم هذه الزيادة دون أن يترتب عليها خفض فى مستوى المعيشة . والواقع ان مستوى المعيشـة فى الهند فى درجـة الانحطاط بحيث ان كل زيادة اضافية فى عدد افراد الأسر الفقيرة تعتبر نكبة تحل بها ، ونظرا الى ضخامة عدد السكان فكل زيادة جديدة تخلق مشكلة مستعصية • وكثافة السكان فى المناطق الزراعية وفى الطبقات الفقيرة من سكان المدن ـ ولو أنها لا تبلغ مبلغ كثير من البلاد المزدحمة ـ فان نسبتها من الارتفاع كبيرة جدا بحيث تسمح بترك الأمور تسير على اعنتها فمن العسير ان نعرف مقدار الزيادة التى يمكن أن نعنى بشئونها فضلا عن عدم وجود اى منفذ لهجرة الهنود . وحتى اذا وجدت بلاد ترحب بهجرة الهنود اليها فلا يمكن أن تقبل أربعة ملايين منهم فى كل سنة ، كما انه ليس من المعقول أن يخرج هـذا العـدد سـنويا من المقيمين فى البلاد . وهذه الزيادة التى تبلغ أربعة ملايين أو أكثر سنويا أو خمسين مليونا فى عشر سنوات والتى تصل بمجموع سكان الهند الى ٣٥٠ أو ٤٠٠ مليون أو تزيد ـ قد لا ينشأ عنها مشكلة لو تمتع معظم السكان ـ دع عنك كل السكان ـ بالحد الادنى من ضروريات الحياة الانسانية المحترمة من غذاء وصحة وملبس ومأوى وعمل ووقت راحة . ولكن الامر ليس كذلك فى الهند ، بل أدهى من ذلك وامر مظهر الحياة الهندية المنخفض من حيث النوع لكافة الهنود • ولما كانت كيفية الحياة متصلة بكمية الأحياء فلا أمل فى تحسينها ما لم تحدد الكمية . ومن هنا نشأ خطر هذه الأعداد الزاخرة من الهنود على تقدمها الاقتصادى والاجتماعى وعلى مكانتها فى العالم الحديث •

## زيادة السكان

كان تعداد الهنـــد فى القرن السادس عشر ـ بنـاء على بعض الاحصائيات التقريبية ـ حوالى مائة مليون نسمة . وفى منتصف القرن التاسع عشر ارتفع الرقم الى حوالى ١٥٠ مليون نسمة • وبلغ عدد الهنود سنة ١٨٨١ وهى السنة التى عمل فيها أول احصاء منتظم ـ وان كان غير كامل ـ ٢٥٤ مليونا . وفى سنة ١٩٣١ أى بعد الاحصاء السابق بخمسين سنة ـ بلغ تعدادهم ٣٥٣ مليـونا بزيادة عشرة فى المائة من عددهم سنة ١٩٢١ • أما فى احصاء سنة ١٩٤١ فقد بلغ التعداد ٣٨٩ مليونا بزيادة قدرها ١٥ فى المائة من احصاء سنة ١٩٣١ أو بزيادة خمسـين مليونا ، ودل احصاء سنة ١٩٢١ على زيادة مماثلة أما احصاء الهند اليوم فيبلغ ٣٦٢ مليونا وهذا يمثل زيادة قدرها ١٣٫٥ فى المائة من احصاء سنة ١٩٤١ الذى بلغت فيه السكان ٣١٨ مليونا • أى أن الزيادة بلغت ٤٣ مليونا فى عشر السنوات الأخيرة ـ من عام ١٩٤١ الى عام ١٩٥١ .

وهذه النسبة فى الزيادة ولو انها عالية الا انها لم تبلغ الحد غير الطبيعى فمثلا بلغت زيادة الهند قبل التقسيم ( أى تقسيمها الى الهند والباكستان ) بين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٩٤١ ـ حوالى ٥٤ فى المائة وبلغت هذه الزيادة فى المملكة المتحدة فى هذه المدة نفسها ٥٦ فى المائة وفى اليابان فى المدة نفسها ١٣٦ فى المائة · وعلى هذا فلا تعتبر نسبة الزيادة فى الهند بالغة السرعة ، ولكن الزيادة فى هذه المدة لم تكن متساوية فى كل سنة على حدتها لأن الزيادة لم تكن راجعة الى زيادة المواليد بل الى تارجح فى عدد الوفيات ، اذ كانت الحال تتأثر بالحرب والمجاعات والأوبئة . وكانت حالة السكان تزيد أو تنقص بوجود هذه العوامل أو اختفائها . ولم يؤد تحديد النسل الارادى اى دور هام فى تحديد زيادة السكان · ولقد ظل عدد السكان ثابتا تقريبا الى عام ١٩٠١ ، ولكن الفترة بين عام ١٩٠١ وعام ١٩٢١ سجلت زيادات مفاجئة وغير منتظمة . وقد سجل السكان زيادة قدرها ٦ر١٠ ، ١٥ ، ٥ر١٣ فى المائة فى السنوات العشر الثلاثة من ١٩٢١ الى ١٩٥١ . واذا استمرت الاجراءات الصحية دون حدوث مجاعات فان احصاء سنة ١٩٦٣ سيظهر زيادة كبيرة .

وليست المشكلة فى الهند هى فى نسبة الزيادة بل فى الزيادة الصافية فى كل عشر سنوات · حتى اذا كانت نسبة الزيادة عادية كأن تكون ١٠ فى المائة و ١٥ فى المائة فان ضخامة عدد سكان الهند تجعل من هذه النسبة زيادة فى السكان قدرها خمسون مليونا كالزيادة بين عدد السكان بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٤١ وهى فى ذاتها أكبر من تعداد أى بلد فى أوربا ما عدا المانيا وروسيا أو أى بلد فى أمريكا اللاتينية على الاطلاق · وهذه الزيادة فى السكان هى مصدر المشكلة ، وكل محاولة لزيادة الغذاء أو الحاجات والخدمات الأخرى لتحسن نصيب الفرد منها يقضى عليها الزيادة فى عدد السكان . وعلى هذا ففى هذه الظروف الحاضرة لا يتفق تحسين مستوى المعيشة فى الهند مع زيادة سكانها .

## الجدول الثامن عشر

### زيادة سكان الهند فى الفترة بين عام ١٩٠١ ـ وعام ١٩٥١

| سنة الاحصاء | عدد السكان بالملايين | الزيادة او النقص فى كل عشر سنوات | نسبة الزيادة او النقص |
|---|---|---|---|
| ١٩٠١ | ٢٣٥ر٥٠ | – | – |
| ١٩١١ | ٢٤٩ر٠٥ | ١٣ر٥٥ + | ٥ر٨ + |
| ١٩٢١ | ٢٤٨ر١٨ | ٠ر٨٧ – | ٠ر٣٥ – |
| ١٩٣١ | ٢٧٥ر٥٢ | ٢٧ر٣٤ + | ١١ر + |
| ١٩٤١ | ٣١٤ر١٨ | ٣٩ر٣٦ + | ١٤ر٣ + |
| ١٩٥١ | ٣٥٦ر٨٣ | ٤١ر٩٥ + | ١٣ر٤ + |

## الاخصــــاب

تعتبر نسبة الاخصاب أكثر العوامل السكانية أهمية لأن ، اختلال التوازن فى مستويات الاخصاب فى العالم هو أعقد العقد فى المشــكلة السكانية • وفى الشعب الواحد تشكل الفروق فى درجات الاخصاب بين الجماعات الكثيرةالمختلفة فى الجنس والثقافهوالاحوال الاقتصادية والعقائد الدينية ـ مشكلة خطيرة فى انتهاج أية سياسة سكانية ديمقراطية •

واذا ما نظرنا الى احصاء الأحياء فى الهند على انه موضـع الثقة ، بالرغم مما فيه من نقص فى التقدير ، وجدنا ان نسبة زيادة المــواليد تتردد بين ٣٥ و٤٠ . وقد بلغت النسبة فى سنة ١٩٤١ : ٤٣ ومع مقارنة هذه النسبة بالبلاد والسنوات الأخرى نجد انه كانت فى مصر ٤٧ فى سنة ١٩٤٠ وفى فلسطين كانت (٤٠) فى سنة ١٩٣٥ وفى بورتوريكو (٤٠ فى سنة ١٩٤٢ ) وفى المكسيك ( ٤٢ لسنة ١٩٤٠ ) ولن تدخل فى اصلاح الاحصاءات التى قررت نسبة المواليد لضيقالمكان • ولكن الجدول التالى يبين نسبة المواليد والوفيات فىالهند منذ ١٨٨٥ وليس ما يسترعى النظر فى النسبة أنها من أعلى النسب العالمية ولكن الذى يسترعى النظر انه ليس فيها أى اتجاه الى النزول وأن الفروق البسيطة التى فيها هى نتيجة طبيعية للتأرجح الناجم من ضخامة عدد السكان •

وأما من حيث ما بين نسبة الاخصاب فى المدينة والقرية من فروق فالهند تتفقمع غيرها منالبلاد • وفى البلاد الغربية الصناعية بدأ الاتجاه الى نزول نسبة الاخصاب فى المناطق المدنية • ولم تمل المناطق القروية الى النزول فى نسبة الاخصاب الا بعد وقت طويل • وسبب هــذا أن التصنيع يصحبه التعود على التفكير فى تكوين الاسرة • ولو أن الهند قد تنهج هذا المنهج مستقبلا فان الوقت لم يحن فيها لذلك . ويمـكن أن يعلل انخفاض نسبة الاخصاب فى المدن الى عدم التناسب بين عدد الذكور والاناث فيها حيث ندرة النساء ، وغياب الزوجات من الظواهر البارزة. والعمال الصناعيون الهنود فى القرية موطنهم واليها مآلهم ، وانمــا يحضرون للحضر بحثا عن العمل اذا ما وجدوا فى القرية ما يسوؤهم • ومن هنا لا يأتون الى المدن الا فرادى لا تصحبهم زوجاتهم ولا أبناؤهم •

فاذا تحسنت الاحوال فى القرى عاد جزء كبير من العمال اليها والى الزراعة • ولعل فى زيادة نسبة وفيات الاطفال فى المدن سببا آخر لهذا الفرق فى نسبة الاخصاب ـ ونتيجة لهذا لا يمكن ان يعزى الفرق بين النسبتين الى وجود أو استعمال وسائل منع الحمل •

وعند بحث نسبة الاخصاب فى بعض الجماعات من حيث الوظيفة والدخل نرى فيها انخفاضا ضئيلا لدى أصحاب الدخل الكبير ، وهذه الفئة تشمل ما يسمى بالطبقة الراقية ممنلهم مؤهلات علميةأعلى ووو أفضل ويعيشون بناء على ذلك فى مستوى أفضل • وهنا أيضا لا تنسب نسبة الزيادة المنخفضة الى تحديد النسل ولو أن الدلائل ليست متوافرة لاثبات هذا الرأى ، فان العامل الهام لانخفاض نسبة الزيادة بينهم راجع الى تحريم زواج الارامل وتنحية عدد من النساء عن انجاب الاطفال وعن

الأمومة . ولما كان هذا التحريم لاتلتزمه الجماعات الفقيرة ( وهم - يقابلون تقريبا من يسمون بالطبقة الدنيا ) فالاخصاب بين هؤلاء مرتفع . وعلى هذا فانخفاض النسبة البسيطة الذى يلاحظ فى بعض الجماعات الهنديه لا يمثل اتجاها كبيرا . ولا يبلغ الحد الذى يؤثر فىالزيادة السكانية حتى تتجه اتجاها عكسيا الى النقصان . فان لم يكن فى حالة السكان أى تغير فان العامل الوحيد الذى له قسط كبير فى نقص السكان مستقبلا لن يكون تحديد النسل ولكنه سيكون كثرة الوفيات ، وهذا شىء لا يمكن أن ننظر اليه برضا واطمئنان .

## الجدول التاسع عشر

## نسبة المواليد والوفيات فى الهند من عام ١٨٨٥

| السنة | معدل المواليد المسجل | معدل المواليد المقدر | معدل الوفيات المسجل | معدل الوفيات المقدر | الزيادة الطبيعية المسجل | الزيادة الطبيعية المقدر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٩ | ٢٧ر٦ | - | ١٦ر٤ | - | - | |
| ١٩٣١-١٩٤١ | ٤٥ | - | ٣١ | - | - | |
| ١٩٣١-١٩٣٥ | ٣٥ | ٤٦ر٧ | ٢٤ | ٣١ر٢ | ١١ | ١٥ر٥ |
| ١٩٢١ ١٩٣١ | ٣٥ | ٤٦ر٧ | ٢٦ | ٣٣ر٨ | ٩ | ١٢ر٩ |
| ١٩١١-١٩٢١ | ٣٧ | ٤٩ر٣ | ٣٤ | ٤٤ر٢ | ٣ | ٥ر١ |
| ١٩٠١-١٩١١ | ٣٨ | ٥٠ر٧ | ٣٤ | ٤٤ر٢ | ٤ | ٦ر٥ |
| ١٨٩٠-١٩٠١ | ٣٤ | - | ٣١ | - | - | - |
| ١٨٨٥-١٨٩٠ | ٣٦ | - | ٢٦ | - | - | - |

## الوفيــــات

كانت زيادة السكان فى الهند فىالقرن الماضى معلقة بصفة أساسية على نسبة الوفيات العالمية مع شىء من التارجح زيادة ونقصا . وقد اسهمت المجاعات والأوبئة والاحوال الصحية العامة والحروب فى نسبة الوفيات ، ولو أن العامل الأخير قد اختفى فى النصف الأخير من القرن الماضى . وفى أثناء السنوات «العادية» كانت نسبة الوفيات مرتفعة على الدوام بسبب سوء الاحوال الصحية بدرجة كبيرة ، وبسبب سوء التغذية ورداءتها عند الاهالى . وفى السنوات العجاف ارتفعت نسب الوفيات الى درجة محزنة اذ خيم الجوع وانتشر الوباء نتيجة لندرة الغذاء. ويمكن ان يقال بحق ان المجاعات والأوبئة هى التى حددت زيادة سكان الهند فى المائة سنة الأخيرة .

ان معدل الوفيات في الهند مرتفع – اذ يبلغ ٣٠ في الالف . وقد بلغ المعدل المسجل ٢٤ في الالف لسنة ١٩٣١ و ٢٢ لسنه ١٩٤٠ ، ولكن هذا التقدير أقل من الحقيقة لنقص في بيانات الاحصاء . ومع ذلك فهذا يعني أن عدد الوفيات في الهند سنويا يبلغ عشرة ملايين . ومع ان النسبة العامة مخيفة فان نسبة الوفيات في بعض الاسنان المختلفة ليست عاديه ، وأشد عوامل الوفاة اتلافا ارتفاع نسبتها في الاطفال في السنة الاولى من حياتهم وفي النساء في الولادة وفي السن التي تحمل فيه النساء . ونسبة وفيات الاطفال مرتفعة جدا ، ويموت ربع من يولد من الاطفال في سنتهم الاولى من حياتهم . واعتمادا على بيانات رسمية تحدث نصف وفيات الاطفال في شهرهم الاول من هؤلاء ستون في المائة في الاسبوع الاول . وتبقى نسبة الوفاة عالية طول مدة الطفولة الباكرة . وما يقرب من نصف مجموع الوفيات في أية سنة يحدث بين الاطفال تحت العاشرة ومقابل ذلك في الولايات المتحدة وانجلترا ١٢ في المائة فقط من مجموع الوفيات للاطفال تحت العاشرة .

اما من حيث وفيات الأمهات فالأرقام مفزعة . لقد قام السير جون ميجو ، عندما كان مديرا للخدمات الطبيه في الهند ، ببحث مؤسس على عينه عشوائية ووصل الى أن معدل الوفاة بين الامهات ٢٣٫٥ لكل الف ولادة . ان ٢٠٠٠٠٠ سيدة يمتن سنويا عند الولادة او ما يعادل مائة فتاة متزوجة يمتن في شبابهن من كل الف فتاة متزوجة .

ونستطيع أن نوجز الموضوع فيما يلي : من كل مائة مولود يموت ربعهم قبل عيد ميلادهم الاول . فاذا جاءت نهاية السنة الخامسة من مولدهم يكون قد فارق الحياة ٤٠٪ منهم . وعند السنة العشرين لا يبقى منهم الا خمسون في المائة . وفي السنة الستين لا يبقى على قيد الحياة منهم الا خمسة عشر في المائة .

ولكن بالرغم من معدل الوفيات الحالى فقد بلغ متوسط الزيادة في الهند بقسميها خمسة ملايين وكان هناك مع ذلك نقص مستمر في الوفيات في العشرين سنة الأخيرة واذا ما نفذت برامج تحسين الصحة في البلاد تنفيذا مثمرا وهي التي تضطلع بها اللجان المختلفة فلا بد من خفض جديد في نسبة الوفيات .

وبحسبة بسيطة لوحظ أن اى تحسين في الاحوال الصحية الحاضرة سينقذ ثلاثة ملايين طفل من براثن الموت . واذا ماتم ذلك فلن تكون زيادة السكان مقصورة على ثلاثة ملايين بل ستبلغ الزيادة خمسة ملايين في السنة . ومن المحتمل ان الثلاثة والاربعين مليونا وهي الزيادة بين سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٥٤ ستكرر بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٥ ! ولا بد لنا من ان نكرر القول بأن كل سياسة مدروسة وخطة موضوعة لخفض الوفيات دون أن يصحبها تحديد للنسل لاتنتج الا أسوأ النتائج للهند .

واليوم يعد معدل الوفيات هو العامل الاول في المسألة السكانية الهندية ولا ضرورة لأى تعليق على هذه المأساة – مأساة ضياع هذه النفوس البشرية – وليس الامر مقصورا عليها . ان في الهند الكثيرين

ممن ليسوا فى عداد الموتى ولكنهم ليسوا كذلك فى عداد الاحياء الاصحاء النشيطين الذين يعملون لكسب ارزاقهم . وما ذلك الا بسبب السقم العام المؤلم الذى يغلب فى البنية الهندية .

## السقم

اذا كانت البيانات التى لدينا عن المواليد والوفيات غير مستوفاة الى حد ما ولا يوثق بها كل الثقة . فان البيانات الخاصة بحالات المرض اشد نقصا واقل ثقة . فليس فى الريف الهندى - ويسكن به ثمانون فى المائة من الهنود - مستشفيات جيدة الاعداد ولا عيادات ولا خدمات صحية عامة أو خاصه ، ولهذا لا وسيله لاحصاء حالات المرض فى الهند . وقد توجد بعض البيانات فى الأوساط المدنية ولكن الأرقام التى بهذه البيانات لاتدل الا على جزء يسير من الحقيقة ، نذكر على سبيل المثال حالات الاصابة بالملاريا فان عدد الوفيات التى تعزى اليها - على حسب المصادر الرسمية - مليون حالة على أقل تقدير فى السنه . وهذا يعنى فى الحقيقة أن ثلاثة ملايين أنفس يموتون بسبب الملاريا سنويا . واذا كان عدد « الموتى » بسببها يبلغ ثلاثة ملايين فلا بد أن عشرة ملايين على الأقل قد اصيبوا بها . ولا بد ان الخسارة التى يسببها هذا المرض جسيمة اذا احتسبنا نفقات علاج المصابين - سواء أكان العلاج طبيا أم علاجا يقوم به أطباء دجالون - ونفقات المصابين فى دور النقاهة وما يخسره العمال والفلاحون فى المصانع والحقول . حتى اذا شفوا منها فانهم يكونون أقل قدرة على العمل نظرا لحاجتهم الى التغذية الكاملة ونظرا لكونهم سيكونون أكثر عرضة للأمراض التى تنتاب الريف الهندى . ولئن قيل ان الموت نقاد أى أنه يختار أضعف العناصر فليس معنى هذا أنه يحسن صحة الباقين على قيد الحياة وقد كاد الموت يختطفهم كغيرهم من الموتى . واذا كانت احصائيات الأمراض الهندية بهذه الكثرة فان الصورة التى تعلق بالذهن لهذه الحالة صورة قاتمة لا حاجه بنا الى التعليق عليها .

وليست الملاريا وحدها هى التى تفتك بهم ولكن أمراضا أخرى كالكوليرا والجدرى البرى برى والاسهال والسل والامراض التى تسببها الديدان والامراض التناسلية تجدها منتشرة ولكل منها ضريبة فادحة فى الانفس والارواح . ومن الامراض الاخرى البرص والعمى وضعف الابصار والخبل والجنون وعشرات غير هذه الامراض . وهذه الامراض قابله للعلاج وأهم من ذلك أن من الممكن الوقاية منها ولكن نقص الادوات الصحية الشامله المنتظمة التى يؤدى الخدمه فيها عدد كاف من ذوى الكفاية يجعل من الصعب جدا التغلب عليها . والطب العلاجى لا يمكن أن يحل المشكلة الا حلا جزئيا . وعلى كل حال ما دامت حيوية الاهالى ومقاومتهم للمرض ضعيفة بسبب الفقر وسوء التغذيه والجهل ومادامت حالة المدن والريف غير صحية الى درجه مزعجة فكل علاج لهذه المسالة علاج جزئى ليس غير .

وبالرغم من عدم كفاية التقارير التى تبين أنواع الامراض المختلفة التى تسبب الوفاة فانه يمكن ان تحصل على فكرة عامه لها من الجدول

التالى لاحدى سنوات ما قبل الحرب وهى سنة ١٩٣٩ · والجدول به توزيع لمعدلات الوفاة التى بلغت ٢٢ر٢٪ لسنة ١٩٣٩ ومن المحتمل جدا انه فى الحالات التى ليس فيها طبيب معالج تنسب الوفاة الى « الحمى » بدون تخصيص فى نوعها · وعدم الدقه فى البيانات تقضى على جهود الادارات الصحية العامة لان الحكومه التى ترغب فى معرفة أسباب الوفاة والحد من نسبة الوفيات لاتعرف أسباب المرض الحقيقيـة التى تؤدى الى ارتفاع نسبة الوفاة ·

## الجدول العشرون
## معدلات الوفيات لبعض الامراض فى الهند

| | كولرا | جدرى | حمى | دوسنتاريا والاسهال | امراض صدريه | اصابات | امراض اخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الوفيات فى الالف | ٠ر٤ | ٠ر٢ | ٠ر١ | ١٣ر٠ | ٠ر٩ | ١ر٨ | ٥ر٨ |
| النسبة المئوية بالنسبة للمجموع | ١ر٨ | ٠ر٩ | ٠ر٥ | ٥٨ر١ | ٤ر١ | ٨ر١ | ٢٦ر٤ |

## العوامل الاجتماعية

يرجع الموقف السكانى لاى بلد غالبا الى صفاتها الاجتماعية الخاصة التى تؤثر بدورها فى المواليد والوفيات والهجرة · وقد يكون من الممكن أن تكون المسألة السكانية بالهند مختلفة عما هى عليه الآن لو لم توجد بها نظمها الاجتماعية فى الزواج الباكر وشيوع الزواج ، وتحريم زواج الارامل والاسرة الابوية الشامله وغير ذلك من القواعد والمواقف التى تسبب اختلال النسبة بين عدد الرجال والنساء فيها · ولكن هذه النظم وما يصحبها من التقاليد الدينية الاجتماعيه التى لا سبيل الى الخروج عليها موجودة ويسير على مقتضاها هذا العدد الضخم من الاهالى ولهذا وصلت المسألة السكانية بالهند الى ما وصلت اليه فى الوقت الحاضر ·

والزواج الباكر وشيوع الزواج وهما الصورة الغالبة للمجتمع الهندى. والبنات الهنديات يبلغن الحلم بين الثانية عشرة والخامسـة عشرة وبالرغم من عدم نضجهن من الناحية الجسـمانية فانهن قابلات للحمل من الناحية الفسيولوجية · جاء فى تقرير لجنة سن القبول وتقرير مؤتمر النساء الهنديات أن خمسين فى المائة من البنات المتزوجات فى الهند أقل من ١٥ سنة · ولو أن عادة زواج الاطفال قد قلت كثيرا فان معظم البنات بين الخامسة عشرة والعشرين متزوجات والبنت تتزوج فى الريف متى بلغت الحلم ويحملن قبل مضى وقت طويل ولايتممن الرضاعة عادة وبهذا يقصرن الفترات بين كل ولادة وما تليها ، والنتيجة الحتمية لهذا هى الوفيات فى الاسنان الصغيرة .

والعامل الثانى شيوع الزواج فكل هندى لابد له من الزواج ان عاجلا او آجلا : انه واجب على الجميع كانه غرض دينى. ولما كانت سلامة موقف الفرد من الناحية الاقتصادية ليست شرطا معلقا للزواج ولا رأى للفرد فى اختيار شريكة حياته فلا يوجد أى شىء يحول دون اتمامه · واذا اتخذنا

فى سنة ١٩٣١ أساسا للاحصاء نجد أنه قد تزوج ٤٦٧ شابا فى الألف و ١٩٢ شابة فى الألف فاذا أسقطنا من العدد الارامل ذكورا واناثا والمجانين والمعدمين يتضح ان كل من كانوا فى سن الزواج قد تزوجوا. انه من الصعب أن نحدد الوقت الذى تعمل فيه العوامل التى تقتضى تأجيل الزواج كطول أمد التعليم والوظائف المربحة والرغبة فى تحسين الحالة الشخصية أو الاجتماعية وغير ذلك من العوامل مما هو متبع فى بلاد الغرب عادة .

والصفة الغريبة الثالثة فى الموقف الاجتماعى فى الهند هى ندرة الاناث . ولقد ظل عدد الاناث ناقصا بالنسبة الى الذكور فى كل ما سجل التاريخ من احصاءات . ففى سنة ١٩٤١ كان عدد الاناث ٩٢٤ فى مقابل ألف من الذكور وفى سنتى ١٩٢١ و ١٩٣١ كانت النسبة ٩٤٠ فى الألف ( وكانت فى انجلترا وويلز مثلا سنة ١٩٤٠ ألفا للاناث و ٩٤٠ للذكور مسجلة النقص فى الذكور لا فى الاناث ) وقد ظل النقص فى عدد الاناث مستمرا فى الهند منذ سنة ١٩٠٢ ولم يخرج احصاء سنة ١٩٥١ كثيرا عن هذه القاعدة .

وهناك تعليلات كثيرة لظاهرة نقص الاناث . ويعزوها البعض الى نقص فى احصاء الاناث وقد يكون هذا محتملا ولكن فى مدى الخمسين سنة الأخيرة نظمت عملية الاحصاء فى الهند الى حد كبير ، ومع هذا فقد زاد الفرق النسبة بين الاناث والذكور . ولكن النسبة فى الشمال والشمال الغربى - ( بعض أجزاء الباكستان ) - أدل على هذا الاتجاه ، مع أن سكان هذه المنطقة من الأجناس الحربية ونحن نجهل مقومات هذا الانحلال . ونحن أجهل بالدلائل العملية على أسباب هذا الانحلال الجنسى وعلاماته . ولو كان هذا التفسير صحيحا لكان أقوى الناس عودا الذين يقطنون فى الشمال الغربى هم أكثر الناس انحلالا ولما كنا لا نستطيع قبول الرأى من وجهتيه فانه يبدو أن ليس فى هذا التفسير نصيب كبير من الصحة . وهناك رأى آخر يراه المدير العام لادارة الاحصاء فى بومباى (١٩٢١) ومدير مصلحة الاحصاء فى الهند سنة ١٩٣١ ، وهو رأى مستمد من النظر لهذا الموضوع من الناحية البيولوجية يرى الأول أن نظام الطائفية الذى يقضى بقصر التزاوج على أفراد الطائفة هو السبيل الى « النسب النقى » المعروف فى العلوم البيولوجية . والزواج بين أفراد الطائفة يمنع اختلاط الانساب على حين يمنع الزواج من الطائفة الاخرى ظهور نسب نقى جديد مع عمود النسب القديم مما ينشأ من خاصية غير موجودة فى عمود النسب المسلسل كله .

ومع أن الثانى يرى الرأى نفسه فانه يعلق عليه بقوله : سواء أكان هذا الرأى مقبولا أم غير مقبول فانه يجب التسليم بأنه اذا كانت فى طائفة ما هذه الحالة الطبيعية - حالة كثرة الاناث فيها - سواء من أثر التزاوج من داخل الطائفة أو لعامل آخر مختلف فانه ستبقى هذه الحالة مستمرة فيها طالما كان التزاوج مقصورا على الطائفة نفسها وهذا التفسير يستحق الثناء على أحسن الوجوه . ولكن لا علم لنا بوجود العامل الوراثى فى نظام الطائفية الهندى . ولو أن هذا التفسير صحيح الى حد ما الا أن

التوالد المقصور الى حد كبير على طائفة بعينها لا يتضمن ما يعلل اختلاف النسبة بين الذكور والاناث عند الميلاد ٠

والاحصاءات التى بين أيدينا فيها قصة أخرى ٠ فالواقع أن بالهند زيادة فى الاناث بين السنة الاولى والخامسة ولا تنعكس النسبة لمصلحة الذكور الا فى الفترة التالية ٠ وهنـــاك تعليل أقرب الى العقل لندرة الاناث ذلك أن الوليدة ولو أنها مزودة أكثر من الوليد بما يضمن لهـــا البقاء فهذه المزية يقابلها ويقضى عليها اهمالها بالنسبة للولد ، كما يقضى عليها عندما تبلغ الحلم الحمل الباكر وتكراره ، ونظرا الى أن الآباء فى الهند يهتمون بالذكر اكثر من الانثى فهم أكثر اهمالا للاطفال البنـــات وبخاصة اذا ما تعرضن لاحد الامراض ٠ وهذا بالاضافة الى الزواج الباكر وكثرة النسل وهما سبب لزيادة نسبة الوفيات بين الاناث كما أنه سبب لوفاتهن فى أسنان صغيرة ٠ ولدينا فى الصين شاهد على الرأى ذاته ٠ ففى بحث للدكتور تاتشن فى النسبة بين الذكور والاناث فى منطقة بحيرة كمنج قال : يبدو أن أكثر المواليد من الاناث فى الصين . ولكن عدد الذكور يبلغ عدد الاناث عندما يسلكون سبيل الحياة ٠ مما يدل على زيادة نسبة الوفاة بين البنات ٠ ولربما كان هذا راجعـــا الى أن الآباء فى الشرق الأقصى وبخاصة الصين يقدرون الذكور أكثر من الاناث لتخليد التسلسل النسبى فى الأسرة ولمراعاة واجبات البنوة نحـــو الآباء وينتج عن هذا اهمال غير متعمد للبنات يترتب عليه زيادة نسبة الوفيات بينهن ٠

والمعارضة العامة لزواج الأرامل فى الهند من المظـــاهر الرجعية للمسألة السكانية ، فالموقف الســـكانى شديد الارتباط بالمســـائل الاجتماعية ، وكل انحراف اجتماعى يجر غيره وهكذا فى سلسلة متصلة الحلقات ٠ ان هذا التعقيم الاجتماعى الذى يقضى به على الأرامل يدعو الى فارق كبير فى السن بين الازواج والزوجات اذ بينما يتاح الزواج للأرامل من الرجال الذين لا يستطيعون اختيار زوجاتهم من الأرامل من النســـاء فان النتيجة تكون اختيار زوجاتهم من البنات الأصغر منهم سنا ٠ وهذا الاقتران غير المتكافىء فى السن يزيد من عدد الأرامل لأن الزوج المسن يموت ويترك وراءه ارملة صغيرة وهذه لاتستطيع الزواج بطبيعة الحال. وهذه النسبة المختلة بين عدد الرجال وعدد النساء والنقص فى عددهن يبقى على عادة زواج صغيرات السن . ونظرا الى ان العـــزب والأرمل يختـــار الزوجة فى اية سن تتـــاح له فالنتيجـــة زيادة فارق السن بين الزوجين ، وهـــذا يزيد الترمل ولمـــا كانت الأرامل لا يســـتطعن الزواج للمـــرة الثـــانية وهـــذا يدعو الى نقص فى عـــدد النســـاء الصالحات للزواج كانت النتيجة النهـــائية قلة النساء وهكذا ندور فى هذه الدائرة المقـــوتة ٠ والخلاصة ان الحقيقتين الجديرتين بالملاحظة فيما بين الوفيات والمواليـــد من ميزان خاسر فى الهنـــد هما الزيادة المستمرة فى المواليد والثمن الباهظ من البشر الذى يبقى على هـــذه الزيادة .

## الأسـرة

ليست الوحدة فى الأسرة الهندية مكونة فى الزوج والزوجة والاطفال ولكنها تشمل مجموعة اكبر. هى وحدة تربطها مجموعة العوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية وفى الاسرة المشتركة اذا ما شب الابناء وبلغوا طور الرجال وتزوجوا لا يغادرون مسكن الأسرة الى مساكن مستقلة ولكنهم يشغلون بعض حجرات منزل الاسرة ومعهم أبناؤهم وأبناء أبنائهم • وكذلك الجنس الآخر فان الأم وزوجات الأبناء والبنات غير المتزوجات والحفيدات واحيانا بنات الأحفاد والحفيدات يقمن فى الدار ذاتها • فاذا ما تزوجت بنات الاسرة يغادرن بطبيعة الحال منزل أسرتهن ويصبحن أعضاء فى الأسرة التى ينتمى اليها أزواجهن • وعلى هذا الأساس قد يكون عدد المقيمين فى مسكن واحد كبيرا جدا يصل أحيانا الى حد المائة أما خدم الأسرة فيكبرون معها ، ولهم فيها مكان ملحوظ ، وكثيرا ما تكون صلتهم بكبار أعضاء الأسرة عميقة وقوية • ولا حاجة الى القول بان دارا تسع كل هؤلاء لا بد ان تكون على قدر كبير من السعة. اما الاب والام فانهما موضع التكريم فى هذه الاسرة المشتركة ونظرا الى أن الاب يكون أكبرهم سنا وأكثرهم تجربة فهو رئيس الاسرة من الناحية الشكلية • والأب فى جميع الأحوال الاعتيادية هو الذى يرأس ويرشد ويوجه جميع أفراد الأسرة ما لم يبلغ سن الشيخوخة أو كان غير صحيح البنية • وعند ذلك يحل محله أكبر الابناء أو أكبر الذكور فى أقرب أعمدة النسب ، وللأم دائما مقامها ، ولو أن كبار الشبلب يعيشون مع زوجاتهم فان نصيب الأم الكبرى من احترام الجميع عظيم الى درجة مدهشة • ويمكن أن نقرر فى ثقة أنه لا يمكن اقرار أمر من الامور العائلية أو تنفيذه مالم ينل موافقة الام النهائية ولو من الناحية الشكلية وكل ما تملك الاسرة من أغذية أو مال أو أرض ملك مشاع لجميع أفراد الاسرة ونصيب كل فرد فيها ــ لو وزع على الافراد ــ ينقص أو يزيد على حسب زيادة أفراد الاسرة أو نقصها بالبلاد أو الوفاة على حسب الظروف وهذا النظام يظل متبعا لا ينقض حتى اذا أقام بعض أفراد الاسرة بعيدا بسبب أعمالهم • وكلهم يأكلون طعاما مشتركا يطهى فى مطبخ واحد • ولعل أهم مقياس يبين طبيعة هذه الرابطة المشتركة فى الاسرة هو هذا المطبخ المشترك وهو ما يظهر فى حديثهم العادى اذ يقال « هم يأكلون طعاما مطهيا فى مطبخ واحد » •

وكل مال ورثوه وكل ما يغل من دخل وما يحصل عليه أفراد الاسرة من كسب يعتبر ملكا عاما للاسرة ينفق منه على كل ما يلزم الاسرة من نفقات . وكثيرا ما يؤدى أحد أفراد الأسرة البعيدين عن مقر الأسرة شيئا من كسبه يضاف الى الدخل العام وهذا النظام أشبه شىء بما كان متبعا فى الأسر الزراعية فى روسيا قبل الثورة •

ويشرف الاب على شئون المال ــ من نقود ومواش ودور ومجوهرات ــ وعلى سائر الاعمال الادارية فى الاسرة أو يشرف عليها الابن الاكبر أو أحد الاقارب الذكور الاقربين وجرت العادة ألا ينفق فى أحد وجوه الصرف الكبيرة شيئا الا بعد استشارة كبار أعضاء الاسرة • وكل عضو له كسب

يسهم بنصيب منه فى المال المشترك وكل عضو له حق معلوم فيه ومنه ينفق على حاجات الاسرة الضرورية المشروعة . وهكذا يسهم جميع الاعضاء المتكسبين وهم الذكور عادة ـ فى الدخل كل بنسبة دخله ونحن جميع الأعضاء من رجال ونساء متزوجين وغير متزوجين واطفال ـ سواء المتكسبون منهم والعاطلون ـ لهم نصيب فى مورد الاسرة العام . وهذا الاجراء قد يترتب عليه عند تنفيذه أن يستنفد أخ عاطل هو وزوجه وأولاده من موارد الاسرة أكثر من أخ آخر متكسب ولا ولد له ، وهذا النظام ـ نظام الأخذ والعطاء ينجم عنه حتما كثير من التسلح العام والمودة والتفاهم والمجاملات من كل أفراد الاسرة بعضهم لبعض وان نظاما يلتزم كل فرد فيه بالاسهام على قدر كسبه ويحقق لكل فرد خيرا من المال العام قدر حاجته هو فى الواقع نظاما اشتراكيا وان لم يكن نظاما علمانيا من حيث روحه . كل شاب فيه يعمل على هذا المبدأ « أعط قدر طاقتك وخذ قدر حاجتك » ان هذا النظام أدى على مدى الزمان الى آثار نافعة كما أدى الى آثار ضارة فى المجتمع الهندى من الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية .

والخلاصة «ان روح هذا النظام فى الملكية العامة لكل وسائل الانتاج والاستفادة العامة بكل مايعمل العاملون. وكل مال موروث أو مكتسب يعتبر من الاملاك العامة . ومجلس الأسرة هو صاحب السلطان الأعلى ورئيسه وهو عادة أكبر الذكور سنا ـ وهو صاحب السلطة التنفيذية ولكنه ليس بالمدير . وقد تتكون الاسرة من عشرات من الانفس من أجداد واعمام وبنين وحفدة وزوجات واطفال وروابط الولاء التى تنشأ عنها فى غاية القوة وفى الواقع ان الواجبات التى يشعر بها كل فرد نحو سائر الافراد ـ فى رأى كثير من الهنود ـ أقوى من واجبات أفراد الدولة وان ما يسمى عند الغربيين بالمحاباة والمحسوبية يعد فى الهند فضيلة ايجابية حقيقية (١)

## منشأ هذا النظام وتعمقه

لا أحد يعلم منشأ هذه الوحدة التاريخية فى نظام الأسرة الهندية فان هذه النشأة قد ضاعت فى ضباب السنين ولكن يمكن احتساب تطورها من الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى القرون الأولى لتاريخ الهند ويمكن أن نجد تفسيرا لمنشأ هذا النظام ولكن قد لا يزيد ذلك على أن يكون فرضا مبنيا على الحدس والتخمين . لقد كانت الهند فى سالف الزمان ( كالولايات المتحدة الآن ) بلادا ذات أودية خصيبة متسعة يسكنها قلة من السكان وكان العمل فيها قليلا وموارد الرزق متوافرة . وكان امتلاك مساحات فسيحة من الارض غير المأهولة يتم بمجرد الاستيلاء عليها . ولعل هذه الحالة قد هيأت للأسرة الكبيرة العدد أن تكون أصلح وحدة لامتلاك الارض واستغلالها .

وهذه التجربة الباكرة الناجحة ـ تجربة الاشتراك فى تملك الارض

---

(١) راجع كتاب « رشبروك وليمتر » عن « ماذا عن الهند » طبعة لندن عام ١٩٣٨ صفحات ٢٣ ـ ٢٤ .

وحرثها واقتسام انتاجها الوافر ـ بلغت من النجاح ، وبخاصة لعدم وجود المنافسة وازدحام السكان ، ما أغرى قدامى السكان بتطبيقها واستمرار السير على منوالها . فلا عجب مع اتساع الارض وخصبها وجودة المحصول ووفرته وعدم وجود الحكومة الظالمة ان يتجمع الاهالى فى مكان وأن يقبلوا على الزراعة وهى مهنتهم الوحيدة فى رضا وسلام . ولم يكن فى ذلك الوقت منافسة لتملك الارض لقلة الناس ، ولم يكن هنا ما يدل على عدم كفاية الغذاء فلم يكن من داع الى تقسيم الممتلكات وتجزئتها . ومرت القرون ولا تزال الاسرة تمتلك الممتلكات نفسها وتفلح الارض ذاتها وتاكل من ثمارها جيلا بعد جيل يذكرون ويكرمون الجد الراحل القديم . وكان الحمد الذى وجهوه للجد الاعلى ـ الذى خلف لذريته ـ لا أرضا قاحلة أو ديونا ثقيلة ـ بل أرضا حسنة الرى جيدة الزرع كثيرة المواشى ـ هذا الحمد صار على مر الايام تجلة واحتراما ثم تعمق هذا الاحترام على مدى الزمان فى العقول الهندية وتحول الى عبادة السلف الذى هو اليوم عماد العقيدة الهندوكية على الاقل نظريا كما هو عماد العقيدة الكنفوشية . وسواء أكانت عبادة الجد الأعلى هى التى أدت بشكل ما الى هذا النظام الاشتراكى فى الاسرة الهندية أم كان العكس هو الصحيح فلا داعى لأن نضيع وقتا فى بحثه . ولكن من الجائز ان العوامل الاقتصادية التى نشأ عنها نظام الأسرة المشترك قد ولدت ودعمت بدورها عبادة الجد الأعلى . وهذه الرابطة الدينية المشتركة مع ما يدعمها من روابط اقتصادية تعاونية قد جعلت نظام الأسرة المشتركة قائما على أساس وطيد . ولم يلق هذا النظام فيما يحيط به من بيئة صالحة مدى عدة قرون متعاقبة ما يدعو الى اطراحه من النظام الاقتصادى الهندى ، واذا نجح هذا النظام فى بوتقة الأيام تجلت صلاحيته فى هذه البيئة الزراعية اذ ذاك ، فصار فى خواص الحياة الهندية الاجتماعية الخالدة . ولهذا السبب عينه نسج هذا النظام خيوطه فى سلام مكونا النمط الريفى من الحياة الاجتماعية الهندية .

وأعقب تلك العوامل الاقتصادية ذات الوفرة فى المحصولات والارض الخالية والسكان القليلين التى أوجدت نظام الاسرة المشترك ـ أعقب ذلك اختفاء هذه العوامل جميعا فى القرون المتأخرة . وجاءت ظروف مغايرة لتلك الظروف فالسكان أخذوا يزيدون فى العدد ، ونظام الاسرة المشتركة كان الى حد ما من أسباب زيادة السكان ، لان كل شاب لم يكن يتأخر عن الزواج ولم يكن استقلاله الاقتصادي شرطا أساسيا فيه فقد كان فى المال المشترك مايكفى لكل زيادة فى المواليد لقد كانت الارض المباحة قد تم الاستيلاء عليها وأحس الناس بشدة الضغط على الارض لعدم وجود عمل آخر غير الزراعة موردا للكسب . حقيقة كان فى الهند بعض المهن المنزلية والاشغال القروية ، ولكن الغزوات الاجنبية هزت الاقتصاد الهندى . فاندثرت هذه الاشغال والمهن ولم يحل محلها عمل غيرها للكسب . ولم توجد الصناعات الكبرى حتى تجذب اليها من السكان ما يزيد على من تستطيع الارض أن تكفل لهم وسائل الحياة ، وقد جعل الاقتصار على استعمال المحراث الخشبى البدائى الذى كانت تستعمله الاسرة المشتركة والوسائل العتيقة فى أساليب الزراعة الهندية ـ جعلت التربة الخصبة

الهندية تبدو وكأنها أرض ضعيفة منهكة . ومن العجيب أن هذه الاحوال التى تناقض الاحوال التى كانت سببا فى منشأ الأسرة المشتركة لم تضعف ولم تمح هذا النظام ـ بل جعلت نظام الاسرة المشتركة هو نظام الاسرة الريفية الهندية الاقتصادى ـ فاذا ما وصل الاهالى الى اقصى ما تغله الأرض فى هذه الظروف المتأخرة وآخر ما تسمح به مواردهم الأخرى يعجز الابن عند الزواج عن ترك الأسرة واتخاذ بيت له مستقل ليبدأ حياته الجديدة حتى اذا أراد ذلك ـ فلم يكن أمامه الا أن يقيم فى بيت الاسرة وان ينتزع من موارد الأسرة ما لا يكاد يكفيه . وفى الفترات العدة التى كانت البلاد تقاسى فيها الاضطرابات السياسية الناجمة عن الغزو الأجنبى بما يصحبه من تغلغل فى الأحوال الاقتصادية كان نظام الاسرة المشتركة هو المثل الأعلى لتكوين الوحدة العائلية التى تستطيع أن تجتاز هذه الأزمات بسلام وللصمود فى جبهة متراجعة أمام هذه الصعاب وفى أثر هذه الاضطرابات كان الجوع والجفاف هما الضيفان الثقيلان اللذان يؤثران تأثيرا ضارا بالتقدم الاقتصادى . فى تلك الاثناء كان نظام الاسرة المتحدة هو الملجأ الذى يتلهف عليه الافراد ليجتازوا بمعونته هذه الظروف القاسية وهكذا ساعد هذا النظام كثيرا فى الابقاء على تماسك الاسرة ومكانتها الاشتراكية أمام العوامل الكثيرة التى كانت تعمل على تقويضها .

**مزايا نظام الاسرة المشتركة** ـ فى هذه الاسرة يلقن كل فرد أول درس فى الصبر والتسلح والتعاون . وهذا النظام يجعل من مختلف الشخصيات الذين تربطهم رابطة القرابة أسرة متحدة . ومن الطبيعى أن يكثر بين الأفراد شىء من سوء التفاهم وسوء الظن فيما يعمله بعض افراد الأسرة ، كما توجد الغيرة بينهم والمشاحنات أحيانا ، وبخاصة عندما تضم الاسرة تحت سقف واحد زوجات جاء بها الاخوة من أسر مختلفة ذوات ثقافة متباينة ونظرة خاصة الى الحياة . ولكن هذه الهنات الانسانية قد ينشأ عنها النواحى الكريمة من الطبيعة الانسانية . ان الاخوة قد يتشاجرون وأكثر منهم الزوجات ، بل هم يتشاجرون فعلا وكثيرا ما يفعلون ، وبعد : فالشجار بين شخصين يعرفنا أنهما أخوان !

من الآثار البارزة لهذا النظام الاشتراكى فى الحياة أن ليس فيه الا قليل من المعدمين والبؤساء . وبدلا من أن يكون فى المجتمع أسر فى غاية الثراء وأخرى فى غاية الفقر ، كان هذا النظام سبيلا الى أن يكون أكثر الأسر فى فقر وأقل الاسر فى ثراء . وقد امتدت روابط الاسرة الى مدى يجعل أبعد الافراد وأقلهم مزية يجدون مأوى لهم فى الاسرة المشتركة والنظام الذى يقضى بأن كل فرد فى الأسرة الكبيرة لابد أنه حاصل على وجبته البسيطه من الأرز الكارى حال دون وصول الكثيرين الى الجوع والحرمان مهما كان عجزهم عن العمل والكسب . وعلى هذا فلم يعد فى البلاد قانون للفقر ولا بيوت الفقراء ولا دور يلجأ اليها المعدمون والعجزة . وفوق ذلك يودع كثير من الافراد فى الاسر المشتركة الزراعية والصناعية ما يشبه التأمين للآباء المسنين الذين أنفقوا مدخراتهم على تنشئة أولادهم وتعليمهم . ونظام الاسرة المشتركة فى الهند هو فى الواقع نظام هندى ضد البطالة وحينما لم يكن فى الهند معاش كان التأمين

الوحيد الذى يؤمن ضد الوحدة والجوع أن يكون لهم أبناء يكتسبون ويبجلون آباءهم ويسدون حاجاتهم للمسنين وليس معنى هذا انه لا حاجه اليوم الى ملاجىء للمتعطلين والعجزة فان الروابط التى كانت تؤلف بين افراد الاسرة المشتركة اخذت تضعف من أثر المدنية الغربية . ان المثل الذى يقول «كل لنفسه والله للجميع» أصبح مثلا سائرا فى المجتمع الهندى.

ومنذ عشرات قريبة من السنين كان نظام الاسرة المشتركة قضاء تاما على جميع نواحى النشاط الاجتماعى فى الهند . يعنى لعله قد علم أفراد الاسرة أن يعنوا بالغير أكثر مما يقوم به الانجليز أو الأمريكيون . ولو أن ما يقدمه الهندى للغير من عون أو ما يحس نحوه من اشفاق يقف عند حدود الاسرة المشتركة ، أو الاشتراكية العائلية ، فانه يعنى أن لابد من وجود قريب فى الاسرة يسال عنه فى الاوقات العصيبة . ولا مراء فى أن منظمات الخدمة الاجتماعية فى الغـــرب وضعت تصميماتها ونفذت خدماتها بطريقة منظمة بل بطريقة مدبرة لانها داخلة فى اطار الاعمال الحكومية ، غير متروكة لحسن تصرف أية أسرة خاصة . ومن رأى بعض الناس أن الانجليزى او الامريكى أو اى غربى قـــد يأمر أخاه المتعطل بمغادرة داره الى مأوى البطالة او ملجأ الفقراء وينفق فى الوقت نفسه مبلغا كبيرا من المال فى أحد وجوه البر والاحسان ، ولكن الهندى يساعد من أقاربه كل ذى حظ سىء فى الحياة ، كأنما هو فرض دينى ولا ينفق فلسا واحدا فى احدى مؤسسات البر . وهذا عين مايحدث فى حـــدود أضيق – فى الصـــين واليابان . ومما هو جدير بالذكر أن الشعراء والكتاب والمصورين والفنانين فى الهنـــد القديمة الهندوكية والاسلامية كانوا يبذلون كل جهد فى أعمـــالهم للرعاية التى كانت توليها الدولة والمجتمع على الســواد . ان كل المعابد العظيمة الهندية – مثلا – والطراز المدهش فى فن العمارة الهندية القديمة التى تقوم اليوم تعتبر دليـــلا صامتا على ماض مجيد زاهر شيده الهنود من ذوى البر والاحسان ولم يكن تشييده راجعا الى سخاء الحكومة سواء كانت هندوكية او اسلامية أو بوذية فحسب بل كان راجعا كذلك الى كرم عامة الشعب . وقد قيل بحق ان بعض الجماعات فى الهند ينفقون نصف اعمارهم بسخاء فى جمع المال وينفقون النصف الثانى فى منح الهبات ( للمدارس ودور الكتب والمعابد ) للمجتمع الذى مكنهم من جمع ذلك المال . وكان الاحسان فى الهند قديما عملا خاصا مجهول المصدر ولم يكن متسما بهذه العلنية التى تلازم أعمال البر التى يقوم بها المحسنون الأثرياء حديثا للمجتمع الانسانى كله . وهذه العلنية لا تقلل من قيمته . ومن الخطأ أن يقال ان الاحسان على هذا النحو غير موجود فى الهند . انه ليس قوى الأثر ولا عميم الفائدة كما فى أمريكا ولكنه أخذ يظهر الآن فى الهند على مدى بسيط .

لقد لخص المظاهر الخيرية فى الأسرة المشتركة الهندية كاتب ايطالى دعاه اعجابه بهذا النظام أن يقول : « ان اجتماع الازواج والآباء والأجداد فى بيت واحد من شأنه أن يخفف حدة الأمزجة ويقلل تحكم العادات . يجب ألا يكون فى الاسرة أية مناسبة للاحتكاك فى الطباع والعادات ولا للغيرة ولا لسوء الظن . سيخفف الكبار من طيش الصغار ويحد صبر

الكبار وتجاريبهم من اندفاع الصغار وخطئهم ويحول دون خروجهم عن حد اللياقة في المعاملة · وفي هذه المعيشة المشتركة دائما كبح لكل جموح سواء فى كلمة تقال أو عمل يعمل من شأنه أن يحدث ألما أو نبوا عن جادة الخلق القويم ـ وفيها احترام الصغير للكبير ورحمة بالمرضى والعاجزين · ويسود هذه الصفات روح عجيبة فى العدالة تقتضى المساواة فى الدخل وفى الاعياد والافراح دون نظر الى السن أو ضعف البنية · فما يصلح لأحد الافراد يصلح لسائر الافراد ولا تقدم الأم خيرا لابنائها الا شاركهم فيه سائر أفراد الأسرة ·

« وحياة الاسرة المشتركة تهيىء خير المناسبات لتعليم النشء أفضل الاخلاق الانسانية والحب والمودة ـ وقد اجتازت حدود الاسرة فشملت الاقارب من الدرجة الثانية والثالثة · ان العلاقة المتينة التى توجد حتما بين أفراد فى معيشة واحدة ـ وكلها مبنية على علم وثيق بأخلاقهم وطباعهم ومشاعرهم ـ تساعد على زيادة التفاهم بينهم وخلق العواطف النبيله فيهم » ·

**العوائق التى تقف فى وجه الأسرة المشتركة :**

بينما خدمت الاسرة المشتركة ـ فى دورها التاريخى ـ حاجة واضحة أبقت على بعض مقومات الاسرة الهندية أمام كثير من الظروف القاسية كان من شأنها أن جعلت الهنود يعيشون فى جمود ، بل انها لم تقو حتى فى العصور القديمة أن تشجع فيهم الاقدام والمقاومة · ومع أنهم هاجروا وأسسوا مستعمرات لهم فى بلاد متطرفة فانهم لم يكونوا روادا مغامرين فى اقتحام المجهول . يقول ك . ف . اندروز (١) فى هذا الصدد : « لقد أدهشنى كثيرا مع جهلى معنى تربية البنين فى مثل هذه الاسرة المشتركة أنه لم يكن هناك رواد فى الماضى فى عدد أوفر يجوبون الاقطار مغامرين على حين كان كل أفراد الاسرة يعيشون فى سلام واطمئنان تحت رعاية رئيس الأسرة · فالقلق الذى يشعر به الانسان نحو زوجته وبنيه لابد أن يضعف ، لأن هؤلاء سيكونون فى رعاية أيد أمينة · ولعل روح المغامرة فى النفس البشرية يضعفها ما فى الاسرة المشتركة من نظام الأخذ والعطاء الذى لابد منه فيها ، ان قوة الابتكار عند الفرد تضعف فى الوقت الذى تنمو فيه الناحية الانسانية » ·

وهكذا نرى فى الدور الذى تؤديه الاسرة المشتركة فى تطوير الثقافة الهندية نعمة ذات جانبين · وليس للحياة الاشتراكية وبخاصة الحياة الاشتراكية فى الاسرة ما يشبهها كل الشبه فى الولايات المتحدة ولا فى المملكة المتحدة · ولكن اذا أفسحنا مجال المقارنة فان العلاقات القبلية فى شمالى اسكتلندة تذكرنا بنظام الاسرة المشتركة فى الهند ، ولو أن هذا النظام خاص بالهند والشرق · فالأسرة الفرنسية فى الريف والاسرة الهندية فيهما أوجه شبه كثيرة فى جوانبهما الاجتماعية · يرى كاتب حديث أن الاسرة فى فرنسا هى لباب الهيئة السياسية ، فالفرنسى

(١) مؤلف كتاب « الهند الحقيقية » نشر فى عام ١٩٣٩ ·

اللاتيني يعيش أولا في أسرته ومن أجلها وهذه الاسرة لا تشمل الزوجة والبنين فحسب ، بل جرت العادة في المديريات وفي باريس أيضا أن يعيش الاجداد والآباء والبنون معـــا كما تعيش القبيلة وهذه يرأسها ويحكمها الجد الأعلى » (١) .

وهناك مقارنة أقرب الى الوطن : في روسيا وفي الصين • فالأسرة الهنديه تشبه الأسرة الروسية فى عهد ما قبل الثورة » • ان أعضاء الاسرة الروسيه كانوا يملكون الارض والماشيه ملكيه مشاعة • وكان العمال يشتركون في الحرث والبذر والحصاد وجمع المحصول ، وكل فرد يعمل للمصلحه العامة وكل ما ينتج من العمل ملك للجميع وكل واحـد منهم له حق مشروع فيه على حسب حاجته • حتى اذا اغترب أحد الابناء فانهم ينتظرون عنـد عودته أن يسدد نصيبه من النفقات ، وهـذا عين ما كان يحدث في الأسرة الهندية » •

ونظام الاسرة الصينية ــ زيادة على المقارنة بالاسرة الروسية والاسرة الفرنسيه ــ قريب الشبه جدا من نظـام الاسرة الهنديه في كثير من التفصيلات • ولو أن هذه النظم التى قارنا بها نظام الاسرة الهندى في الشرق والغرب لقيت هزات عنيفة ولم تحتفظ بأشكالها الاصلية بكل جزئياتها فلم يطرأ على الاسرة الهندية اى تطوير • فاذا ألقينا النظر اليها في الوقت الحاضر ــ مع المقارنة بجميع النظم المحيطة بها ــ ظهرت مساويها في وضــوح صارخ • وقد أثرت هـذه المساوى العدة تأثيرا سيئا على المسالة السكانية الهندية اذ لا شك أن فى هذا النظام مقاومة لحرية الفرد• ولو ان لحرية الفرد عدة مساو ولكنها عظيمة الفائدة في محاولة القيام ببعض التجارب وفى روح التجديد وتطوير المجتمع الذى يقاوم اى اصلاح والفرد فيها ليس وحده مستقلة بل هو ــ على احسن تقدير ــ عامل مشترك • وعلى هذا فالاسرة الجماعية تحول دون حرية الاسرة الصغرى وتقـدمها وكثيرا ما ينزل الافراد الموهوبون الى مستوى غيرهم من افراد الاسرة ويعيشون عيشتهم العادية والا فان صلابة الاسرة تتلاشى كمـا تعتمد السلسلة القوية على أضعف حلقة فيها •

ومن عيوبه ازدحام المعيشة ، وبخاصة في المدن ، ان المسـاكن المتسعة ليست في متناول كل انسان كما أن الملكية الخاصة المسـتقلة استكفاء لا يقاس عليه • وبيت الاسرة يؤدى في هذا النظام الى حشر جميع أفراد الاسرة من بنات وأولاد ورجال ونساء • وليس في هذا النظام أيه عناية في تربية النشء مع مايترتب على ذلك من ضعفهم الصحى وما يلوح على وجوههم من آيات ضعف المستوى العقلى أيضا •

ولم نتحقق الى أى حد كان هذا النظـام مسئولا عن كثرة وفيات الاطفال بسبب السكنى المزدحمة ، ولكن العلاقة لاشك قائمة بين هـذ، الازدحام وارتفاع نسبة الوفيات بينهم •

---

(١) راجع مؤلف كوهين بورتاين عن « روح فرنسا » طبعة لندن عام ١٩٣٣ ص ١٧

ومن أكبر مساوى هذا النظـــام أنه يولد الشعور بواجب الطاعة العمياء ، ولئن رأى البعض أن رياسة الكبار للأسرة أساسها المحبة انا نشـــك ان كانت كذلك فى الهند الآن أو فى أى يوم من الايام ، انهـــا ترفع مكانة الكبار دون أى اعتبار للكفاية أو المقدرة وتقيم للسلطة عرشا فى كل نواحى الحياة عند الافراد وعندما يكون الاب هو الرئيس الاعلى للاسرة فالولاء الأبوى مقدم على الولاء السياسى .

انه يولد فى الواقع ولاء لأكثر من ولى وانتماء لأكثر من أسرة . انه يقف حائلا بين الفرد والدولة كجماعة فى داخل جماعة أكبر . ولئن كان النظام يقضى فى تكوين أية أمة بتضحية ولاء الفرد لأسرته أو قبيلته أو أية جماعة أكبر فى الامة حتى يكون الولاء العام للدولة الديمقراطية دون غيرها . فلا يزال الولاء فى الهند لأصغر هذه الجماعات للاسرة المشتركة . ولهذا لم يكن الهنـــود من ذوى التفكير الاجتماعى على حسب المفاهيم الغربية . هم لا يزالون من ذوى التفكير العائلى ، وهو لا يزيد على أنه شىء من صلة الرحم على مدى أوسع .

والى هذا النظام يجب أن يعزى ما يسرى فى دماء الهنود من طاعة مطلقة وولاء تام لكل سلطان . سواء أكان صاحب السلطان هو الدولة أم الدين أم العادة الاجتماعية .

ولا يجول الشك فى نفس الهندى حتى لو كان هذا الشك سبيلا الى الإيمان . والسلطان مقدس لدى الهندى سواء كان علمانيا أو دينيـــا دون أى اعتبار بقيمته أو صحته . كل نظام قائم يجب أن يطاع وكل قديم صالح لا شك فيه .

ان تحرير ملكة النقد التى تخضع كل نظام وكل فكرة وكل شىء لبوتقة العقل لا وجود لها فى مجتمع وحداته الاجتماعية التى تتركب منها وهى الاسر المشتركة مؤسسة على دعائم فى السلطان المطلق . ولم تكن الاسرة المشتركة لتمنع التقدم الاجتماعى فحسب بما تدعم علاقة القربى بين أفرادها ، ولكنها أدت الى ما قد يعد أكبر مســـاويها وهو التزاوج المقصور على الأسرة بحيث أصبح المجتمع الهندى مقسما الى مجموعات لا عد لها جعلته احدى قصص الاجتماع الخيالية .

وأكبر مساوى الأسرة المشتركة انما هو فى موقفها الرجعى بالنسبة الى المرأة ومكانتها فى الأسرة وأملها فى التقدم . واذا صرفنا النظر عن مركز الأم الكبرى ( أو الأخت الارملة أو زوجة الاخ الأكبر الارملة ) وقد تسمى كبيرة النساء فان حظ البنات اللاتى يدخلن فى نطاق الأسرة بسبب الزواج حظ تعس فى الغالب . وبينما الحماة فى الغرب قد تسمح مكانتها بأن تطلق كلمة هزل مؤلمة ، فالحماة الهندية فى الأسرة حاكم يضرب المثل باستبداده . وسبب هذا الاستبداد واضح . أن دخول زوجة الابن فى الاسرة معناه اختيار احدى البنات ( لا احدى الخادمات تماما ) لتحمل كل أعباء العمل فى الأسرة دون شكوى أو تذمر ، مع مالها من روابط القرابة المتينة بالأسرة ، وما أسهل ما نسيت هذه الحماة المستبدة أنها كانت فى أحد الأيام الماضية زوجة ابن ضعيفة ولربما كان ذكرها لهـذا

واستعادة صورتها القديمة القاتمة يوم كانت هي زوجة ابن هو الذى يغريها بأن تصب جام انتقامها على زوجة الابن الصغيرة البريئة ٠

وان تكوين هذه الاسرة المشتركة ليقضى أن تحرم زوجة الابن كل حنان أو تفاهم أو حب أو مودة من زوجها ٠ وهذا الشعور بالحاجة الى كل هذا والافتقار اليه ـ وهو ما تشعر به بنت صغيرة منتزعة من وسطها المرضى فى أسرتها الى أسرة غريبة تحيط بهـا عوامل غريبة ـ ان هذا لشعور قاتل لا يمكن اصلاح حالة النساء المحزنة فى الهند حتى يعـاد تكوين الاسرة بحيث تصبح الزوجة سيدة لبيتها الصغير ٠

ان مثل هذا البيت الصـغير المستقل هو اليوم ضرورة حيوية ويجب أن يكون أول خطوة تخطوها الهند المتقدمة ٠

وهكذا لعبت الاسرة المشتركة الهندية دورا واضحا نافعـا فى تطوير التقدم الاقتصادى فى الهند ٠ ولكن الاحوال الطيبة بعض الشئ التى كانت فى عهد ما قبل الاسلام والتى كانت سببا فى خلق نظامهـا والظروف السيئة التى جاءت بعد الاسلام وبعد حكم الانجليز وهى التى أبقت عليها ، كل هذه الاحوال ذهبت الآن بغير رجعة ٠ وهى فى ايجاز ، طال عليها الامد فى الهند وأصبحت كذبة تاريخية فى الهند الحديثة ٠

لقد هزت الحياة الغربية والمدنية الاوربية اللتان فرضتا على المجتمع الهندى الاسرة المشتركة هزا عنيفا ولكن نظام هذه الأسرة لم يمح محوا كاملا ٠ ومع ذلك فقد عملت عوامل التفرقة حديثا وأخذ نظـام الاسرة المشتركة يتصدع ، وأخذ عنصر التغيير والاصلاح الذى تناول الهـند الحديثة فى التأثير على هذا النظام كما أثر على غيره من الأنظمة ٠

لقد انقضت تلك الايام التى كان شباب البنين يعيشون فى مسكن الاسرة ويساعدون فى الزراعة أو يطرقون الحديد فى حانوت الاسرة أو يعملون على مقربة من المسكن المشترك ٠ واليوم ينزح الألوف بل الملايين للبحث عن العمل حتى اذا نجحوا أقاموا لهم مساكن مستقلة وهم يجدون ثقيلا عليهم أن يسهموا بنصيب من دخلهم الضئيل ـ كما كانوا يفعلون من قبل ـ فى مساعدة أسرتهم البعيدة ٠ ان الزوجة الحديثة لا تقبل مثل المساهمة بل هى ترفض أى أمر يرد من رئيس الأسرة المشتركة ٠ ان هذه الاتجاهات ـ اذا حسن تصريفها ـ يجب أن تقابل برضا وترحيب ولكن الثورة على التقاليد العائلية والمثل العليا فيها ليست بهذه السهولة. ان نظام الاسرة المشتركة الضار لايزال باقيا فى بعض أنحـاء الهند ، يستمسكون به بشكل يدعو الى الالم الشديد ، ولا تخفى العلاقة بين هذا الموقف نحو الاسرة وبين المسألة السكانية ٠

### التقدم الزراعى

كيف يكون الخلاص ؟ ان المسألة السكانية يجب أن ينظر اليها من حيث علاقتها بوسائل المعيشة وبخاصة مورد الغذاء ٠ أن سبعين فى المائة من السكان يعتمدون على الزراعه بوصفها وسيلة للكسب ، وكلما زادت البطون التى يجب اطعامها نقصت مساحة الارض المستغلة ٠

والحقيقة التى لا مرد لها أن هنـاك ضغطا على الارض فى الهند والزراعة فى الهند تتميز بالوسائل البدائية والاعتماد على الامطار الموسمية غير المنتظمة ، وبتجزئتها وفقا لما تقضى به شريعة الميراث عند الهندوكيين والمسلمين ( التى تجعل العقار الموروث حقا للذكور جميعا بأنصبة متساوية فى العادة ) مما يجعل الملكيه غير اقتصادية كما يحمل الاغلبية على الاعتماد على ان الارض احدى وسائل الكسب ٠

وزيادة على ذلك ضربت على الارض ضريبة أشبه بما كان يفرض على الارض فى القرون الوسطى ٠ وهذه خلفت طائفة من الوسطاء يعيشون عاله عليها بما يدعون من حق فى نصيب من غلتها دون أى سند قانونى يبيح ذلك لهم ٠ وليست وسائل الزراعه فى الهند مسئولة عن قلة الغله التى تخص الفرد فحسب حتى عند المقارنة بالزراعة فى اليابان والصين بل هى مسئولة عن الانحطاط التدريجى فى جودة الارض ونقصها بعوامل التعرية ونقص أشجارها ٠

وليس معنى هذا ان لا مجـال لتحسـين المزارع الهندية وزيادة انتاجها ، لقد كان ثلث الارض القابلة للزراعة على حسب احصـاء سنة ١٩٣٩ الرسمى غير مزروع ٠ وكانت مساحة الارض المهملة فى الجمهورية الهندية وفق احصاء سنة ١٩٥٠ حوالى ١١ فى المائة من مجموع الارض القابلة للزراعة ٠٠

## الجدول الحادى والعشرون

### الارض الزراعية فى الجمهورية الهندية سنة ١٩٥٠

| | ملايين من الافدنة | النسـبة |
|---|---|---|
| المساحة الصافية على حسب الاحصاء الرسمى | ٧٨١ | ١٠٠ |
| مساحة الغابات والاشجار | ١٠٩ | ١٤ |
| مساحة الارض غير القابلة للزراعة | ٢٥٥ | ٣٣ |
| مسـاحة الارض المتروكة (غير المتروكة للدورة الزراعية ) ٠ | ٨٨ | ١١ |
| مساحة الارض المتروكة للدورة الزراعية | ٥٤ | ٧ |
| مساحة الارض المزروعة ٠ | ٢٧٥ | ٣٥ |

يرينا هذا الجدول أن من الارض القابلة للزراعة التى تبلغ مساحتها ٤١٧ مليون فدان لا يزرع الا ٦٦ فى المائة وان ٢١ فى المائة منها قابلة للزراعة ولكنها متروكة و ١١ فى المائة منها متروك للدورة الزراعية ٠

وبالهند غير ذلك الارض غير القابلة للزراعة وهذه المساحة الأخيرة جاء عنها فى تقرير للجنـة الملكية الزراعية بالهند سنة ١٩٢٦ : « من العسير أن يصدق الانسان أن كل هذه المساحة العظيمة التى توصف بأنها

غير قابلة للزراعة والتى تبلغ مساحتها ١٥٠ مليون فدان أو ٢٢٫٥ فى المائة من مساحة الهند البريطانية ـ غير قابلة للزراعة أو غير صالحه للزراعة فعلا ؟ فالهند على ما يبدو لم تستنفد كل ما يمكن استغلاله فى أرضها الزراعية مع التسليم بأن هذه الارض ليست عظيمة الجودة ·

كذلك فانه يبدو أن ما هو مزروع من الأرض هو الأرض المنهكة ولعل سبب ذلك راجع الى وسائل الزراعه البدائية . وعن طريق الوسائل الحديثة للعلوم الزراعية يمكن مضاعفة الناتج الزراعى · كما يمكن أن تصير كل أرض فضاء داخلة فى اطار الارض غير القابلة للزراعة ـ أرضا قابلة للزراعة · ولعل ذلك سياسة مرغوب فيها جدا ولكنه لا يمس المسأله فى جوهرها ·

ان زيادة الانتاج ومضاعفة الارض القابلة للزراعة ، كلتيهما ، يمكن بمعونة العلم ، ولكنهما لا تستطيعان أن تكفلا وحدهما للسكان الهنود مستوى معيشة أفضل كما أنهما لا تحلان المسألة السكانية ما لم ينتقل عدد كبير ممن يعتمدون الآن على الزراعة الى عمل آخر مثمر كالصناعة ·

**التصنيع :**

كثيرا ما يوصف التصنيع بانه علاج كامل للمسألة السكانية الهندية ، ولو أن بحث هذا الموضوع باسهاب من حيث امكان التصنيع السريع على مدى كبير خارج عن نطاق هذا الكتاب فان من الواجب أن نشير الى أن كل ما يلزم التصنيع من المواد الخام والموارد المالية والكفاية المهنية والسوق لتصريف المصنوعات والدراية الفنية ميسور الى حد ما فى الهند . والتصنيع الذى تم فى الهند فى الثلاثين سنة الاخيرة لم يساعد على تخفيف الضغط السكانى لانه كان متقطعا ولم يكن مبنيا على خطة مرسومة : لقد كانت نسبة من احترف الصناعة الحديثة المجزية أقل من جزء من مائة جزء من مجموع السكان · وهذا التصنيع الارتجالى ترتب عليه تأخير الصناعة المنزلية وزيادة فى عدد المتعطلين · ولا يمكن أن يساير زيادة السكان الا تصنيع سريع مبنى على خطة مرسومة ومصحوب بتحسين الصناعات المنزلية ـ وليس من المحتم أن يكون بين هذين أى تعارض ـ حتى ينتزع السكان الزائدون من الارض المزدحمة الى المصانع ·

والتصنيع فى الهند له أهمية فى حل المسألة السكانية لسببين

الأول لأنه يزيد من استثمار العامل ويخلق وفرة فى السلع والخدمات التى يشعر الناس بعظيم الحاجة اليها ، ويطور الاقتصاد من اقتصاد مبنى على القلة والندرة الى اقتصاد مبنى على الوفرة والكثرة ·

والأمر الآخر وربما كان هو السبب الأهم فى الهند أن التصنيع سيساعد على نشر انماط حديثة فى الحياة المدنية وهذه ستؤدى الى نقص نسبة المواليد العالية · ولا حاجة لبحث سبب هذه العلاقة الآن ولكن ذلك هو ما حدث فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفى الغرب عامة وفى اليابان ·

الهجرة الداخلية :

ما قيمة الهجرة الداخلية فى حل المسالة السكانية الهندية ؟. ليس فى الهند ـ اذا ما أريد البحث فى امكان الهجرة الداخلية كوسيلة لتخفيف الضغط السكانى ـ مجال كبير لها نظرا لعدم وجود اراض خالية داخل حدودها الجغرافية . كذلك فانه لا توجد أراض خالية فى اطارنا القومى ما لم تستصلح صحراء راجبوتانا وغيرها من الصحارى . ولكن يجب ان نذكر كذلك أن الصحراء دائمة الزحف على الاراضى الزراعية. وتبلغ كثافة السكان العامة فى بعض الولايات درجة منخفضة نسبيا كالحال فى منطقة أسام فى الهند وبلوخستان فى الباكستان . وفى خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة هاجر الى أسام نصف مليون نسمة من بعض الولايات الاخرى وبخاصه من البنغال . ولكن كفالة احدى المناطق لنصف مليون نسمه فى مدى خمسة عشر عاما فى بلد بلغت الزيادة فيها أكثر من خمسين مليون نسمة ... ليست الا كمثل نقطة ماء واحدة بالنسبة الى محيط عظيم من حيث تخفيف الازدحام .

وما حدث من الهجرات الداخلية ابان الثلاثين سنة الأخيرة دليل على أن الهجرة بين الولايات عملية متبعة فى الهند . ان أسام ـ مثلا ـ يقوم بالعمل فيها عمال قادمون من شوتاناجبور البعيدة . ولا تغرى هذه المزارع زارعى بنغال القريبين منها بالعمل فيها ، كما انهم لا يستغرقون فى مصانع الجوت فى البنغال . انهم يهاجرون الى اسام لينزلوا فى أوديتها . ولا تجذب مناجم الفحم فى شوتاناجبور العمال من المنطقة المجاورة لها ولكنها تجلبهم من أوتارا براديش وبيهار . وليس فى متناول أيدينا أرقام موثوق بها ، ولكن الواقع أن انتقال هؤلاء الاهالى يحدث موسميا وليس له أثر دائم ، فضلا عن أنه كلما هاجرت جماعة من احدى الولايات قصدت اليها جماعة غيرها .

وهكذا نرى أن الهجرة الداخلية ليس فيها على ما يبدو اى علاج للضغط الشديد على الارض .

واذا أريد تفسير الهجرة بين بعض المناطق والبعض الآخر فى الهند على أنها «جذب يدعو اليه الرخاء من المناطق القليلة السكان اكثر من انها «دفع» يدفع اليه فقر البلاد المزدحمة ، فالواقع انه ليس فى الهند مناطق يسمو مستوى معيشة السواد فيها على جميع المناطق الاخرى ، وليست الفروق فى مستويات المعيشة فى الولايات المختلفة من الاتساع بحيث تحمل على الهجرة الداخلية .

وبعد فالهجرة على خلاف الماء ـ تنتقل من أسفل الى أعلى ـ من المنطقة الفقيرة ذات المستوى المعيشى المنخفض الى المنطقة الغنية ذات المستوى المعيشى المرتفع .

وهكذا نجد أن كل هجرة داخلية حدثت فى الثلاثين سنة الاخيرة كان الدافع اليها اما المجاعات الشديدة او مشروعات الرى الجديدة التى تزيد رقعة الارض الزراعية . ونظرا الى أن هذين العاملين ـ المجاعة ومشروعات الرى ـ لا يحدثان سنويا لذلك لا تحدث الهجرة فى كل حين .

وهناك عوامل كثيرة اجتماعيه واقتصاديه ودينيه تختص بها الحياة الاقتصادية فى الهند - يمكن أن نذكرها لتفسر لنا عدم ميل الهنود الى الانتقال وندرة الهجرة الداخلية فيها - فحب الوطن أو التزام الموطن وعدم الانتقال منه صفة بارزة أظهرتها الاحصاءات الكثيرة الهندية . وفى جميع عمليات الاحصاء ( ما عدا الاحصاء الاخير الذى شهد تبادل السكان بين الهند والباكستان فى أعداد كبيرة ) وجد تسعون فى المائة من السكان فى المناطق التى ولدوا بها نفسها . وخمسة فى المايه انتقلوا الى مناطق قريبة زادت فيها الصناعة أو امتدت فيها المدن أكثر من مناطقهم . ولم يزد من وجدوا بعيدين عن محل ميلادهم من السكان الا بنسبة ٩ر٢٧ فى المائةسنة ١٩٠١ ، ونزلت النسبة الى ٨ر٧ فى المائة فى احصاء سنة ١٩١١ وكانت هذه ايضا هى النسبة سنة ١٩٣١ ، وبالرغم من عدم وجود احصاءاتعن الفترة بين ١٩٣١ و ١٩٤١ فلا محل لافتراض أى تغيير فى هذه النسبه ، اذ لم تحدث فيها أى هجرة داخلية هامه ، وهو عين ما حدث فى الاعوام العشرة التى تلت تقسيم الهند .

وتعليل عدم الرغبة فى الانتقال أمر بسيط نظرا الى أنمعظم السكان مقترنون بالارض والزراعه ، ونظرا الى أن أهم مورد لمعاشهم هى الارض فان الفلاح العادى لا يستطيع أن يترك مزرعته التى ولد بها وعمل فيها . وليس السبب أن الزراعة فى الهند عمل مجز يزهد فى الارتحال الىالمدينة ولكن السبب عدم وجود عمل أفضل يمكن أن يؤديه فى جهة أخرى .

والزراعه فى الهند ليست مهنة ، ولكنها أسلوب من أساليب الحياة لمعظم السكان . ثم ان نسبة الاستدانة ، التى لا يتصور ارتفاعها ، قد قيدت الفلاحين الى جوار مواطنهم المرهونة . واذا ما فكر العامل الزراعى فى ترك وطنه القديم فلا ضمان لان يجد مرتزقا له فى مكان آخر . وماكان وجود مرتزق جديد أو اللياقة له بالامر السهل أو البسيط .

ومع هذا ففى السنوات العجاف لا تحدث الهجرة منالقرى الى المدن، انها ليست عملا اراديا . انما يدفع الضغط الاقتصادى الشديد الزارعين الىالانتقال الى المدن بحثا عن عمل - أىعمل لكسب العيش - وهم يرجون أن يكون العمل مؤقتا ويتوقون الى العودة الى قراهم . فهم يتركون زوجاتهم وأولادهم فى القرية ويذهبون الى المدينة ويستبدلون بدورهم الصغيرة أكواخا مؤجرة . وهذه الهجرة المؤقتة هى التى يرجع اليها سوء التناسب بين عدد الرجال والنساء فى المناطق الصناعيه ، كما أن تجمع الرجال بعيدين عن أزواجهم وأولادهم فى المدن الصناعية ينجم عنه فساد أخلاق النساء وكثير من الرذائل الاخرى .

وهناك عوامل اجتماعية أخرى تزيد فى حب الهنود لموطنهم . آن نظام الطائفيه واختلاف الديانة والاحوال الاشتراكيه التى يعيشون فيها تجعل ترك هذه المواطن سواء فى القرية أو فى المدينة ثقيلا على نفوسهم . فان الهجرة الى أية ولاية أخرى أو الى آيه مدينة أخرى فى الولاية نفسها ينجم عنها الاقامة بين « الغرباء» بالرغم من أنهم هنود يتكلمون بلغة غير لغتهم ويأكلون ما لا يأكلون ويخالفونهم فى الاعمال والعادات .

وأخيرا نرى ميلا للهجرة فى الجماعات القليلة العدد ، وكلما كانت مجموعة السكان أقل كانت نسبه من ولدوا فى مكان آخـر أكبر ، ولان الهند تضم ما يزيد على ثلثمائة وخمسين مليونا من السكان كان هذا من شأنه أن يعوق الهجرة برغم ما يبدو فى هذا القول من تناقض ٠ فان ترك الموطن القديم والمزرعه التى تلقاها الخلف عن السلف الى بلد بعيد فيـه كثير من الصعوبات النفسية ولو كان بالموطن الجديد امل فى حياة أفضل وثراء نسبى ، وفوق ذلك على من يريد الهجرة أن يكون متعلما وأن يحسن الحياة فى غير موطنه وفى غير بلده وولايته ٠

وفى هذه الظروف ليس فى الهجرة الداخلية ما يخفف ضغط السكان. والتقسيم الاخير فى الهند الذى أجبر السـكان فى القطرين على هجرات جماعيه يجعل الأمل فى الهجرة الداخلية فى المستقبل فى غاية الغموض ٠

**الهجرة الهندية :**

بلغت هجرة الهنود وحالتهم الاجتماعية فى الاقطار الاجنبيـه عامة وفى داخل الامبراطورية البريطانيه خاصة درجة فى الاهمية أعظم ممـا يتناسب مع عددهم وقد بدأت الحركه سنة ١٨٣٤ عندما الغى الرق فى الامبراطورية البريطانيه ٠

وباذن من حكومة الهند جمع عدد من العمال غير المهرة من الزارعين المتعطلين ، قام بهذا مؤسسات يتولى أمرها أصحاب الاعمال الاجانب ٠ وكانت العقود المبرمة تقضى بالعمل مدة خمس سنوات يعاد بعدها العامل الى الهند ٠ ولكن كثيرا ما كانت الحكومه المحلية أو أصحاب الاعمال يغرون العامل بتجديد العقد واستبدال قطعة أرض يقيم فيها بما مع العامل من نقود ٠ وكان هذا الاستبدال هو الاساس الذى ترتب عليه اقامه الهنود الدائمة فى خارج البلاد ٠

وفى تلك الاثناء التى كان العمال الهنود فيها يهـاجرون بصفة دائمة كانت دماء جديدة تضم الى من سبقت هجرتهم من الجماعات الهندية الصغيرة ٠ وكانت التفـرقة قائمة بين « المولودين فى المسـتعمرات » والمولودين فى الوطن وعندما أوقف نظام التعاقد والغى سنة ١٩٢٠ أصبح للمولودين فى المستعمرات المكانه الاولى ٠

وفى الفترة بين ١٩٠٨ و ١٩٢٣ انحسر مد الهجرة الهنديه حتى كاد ينقطع من سنه ١٩٢٩ ، واليوم لا يكاد يكون هناك اية هجرة هنديه ٠

وهكذا نجد عددا كبيرا من الهنود ولدوا خارج بلادهم ، واصبحت أمورهم متصلة اتصالا وثيقا بالسكان المحليين أكثر من ارتباطها بالسكان فى الهند ولو ان للوطن وللجماعات المهاجرة التى تنتمى اليـه عـلاقات ثقافية ودينية وعاطفيه لا تزال تربط بينهما ٠

وعندما بدىء التفكير فى نظام التعـاقد على الهجرة كانت الخطة مرسومة على أن تكون هجرة مؤقتة للعمال ، وكانت النتيجة ان المهاجرين كانوا كلهم من الذكور فلما جددت العقود وأخذ بعض المهاجرين يقيمون

فى البلاد الاجنبية بصفة دائمه أحسوا بالحاجة الى البيت والى الحيـــاة العائلية • ولما كان عدد من تزوج من الهنود زوجات أجنبيات لا يتجاوزون نسبه بسيطه فقد دعى عدد من الهنديات الى الهجرة لكى تبلغ النسبة بين الرجال والنساء حدا معقولا • ولكن هؤلاء لم يكن قريبات للرجال الذين سبقوا الى الهجرة • ومهما كانت هجرة من هاجر من العائلات بعد ذلك فلم يكن لها علاقه بالصورة المعروفة « للاستعمار العائلى » • ولم يكن مجىء النساء عاملا على اسعاد الحياة المنزليه دائما ، لان كثيرا من الرجال كان قد سبق لهم الزواج وترك زوجاتهم وأولادهم وراءهم فى الهند •

وقد دعا الفرق فى النسبة العددية بين الرجال والنساء الى حدوث جرائم جنسية والى بعض حوادث الانتحار ، وهو أمر غير معـــروف فى الهند • وبعد كثير من المفاوضات للزوجات والاولاد أن يلحقوا بالازواج أصبحت النسبه بين الذكور والأناث الآن فيمن ولد فى الخارج من الاطفال نسبة عادية • لقد كانت الاعمال التى يقوم بها الهنود فى أول عهـدهم بالهجرة غير متباينه حيث كانوا كلهم عمالا ، ولكن أصبح فى مجتمعهم تنوع طبيعى فى الاعمال : فأولاد المهاجرين الاوائل وحفدتهم اختـــاروا مهنا مختلفه ــ على الاقل تلك المهن التى أمكنهم الحصول عليها بسبب ما فى البلاد المستقبلة من القيود •

ومع هذا فمن الهنود الآن أطبـــاء ومهندسون ومعلمون وتجـــار وأصحاب أملاك وعمال صناعيون كتبة وفلاحون وعمال عاديون ومنهم فى بعض البلاد أعضاء فى الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية • ولكن لابد أن نذكر أن الهجرة الهنديه لم تكن مقصورة على العمـــال • فان رجال الاعمال والمعلمين والمحامين والاطباء كانوا بعض من قاموا بالهجرة الحرة ليستوطنوا وليؤدوا خدمات لمن هاجر قبلهم من الهنود • وهذا هو سبب ما نراه من الفروق الاقتصادية والفروق الطبقية من غنى وفقر فى الهنود المقيمين الآن فيما وراء البحار •

وهذه الحقيقة تنقض التهمة التى توجهها البلاد المستقبلة للهنود أو التى كانت تستقبلهم من قبل ، وهى أنهم غالبا من طبقـــه منحطه ذات مستوى اجتماعى منحط كذلك ، وانهم لذلك لا يمنحـون الترحيب ولا الاوضاع الاجتماعية التى تكون للزائرين الهنود ذوى المكانة الرفيعة أو ذوى المنزلة العلمية أو الاقتصادية الكبيرة • وهذه التهمة يمكن أن توجه الى أية جماعة مهاجرة ، فليس المهـــاجر عادة من ذوى الآراء الناجحة أو ذوى المراكز الاقتصادية الوطيدة • ان الهجرة تتضمن الرغبة فى تحسين حالة الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية أو تتضمن الهرب من موقف غير مرغوب فيه فى بلده الاصلية كالاضطهاد الدينى أو الخلاف العنصرى أو الحرمان من حق مالى مشروع • ونظرا الى أن الغرض من الهجرة الاختيارية تحسين حالة الفرد فى وجه من الوجوه فانه يجب أن يقتنع انها توصله الى هدفه قبل أن يشرع فى تنفيذها • وقد تنشأ مشاكل حادة اذا ما وجد العامل المتعاقد أن حاله أسوأ فى البلد التى هاجر اليها. لان ادنى الحالات الاجتماعية هى التى يوضع فيها آخر من قدم من المهاجرين •

ويبلغ تعداد الهنود فى الخارج اليوم ــ سواء المولودون فى الهنـــد

او خارجها ـ أكثر من ٤ ملايين أو جزءا من مائة جزء من مجموع سكان الهند والباكستان . ويبيع من هاجر من الهنود من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٠ مليونا ( وهذا التقدير تقريبي لان الاحصاء فى مبدأ المدة اما ناقص أو ( لم يمكن الحصول عليه ) . ولو أن هذا العدد يبدو كبيرا فانه قليل بالنسبة لعدد السكان فى البلاد المرسلة ومع مراعاة عدد من عاد منهم ، وبالنسبة الى سكان البلاد المرسلة فقد أرسلت كثير من هذه البلاد ومنها بريطانيا ـ عددا أكبر من مهاجرى الهند . وهؤلاء المهاجرون أسسوا جماعات فى الخارج تفوق عدد الجماعات الهندية كثيرا . أما الصين واليابان فلم يهاجر منها العدد الذى يتناسب مع عدد سكانهما أو تاريخهما أو مطالبهما . ولقد بدأت الهجرة الهندية متأخرة ، وكان فقد السيادة فى الهند من الناحيه السياسية وسبق استيطان البلاد الجديدة حائلين دون الهجرة الهندية .

ومن الصعب التكهن بمستقبل امكانيات الهجرة الهندية . أما حاجة الهند الملحة الى الهجرة فلا يمكن زيادة تأكيدها . ولا شك أن الهندى اليوم أكثر ميلا وأكثر استعدادا للهجرة من أسلافه . ولكن نود أن نؤكد له أن البلاد المستقبلة لن تعامله بقوانين التفرقه العنصريه وأنه سيوضع على قدم المساواة مع سائر المواطنين فى البلاد المستقبلة . ستكون الاسرة الزراعية الهندية من اكفا المهاجرين اذا ما وضعت فى ايديهم اراضى المنطقه الحارة والمنطقة المعتدلة فى البلاد التى يهاجرون اليها . والهندى على استعداد أن يخلع عنه ولاءه للهند ويقدم الولاء للبلاد الجديدة التى قبلته .

## الجدول الثانى والعشرون

### عدد الهنود فى الخارج ونسبتهم الى سكان البلاد التى قبلتهم

| البلاد | التاريخ | العدد بالالف | النسبة فى المائة |
|---|---|---|---|
| جزائر موريشى | ١٩٤٠ | ٢٧٢ | ٦٧ |
| جزائر فيجى | ١٩٤١ | ١٠٢ | ٥١ |
| جيانا البريطانية | ١٩٣٩ | ١٤٣ | ٤٤ |
| ترنداد وتوباجو | ١٩٣٨ | ١٥٨ | ٤٠ |
| سيلان | ١٩٤٩ | ١٫٩٧٢ | ٣٤ |
| جيانا الهولندية | ١٩٣٨ | ٤٤ | ٢٩ |
| الملايو | ١٩٤١ | ٧٦٦ | ١٤ |
| عدن وبريم | ١٩٣٨ | ٨ | ١٣ |
| بورما | ١٩٥٠ | ١٫٠١٠ | ٦ |
| زنجبار | ١٩٣٦ | ١٦ | ٦ |
| جيانا الفرنسية | ١٩٣٨ | ٢ | ٥ |
| اتحاد جنوبى افريقية | ١٩٤٧ | ٢٨٥ | ٣ |

وكلما زاد ضغط السكان فى الهند اشتدت الحاجة الى طلب منافذ فى بلاد أخرى يمكن أن يكون فيها الهندى مواطنا صالحا ·

ويبدو ـ من ناحيه أخرى ـ أن لا أمل فى أن يغير الرجل الابيض وجهة نظره · ولكن المستعمرات اما أنها استردت حريتها أو على وشك استردادها ولا يدرى أحد : هل تسمح للهنود أن ينزلوا بها زيادة على من سبقوهم من اخوانهم اليها ؟ ولكن لعل الهند بعد أن صارت دولة مستقلة وبعد أن ارتفعت مكانتها بقيادتها للبلاد الاسيويه أقدر على أن تجدمنافذ للهجرة مستقبلا · وفى هذا العالم المتقلص الذى لا يستقل فيه بلد عن بلد والذى ستكون حاجات البلاد المختلفه ومواردها موضع درس وتقدير ستكون أمام الهند فرصة عظيمة لا الى قبول هجرتها الى البلاد القليلة السكان فحسب بل الى حضها على هذه الهجرة ·

## تحديد النسل

ان آخر الحلول وأهمها هو تحديد النسل · لقد فات الوقت لان تبحث الهند مزايا تحديد النسل ومساويه · كما كثرت الحجج التى تعارض منع الحمل عن التى تؤيده وكثر اللجاج فيها ثم جاء حكم العلم مؤيدا لتحديد النسل · ولتحديد النسل دون شك دور كبير فى السياسة السكانية الهنديه ، هو وتجديد وسائل الزراعة ، وبناء الاقتصاديات الهندية على الصناعة .

وبصرف النظر عن جمود سواد الشعب الذى يقف فى سبيل كل اصلاح فليس فى الهند معارضة منظمه ضد تحديد النسل لا من الحكومة ولا من الدين ، كما ان الدين الهندى لا يعارض الأبوة المنظمه · وعلى هذا فليس من العسير أن يستنير العقل الهندى فيعرف مزايا تحديد النسل· فاذا مادعا رجال الصحة العامة اليه ونشروا فوائده فسيزحف استعماله الى الريف السحيق · ومتى عرفت الأمهات أن هناك وسيله علمية للقضاء على ما بهن من حاجة وان كانت خفية فلن يقف اى شىء فى طريقهن . وهناك لا شك بعض الصعاب الخاصة التى يجب التفكير فيها قبل فتح شبكة من عيادات تحديد النسل اذ يجب أن نذكر ان أغلبيه الهنود يعيشون حياة متأخرة ·

ومما يستحق العنايه الخاصة فى هذا الشان الحمامات والمياه الجارية وسريه موانع العمل ورخصها وامكان الاعتماد عليها · وكذلك مما يستحق العناية أمية النساء · ولكن مهما كانت العوائق فهذا الاصلاح لابد أن يبدأ ·

ومن حسن الحظ لم يكن هذا الموضوع مجهولا كل الجهل فى الهند· فمما أثبتته لجنة الصحة العامة التى عينتها الحكومة سنة ١٩٤٦ قولها « كلنا على اتفاق انه اذا كان من المحتمل أن يضر الحمل بالأم أو بالمولود فكل المبررات تدعو الى استعمال موانع الحمل · وفى هذه الحاله يجب على الحكومة أن تزود بتعليمات موانع الحمل كل دور الامومة والطفولة والصيدليات والمستشفيات التى تقوم بالاسعاف الطبى للنساء · ومن

رأينا أن تقدم الحكومه لوازم منع الحمل بالمجان لرقيقات الحال من النساء. اذا كان هذا الاجراء لازما لاسباب صحية . كما أن لنا رجاء قبل الحكومة مبنيا على اتفاق تام بيننا فى أمرين : الاول اشرافها على صناعه موانع الحمل وبيعها واشرافها على الاغذيه والادوية ، والآخر الانفاق من مال الدولة على درس هذا الموضوع لانتاج أسلم موانع الحمل وأنجحها .

ولكن اهم ماتحتاج اليه الهند أن تكون الدعوة الى تحديد النسل مبنية على قواعد اقتصادية ، فليست هذه اللجنه نفسها بقادرة على أن تزعزع جمود الهند التقليدى وتجعل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة من الاسباب الملحة لاستعمال موانع الحمل وتحديد النسل . وقد عين المؤتمر الوطنى الهندى ابان الحرب العالمية الثانيه لجنة قومية للتخطيط تحت رياسة رئيس الحكومه الحالى بانديت جواهر لال نهرو ، ومما اخذته اللجنة من قرارات « انه للمصلحة الاقتصادية العامة ولضمان السعادة العائلية وللوصول الى تخطيط قومى صحيح لا بد من عمل تخطيط للأسرة وتحديد أفرادها . وعلى الدوله ان تأخذ على عاتقها تشجيع هذين الأمرين. ومن الواجب أن نبين فائدة العلم بوسائل تحديد النسل الزهيدة الثمن المضمونه الفائدة ، وأن ننشر هذه الوسائل ، ويجب أن تقام عيادات تحديد النسل وأن تتخذ كل الوسائل لمنع الاعلانات عن الطرق الضارة فى تحديد النسل » .

وهذا القرار فى غاية الاهمية ومع ذلك فقد جاء فيه بعد ذلك « يجب أن يكون فى منهجنا الخاص لترقية الجنس تعقيم كل شخص مصاب بأحد الامراض التى تنتقل الى الخلف كالجنون والصرع » .

وهذا قرار اتخذته اللجنة قبل أن تحظى الهند بسيادتها ولم يكن للجنة اذ ذاك سلطة الالزام بقراراتها .

ولجنة التخطيط هذه التى شكلتها الحكومة الهنديه سنة ١٩٥٠ تحت رياسه رئيس الحكومه جواهر لال نهرو أشارت فى تقريرها سنة ١٩٥١ الى أنه بينما يراد بتخطيط الأسرة خفض نسبة المواليد مدة من الزمن فان ذلك يعتبر خطوة سريعة نحو تحسين الصحة وبخاصة صحة الأمهات والاطفال . ان كثرة المواليد وضيق الفترات بينهما تتلف صحة الأم . ان ارتفاع نسبة المواليد مع الفقر وسوء التغذيه لابد له علاقة قوية بزيادة وفيات الاطفال وكثرة الامراض وتشويه خلقتهم . وعند وضع تخطيط لرفع مستوى المعيشه يجب أن يكفل للافراد حياة أصح وأسعد فان ذلك فى غايه الاهمية فى الوقت الذى يتم فيه تكوينهم والتخطيط العائلى خطوة هامة فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للشعب كله . ونحن على اتفاق مع ما يلى من التوصيات وننوه بها للسير على مقتضاها :

١ ـ يجب أن تقوم الدولة بكل التسهيلات الخاصة بالتعقيم وأن تنشر الدعوة لمنع الحمل بناء على اسباب طبية .

٢ ـ يجب ألا تحرم العون والنصح كل أم ترغب فيه او تحتاج اليه لاسباب اجتماعية واقتصادية وهذه الخدمات يجب أن يتسع مجال

تاديتها بحيث يقوم بها كل موظفى المستشفيات والادارات الصحيـة كما يقومون باعمالهم الاخرى ·

٣ ـ يجب ان تساعد الدولة ـ ماليا او باية وسيلة أخرى ـ فى تاسيس مراكز للبحث والإعلام للاغراض الآتية :

( أ ) جمع ودراسة ونشر المعلومات المبنية على التجارب العلميه سواء فى البلاد أو فى الخارج والتى لها علاقه بتحديد النســل وازاله كل آثار الدعايه غير الصحيحه ·

(ب) اجراء البحث الضرورى للوصول الى وسائل منع الحمل الزهيـدة الأجر السليمة العواقب التى تلائم كل طبقات الشـعب · وبحث تحضير الادوات والمواد اللازمه على أن يكون مجال ذلك المواد التى فى البلاد ·

ان مشكله السكان وبخاصة من حيث علاقتها بالغذاء مشكلة محزنة وكل تاخير فى حلها لا نتيجة له الا زيادة خطورتها ·

## حماية الحياة البشرية فى الموت

بالرغم من كل ما بلغه التقدم العلمى فى كل العالم فى الثـلاثين أو الاربعين سنة الاخيرة لا يزال فى الهند خسارة جسيمه فىالنفوس البشرية بسبب الحمل فى السن المتقدمه · ومع كل ما بلغنا من المعرفه المستقاة من العلم وبالرغم من القدرة والمهارة للمحافظة على صحة البشر وعـلاج المرضى او تخفيف آلامهم لا تزال الهنـد تهدر حيـاة الآلاف من الانفس البشرية ·

لقد أصبحت الحياة اليوم اعقدواشق بالنسبة لماكانت عليه الاحوال منذ قرن من الزمان ، فاغلب الناس يعيشون فى قرى مزدحمة غـيـرت مظاهرها دون اى تحسين فى المسائل الصحيه وطرق العلاج · ومن يعش فى المدينة يجد نفسه فى زحمة من المشاكل حيث كسب الرزق وتربيـة الاولاد والانفاق على الاسرة قد اصبحت كلها أعباء لا تطاق · وبالرغم من اعتقادنا الراسخ فى قيمه الحياة البشرية باعتبارها قوام ثقافتنا قاومنـا كثيرا من وجوه الاصلاح التى فى عماد الحياة الصحية البناءة · وبعد أن أمكن التخلص من ويلات الاوبئة لا تزال الهند تعانى ما تعانيه من جـراء بعض الافكار والمعتقدات التقليدية التى لاتزال باقية منذ كنا قليلى الحيلة حيال الامراض واخطار الحياة ومنذكنا نجهل حاجات البشريه وامكانياتها · واليوم نحتمل كثيرا من أحداث الموت بسبب الايمان بالعجز التـام أمام القوة العليا المجهولة التى تسيطر على حياتنا الاقتصادية وتجعل الموت أمرا لا يمكن دفعه · ولعل كثيرا من أسباب الوفاة راجع الى الاعتقاد بأن كل ما يصيبنا من مرض أو سوء هو جزاء ما قدمت أيدينا من خطأ أو جريرة · وطالما حوربت أعاجيب فى تقدم الطب على أنها تخالف ما قدر للانسان من عذاب وألم ·

ان هذه النظرة القاتلة الى الامور لا تزال باقية فى كل ثقافة وفى كل مجتمع ولكنها أقل فى الهند منها فى أى بلد آخر بعد أن قهرها العلم، ولكن العلم لم يقو على ان يزيلها تماما . والوسيلة الوحيدة للخلاص هى فى التخلص من كل الآراء القديمة والعادات البالية التى لا صحة لها فى نظر العلم الحديث والتى لا تتفق مع قيم الحياة الانسانية ، وكلما أسرعنا فى القيام بهذا العمل كان أفضل لنا وكان أسهل علينا أن نفهم مسائل الحياة الانسانية ـ طول الحياة والموت .

# الفصل الرابع
# السكان والغذاء الكافي

سننظر الى مسألة السكان العالمية والى التوتر الدولي من زاوية جديدة ــ من زاوية ما انتشر فى العالم من فقر وحرمان ومجاعة وحرب مع وجود ما لا حد له من الاراضى الخالية التى لا تستغل الا استغلالا ضعيفا والتى تتطلب الاصلاح والاستغلال . واذا ما سلمنا ان الجوع هو احد الاسباب الاساسية لما بين البلاد المختلفة من عداء وتوتر فانه يجدر بنا ان نعالج المسألة وان ننظر اليها من ثلاث زوايا .

**الاولى :** من المستوى المعيشى المنخفض الذى لا يفتأ ينخفض على مر الايام بالقياس الى الحاجات الضرورية للحياة الانسانية الكريمة؛ ولاسيما الغذاء فى بعض مناطق العالم العظيمة الاتساع كالهند والصين والجنوب الشرقى من آسيا وروسيا .

**الثانية :** من حيث دأب الانسان على مر الدهور بسبب جهله على سوء استغلال الارض والموارد الطبيعية الاخرى المحدودة او عدم استغلالها ، وكانت نتيجة ذلك نقصا مستمرا فى مساحة الارض المزروعة ونقصا فيما يخص الفرد من غلتها فى كثير من بقاع العالم .

**الثالثة :** انه من الحمق بل من الاجرام ــ أمام هذا الانخفاض فى مستوى المعيشة بسبب زيادة السكان فى جانب ونقص الموارد الطبيعية فى الجانب الآخر ــ أن تترك الارض سواء كانت متسعة أو صغيرة معطلة غير مستغلة بسبب الرغبة فى بسط النفوذ السياسى أو الثقافى أو الجنسى .

ولا حاجة الى دليل احصائى ولا الى بيان علمى ليكشف ما فى العالم كله من سوء التغذية ومستوى معيشة آخذ فى الانخفاض بين معظم سكان العالم . ولا يمكن أن يقال : ان سكان العالم ــ جملة ــ قد بلغوا مستوى أفضل فى الغذاء أو المسكن أو الملبس فى الخمسين سنة الاخيرة . لقد حذر الاستاذ ج.م كينز (١) العالم بعد الحرب العالمية الاولى ان شيطان ملتس قد خرج من القمقم فى هذا العالم الذى تتناقص غلته . وفى رأيه أن زيادة السكان فى أوروبا يرجع اليها النقص فى نصيب كل فرد من الغذاء كما يرجع اليها عدم الاستقرار قبل الحرب وبعدها . وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كان من رأى كولن كلارك (٢) أن شيطان ملتس

---

(١) راجع مؤلف ج.م. كينز عن النتائج الاقتصادية للسلام طبعة لندن عام ١٩٢٠ ص ٨ .

(٢) راجع مؤلف كولن كلارك عن شروط التقدم الاقتصادى طبعة لندن عام ١٩٤٠ المرجع السابق الاشارة اليه .

لا يزال طليقا وان أكثر من نصف سكان العالم سنة (١٩٤٠) لن يصيبوا من الدخل ما يبلغهم مستوى الكفاف فى المعيشة • وعلى كل حال لقد نقص ما يخص الفرد من الضروريات فى معظم سكان العالم •

وهذا لا ينطبق - بطبيعة الحال - على مناطق قليلة فى العالم كالولايات المتحدة وكندا والارجنتين واستراليا وزيلندة الجديدة. ولا شك أنه فى النصف الاخير من القرن الماضى كان لدى الغربيين وفرة وجودة فى المواد الغذائية المختلفة نتيجة للثورة الصناعية والثورة التجارية • واليوم يستطيع الزارع أن ينتج من المواد الغذائية أضعاف ما كان ينتجه العامل سنة ١٨٥٠ أو سنة ١٩٠٠ .

وهذه الثورة الزراعيه لم تأت بزيادة فى الانتاج فحسب بل صرفت ما كان ينفق من جهد فى المزرعة الى جهد فى تحسين الحالة الصحيه وتوفير الرخاء • وبينما أدى تحسين وسائل الزراعة الى وفرة المحصولات وزيادة ما يستهلك من الاغذيه أو يصدر للخارج أدى تحسين وسائل النقل كمخازن التبريد فى السفن وقطر البضائع وعربات الالبان وطائرات المواد الغذائية المحتملة فى المستقبل أدى كل هذا الى سهولة توزيع الاغذية فى أنحاء العالم • ولكن الامر المؤلم فى هذا انه لم يستفد الشعب فى جميع انحاء العالم من هذه المستحدثات والتحسينات عامة وانما استفاد منها عدد قليل من السكان على أحسن تقدير • ومن هنا نشأت مسألة الفروق بين البلاد المختلفة فى مستوى التغذية ، وما يخص الفرد منها ووجود ما يكفى من الغذاء وتوزيعه ، وهذه الفروق فى غنى عن الشرح والتفصيل:

ففى جانب نجد غذاء كافيا وتغذيه متزنه وحالة صحية سليمة ومستوى اجتماعيا طيبا وسعادة وسلاما ، وفى الجانب الآخر نجد أجساما هزيله وعقولا مغلقة وسخطا وتوترا وشعورا عدائيا ، وكل هذا له أثر مباشر فيما نحس به فى الوقت الحاضر من مشاكل وصعاب .

والنظرة العامة الى التغذيه العالميه ، التى بنيت على دراسات قومية واقليمية كثيرة لمقادير مواد الغذاء وطبيعتها ، يظهر منها - كما يظهر من كل شىء آخر - الفروق الكبيرة التى بين بعض البلاد والبعض الآخر ، ففى بعض البلاد مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة التى يزيد السكان فيها زيادة بطيئة أدت الثورة الفنية فى الزراعة الى زيادة فى مقادير الاغذيه • أما فى غيرها من البلاد كالهند والصين فان التجارب الزراعية فيها بدائية الى الدرجة التى جعلت الشعوب أقرب الى مستوى المجاعة •

وفوق ذلك بينما توجد كثرة من الغلال الفائضة فى غربى أمريكا أو سهول كندا توجد المجاعة الشديدة فى الصين والهند وافريقية • وحتى فى البلاد التى فيها مستوى التغذيه طيب بصفة عامه توجد فئات من الشعب لا تحصل على الغذاء الكامل بسبب الفقر أو ضعف قوتها الشرائية أو الجهل بأصول التغذية الحديثة ، ولو أن أهم سبب لسوء التغذية هو الفقر ، فان الجهل يكاد يلحقه فى هذا المضمار •

ولقد وصل العلماء فى هذه البلاد وفى جميع أنحاء العالم الى معلومات

كثيرة فى الغذاء والتغذية ذات فوائد عظيمة ، ومع هـــذا فلم تصل هذه المعلومات الى علم الكثيرين حتى الفئات المتعلمة .

اما من حيث سواد الشعب فقد قل ما يصل اليها من هذه المعلومات حتى ان غذاءها لم يتحسن مطلقا بشيء منها ، ومع هذا فقد أخذت بعض البلاد المتقدمة فى التغلب على هذا التباين بين فئات الشعب فى درجه العلم بالقيمة الغذائية وفى الاغذية المختلفة بوسائل متعددة منها امداد الاطفال باللبن والاطفال فى سن الدراسة وقبلها ، والنساء قبل الوضع وبعده . وهذا يهدف الى ضمان سبق حصول هؤلاء على الغذاء بثمن بخس فى مقادير مناسبة لتغذيتهم .

ان هذا المشروع يعنى بالجماعات الضعيفة التى لا تقدر قيمة اللبن الغذائية أو لا تستطيع أن تتخذ منه غذاء لها .

كما ان فى المشروع تقديم وجبة غذائيه كافية زهيدة الثمن لتلاميذ المدارس وغذاء كذلك للمتعطلين . ان مثل هذه الاجراءات لا ترفع المستوى الصحي واللياقة الاجتماعية فى الشعب فحسب ولكنها تنقص نفقـــات الصحة العامة ، فان العدوى فى أوسع معانيها ـ اذا نظرنا اليهـــا من الوجهه البيولوجية ـ أساسا ـ مسألة متعلقة بالتغذية . والصحة الجيدة المترتبة على الغذاء الطيب لها آثار طيبة ، فهى لا تنقص الامراض التى تضعف الاجسام فحسب ولكنها تزيد المناعة ضد الامراض عامة . وهى توفر الوقت الذى قد يضيع عند المرض كما يضيع وقت من يقومون على رعاية المريض وقد يكونون من العمال المنتجين . واذا كان هذا ممكنـــا فالواجب أن تكون جودة التغذيه أكبر عوامل زيادة الانتاج وما يتبعه من الآثار المتلاحقة الطيبة . واذا ما اتخذت الحكومات الوطنية مثل هـــذه الاجراءات الاجتماعية ونفذتها بنجاح لتضمن تكافؤ الفرص بين القادرين والمحتاجين على السواء فى الامة الواحدة ـ فلا مانع من تنفيذ هذا الاجراء فى العالم كله بين البلاد المتقدمه والبلاد المتاخرة . ان مثل هـــذا الاجراء سيكون أول خطوة موفقة نحو الدونة العالمية التى نحلم بها .

ان الاختلاف بين الدول فى نصيب الفرد من « الاستهلاك » فى المآكل والملبس والمسكن والتعليم والصحة ومستلزمات الراحة والثقافة شبيه فى اتساعه بما بين الطبقات فى الدولة الواحدة من تباين ، وســـنكتفى هنا ببحث الاغذية اللازمة .

وأول مجموعة من البلاد يمكن أن توصف بجودة الغذاء نسبيا ـ على أساس احصاءات ماقبل الحرب ومستوياته ـ لاتمثل الا نسبة ضئيلة من سكان العالم . وتشمل هذه المجموعة الولايات المتحدة وكندا واستراليا وزيلندة الجديدة والمملكة المتحدة وبعض بلاد أوربا الشمالية كهولنـــدة والدانمرك والسويد والنرويج .

وتلى هذه البلاد بعض البلاد التى فى غرب أوربا والمستوى الغذائى فيها أقل من مستوى المجموعة السابقة . وتشمل المجموعة الثانيـــة بلاد شرقى أوربا وجنوبيهـــا حيث تأخذ القيمة الغذائية فى النقص من حيث نوعها حتى تصل الى مستوى بلاد الشرق الاوسط .

ونقص هذه الاغذية من حيث نوعها فى هذه البلاد يظهر جليا فيما يكثر فيها من الامراض المنتشرة كالبلاجرا وشلل الاطفال والتراكوما . وتشمل المجموعة التالية بلاد آسيا شرق السويس ، وهنا نلاحظ نقصا ملحوظا فى القدر وفى النوع فيما يخص الفرد منها . ويعانى الهنود الجوع الحاد فى وقت المجاعات وحتى فى الاوقات العادية قلما يكون الغذاء كافيا من حيث كميته ولكنه على الدوام غير مناسب من حيث نوعه . ولقد قررت لجنة بحث المجاعة سنة ١٩٤٥ أن ثلاثين فى المائة من سكان الهند لا يجدون كفايتهم من الغذاء فى الاحوال العادية ، ومعظم الباقين طعامهم غير صحى . ولقد اتضح من بحث عينة عشوائية من الهنود أجراه السير جون ميجو (١) سنة ١٩٣٣ على استهلاك الغذاء فى القرى الهندية ان ٣٩ فى المائة من الاهالى غذاؤهم مناسب وأن واحدا وأربعين فى المائة منهم غذاؤهم متوسط وأن عشرين فى المائة غذاؤهم ردىء . أما فى الصين فالجوع والمجاعات هى الحالة العادية المزمنة وأما اليابان فلم تكن شبيهة بتلك البلاد قبل الحرب ومع ذلك فلم تصل فى مستوى غذائها الى ما يقرب من الغذاء فى شمال غربى أوروبا . وليست اليوم بأفضل من الهند أو الشرق الاوسط .

وتقرب أمريكا الجنوبية من مستوى اليابان والهند . وفى أفريقية يكثر شلل الاطفال مما يدل على نقص فى العناصر الغذائية الضرورية .

ولقد أكدت ادارة الصحة العامة فى جنوب افريقية : فى دراسه عن مسائل التغذية سنة ١٩٣٨ ، وجود سوء التغذية بنسبة كبيرة بين تلاميذ المدارس البيض . فاذا كانت هذه حقيقة حالة الاطفال البيض الذين يعاملون كطبقة خاصة ( خلاف البيض الفقراء ) فان من السهل أن نقدر الحالة التى وصل اليها السود المولودون فى جنوب أفريقية بسبب قلة التغذية وسوء التغذيه .

ولا تقتصر مسأله التباين بين المناطق فى انتاج الغذاء واستهلاكه سواء فى بلاد بعينها أو فى العالم اجمع على الوفرة فى ناحية والحرمان فى ناحية اخرى . ان الوفرة فى ذاتها مشكله كما أن الفقر أيضا مشكلة . ان بعض البلاد كالولايات المتحدة أو كندا كان يقلقها زيادة الفائض من المواد الغذائية الناجمة من اتباع الطرق العملية الحديثة فى الزراعة على حين لم تستطع بلاد كالهند والصين تئن من المجاعات المزمنة أن تحصل على هذا الفائض من الغلال . ولو كان الامر يقتضى حصول البلاد التى لديها النقص فى المواد الغذائية مما فى البلاد ذات الفائض الغذائى لكان تناول الموضوع فى الوقت الحاضر مثيرا حتى من الوجهة الاقتصادية أو من وجهة التجارة الدولية بصرف النظر عن الناحية الانسانية أو ناحية التعاون العالمى أو السلام الدولى . فالولايات المتحدة مثلا قد أجبرت على أن تستورد من الاسواق العالمية من المواد الغذائيه ما يساوى ملايين من الدولارات لتنقذ الزراعة مما يسودها ، ولقد أشار اللورد بويد أور (٢) الى سلسلة

(١) راجع مؤلف السير جون ميجو عن « تحقيق فى نواح معينة من الصحة العامه فى حياة القريه بالهند » طبعة نيودلهى عام ١٩٣٣ ص ١٠

(٢) راجع مقال لورد بويد ـ أور عن « مشكلة الطعام » بمجلة الأمريكى الفنى طبعة نيويورك عدد أغسطس سنة ١٩٥٠ .

« ان الوفرة فيما تنتجه الولايات المتحدة ألقت على اقتصادياتها عبئا ثقيلا، النتائج المقوته التى ينطوى عليها كثرة انتاج المواد الغذائية عندما قال واخذت الان تؤثر تاثيرا سيئا فى تقدمها ، فالى الحادى والثلاثين من يناير سنة ١٩٥٠ دفعت وزارة الخزانه بالولايات المتحدة ٢٤٧٠ مليون ريال ثمنا للزيادة التى فى الاسواق من المواد الغذائية . وتمشيا مع هذه السياسة عدد الانتاج ، ففى سنة ١٩٥٠ قلت مساحة الارض المزروعة قمحا بمقدار عشرة ملايين فدان عما كانت عليه سنه ١٩٤٩ ومثلها سنه ١٩٥١ حتى أصبح مجموع ما يزرع قمحا بها ٦٠ مليون فدان. ولما كان زارعو الولايات المتحدة يشترون فى السنوات الرابحه ما قيمته ٩٠٠٠ مليون دولار من المصنوعات سنويا فكل نقص فى قدرتهم الشرائية يترتب عليه زيادة فى بطالة العمال فى المدن . وهذا بدوره يدعو الى تخفيض فى طلب المواد الغذائية ذات الاثمان غير الزهيدة .

ولقد حدث تخفيض فى هذه المواد بنسبة تتردد بين ٥ و ١٠ فى المائة بعد الحرب فزاد هذا فى المواد غير الرائجة فى الاسواق .

وبينما هذه الحالة تسود العالم جملة فان البلاد التى يزيد فيها السكان ببطء أو يقل سكانها عددا والتى نجح فيها تطبيق العلم على الزراعة هى البلاد التى بها وفره فى المواد الغذائية .

والواقع أن كميات الاغذية زادت فى الحاجة اليها حتى ان هذه البلاد التى بها وفرة نسبيه فى المواد الغذائية وارتفاع معقول فى مستوى المعيشة - بها تباين عجيب فى مقدار الغذاء المستهلك ونوعه بسبب اختلاف السكان موطنا وطبقه وحرفة ، ولكن هذا الاختلاف فى القيمة الغذائية للاطعمة المختلفة يمكن علاجه - كما رأينا من قبل - ببعض الاجراءات الاجتماعيه سواء من قبل الولاية أو من قبل الحكومة الرئيسية .

ولقد أشار الاقتصادى الزراعى الامريكى دكتور تولى (١) الى هذا الموضوع بقوله : « أولا فى أفضل بلاد العالم فى المواد الغذائية جماعات من ذوى الدخل المنخفض وهؤلاء فى حاجة الى مقادير من المواد الغذائية الوقائية وبخاصة من مستخرجات الالبان والخضر والفواكه، وفى بلاد المجموعة الثانية فى المستوى الغذائى يجب أن تضاف مقادير من هذه المواد الغذائية الوقائية لكل السكان تقريبا وخاصة بامدادهم ببعض الزلاليات اذا أريد لهم أن يصلوا الى مستوى مناسب فى التغذيه .

وثالثا فى كل البلاد ذات المساحات الواسعة كالهند والصين وجزء كبير من المناطق المدارية نقص لدى جميع السكان فى كل ألوان الغذاء ما عدا الغذاء الذى يولد القدرة على العمل الجسمى » .

والفروق فى الكمية والنوع فى أنواع الغذاء المختلفة فى الامة الواحدة ليست فى اتساعها كالفروق بين البلاد المختلفة . وبعبارة أخرى

(١) راجع بحث هوارد تولى عن « التناسب الزراعى والتغذية » فى طبعة تيودور شولتز عن مؤلف « الطعام من أجل العالم » شيكاغو (١٩٤٥) صفحات ١٦٦ - ١٦٧ .

فان تضييق الفروق بين فئات الشعب الواحد فى مستويات المعيشة أمكن تحقيقه لان هذا الاجراء يدخل فى اختصاص الحكومة ومسئولياتها . ومن الاسف الشديد الا نرى اى مجهود فى هذا السبيل « بين الامم المختلفة » ولا نرى الا تباينا دوليا جاثما لا يزول . برغم الجهود فى الولايات المتحدة . والخبراء من حسن الحظ - بل السياسيون ايضا على علم بهذه المشكلة ، فقد اعلن مؤتمر الينابيع الحارة للتغذية والزراعة Hot Springs Conference on food and agricu Lture سنة ١٩٤٣ أن لا فائدة فى انتاج وفرة المواد الغذائية ما لم تكن لدى الافراد والامم اسواق لشرائها . ويجب ان تتسع اقتصاديات العالم حتى تجعل القوه الشرائية قادرة على تزويد كل البشرية بمايلزمها من غذاء . فاذا وجد العمل لكل عامل فى جميع البلاد واتسعت مجالات الصناعة ، والغى الاستغلال ، وزاد الانتقال بين أنحاء بلاد بعينها وبين بعض البلاد والبعض الآخر وتحسنت وسائل المال من حيث ايداعها وتداولها فى البلد أو بين البلاد المختلفة ، وبقى التوازن الاقتصادى بين الدول، فالاغذية التى ينتجها العالم تصبح فى متناول الجميع .

ثم جاء فى التقرير بعد ذلك « أن أكبر المسئوليات هى فى أن تراعى كل امة ان لديها الغذاء الكافى لحفظ حياة مواطنيها وصحتهم . وبلوغ هذه الغاية هو الذى يقرر مصيرهم السياسى . ولكن كل امة تستطيع أن « تبلغ هدفها كاملا اذا ما تعاونت مع الامم الاخرى وعملت عملا مشتركا » . وهذا هدف عظيم القيمة بالنسبة لعالم فرقته الخلافات الجنسية وسمم أفكاره دين القومية الحديث . وأن تنفيذ هذا الاقتراح لن يكلفنا شيئا مذكورا اذا قيس بما يتكلفه العالم من الانفس والاموال اذا ما قامت حرب عالمية ثالثة أو حروب محلية كالحرب الكورية على سبيل المثال .

هذه الصورة مؤلمة الى حد كبير ولكن تصرفاتنا اليوم تجعل الامر مزيدا من السوء بدلا من أن يتحسن . ومع أن كل العوامل التى ذكرناها هى التى دعت الى هذه الفروق المؤلمة بين الدول فى الحصول على الغذاء وفى انتاجه فكلها يمكن أن نرجعها الى سببين رئيسيين : الزيادة الضخمة فى عدد السكان والنقص المخيف الذى يكاد يكون عالميا فى الموارد الطبيعية . ولقد تنبه المفكرون أخيرا الى هذه الأزمة المزدوجة ولكن لا بد كالعادة - من مرور وقت طويل حتى يتحول هذا الشعور بخطورة الحالة الى أوامر حكومية تقف نمو السكان أو تطور البيئة التى يعيش فيها الزارعون وأولئك الذين يقفون فى طريق الطبيعة السوى فى جميع أنحاء العالم .

ويمكن أن نوجز نمو السكان وما فى ايدينا فى الموارد فى شىء من التقريب الى الأرقام الحقيقية . ان بالعالم اليوم حوالى بليونين وربع البليون من السكان . وفى صبيحة الغد سيتناول طعام الافطار ستون الف شخص زيادة على عدد اليوم ، بمعنى أن سكان العالم يزيدون من عشرين الى اثنين وعشرين مليون نسمة كل سنة . والواقع أن هذا ليس بالكثير اذ قد بلغت الزيادة سبعة عشر مليونا سنويا فى الأعوام العشرة الأخيرة برغم ويلات الطبيعة وما جره الانسان منها فى أثناء

الحرب العالمية . واذا أخذنا بهذه النسبة فى الزيادة فسيبلغ سكان العالم ٢¾ من البليون سنة ١٩٧٢ وسيبلغون ثلاثة بلايين سنة ٢٠٠٠ بناء على تقدير أحد الثقات .

فهل نحن اكثر عددا مما يجب أن يكون ؟ من الجائز انه ليس كذلك . ان عشرة بلايين أو عشرين بليونا ليس بالكثير لو تيسر الغذاء الكافى وسائر الحاجات الضرورية ووسائل الرفاهة لهم . ولكنا على علم بأن نصف سكان العالم أو أقل من النصف بقليل نصفهم من سكان آسيا سيأوون الى فراشهم جائعين هذا المساء . فاذا لم تكف كمية الغذاء الحالية جميع العالم على مستوى معيشة الفرنسى أو الايطالى أو الهندى اما لعدم كفاية الغذاء أو لنقص فى القوة الشرائية أو لسوء التوزيع فان موارد العالم الطبيعية وموارد التغذية البشرية سائرة الى العدم . هذا هو المستوى الثانى الذى يجب معالجة مشاكل السكان وحالات التوتر الدولية على أساسه .

ومن النظريات التى ذهب اليها أحد مذاهب الرأى من وقت غير بعيد : أن الفقر انما يوجد فى أحضان الثراء . وهذا المذهب لا يزال باقيا الى الآن . فالكثير من القادة السياسيين فى الهند مثلا يؤمنون بقوة أن الهند فى امكانها أن تطعم وتكسو وتسكن وتعلم وترفه ثلثمائة مليون نسمة وأكثر من ذلك فى مستوى مرضى للحياة . وأصحاب هذا المذهب لا يرون انه توجد مشكلة سكانية أو ان المجاعة على الأبواب اذا كان هناك تحديد النسل . ومن رأيهم أن ما فى الهند أو غيرها فى كل بقاع العالم فى شقاء وتعس بسبب الجوع ليس راجعا الى ذلك وانما هو راجع الى حد ما أو راجع – كلية – الى وسائل الانتاج الخاطئة ، وأكثر من ذلك الى التوزيع الخاطىء .

وهناك يروى مذهب آخر حديث أقرب الى الصحة وهو ان المسألة ليست مسألة الفقر بين أحضان الثراء وانما هى الفقر بين أحضان الطبيعة التى يشتد فقرها كل يوم عن اليوم الذى قبله . وقد أشار الى هذا كولن كلارك بقوله : « كثيرا ما تظهر العبارات الشائعة بين الناس عن الفقر فى أحضان الثراء أنها أبعد الأقوال عن جادة الصواب . ان هذا الفقر المتغلغل بين الطبقات لا يمكن أن يعالج باصلاح وضع سياسى أو نظام اقتصادى . وعلاج هذا الأمر لا يكون الا بفهم صحيح لما بين أمنا الأرض والطبيعة من اتحاد تام . ان عدم ادراك هذه الحقيقة ( حقيقة وحدة الطبيعة ) كان سبب حرب الجهالة العمياء التى شنها الانسان على الطبيعة ردحا طويلا من الزمان . وقد ترتب على هذه الحرب تلف التربة ونفاد الموارد الطبيعية . وكلما زاد سكان العالم واجتثت الغابات لتفسح السبيل الى بناء المساكن واستعمال الاخشاب وكلما حرث الانسان الحقول وتقدم الى الامام ضعف خصب التربة وقضى عليها آخر الأمر . قال السيد وارد شبرد (١) : لقد أفلح الانسان الحديث فى أمرين ، لكل منهما القدرة الكافية للقضاء على

---

(١) راجع مؤلف وارد شبرد عن الطعام أو المجاعة طبعة نيويورك ١٩٤٨ ص ٥٦ .

المدنية . أحدهما الحرب الذرية . والآخر هو تحلل الأرض . والأمر الأخير هو أشدهما فتكا . فالحرب تبعث الفوضى أو تقضى على النظام الاجتماعي الذى هو أصل المدنية . أما تحلل الارض فهو يقضى على البيئة الطبيعية التى هى أساسها .

لقد ظل الانسان طيلة ثلثمائة سنة أو أكثر يتصرف ازاء الطبيعة كما لو كانت مواردها لا تنفد . حقيقة ان الفداء ساعة تتجدد . واذا لم تستغل الأرض استغلالا سيئا ( وهـذا الشرط هام فان الاجابة معلقة عليه ) فهى تعطينا محصولا جديدا فى السنة القادمة والتى بعدها وهكذا ، ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة الى ما نحتاج اليه من المعادن ، فهذه الموارد التى لا تتجدد على مرور الايام تستخرج من الأرض فى مقادير محدودة . وبعضها فى أعماق سحيقة أو مختلطة بمواد غريبة مما يجعل الحصول عليها فى غاية المشقة . فضلا عن أن هذه المعادن التى نعرفها والتى نستطيع الحصول عليها بدون كبير عناء موزعة فى انحاء العالم توزيعا غير مبنى على أى أساس .

ولو كان في استطاعتنا دوام الانتفاع بما تخرجه الأرض من المعادن لكان هـذا مبعثا للرضا . ولكن الواقع أن فيها خسارة دائمة ـ اما خسارة تامة كما فى الوقود أو خسارة طفيفة كما فى الرصاص المستعمل فى البطاريات ـ واعتمادا على النسبة الحالية لاستخراج المعادن واستهلاكها نجد أن مواردها تستنفد بكميات ضخمة علما بان هـذه الموارد لابد نافذة آخر الأمر .

وكل ما فى بطن الأرض من معدن كالنحاس أو القصدير لا يتجدد سنة بعد سنة بدلا ممـا تستخرجه منه . ولا شك أن الانسان ينتقل الى مستودع جديد فى المنجم اذا ما سلك السبيل اليه . ولكن اليوم الذى ينتهى فيه المنجم قريب ـ بل قد جاء هذا اليوم فعلا فى بعض المناطق وعند ذلك يبطل العمل ويقف العامل .

وقد اتبع الانسان فى سائر الجماعات البشرية المختلفة ـ سياسة اقتصادية استغلالية محضة ، يأخـذ خيرات الأرض ولا يمنحها فى مقابلها شيئا . لقد أساء استغلالها بحيث أتلف القشرة الرقيقة التى تعلو التربة فى موسم ممطر واحد ، وهى لا يمكن أن تعود الى حالتها الأصلية الا فى عدة قرون . وقد ازال الغابات حتى حرم التربة الرطوبة الضرورية لها . وحتى اذا لم يغل الانسان فى اتلاف التربة واضاعة الماء فانه غلا فى الرعى وفى استنبات المحصولات . ولقد قلب التوازن البيولوجى فى الطبيعة بما ساقهاليه طمعه الى قتل الحيوان واتلاف النبات . وارهق الأرض حتى افقدها خصبها وتحللت تربتها فانهك بذلك البيئة التى يعيش فيها حتى أصبحت فى حاجة الى عدة قرون لكى تعود الى سيرتها الاولى .

هذا ولو أن ما أتلفه الانسان من البيئة الطبيعية التى يعيش فيها لا يختلف الا فى الجزئيات بين قطر وقطر فانه سبب فروقا كبيرة فى الانتاج فى الاقطار المختلفة . فبصرف النظر عن عوامل التعرية التى

تؤثر فى التربة – يتوقف خصبها على طرق الزراعة المختلفة وأشعة الشمس والأمطار والنبات والحيوان وكل ما تمدها به الطبيعة او تسلبها اياه . وهذه العوامل تختلف من قطر الى قطر بحيث لا يتفق حقلان من القطن أو الارز – ولو نظريا – فيما يغلان ، من الياف القطن أو حبوب الارز ، واذا ما اضفنا اليها الفرق بين مستوى الثقافة لدى زارعى الاقطار المختلفة فلا ريب فى زيادة الفرق بين غلة كل منها .

وغلة الأرض الزراعية فى أمريكا وكندا لا يمكن بأية حال أن تعد نموذجية بالاضافة الى سائر البلاد وهى متوقفة على حياة الأرض الطويلة أو لعلها متوقفة على حياة الأرض ذاتها · وليس انهاك قوة الأرض ونقص خصبها مقصورا على بلد دون آخر ، انه ينتشر كما ينتشر الوباء ، ففى كل بلاد العالم – ما عدا مساحات صغيرة فى شمالى أوربا الغربى لم يحتفظ بالغابات على اساس استمرار استغلالها بل هى تجتث من جذورها ، وتستغل المراعى الى ابعد الحدود . وينخفض مستوى المياه وتفيض الأنهار وتغير مجراها . ان الطبيعة قد اختل ميزانها ، وان يد الانسان الجاهلة المدمرة قد القت بكرة الشقاء على العالم لتجرى مجراها فيه .

وفضلا عن هذه الاعمال الخاطئة حال جشع الانسان فى استغلال ماله دون زراعة الأرض بما يناسب تربتها . وليس فى العالم كله أرض يزرع بها المحصول المناسب لتربتها بصفة مستمرة ، وانما بما تأتى به الحاصلات من ربح سريع . وتطبق القواعد الاقتصادية الموضوعة للصناعة على المسائل الزراعية دون نظر الى القوانين الطبيعية والحيوية التى تتحكم فى صلاحية التربة وفى راى السيد وليم فوت (١) أن أشد ما يصيب التربة من ضعف من اثر انهمار المطر الذى لا ضابط له . ان الدورة المائية ( دورة الماء من الهواء الى الأرض وعودته مرة أخرى الى الهواء عن طريق التبخر الذى يحدث فى المحيطات عادة ) لا تنتظم وينبنى على ذلك الفيضانات وتعرية التربة وانحلالها .

وفى الاحوال العادية تغطى الأرض طبقة من البقايا النباتية وهذه تمتص ماء المطر وهذا الماء يتسرب منها ببطء فى اثر جاذبية الأرض . وأرض الغابات مثلا تحتفظ بقدر غير قليل من الماء له أكبر الاثر فى ضبط الفيضان فاذا ما أزيلت الاشجار أو الحشائش أو غيرها مما يغطى سطح التربة بفعل الفأس أو المحراث أو الرعى أو الحريق أو الحيوان تأخذ طبقة البقايا النباتية فى الاختفاء ويعقب ذلك زوال الطبقة العليا فى التربة ثم يعقب ذلك انحلال جزئى يليه انحلال تام . يضاف الى كل ذلك ما يحدث فى تكوين التربة من تغير . والتربة المثالية كالتى ترى فى المراعى محببة تسمح بتسرب الماء فاذا ما تفتتت هذه الحبيبات بسبب الزراعة غير الأصولية أو من تلف بعض المواد العضوية يشتد تماسك التربة وتزيد صلابتها فاذا ما امطرت السماء مطرا غزيرا فقد امتلأت المسام الضيقة بالماء ويبقى الماء على التربة . ونظرا الى عدم امتصاصه يسيل على سطحها . وهذا لا يسبب الفيضانات الضارة فحسب بل

(١) راجع مؤلف وليام فوت «الطريق الى البقاء» طبعة نيويورك عام ١٩٤٨ ص ٩٧ ·

يحمل من التربة ما يملأ البحيرات ومخازن الماء . ويقول السيد فوت « ان من اكبر العوامل التى تؤثر فى تسرب المياه وهو ما يدعو آخر الأمر الى انحلال التربة واحلال الحاصلات الزراعية محل النباتات الطبيعية ٠

ان زراعة المحصولات التىتزرع فى خطوط متوازية كالفول والقطن والفلال والطباق تفقد من تربة الأرض مائة ضعف أو أكثر ما يفقد من ارض الغابات والمراعى ، على ان الحبوب الدقيقة كالقمح والشعير والشوفان تفقد من ١٦ الى ٤٠ ضعفا لهذه الكمية ٠

وليس انحلال التربة مقصورا على استراليا أو الولايات المتحدة. ان جهل الانسان وسوء استعمال الأرض عدة قرون كثيرة تركا أثرهما فى معظم البلاد . وان فى المكسيك وشيلى والولايات المتحدة واليونان وايطاليا والشرق الأوسط والهند والصين واليابان واستراليا لشاهدا على ما سببه الطمع من استهلاك الموارد التى لا تعوض ، وانحطاط الزراعة ، وتسرب ما لا غنى عنه من الماء ، والانحلال الشديد فى تربة الأرض . ولن ينقذ الموقف الا تحديد شديد فى النسل وابقاء على الموارد الطبيعية ٠ فكلما زاد عدد السكان نقص ما يخص الفرد من الأرض الزراعية وهذا يعنى بطبيعة الحال نقصا فى الحاصلات وخفضا فى مستوى المعيشة ٠ ولما كان التباين فى مستوى المعيشة قد وصل الى مستوى مؤلم فى البلاد المختلفة فلن يستطيع الانسان أن يخفض مستوى المعيشة الحالى لانه غير مرتفع ، وأمام هذه الأزمة فلا مجال للتحدث عن التزامه الانسانية أو اعلان حقوق الانسان فى الهند أو فى الصين حيث يسجد الانسان ويزحف ويستجدى لقدح من شعير او فلس من نحاس . بل كيف تكون هناك كرامة انسانية او حريات اربع اذا بلغت الوفيات فى بعض البلاد نصف سكانها قبل بلوغ العاشرة او اذا كان ما يتقاضاه الانسان أجرا على ادنا الاعمال لا يتجاوز الملاليم. ولا خلاص للعالم الا بان تستغل الموارد المتجددة الى أقصى حد — لا بالقضاء على خصوبتها ثم تسخير العلم فى تعويض ما يضيع من الثروة الطبيعية باساليب غير علمية ولا باستنفاد الموارد التى لا تعوض ، ولكن بالمحافظة على ما فى العالم من خيرات ٠

ويجب الا تقابل شدة الحاجة المتزايدة الى هذه الموارد بزيادة الاستغلال بل بخفض الطلب . وهذا يعنى الحد من زيادة السكان وحفظ التوازن بين عدد السكان وقوة الأرض الانتاجية . قال الدس هكسلى (١) فى هذا الصدد « ان ما فى العالم من اشقاء مروع لا يخففه الكلام الرقيق ولكن علاجه فى العمل على القضاء على أسباب هذا الشقاء » .

وتاسيسا على هذا القول فانه مع صحة ما قدمنا فى ان انحلال وانهاك قوى الأرض وازالة الغابات وانخفاض مستوى الماء وسد مجارى المياه له آثار اشد خطورة من نفاد الموارد المعدنية فليس معنى هذا انه لا سبيل الى الخلاص، وان الجنس البشرى مقضى عليه بالهلاك نتيجة لنفاد الموارد العالمية سواء ما كان فيها متجددا أو ما كان غير قابل التعويض . ثم ان فى محاولة الابقاء على ما فى العالم من خيرات

(١) راجع مؤلف الدوس هكسلى المرجع السابق ٠

يوجد فروقا كبيرة بين بعض البلاد وبعضها الآخر . ويجب ألا تنسى انه حتى فى البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة لم يوجد بها ادارة لحفظ الخصوبة الا من امد قريب ، ومن البلاد - كالهند - ما لا يوجد بها هذه الادارة ، ومع أن عناية أمريكا بتربتها تفوق غيرها من البلاد فقد شهدت انسداد مجارى الانهار وانخفاض مستوى الماء .

والاتحاد السوفيتى الذى عمل المعجزات فى كثير من النواحى بالرغم من حداثة العهد وبالرغم من العوائق الاقتصادية لم يقم بأى اجراء لوقف انحلال تربته . ومما قاله جون فيشر (١) فى هذا الصدد « من أسباب قلة محصول الأرض فى روسيا انهاك تربة الارض . لقد استغلت استغلالا قويا عدة قرون . ولم يكن فى امكان الروس اصطناع اية مادة مخصبة لتعيد الى الارض خصبها ، وقد حرمها استعمال الزحافات بدل الخيل فى انتقال السماد . ومن أسباب ضعف المحصول فيها قلة الامطار اذ لا يزيد المطر على ست عشرة بوصة فى اجود القطاعات الزراعية فى أوكرانيا . ومع تقديرنا لهذين السببين يتضح أن الزراعة فى روسيا متأخرة ، وهو امر غريب بالنسبة لروسيا ولا يستند الى أساس معقول . والواقع انه لم يعمل اى شىء ليمنع انحلال التربة . وما أكثر ما يلحظه السائح البسيط من آلاف الافدنة التى أتلفتها عوامل الانحلال ولا يوجد خزان واحد أو سد مبنى فى اى مكان فى غربى روسيا »

ومع ذلك فليس بعيدا عن الاحتمال ان توقف جميع الاعمال التى تسبب انحلال التربة والمجاعة فى جميع انحاء العالم . فانه اذا عمم اتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على موارد الأرض وتقدمها ولو بالقدر الضئيل الذى يؤهلنا له علمنا القليل ، فالأمل متسع لتخفيف هذه المسألة . واذا كان من غير المستطاع تقدير هذا الاثر فى أرقام فلا شك ان هناك أملا فى تحسين الاحوال فى المستقبل اذا وضعت معلوماتنا الحالية موضع التنفيذ فى جميع انحاء العالم . ولقد كتب الكثير عن انحلال التربة فى الولايات المتحدة واستراليا والشرق الأوسط . ولو أن الولايات المتحدة يحق لها ان تفخر بان لديها ادارة للمحافظة على التربة وأن الاعمال الزراعية فيها مبنية على أحدث ما وصل اليه العلم الحديث فقد هالها - بل لقد أزعجها - ما كتبه كثير من العلماء فى هذا الموضوع . وهذا كله فى بلاد بلغت فيها المعيشة أعلى مستوى فى العالم وطبق العلم على جميع المسائل اليومية العادية وانتشرت عادة منع الحمل انتشارا واسعا . أما فى الهند والناس لا حد لزيادتهم فاذا ماتوا فلا يحزن احد على موتهم - فقد أصبح انحلال التربة مشكلة خطيرة . ومع هذا فالناس - وسبعون فى المائة منهم يعتمدون على الزراعة فى كسب قوتهم - يجهلون كل الجهل الحرب المشتعلة بين ظهرانيهم والتى تهدم أساس المدنية الهندية . ولكن الحكومة التى لا تزال تتبع سياسة ترك الحبل على الغارب فى

---

(١) راجع مؤلف جون فيشر عن «لماذا يتصرفون كالروس» طبعة نيويورك عام ١٩٤٦ ص ٢١٤ .

المسالة السكانية قد عمدت اخيرا الى سياسة التشجير وتنمية الغابات ولكن لا يدرى احد عدد ما امتدت جذورها من الاشجار فى هذه التربة التى فقدت خصوبتها من كثرة ما استغلها السكان . وتتحدث الحكومة عما تعتزم القيام به لتزيد رقعة الارض المنزرعة حتى تصل الى مستوى الاكتفاء الذاتى فى الغلال سنة ١٩٥٢ ! ولكن طبقة التربة العليا - دون أن يعرف احد او يرى احد - تذروها الأعاصير أو يمحوها الفيضان فى هذه الاثناء . وبينما يقرر خبراء التربة انه لابد لتكوين بوصة من التربة من مرور ثلثمائة سنة او ألف سنة لا يدرى احد بأى سرعة تفقد هذه التربة الخصيبة . وليس الأمر مقصورا على الا زيادة فى مساحة الأرض الآن بل ان ما فى أيدينا من الأرض فى نقص مستمر بما يطغو عليها من رمال الصحراء أو مياه البحار . نذكر على سبيل المثال المنطقةالتى تبلغ مساحتها ٨٠٫٠٠٠ ميل مربع الواقعة على مقربة من وادى نهر ستلج Sutlej اخذت الصحراء تزحف ببطء وباستمرار حتى احالت الأرض الزراعية الى صحراء مجدبة . وهذه صحراء راجبوتانا Rajputana قد سدت الرئة اليمنى للهند بالرمال والاملاح ، ففى هذه المنطقة تهب الرياح الشمالية الشرقية مدة ستة أشهر سنويا حاملة الاملاح والرمال لهذه الصحراء فى حين تهب الرياح انماتية المحملة بالرمال الى الشمال الغربى فى الهند . وهكذا اتسع نطاق الصحراء فى الهند ، وكانت سببا فى تحويل مجرى الإندوس Indus الى الغرب ومجرى نهر ستلج الى الشمال.

وكلما كان موسم الامطار او حتى فى الصيف لا يجود بالمطر الكافى فى الهند تجف البرك والبحيرات والابار ، وينخفض مستوى الماء فيها بحيث يصعب رفع الماء منها الا بجهد شديد . وقد شغلت مسالة الجفاف عقول الفلاحين كثيرا فى الأيام الأخيرة . ولقد انخفض مستوى الماء فى بعض المناطق حتى أصبح لا يمكن رؤية الماء فيها الا بعد عمل حفرة عمقها ثلثمائة قدم .

وليس لدينا تقويم بمساحة الأرض التى اصيبت ، ولكن بناء على تفسير السير هارولد جلوفر مدير ادارة الصحراء الهندية « كان انحلال التربة سببا فى خفض الانتاج فى مساحة قدرها ١٥٠ مليون فدان » ومن رأيه ان انحلال التربة ونقص الخصب من أخطر المسائل التى تواجه الهند الآن . ولم تكن أهمية الغابات فى رءوس التلال معروفة هناك الا حديثا . وكانت الغابات من اموال الدولة المباحة لا يملكها أحد ، فكان الفلاحون يقطعون الأشجار ويأخذون أخشابها ويغذون ماشيتهم ويرعون فيها أغنامهم وماشيتهم وهذه تتلف ما بقى منها فى النهاية وكثرة البقر فى الهند وضغطها اشد من ضغط السكان فان فيها ربع ما فى العالم منها واكثر الماشية عبء ثقيل لا فائدة منه على الأرض » .

وليس هذا كل شىء . فان الحاجة الى الوقود بلغت حدا جعلهم يقطعون الاشجار دون تمييز بينها ولم ينج من ذلك أشجار الكافور التى كانت على جوانب التلال بمنظرها البديع وسحرها الرائع .

وكانت الاخشاب نهبا مقسما بين الاهالي تستخدم في شتى الامور وما من مكان في جميع أنحاء الهند الا كان شاهدا على قطع الغابات وانحلال التربة وانخفاض مستوى الماء ونقص الزراعة ومع هذا تهتم الحكومة بتحديد النسل ، بل انها وجهت عنايتها الى خفض نسبة الوفيات ورفع مستوى المعيشة . ولا يدرى احد متى تقع المعجزة أو كيف تقع . أو لا شيء يدفع هذا البلاء الا معجزة . في هذه الأثناء يزيد سكان الهند اكثر من اربعة ملايين نسمة في كل عام . كيف اذن يكون الخلاص من انحلال التربة ؟ هل من سبيل الى أن تعد الارض تراثا مقدسا يجب استعماله برفق وتبليغ ذلك الى من يولد بعد من الأبناء والأحفاد . ربما بلغنا المراد بخمس : الاولى دراية مبنية على العلم والثانية نشر هذه المعلومات بين الشعب والثالثة تنفيذ ما تقضي به المعلومات بكفاية فنية منظمة . والرابع رأس المال او الرصيد الكافي الناتج من زيادة الانتاج على الاستهلاك حتى يمكن تنفيذ المشروع على اوسع نطاق . واخيرا اصلاح كل شبر من ارض باساوب مبني على دراسة وفهم ، ومتفق مع افضل وسائل الزراعة اينما كانت هذه الأرض وايا كان مالكها . وكل أرض غير مزروعة لأسباب عنصرية او استعمارية او تعسفية يجب ان توضع في أيدي من يحسن استغلالها وبذلك يزيد كمية الغذاء العالمي تحت اشراف هيئة دولية اذا لزم الامر .

وبينما تعجز الجهود عن ان تنقص الفروق الواسعة بين مستويات المعيشة في البلاد المختلفة تختمر « أزمة مزدوجة » شديدة في معظم بلاد العالم وبخاصة في البلاد التي بلغ فيها تكديس السكان أقصى مدى له . وفي هذه البلاد التي تحتاج مشكلتها السكانية الى حل ليس أمرها مقصورا على ان اغذيتها لا تزيد وفقا لزيادة سكانها . ولكن مصيبتها الكبرى هي في أن هذه الارض التي هم في أشد الحاجة اليها تقلت تدريجا ودون وعي منهم بسبب الجهل والطمع وسوء استخدام تربة الأرض . وفضلا عن هذا الاستغلال الذي انهك قوة الأرض أخذت الموارد الاخرى تنقص بسرعة من شانها أن تؤدي الى افلاس العالم في المستقبل القريب .

ان هذه الظروف مؤلمة لا شك . ولكن ما يزيد الحالة سوءا ان البلاد المكدسة السكان هي اكثرها استعدادا لزيادة المواليد . فهي تتبع سياسة تحسين الخدمات الصحية بل هي ستتوسع في هذه السياسة على مر الايام . وكلما زاد استخدامهم للوسائل الحديثة في الوقاية والعلاج زادت قدرتهم على خفض نسبة الوفيات بما في ذلك وفيات الاطفال والامهات . ان هذا المستقبل المرجو لا يجلب الا زيادة في خطورة المسالة التي تتمشى مع زيادة السكان . وهذا لا يعني أنه علينا أن نغلق أبواب المستشفيات ونقضي على مهنة الطب فانه امر لا يمكن أن نفكر فيه من الناحية الانسانية على الأقل فضلا عما يقتضيه التطور من المرور في هذه المرحلة للوصول آخر الامر الى التوازن السكاني بين المواليد والوفيات في جانب وبين ما لدينا من الموارد في الجانب الآخر . وقد تتخذ هذه البلاد السبيل الى الحد من زيادة السكان ولكن ثقافة هذه البلاد ومعظمها في آسيا ستقاوم الى حين كل الوسائل

الاختيارية للحد من زيادة افراد الاسرة . وامام هـــذه الحالة ذات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية يبدو انه من الاجــرام الاحتفاظ بأراض قليلة السكان مما يعد خاليا فى الحقيقة بالنسبة الى غيرها من الأراضى لأسباب سياسية أو عنصرية أو استعمارية .

أين تقع هذه الاراضى وما الذى فى وسعها أن تنتجه وما العوائق التى تحول دون تحسينها واستغلالها . هذه الاراضى كما رأينا من قبل تشمل استراليا والبرازيل وكندا والارجنتين ووسط افريقية وسيبيريا ومنشــوريا الى غانة الجديدة وبورنيو وجزيرة سليمان وهبريد الجـديدة وكاليدونيا الجديدة . وليست دراسة هذه الاقاليم من الناحية الاقتصادية ــ وهى الناحية الزراعية فى أساسها ــ ضرورية فى بحثنا الحالى كما سبق بيانه من قبـــل ، ومع ذلك فالاراضى التى فى المحيط الهادى مثل غانة الجديدة وبورنيو حيث عدد السكان الاصليين قليل والسكان البيض أقل ــ يمكن أن تستقبل فى المستقبل عددا من المهاجرين الاسيويين وغانة الجديدة أو ايريان اسمها الحديث أكبر الجزائر فى الارخبيل الاندونيسى وتبلغ مساحتهــا ٣١٢٠٠٠ ميل أو قدر مساحة الجزائر البريطانية مرة ونصف مرة والسيادة السياسية لهذه الجزيرة لا تزال موضوع نزاع. ويرى الاندونيسيون أن لهم الحق فى ملكيتها على أنهم أصحاب الحق فى كل ما تملك الحكومة الاستعمارية المطرودة ، أما الاستراليون الذين لم تكفهم سياسة جعل استراليا « قارة بيضاء » فلا يرضيهم نقل سيادة ايريان من الهولنديين الى الوطنيين . كذلك فان الامريكيين الذين ليس لهم مطامع استعمارية فى الجزيرة ويودون أن تبقى الجزيرة لاسباب حربيـة فى أيد صديقة دون علم بمن تكون هذه الايدى الصديقة الآن ــ علما بأن الصداقة والعداوة تتناوبان كثيرا فى السياسات الدولية بشكل مثير . وهكذا نرى أنه فى حين يدعى الاندونيسيون ملكية الجزيرة كلها لا يزال يحكم الهولنديون نصفها (١) الغربى (١٦٠٠٠٠) ميل مربع والباقى فى حماية استراليا وايا كان صاحب السيادة فى ايريان فليس فى وسع الهولنديين والاستراليين استعمارها أو العمل بنجاح فيها لان عدد البيض فيهــا لا يتجاوز واحدا فى المائة من عدد سكانها .

ويبلغ سكان الجزيرة الاصليين ــ الايريان ــ حوالى مليون ونصف مليون نسمة ولو انه لم يعمل فيها اى احصاء فى اى يوم من الايام . وتتردد كثافة السكان فيها بين ٢ ، ٣ ، ٦ والمتوسط العام لكثافة الجزيرة كلها حوالى ٤ فى الميل الواحد . وليست ارض الجزيرة قليلة الانتاج وبالرغم من انها جبلية الا ان فيها انهارا كثيرة ذات مقادير كبيرة من الماء ويبلغ متوسط المطر السنوى فيها مائة بوصة ، وتتردد درجة الحرارة فيها بين ٧٣ و ٩٢ درجة فهرنهيت ويشبه مناخها مناخ جنوبى بلاد الهند .

وقد وضعت كل من استراليــا وهولندا للجزيرة نظاما اقتصاديا خاصا يقضى بأن ينتزع منها المواد الخام باستخدام راس المال الاجنبى والعمل الوطنى اما الزراعة فقد عاق تقدمها رغبـة الحكومة فى الربح

(١) كتب هذا قبل استقلال البلاد .

السريع وعدم وجود ذوى الكفاية الفنية فى العمال . فهى زراعة بدائية الى اقصى حد ولم يبذل اى مجهود لتقدمها لان العمال فيها يؤجرون ويعملون على أساس نظام اقتصادى استخراجي . وليست العلاقة بين الفلاح والارض علاقة ملكية وهذا ما جعل المستوى الزراعى فيها منخفضا .

قال فلكس كيسنج (١) فى أثناء مناقشته لمساوى تسخير الاوربيين للوطنيين فى العمل : « يتاثر المجتمع الوطنى كما تتاثر الافكار الوطنية بقضاء الاهالى بعيدين عن قراهم فتره طويلة من الزمان فى خدمة الاوربيين . ومعظم سكان الجزيرة من الرجال يلعبون هذا الدور . وقد ظهر من احصاء سنة ١٩٣٨ فى غانا الجديدة ان ٢٢ فى المائة من البالغين ( اى ٤١٫٠٠٠ من ١٨٧٫٠٠٠ ) كانوا ضمن العمال. هذا ولو أن سكان بابوا وسليمان قليلون فان نسبة الجماعات التى رحلت للعمل لا تقل عن هذه النسبة . ومع هذا ففى المنطقة اليوم تبدو ندرة العمال واضحة فى كل مكان وبخاصة فى غانة الجديدة لان استراليا والحكومات البريطانية اتبعت فيها سياسة استخدام العمال الوطنيين بدلا من جلب العمال من خارج البلاد .

وكل من تناولوا الكلام عن غانة الجديدة من الكتاب على اتفاق فى انها تستمتع بتربة خصبة صالحة لزراعة كثير من الحاصلات المدارية فيها ، وفيها ندرة العمال وخاصة من تاقلموا مع هذه المنطقة ليعملوا فى هذه البلاد . وقد نشر هذا الكلام فى بيان رسمى منذ حوالى ثلاثين سنة جاء فيه « من المحال دراسة التقارير السنوية دون التاكد من أن هذا الاقليم (بابوا) به آلاف الفدادين من الارض ــ الخصيبة . واكثر هذه الأرض مما يسهل الوصول اليه وبها مساحات كبيرة من السهول وتربتها رسوبية صالحة لزراعة جوز الهند والمطاط وقصب السكر . وفى المستويات المرتفعة من البلاد أراض عظيمة الصلاحية لزراعة البن والشاى . ولا يكاد يوجد محصول مدارى لا يمكن زراعته فى احدى نواحى هذه البلاد » .

وفى سنة ١٩٢٧ وصل س . هـ . روبرتس ( ٢ ) الى النتيجة نفسها فى بحث مطول فى خصب الارض الانتاجية وامكانياتها الاقتصادية ومن رايه « ان اهم سبب لتاخر الحالة الاقتصادية فى غانة الجديدة هو نقص اليد العاملة . لقد وجد نقص اليد العاملة فى كل مكان ومن رايه ان الحل الوحيد هو السماح للاسيويين بالهجرة اليها ليمنحوها اليد العاملة ويحسنون مستوى الارض. ليس فى الامر خيار وليس هناك طريق وسط . هذا هو السبيل الى مستقبل المحيط الهادى اذا كان القول على الحق والمنطق . الطريق بين لمن اراد ان يسير ولا مفر من هجرة بعض الاسيويين بل هى ضرورية . ان الاحداث تشير الى هذا الاتجاه

---

(١) راجع مؤلف فيلكس كيسنج عن « البحار الجنوبية فى العالم الحديث » طبعة نيويورك ص ٣١ .

(٢) راجع مؤلف س . هـ . روبرتس عن « مشكلات السكان فى المحيط الباسفيكى» طبعة لندن ١٩٢٧ ص ٢٨٢ .

منذ زمن بعيد ولو ان الحكومات ـ سـواء منها الفرنسـية والانجليزية والامريكية ـ لم تكن تود أن تعترف بهذه الحقيقة المرة وهى ان تعتمد هذه البلاد اعتمادا كليا على الايدى العاملة الاسيوية . وبعد ذلك بعشر سنوات سنة ١٩٣٧ جاء فى تقرير كارل بلزر الى مؤتمـر الدراسـات الدولية « ان جزائر المحيط الهادى وبخاصة غانة الجديدة وسليمان وهبريد الجديدة تستفيد كثيرا من هجرة العمـال الاسيويين ولا يوجد ما يمنع مطلقا من زراعة محصولات متنوعة فى هـذه الجزائر وجـزيرة غانة الجـديدة غنية بالمعـادن والاخشـاب ويمـكن أن تنتشر فيهـا زراعة القصب والبن والشـاى والكاكاو والمطاط والموز والطباق والقطن وبخاصة فى ميلانيزيا . وهذه المساهمة الهامة الميسورة فى نصيب من انتاج الغذاء مع ندرته فى العالم يحول دون القيام بها شعور قديم من سوء الظن مبعثه الاستعمار والتفرقة العنصرية . وبعد أن بحث فى المسألة السكانية اليابانية وعلاقتها بجزائر المحيط الهـادى اشـار بلزر الى اقرب طريق لحل مشكلة البلاد المزدحمة كالهند والصين واليابان فختم كلامه بقوله: « بهذه الطريقة يصبح من السهل تحسين مساحات متسعة وغير مستعملة من بلاد المحيط الهادى غير المستغلة وفى الوقت نفسه توجد الوسائل لحل المسألة السكانية فى البلاد الاسيوية وبخاصة فى اليابان . ولم تكن السياسة هى العائق الاساسى ضد هجرة اليابانيين الى مناطق المحيط الهادى خارج اطار الامبراطورية اليابانية ، وعلى كل فان اى محاولة لتحسين الاحوال الاقتصادية والزراعية فى بعض المستعمرات التى فى المحيط الهادى براس مال يابانى ( عند عدم وجود راس مال آخر ) ، وبالأيدى العاملة اليابانية بالاسلوب الذى جرب فى البرازيل وهاواى ودافاو وفيجى سيزيد الانتاج والتجارة والحياة الاقتصادية فى المحيـط الهادى ، وقد يؤدى ذلك الى تخفيف حـدة التوتر الدولى الحـالى . اين يقع الخطر الاكثر تهديدا للسلام هل هو فى المحافظة على الحالة الحاضرة بقوة السلاح أو بالتغيير السلمى فى القوانين وبخاصة فى المنـاطق التى لا ينتظر ان يسـتقر فيها الفربيون بصفة دائمة والتى لا يرجى لها اى تقدم اقتصادى لرداءة العمال الوطنيين ولكن يستطيع فيها العمال اليابانيون أن ينجحوا لان اليابانيين انفسهم يصلحون لاستعمار المناطق الحارة ؟

حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، التى كانت نتيجة لاختلال الميزان السكانى بالنسبة لعلاقته الى الحالة الاقتصـادية فى المحيط الهادى ، ويبدو أنه لم يطرأ اى تغير فى نية الفرب . حقيقة ان اليابان قدخسرت الحرب واحتلت الولايات المتحدة الجـزر اليابانية ولكن هذا لا يضمن بقاء السلام فى الشرق الاقصى فالمسـائل الجذرية التى ينطوى عليهـا نمو عدد السكان فى آسيا وفى الفرب لم تحل . وقد اسـتردت اليـابان فى المعاهدة الاخيرة حريتها المسلوبة ولكن آمالها فى مستقبلها الاقتصادى ظلت قائمة بالنسـبة لسكانها فى الحـال والاسـتقبال . وعندما كانت لليابان امبراطورية بها قدر لا باس به من الموارد الطبيعية لم يكن فى وسعها أن ترفع مستوى المعيشة لليابانيين ، وهى اليوم فى موقف اسـوا بعد ضياع امبراطوريتها وبعد أن فقدت كل أمل فى نقص نسبة المواليد فيها .

ومع هذا فالصوره العامةالسياسية والاقتصادية فى المحيط الهادى لم تتغير فى هذه السنوات الثلاثين الاخيرة . ويبدى الدكتور وارن تومسون (١) فى تعليل ذلك « ان فى بطء التقدم فى غانة الجديدة وسرعة التقدم فى المستعمرات اليابانية لدليلا على الفرق بين حالة بلاد يحكم فيها شعب بوصفه مستعمر وبين بلاد يحكمها شعب يقيم بها ويعمل فى أرضها بأيديه ، لان هذا الشعب فى حاجة اليها . ونحن فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا وزيلنده الجديدة لايصعب علينا أن ندرك الفرق بين الاستعمار الفعلى الذى يقتضى فلاحة الارض وشق المناجم ومد السكك الحديدية وتشغيل المصانع وبين استغلال لقطعة من الارض تقوم به طبقة من الرؤساء للادارة العامة ولا يقوم بالعمل فيه الا عمال مجلوبون من خارج البلاد . ولكنا نسينا ذلك بغاية السرعة وندعى اليوم - مع ذلك أن حقوق الوطنيين يجب أن تحترم ازاء الآسيويين مثلا الذين يستطيعون استغلال الارض - ويكادون يحسون بالحاجة اليهم فى المستقبل القريب . والخلاف بين هولندة وأندونيسيا الخاص بغانة الجديدة لم ينته بعد وهناك أمل فى أن تكون هولندة أكرم من أندونيسيا فى منح غانا الجديدة استقلالها . ولعل هولندة تستفيد درسا طيبا من العلاقات الحسنة بين بريطانيا والهند فان منح بريطانيا للهند استقلالها بمحض ارادتها قوى العلاقة بين الدولتين ، والمنطقة المحمية منها تداولتها أيد كثيرة ولاداعى لاعتبار حالتها أمرا مقدسا غير قابل للتغير . فاذا طرا عليها تغيير جديد فيمن يحكمها . بحيث تكون فى قبضة أشد البلاد الآسيوية حاجة اليها واقدرها على استعمارها وتقدمها فلن يضرها ذلك شيئا .

ولقد كانت فى أيدى الالمان من سنة ١٨٨٦ الى سنة ١٩١٤ ، ولكن الالمان لم يستطيعوا الاستيطان بها ولم يصلحوا الارض لمصلحة السكان . وكانت نتيجة الحرب العالمية الاولى أن منحت استراليا الوصاية عليها . والحماية التى ضربت عليها كانت تشمل غانة الجديدة باستثناء جزائر ساموان Samoan وناورو Nauru . وفى سنة ١٩٤٢ احتلتها القوات الاسترالية وفى نهاية الحرب أعادت استراليا احتلالها سنة ١٩٤٥ . واليوم وفى هذه المساحة التى تبلغ ٩٣٠٠٠ ميل مربع يحكم حوالى ثلاثة آلاف أوربى عددا من السكان الوطنيين لايقلون عن مليون ونصف مليون نسمة .

وماذا عن بورنيو ؟ « بورنيو هى ثانية الجزائر الاندونيسية من حيث المساحة وخامس جزيرة فى العالم من حيث المساحة أيضا وهى أعظم الجزائر موقعا واقلها سكانا . وتبلغ مساحتها حوالى ٢٩٠٫٠٠٠ ميل مربع أى ما يساوى مساحة ولايات مدراس وبمباى ومايسور واوريسا أو مساحة انجلترا وفرنسا ، وهى تحظى بمناخ دافىء غير متقلب ، وتتردد درجة الحرارة فيها بين ٧٢ و ٩٣ درجة فهرنهيت . وفيها من الماء مايكفى رى أراضيها طول السنة لكثرة مايسقط فيها من المطر الذى

---

(١) راجع مؤلف وارن تومسون عن « السكان والسلام فى الباسفيك » طبعة شيكاغو عام ١٩٤٦ ص ٤٧ .

يبلغ حوالى ١٦٠ بوصة فى السنة والذى يمد بالماء مايكفى حوالى ٤٠ نهرا مملوءا بالمياه .

ويبدو أن هذه الجزيرة قد احتلها بعض المهاجرين من الملايو واسسوا بها دولة اسلامية ابان القرن الثانى عشر ، وبعد ذلك فتحت الجزيرة احدى الجماعات الهندية ، ثم كان لها علاقة بالغرب منذ سنة ١٥٢١ عندما كشف الجزيرة بعض الاسبانيين . ثم قدم الى الجزيرة البرتغاليون وتبعهم الهولنديون وفيها أسسوا أول مصنع لهم سنة ١٦٤٣ . وقد رد الهولنديون الانجليز فى محاولتهم الاستيلاء عليها ولو ان انكلترا تمكنت من الاستيلاء على الطرف الشمالى من الجزيرة . وتبلغ مساحة هذا الجزء ٣١٠٠٠ ميل مربع ويبلغ عدد سكانه الآن حوالى ٢٧٠٫٠٠٠ ، وهناك منطقة اخرى كان يحكمها الراجا ، وهذه هى ساراواك ، وقد تنازل عنها الراجا الاخير الى بريطانيا . وتبلغ مساحتها حوالى ٣١٠٠٠ ميل مربع يحكمها سلطان مسلم تحت الحماية البريطانية والجزء الاكبر منها كان هو المنطقة التابعة لهولندة وتبلغ مساحتها حوالى ٢١٢٫٠٠٠ ميل مربع وهى الآن أحد أجزاء اندونيسيا المستقلة .

لم يعمل أحصاء شامل لجميع السكان ولكن قدر عددهم بمايقرب من ثلاثة ملايين نسمه . منهم حوالى ٦٠٫٠٠٠ فى المنطقة الخاضعة لبريطانيا والباقون هم سكان المنطقة الاندونوسية وسكانها الاصليون هم الدياك the Dyaks وهم معظم سكان الجزيرة ويسكنها غيرهم عدد قليل من الاوربيين وبعض جماعات من الصين والعرب والملايو .

والجزيرة غنية – الى حد ما – بالمعادن ويستخرج منها فحم البيتومين والذهب والنحاس والقصدير والنيكل والبترول . ومع أن المقدار الحقيقى لهذه المعادن غير معروف فانه يكفى على ما يظهر قيام عدة صناعات ضخمة اذ قامت فيها مشروعات لاستخراجها فى الجزيرة كلها كوحدة متكاملة – لا من جزء صغير منها – فى اسلوب استعمارى ضيق . ولما كانت الجزيرة حوالى ٢٣٠٫٠٠٠ ميل وسكانها حوالى مليونين ونصف مليون من السكان فان كثافة السكان فيها ٨٫٥ شخصا فى الميل المربع . ومع أن تربتها متوسطة الخصوبة الا انها تكفى مؤونة أضعاف عددها الحالى من السكان . والمشكلة فى هذه الجزيرة هى نفس المشكلة فى غيرها من الجزر – قلة الخبرة الزراعية والحاجة الى عدد من المزارعين الآسيويين الاكفاء يقيمون فيها ويعملون فى أرضها . والامل معقود أن تعمل حكومة كاليمانتان ( وهو الاسم الاندونيسى لجزء من الجزيرة ) على رقيها وأن ينزل بها عدد من سكان جزيرة جاوة القريبة منها ممن انهك قواهم الجوع والحرمان . والحاجة ماسة الى المال والكفاية المهنية ، ولكن الجمعيات التعاونية من الآسيويين تستطيع ان تكون عونا لا لاندونيسيا فحسب بل لغيرها من البلاد الآسيوية التى تجأر بالحاجة الى منافذ تهاجر اليها . حتى اذا تقدمت هذه الجزيرة فان المسألة السكانية الاندونيسية تحل بأن تضمن على الاقل حياة ٧٥ مليونا من السكان على مستوى طيب .

وأما بورنيو البريطانية فالمشكلة هى نفسها مرة ثانية – أى أنها

فى حاجة الى ان ينزل بها عدد من الزارعين الآسيويين ليعملوا فى أرضها.

قال اللورد ملفرتون (١) من مدة وجيزة : « ان المشكلة الاولى والمشكلة الهامة فى بورنيو البريطانية هى العمل . ومن اى النواحى يأتى المهاجرون لينزلوا بها ويعمروا ارضها ؟ أمن الملايو ام من جاوة ام من جزائر الفلبين · من أقوى الاسباب التى تدعو الى التريث هى الامور السياسية التى تجىء فى اثر الهجرة المنظمة . ان بورنيو فى حاجة الى مواطنين يتخذون منها مقرهم المختار ، لا الى اجانب يحتفظون بالولاء لبلاد غيرها . ان الحاجة ماسة الى الاعتقاد فى صحة الدروس التى تستمد من الملايو والى اخضاع أبناء النزلاء الى نظام فى التعليم يلقنهم القومية البورنية » .

ثم إن فى المحيط الهادى جزائر اخرى فى حاجة الى المدنية والى التقدم . وهذه الجزائر وحدها ليست ميزان أهمية ولكنها ـ بالاضافة الى بورنيو وغانة الجديدة ذات مساحة كبيرة تبلغ حوالى ثلاثة ملايين كيلو متر . وهى مساحة يجب الا تقل فى هذا العالم الذى يضيق بسكانه ويئن من ندرة غذائه . وكل مايطلب الآن لا يعدو أن يكون تغييرا سلميا او ثورة اجتماعية هادئة تنقل بعض الملايين من الآسيويين من البلاد المزدحمة الى البلاد الخالية . ويجب ان نمد اندونسيا بالعون لاصلاح المستنقعات والصحارى والغابات التى فى بورنيو واقامة بعض من تضيق بهم جاوة وسومطرة بها . ويمكن ان تعان الصين باسكان بعض سكان منشوريا . كما حدث هذا من قبل ويمكن ان يسمح لاهالى اليابان والهند بالهجرة اليها ، كذلك لترقية غانة الجديدة وبعض جزر المحيط الهادى فان مثل هذه الهجرات المنظمة السلمية بين بعض البلاد الآسيوية وبعضها الآخر او بينها وبين الشرق الاقصى سيفيد منها كلا البلدين : البلد المرسل والبلد المستقبل فى شتى النواحى فى المستقبل القريب .

---

(١) راجع مقال لورد ملفرتون عن « بورنيو الحالية » بمجلة السبكتاتور بلندن عدد ٣ من مايو ١٩٤٩ .

# الفصل الخامس

# السكان والسلام

تتصل قضية السلام اتصالا وثيقا بالمسألة السكانية . والمسألة السكانية لها - من حيث علاقتها بالسلام - جانبان جانب الكم وجانب الكيف . كم عدد السكان ؟ وماهؤلاء السكان ؟ كان كل الحروب التى قامت فى الازمنة المختلفة وبخاصة فى الوقت الحاضر يمكن أن تفهم سرها الى حد كبير بالرجوع الى استقراء هذين الجانبين .

وفى الواقع ان أسباب الحروب متعددة ، وهى أحيانا غامضة . ولكن مهما كان السبب المباشر الذى يدفع الشعوب الى الحرب فالاسباب الاساسية أو النهائية هى الاحوال التى تعيش فيها الشعوب وتعمل . وهذه الاحوال التى ينبنى عليها معيشة كل شعب تنشأ مما بين الشعوب من فروق فى مساحة الارض وما يتصل بها من الموارد والسكان . فاذا ما زاد عدد السكان فى مكان محدود المساحة يبدأ البحث عن أرض جديدة . ان الحاجة الى الارض تدعو الى الحرب . وليس سبب الحرب دائما بسيطا وواضحا كما فى الحرب الالمانية حيث طالبت بأسواق للتجارة أو الحرب اليابانية ، حيث طالبت اليابان بمواطن الهجرة . وقد يكون سبب الحرب النزاع على الاسواق التجارية أوطلب الحصول على المواد الخام او البحث عن طرق للتجارة الدولية . ومهما كان سببها فان الضغط السكانى يعتبر قطعا أحد عناصر الحرب . ومادام كسب العيش اكبر عمل يؤديه الانسان ، وبما انه يعتمد فى النهاية على الارض ، فان مساحة الارض التى تستغل، وما لدى الشعب من موارد هى أساس علاقاتنا الدولية . ومادامت مساحة الارض فى العالم محدودة - مع استبعاد الارض التى فى القمر والكواكب الاخرى - فان لدى كل شعب طريقتين لزيادة الارض التى تكون فى قبضته . اما تملك أرض لم تكن من قبل ملكا لاية جماعة من الناس أو اغتصاب الارض ممن يملكها. واستعمار الامريكتين ( او فتحهما بعبارة أصح ) واستراليا وزيلندة الجديدة يدخل فى الباب الاخير من أسباب التملك والمطالبة الحديثة للارض او ما يقابلها من مسميات اقتصادية لامعنى لها الا الحرب ثم انه بالرغم مما يبدو أن العلاقة بين ازدحام السكان والحرب مثار للجدل أو قد تكون خافية غير واضحة فالرأى المسلم به الآن ان ضغط السكان وما يترتب عليه من عواقب مادية ونفسية عامل هام فى جميع أحوال التوتر الدولية والحروب .

والحربان العالميتان الاخيرتان ( وقد اخترنا الحربين الكبرين فى القرن الحالى دون غيرهما ) لاتتركان أى مجال الشك فى العلاقة السببية

بين زيادة السكان والحرب وقد اشار الدكتور تومسون فى كتابه « مواطن الخطر فى سكان العالم » الذى نشر سنة ١٩٢٩ الى أنه فى البلاد التى يشتد فيها ازدحام السكان وتطرد فيها زيادتهم بلا انقطاع يكون لا مفر من وقوع كارثة فيها فى يوم قريب أو بعيد . وقد كانت ايطاليا واليابان من بين تلك البلاد . اما من حيث المانيا فقد وضع الكتاب قبل ان يستولى هتلر على السلطة . ولم تكن العلاقة بين زيادة السكان وروح التوسع الحربى فى المانيا واضحة فى ذلك الوقت ولكن تبين انها عامل عظيم الاهمية وكان تحذير الدكتور تومسون كهانة صادقة وبقيت المسالة السكانية مادة للبحث العلمى مع أن العالم ابتلى بحربين عالميتين فى جيل واحد .

وقد أشار الجنرال فون برنهاردى الى الاساس السيكلوجى للحرب العالمية الاولى بقوله « ان الامم القوية الصحيحة المتقدمة يزيد عدد سكانها . وهى تحتاج الى امتداد حدودها منذ لحظة بعينها . انها تحتاج الى أرض جديدة تكفى زيادة السكان . ولما كان فى جميع أنحاء العالم من يشغلها من السكان ، فكل ارض جديدة لاسبيل الى الحصول عليها الا بتضحية ملاكها اى بغزو بلادهم ـ وهكذا يصبح الغزو شريعة تقتضيها الضرورة » .

وعندما كان الدكتور لويس دبلن (١) الاحصائى الامريكى يبحث فى أثر المسالة السكانية فى الحرب العالمية الاولى سنة ١٩٢٤ قال « كان سبب الحرب العالمية الاساسى اشتداد ضغط السكان الذى جابه الشعوب الاوربية . فمنذ عشر سنوات كان وسط أوربا شديد الازدحام بالسكان وكان كل بلد فيها فى حاجة الى أرض تفرج أزمتها السكانية بها ، كما كانت فى حاجة الى أسواق ومستعمرات حتى يتسنى للسكان الزائدين أن يجدوا فيها طيب المقام ، كما يمكن أن ينتجوا فيها الغذاء لوطنهم الكبير . وكانت المانيا تبحث لها عن مكان فى الشمس ، فى حين كانت حدودها تقف عندها روسيا من جانب كما تقف عندها فرنسا من الجانب الآخر . وزاد الطين بلة انها كانت تحس بالتفوق على فرنسا التى زادت عليها فى عدد سكانها . وكان يبدو ان سنة ١٩١٤ هى السنة الملائمة لان تضرب ضربتها للمطالبة باتساع رقعة بلادها . وهذا مثل بارز للحالة التى كانت عليها معظم بلاد العالم . أما الحرب العالمية الثانية وماكان يدعيه هتلر من حق المانيا فى استزادة الارض لزيادة سكانها فلا حاجة بنا الى تكراره . وفى رد هتلر على برقية للرئيس روزفلت فى ابريل سنة ١٩٣٩ قال ( مقارنا بين المانيا والولايات المتحدة ) « كان يجب الا تطالب امة بزيادة فى الارض » وهى من الاتساع بحيث لايمكن تعميرها حيث لاتصل كثافة السكان فيها الى ١٥ فى الميل الواحد على حين أن هناك شعوبا أخرى مجبرة على ان يعيش فى الميل الواحد ١٤٠ او ١٥٠ أو ٢٠٠ من السكان ، وكان يجب الا تنقض هذه الشعوب بأية حال من الاحوال على ارض شعوب اخرى وتسلبها مستعمراتها مع أنها فى حالة شديدة من البؤس قبل هذا الاعتداء . ومن راى الخبراء النازيين « أن

---

(١) راجع مؤلف لويس دبلن عن « المشاكل السكانية » طبعة بوستون عام ١٩٢٦ صفحة ٣ .

المانيا هي الدولة الوحيـدة التي لاتملك الارض الـكافية » وليس من الضروري أن تكون الصعاب الاقتصـادية وغيرها في بلد ما حقيقية فان ماتتخيله الدولة من صعاب — اذا ما زاد الشعور بها — يحدث قلقا شديدا. والشعوب التي تحس بانها لاتملك شيئا تفقده على حين يمكنها تملك كل شيء بالقوه تعتبر ضحية سهلة لذوى المطامع القساة من الحكام الذين يستغلون سواد الشعب للوصـول الى أهدافهم الاقتصـادية والسياسية . ولعل هـذا يفسر لماذا توجد شعوب لا تحارب مع أنها في أحوال اقتصادية سيئة . فليس يكفي ان تكون هذه الشعوب متألمة من الضغط السكاني عليها بل لابد أن تحس « بهذا الضغط السكاني » كما يقول المستر تومسون . وليست الشعوب الشديدة الفقر هي التي تبدأ الحرب ولكنها — عادة — الشعوب التي فيها بعض الغنى وترغب في المزيد لتحظى بثراء الحرب .

وتاريخ الجنس البشري هو — أساسا — تاريخ الجوع . واذا لم يكن الجوع التام فعلى الاقل الرغبة في اشباع الجوع بغذاء أكثر وأفضل . قال السيد فرانك بيرسون وفلويد هاربر(١) « ولو أن الحرب تثار لاسباب كثيرة كمطامع الطبقة الحاكمة ، أو لخلافات دينية ، وغيرها ، فان معظمها ينشب بسبب الخلافات الاقتصادية سواء كانت حقيقية أو وهمية . وقد عبرهتلر عن سبب الحرب ببساطة ووضوح عندما قال انه «المجال الحيوى لنا». ونظرا لقلة الأشياء الطيبة في الحياة وسوء توزيعهـا بين الناس فهناك دافع قوى الى تغيير التوزيع . وليس في التاريخ ما يشير الى أن المساواة يمكن أن تتحقق بالطرق الاختيارية أو السلمية . وانما الأكثر احتمالا أن أقوى الجماعات يستولون أو يحاولون الاستيلاء على ما لجيرانهم الضعفاء من أودية خصيبة أو أرض منبسطة اذا ما شعروا بعدم كفاية ما لديهم من الغذاء . لقد كان الدافع الى الحربين العالميتين الأولى والثانية محاولة عمل توزيع جديد ، وكلما زاد ضغط السكان فلا مفر من الحرب . وكلما قويت الروابط بين القارات وزاد اعتماد كل منها على الاخرى زاد احتمال نشأة المتاعب والاضطرابات فيها » .

ولاعتقاد موسوليني أن ايطاليـا بلد كثيرة التناسل ويود أن يبقى كذلك جاء في كلامه « ان من الضروري أن يكون حتى لايطاليـا بلادنا الصغيرة حيز صغير في هذا العالم . اني أظن أنه من الحكمة أن يعطى لنا في الوقت المناسب وأن يؤدى لنـا ذلك كدليل على التصرف الجميل . فالحق أن هذا هو السبيل الى المحافظة على السلام » . والحق أن هذه هي مشكلة ايطاليا الاساسية الى اليوم نظرا لاطراد زيادة السكان فيها .

ومن ينعم النظر في سياسة اليابان الخارجية يرى أنها تدور — من مدة طويلة — حول مسألة السكان . وقد شجعت زيادة السكان بجميع الطرق على ما يبدو من عدم ملاءمة هذا الاجراء .. شجعتها كألمانيا وايطاليا في حين أنها تطالب باراض بسبب هذه الزيادة . لقد لبث ميزان المسألة السكانية قائما ابان عزلتها بالتعادل بين الافراط في المواليد والكثرة في

---

(١) راجع مؤلف فرانك بيرسن وفلويد هاربر عن « جوع العالم » طبعة اثياكا عام ١٩٤٥ ص ٧٦ .

عدد الوفيات وكانت كثرة الوفيات نتيجـة للحروب الداخلية المتكررة وما أشارت اليه نظرية ملتس من عواقب زيادة السكان . وما أن تخلت عن عزلتها واتصلت بالغرب حتى اختل الميزان السكانى فيها وتبعه خفض فى المواليد وخفض فى الوفيات مماثل . وكانت النتيجة زيادة مليون من السكان كل سنة . ونظرا الى أن هـذه الزيادة كانت فى بلاد محـدودة المساحة لاتحظى الا بقليل من الموارد الطبيعية أخذت تتطلع الى ماوراء حدودها بحثا عن حل للمسالة السكانية فيها – وكان معنى الاتجاه الى الغرب وتجديد وسائل الحياة قيام المدن والتوسع فى الصناعة . ولكن ارتفاع مستوى المعيشة الذى بلغته اليابان نتيجة لذلك اضاعته زيادة جديدة فى عدد السكان الذين كانوا ساخطين على مستوى المعيشـة المنخفض الذى اضطروا الى الركون اليه وكان من اليسير أن ينقلب هذا السخط الى تغيير السياسة وبخاصة عندما تسلم زمام الحكم غلاة الوطنيين وشاهروا السيوف من السياسيين . وكان لابد من حل للضغط السكانى، وكانت الحرب للحصول على المستعمرات تعتبر حلا طيبا . ولهذا لم يكن الانقضاض على بيرل هاربور فى ديسمبر سنة ١٩٤١ مفاجاة لأحد برغم أنه كان عملا حقيرا غير متوقع محفوفا بكل خطر . ولقد وضع البرت هند مارش Albert Hindemarch كتابا عنوانه « أساس السياسة اليابانية الخارجية يدور كله حول المسألة الســكانية اليابانية لسبب غاية فى البساطة وغاية فى الوضوح هو أن كل السياسة اليابانية الخارجية ظلت قائمة عدة سنوات على ضرورة الحصول على حل مقبول لمسالتها السكانية. وكذلك رأى والتربتكن Walter Pitkin فى كتابه « هل لابد من حساب مع اليابان » ووارن تومسون فى كتابه « مواطن الخطر فى سكان العالم » المطبوع سنة ١٩٢٩ والذى أشرنا اليه من قبل – رأيا أن المسالة السكانية لابد أن تحدث شيئا من الاضطراب في يوم قريب أو بعيد ، ولكن الساسة الغربيين ظنوا أن هذه بحوث علمية غير عملية فأغفلوها ودفعوا الثمن حربين كبيرتين عالميتين فى جيل واحد . ولم يفت الوقت – حتى الآن – كى نتعلم من هاتين الحربين دروسا تحول دون وقوع كارثة جديدة .

وهكذا كانت الحاجة الى الارض وما فيها من خير سببا للحـروب فى كل أزمنة التاريخ – اذا نحن دققنا النظر – ومن رأى الاستاذ هنرى برات فيرتشيلد (١) أنه « طالمـا كان تزايد الجماعات البشرية دون أى ضابط وفى بقعة محدودة من الارض فلا مفر فى النهاية من أن يسارع كل الى خنق الآخر للحصول على ما يجد من الارض متعللا بالشرف القومى أو الحقوق المهضومة . فان لم يجد مبررا للاعتداء فلا داعى لتبرير ما هو مقدم على ارتكابه » .

## نوع السكان والحرب

ليست زيادة السكان التى لا ضابط لها وضغطها على الموارد همـا العاملين الوحيدين لتهديد السلام فمع أهمية ضغط السكان وما يترتب

---

(١) راجـــع مؤلف هنرى برات فيرتشيلد عن « تأملات عــالم اجتماعى » طبعة نيويورك عام ١٩٥٠ صفحة ٥٥ .

عليه فى شان الموارد المحدودة فى أى بلد فان حالة هؤلاء السكان من حيث النوع لا تقل عنه فى الأهمية ٠

وعلى العموم فحيثما كانت مشكلة أعداد السكان ، كالحال فى آسيا ، فان مشكلة النوع قد لا تظهر أبدا ٠ لأن الحصــول على الكم غالبا ـ بل دائما ـ يكون على حساب النــوع ٠ وعادة فان كل تحسين فى صفات يتوقف عادة على ضبط العدد فيهم ٠

وكلما علت نسبة زيادة السكان فى شعب انحط مستوى المعيشة فيه كالحال فى الصــين والهند وفرموزا والمكسيك ومصر وبورتوريكو وروسـيا وشـيلى والفليبين ٠ ومسـتوى المعيشـة المنحط فى بلد يعنى مستوى منخفضا فى الغذاء والملبس والمسكن والتعليم والصحة والثقافة والرياضة وفى ملذات الحياة الضرورية ٠ واذا كان مستوى المعيشة عاليا فى بعض البلاد فان زيادة السكان فيه لا تكون مرتفعة ٠ وأعلى نسـبة فى نمو السكان نجدها فى أفقــر الاقاليم ، وأقل نسبة تكون فى أكثر الاقاليم ثراء ٠ وفى الواقع يرجع ثراء بعض البلاد الى تحديد النسل فيها كما يرجع فقر البعض الآخر للعجز عن هذا التحديد ٠

ومن الواضح ان اخلاق الشعب اذا كان جائعا ومزدحما لن تكون أخلاقا سامية فأكثرهم سيكون من سلالة فقيرة محرومة غير موهوبة. سيكون هؤلاء الناس فى ضنك ولن يحصل بعضهم على ضروريات الحياة كالغذاء ، اما حالتهم الصحية فستكون رديئة ولن تكون لديهم خدمات صحية وستكون وسائل التعليم عندهم قليلة فضـلا على أن الجـوع والقذارة والجهل ستؤدى الى نشر الامراض فيهم ولن يتفق المـرض والاجسام السليمة ٠ ان الصحة تضمن سـلامة البدن كما تتضمن حيـاة مثلى عقلية واجتمــاعية وصحيــة ولا تقتصر الصحة على الخلو من الامراض . وفى هذا الوسط تزيد نسـبة الوفيات ويبقى عدد الســكان ثابتا بزيادة نسـبة الوفيات . ومن بقى منهم على قيـد الحياة عاش خاملا متعطلا فى مستوى الكفاف ، ولن ترجى الحياة الا لنسـبة ضئيلة فى المواليد .

وكما ان الاجسـام الضعيفة فريسـة سهلة للمرض فكذلك أصحاب العقول المضــطربة التعسة تتقبل بســهولة كل الدعايات التى تغـرى بالتوسع . ان هذه العقول ارض خصــبة لجنون الحــرب فالشعب الجائع المحروم يستمع لكل داعية يعدهم بالملايين . وهؤلاء لا يتحرون عن أى شىء ولكنهم يجرون وراء أى داعية وخلف أى قائد ٠

ومن اقوال اليونسـكو « ان الحرب تقدح شرارتها الاولى فى عقول الناس ولكن لنا ان نسـأل فى عقول من من الناس ؟ لاشك انها ليست عقول السعداء القانعين البسطاء . ولكن اذا عم السخط وعدم الرضا فسيقوى الميل الى الشر حتى اذا لم تـكن الاغلبية راغبة فى الحـرب فقد يسعون الى أشـياء أخرى كالأمان والـكرامة والعزة الوطنيـة ٠ فاذا كانوا مقتنعين الا يمكن الوصول الى هذا الا بالحرب وهو ماكان يعتقده الالمان والايطاليون واليابانيون ـ فان عقولهم تستجيب الى داعى الحرب

كما استجاب له قادتهم . ومما قاله المستر برتراند رسل اننا فى هذه الدنيا فى حاجة الى من لايرتكب القتل او يذهب الى الحرب لا لانهم امروا بذلك ولكن لان عقولهم ونفوسهم تدرأ عنهم دوافع الضرر وعوامل الشر . لااريد أن أقول اذا كنت طيبا فأنت سعيد ، أنا أعنى اذا كنت سعيدا فأنت طيب . وهذا يصدق على الافراد ويصدق على الشعوب.

هذه القضية التى نحن بصددها والتى تتلخص فى أن عدم تحديد زيادة السكان والاخصاب المتباين يؤثران فى صفات الشعب وذكائه - هذه القضية لها وجه آخر . ان العناصر القومية والحيوية المختلفة فى سكان العالم تزيد بنسب مختلفة فاذا مازادت الفروق بينها سواء كانت بين الشعوب والاقاليم أو بين الفئات فى شعب واحد فلا بد أن يكون لها آثار اجتماعية واحيانا سياسية . وزيادة على ذلك قد تكون هناك فروق فى زيادة الموهوبين والمتوسطين - اصحاب الذكاء الخارق واصحاب الذكاء المنخفض - فى مجاعة بعينها او فى الامة باكملها . والموهوبون عادة مقلون فى النسل لاينجبون من يحل بعد محلهم ، ولكن اصحاب الكفاية المحدودة يكثرون عادة فى النسل .. يقول الاستاذ سيريل برت : ان هناك تناسبا عكسيا فى انجلترا بين درجة الذكاء ونسبة الاخصاب ، وان درجة الاخصاب فى الانماط الدنيئة من الناس بلغ فيها الاخصاب حدا لو استمر لانحطت نسبة الذكاء فى انجلترا كثيرا فى جيل واحد . ولا بد ان هذه الملاحظة صحيحة فى كثير من البلاد - ولكن ليست لدينا الادلة عليها . ولا بد - دون الدخول فى جدل حول القول المألوف « الطبع يغلب التطبع » - لابد أن نشير ان هذه الفروق فى نسبة النسل بين القادرين والموهوبين والعاديين مع اغفال من هم دون ذلك المستوى - تهم كل من يرغب فى رفع الامكانيات البشرية . فبالرغم من كل الجهود الموجهة الى تكافؤ الفرص بتحسين التربية والتعليم والتدريب المهنى وتحسين الاحوال الاجتماعية وتعميم الفرص الاجتماعية - فان الزيادة فى ميلاد الضعفاء ذوى الصفات الجنسية غير المرغوب فيها ستكون سيئة الاثر فى النهاية .. ان زيادة البلهاء على حساب الاذكياء لن تكون اساسا للسلام ولا للتقدم الانسانى .

## لابد من سياسة سكانية عالمية

نحن فى اشد الحاجة الى سياسة عالمية معقولة مبنية على العلاقة بين مجموع سكان العالم وحاجاتهم الضرورية والموارد الحالية التى فى متناول ايديهم . وغير خاف ان مثل هذه السياسة ليس فى وسعها الا ان تضع المبادىء العامة المبنية على اتجاهات العالم فى زيادة السكان والانتاج والدخل الفردى والاستهلاك والتوزيع ومآل هذه العوامل فى العالم جملة واحدة . ولكن نظرا الى ان العالم منقسم - لسوء الحظ - الى أمم وجماعات ، والى أن المصالح الظاهرة فى شعب لا تتفق بأية حال مع المصلحة العامة ، فان هذه المبادىء ستطبق على بلاد وشعوب مختلفة مع مجال للتفرقة تقتضيه الظروف الوطنية والاقليمية والمحلية

فأولا : العالم فى حاجة الى ان يفهم سوء العلاقة بين نمو السكان ونقص الموارد من جانب والقوى السياسية واثرها فى الحرب والسلم من الجانب الآخر . وقبل أن تعم أية سياسة سكانية عالمية يجب أن تبذل الجهود لخلق رأى عام عالمى وتفهيمه ان العالم فى حاجة الى سياسة سكانية مستنيرة ديمقراطية محدودة المعالم ، وثانيا : يجب الا يتم وضع هذه السياسة قبل أن تناقشها الجماعات المستنيرة بمعونة صفوة الخبراء والعلماء فى الامة الواحدة وفى العالم اجمع .

ان المسألة السكانية فى الامة — دع عنك المسألة السكانية فى العالم كله — ليست موضع اهتمام الخبراء وحدهم ولا الحكومات وحدها . انها تشغل كل مواطن مفكر فى العالم . ولا يمكن أن تنفذ هذه السياسة تنفيذا عمليا ما لم يؤيدها الرأى العام المستنير فى العالم . **ومن الضرورى عقد مؤتمر عالمى عام ونفضل أن يكون تحت رعاية الامم المتحدة لجميع المعلومات التى لدى الشعوب وتبادل وجهات النظر ومناقشتها على أرفع مستوى علمى .** وليس جديدا ان نقترح دعوة الامم المتحدة لعقد مؤتمر عالمى لبحث مسألة السكان من مبعوثين حكوميين ومندوبين من الوكالات المختصة والمؤسسات الحرة والجمعيات العلمية والعلماء حيث سبق ان تقدم الدكتور هكسلى المدير العام لهيئة اليونسكو فى أثناء انعقاد المؤتمر العام سنة ١٩٤٨ لبحث الموارد العالمية — باقتراح دعوة مؤتمر لاحق لهذا المؤتمر لبحث مسألة استهلاك هذه الموارد . ولا يزال الاقتراح قيد البحث — والمنتظر ان يعقد هذا المؤتمر مابين عامى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ عندما تفرغ البلاد من احصائياتها . ان مثل هذا المؤتمر — على اقل تقدير — سوف ينقل المسألة السكانية ونقص مواد الغذاء الى المسرح الدولى وفضلا عن انه سيفيد الرأى العام فالمأمول انه يقنع الحكومات الرجعية بخطورة المسألة التى لا جزاء على تجاهلها الا القضاء عليها .

ان اعتزام حل اية قضية يستلزم سبق دراستها . وهذا القول اكثر انطباقا من المسألة السكانية منه فى أى مجال آخر . ولابد أن يكون لدى الحكومات ولدى الشعب اهتمام مستنير بالمسألة السكانية حتى يمكن الوصول الى سياسة عامة ناجحة . ولكن هذا الاهتمام المستنير لاوجود له الآن فى البلاد التى تعقدت فيها المسألة السكانية الى أبعد الحدود كما فى آسيا والشرق الاقصى والحاجة ماسة الى الدرس والبحث ونشر العلم فى هذه المناطق ولكن هذه الحاجة لا يعنى باتباعها أحد لا من الحكومات ولا من الجامعات فى آسيا . ان هذا الموقف يستحق العناية ويتطلب المعونة من الوكالات والمؤسسات الدولية .

وبينما تتطلب دراسة المسألة السكانية فى جوانبها الكثيرة المعونة والتضامن من المنظمات الكثيرة المعنية بالدراسات الاجتماعية وغيرها يجب لن نعترف بما لهذه الدراسة من اهمية . وبالرغم من ذلك فلا يولى دراستها اهمية فى العالم كله الا بلاد قليلة . ومع أن السويد والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة خطت خطوات واسعة فى

دراستها كما درستها المانيا وايطاليا بأسلوبها الخاص ـ فان الموضوع لم تعمم دراسته حتى فى جميع البلاد الغربية وفى آسيا حيث دراسة الحقل ضرورية وهامة لايوجه اى اهتمام اليها لا من الحكومات ولا من الجامعات . لقد جاء الوقت الذى يجب فيه أن تنبه الحكومات والجامعات الى وجوب هذا الاهتمام ولا يوجد مجال أوسع ولا مادة اغزر للدراسة والبحث ـ من جميع الجوانب ـ من آسيا وما فيها من السكان العديدين . ولا يكفى أن تكون بالجامعات كراس لنشر المعلومات فى هذا الموضوع بل عليها أن تنشىء المعاهد لدراسة الحركة السكانية فى الاوساط المختلفة . ولا يمكن أن ينجح اى مشروع حكومى للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ما لم يكن على علم بالجوانب السكانية الاقتصادية . وكل جهل بهذا يؤخر حل هذه المسألة التى فى حاجة الى الاهتمام السريع . والخبراء والمستشارون فى المسائل السكانية لهم درجة كبيرة من الاهمية لرجال الصحة العامة والدفاع فى الدول المستقلة .

ومع هذا فايا كانت التفاصيل المتعلقة بالسياسة السكانية فى امة بعينها أو فى العالم اجمع ـ وهى لابد مختلفة فى بعض البلاد عنها فى البعض الآخر ايا كانت التوصيات التى ينصح بها اى مؤتمر عالمى او خبير قومى ـ فلا أمل فى أن تنجح مالم تتوافر كل الجهود العالمية على سلوك هذا السبيل ذى الخمس شعاب : ( ١ ) حرية المستعمرات ( ٢ ) تحديد عام للنسل ( ٣ ) التنظيم الدولى للهجرة ( ٤ ) التصنيع ( ٥ ) تقدم الزراعة .

وبعد فالمسائل السكانية متعلقة بالناس ولا تتجلى جوانبهم المتشابكة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوضوح اكثر منها فى حل المسائل السكانية .

## حرية المستعمرات

لقد انقضت ـ دون ادنى ريب ـ الايام التى كانت الشعوب الضعيفة والسوداء تستعمر وتستغل ، بالرغم من عدم قابلية بعض الدول الغربية للتخلى مختارة فى الوقت الحاضر عن سلطانها فى بعض نواحى افريقيه وآسيا . كذلك لم يعد الوقت ملائما لبحث مزايا الاستعمار ومساويه مهما كان حديث الاسلوب خفيف الوطاة . فلو قدر للجهود التى تبذل بالتعاون الدولى أن تنجح وامكن قيام حكومة واحدة عالمية على شكل ما فلا بد من أن تمنح الحرية السياسية لكل الجماعات القومية والقومية العامة والوحدة العالمية وهما يستلزمان التخلى عن السيادة القومية وافتراض ان الحرية السياسية لجميع الشعوب على السواء .

والواقع برغم انه لايزال فى العالم دول تبسط سلطانها على غيرها من الشعوب اعتمادا على القوة الحربية او للتفوق الاقتصادى او للسيادة العنصرية او الاستعلاء الجنسى .. الواقع ان ظل هذا الاستعمار بمعناه القديم الذى يقتضى استغلال شعب لشعب ، اخذ

يتقلص وينقضي الى غير رجعة . ومعظم العلماء النابهين الذين يدرسون الشئون العالمية يسلمون بانه ليس فى العالم اليوم شعب تؤهله طيبته لحكم شعب آخر وان الحرية السياسية وحق تقرير المصير من الحقوق الطبيعية للشعوب مهما كانت هذه الشعوب متاخرة فى اعين الشعوب المتمدينة .

وليس هناك داع الى عمل موازنة بين الاستعمار الانجليزى البلجيكى والفرنسى والبرتغالى . واما ان اثر هذا الاستعمار من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الشر المركب فهذا امر معروف لاسبيل الى انكاره . وليس تحليل هذا الشر بداخل ضمن مانقوم به من بحث ولكن اثره فى البلاد المتاخرة والبلاد العريقة فى التاخر هام من الناحية السكانية . ان الدولة الاستعمارية الراقية تقيم فى المستعمرة حكومة قوية وطيدة وتمنع الى حد كبير قيام الفتن ونشوب الحروب الاهلية فيها كما تقيها مطامع جيرانها الاقوياء . ثم انها تدخل فيها الاعمال الصحية الحديثة وترفع المستوى الصحى العام وتقلل انتشار الاوبئة فيها وتاتى لها بالموظفين لادارة الشئون الصحية والوقائية .

ومع انها لاتتناسب لقلتها مع عدد سكان المستعمرة فان لها مع ذلك اثرا فى نقص نسبة الوفيات فيها . وليس فيها بطبيعة الحال كما يقابل هذا النقص فى الوفيات نقص فى المواليد لان الدول المستعمرة الاجنبية لاتتدخل فى الظروف الدينية والثقافية الخاصة بالمستعمرة وهذا سبب زيادة السكان فيها نتيجة لذلك وبينما يكون مستوى المعيشة منخفضا فى المستعمرة بصفة عامة فالنتيجة الحتمية ان السكان الجدد لايكادون يجدون الكفاف فى معيشتهم . ويزيد الطين بلة ماتتبعه البلاد المستعمرة عادة من سياسة الاجور الزهيدة للعمال . لانتاج المواد الخام الرخيصة وهذه المواد الخام تنقل الى « الوطن » المسيطر فى مقابل سلع مصنوعة يلتزم بشرائها الاهلون فى أسواقهم المحلية اعتمادا على النظام الجمركى الذى يقضى بتفضيلها .

هذا النمط من النظام الاقتصادى يتعارض بطبيعة الحال مع محاولة رفع مستوى المعيشة فى المستعمرة أو نشر الحياة المدنية أو ادخال الصناعة فيها . وهكذا تتدفق كل المواد الخام الى الدولة الحاكمة التى يستولى افرادها على كل الاعمال الدسمة ويتركون للمستعمرة تكدسا فى السكان وركودا فى الحياة الاقتصادية وتاخرا فى الحالة الاجتماعية . ان مثل هذه السياسة الاستعمارية لاتعنى الفقر والجوع فى جانب وقتل كل موهبة وتعطيل كل امل عند اكثر من مائتى مليون نسمة فى الجانب الآخر فحسب بل هى مدعاة للتوتر الدولى وقد تكون سببا فى قيام حرب عالمية ثالثة .

والادارات الاستعمارية لايهمها ـ تاسيسا على طبيعتها ـ تقدم البلاد التى تحكمها بحيث يستفيد سكان المستعمرة الاصليون . وكل الميزانيات بلا استثناء تخصص نصيب الاسد من الدخل العام للانفاق على الادارة « الاجنبية » والدفاع وتنفيذ القوانين والشرطة والسجون

وكلها ادوات للحكم الاجبارى بالمستعمرة وينفق جزء ضئيل منها على النشاط البناء فى البلاد كالتعليم والصحة والاصلاح الاجتماعى والزراعة وهذا النمط من الحكم — على ثقل وطأته على البلاد — يصبح ضرورة، لان الحكومة الاجنبية التى تستعين بالقوة فى حكم البلاد لاتعتمد على الرضا كالحكومات القومية المنتخبة . ونظرا لاهمية سلامة الحكام وكل ذى نشاط وطنى يوسم بالثورة والتخريب وينبنى على ذلك كثرة رجال الشرطة وكثرة السجون . ولا ترعى الحكومة الاصلاح الاجتماعى او تعليم البنات فان النية الطيبة اذا كانت صادرة من حكومة أجنبية فهى موضع شك واتهام . والاستعمار عموما لايصلح اى شأن من جانبه بل هو يقف حجر عثرة فى سبيل أى ابتكار « قومى » وهكذا نرى القلق فى المستعمرات هو بعض آثار الجوع والفقر وكثرة الامراض وزيادة المواليد . ومن هذه تتكون الدائرة المعينة. قال الدكتور دى كاسترو(١) ان مواطن المجاعات الوبائية هى عينها مواطن الاستعمار « وما لم يحدث تغيير تام للسياسة الاستعمارية يسمح لاهل المستعمرة بالانتاج على مستوى مايكفى حاجاتهم الحيوية فلا أمل فى حل مسألة الجوع العالمى . واهل المستعمرات سيبقون فى حالة جوع طالما كانت جهودهم موجهة الى انتاج المواد الخام للتصدير ذلك لان القوى الاقتصادية فى العالم تتجه دائما الى خفض قيمة العمل والعامل لفائدة أهل الصناعة. ولقد دب استقلال فى آسيا وافريقية ولن يتأخر طويلا عن باقى الشعوب بالرغم من ان بعض الدول كفرنسا وبلجيكا والبرتغال فى غفلة من هذا الامر . لقد قضى على الأكذوبة القائلة بأن دول الغرب لاتقهر ، وقد غربت شمس الاستعمار نهائيا . ولن يعوق تقرير المصير السياسى الخوف من تسرب الافكار الاشتراكية فى حالة منح الحرية لهذه البلاد

وليست المسألة اليوم هى : هل يجب أن تمنح المستعمرات الاستقلال او لا ؟ بل المسألة هى هل تتفضل الدول الحاكمة بترك المستعمرات وترك الحكم فيها مشكورة او تجبر على مغادرتها بالثورة والحروب وهنا تقع المسئولية الكبرى لا على الدول الحاكمة التى ستجبر على التخلى عن الحكم حالا أو استقبالا ولكن تقع خاصة على بعض البلاد — كالهند — التى استردت استقلالها والتى تقدر ضرورة تأييد قضية هذه المستعمرات . وفى الاحوال التى لايمكن أن تمنح بعض البلاد الاستقلال فى الحال كما فى البلاد التى تقع تحت وصاية الامم المتحدة — من واجب الامم المتحدة والدول الاستعمارية أن تتخذ كل وسيلة لرفع مستوى المعيشة فى المستعمرات . وكل جهد يبذل فى هذا السبيل ضائع مالم تتخذ الحكومات الاجراءات التى تكفل تحديد النسل فى هذه المستعمرات — ويجب أن تتغير تلك السياسة التى تقضى بعدم التدخل فى الاقتصاد الاجتماعى والاحوال الثقافية المحلية بمعناها الضيق ، لان زيادة السكان دون أى تحديد لها لاتتفق مع رفع مستوى المعيشة . ومثل هذا التدخل يجب الا يسىء فهمه اهل المستعمرات

---

(١) راجع جوزى دى كاسترو فى مؤلفه عن « جغرافية الجوع » طبعة لندن ١٩٥٢ ص ٢٥٣ .

اذ كانوا مطمئنين الى ماتندبه الدولة الحاكمة من الاهتمام بترقية احوالهم والى استعدادها بل الى رغبتها فى التخلى عن سيادتها فى اول فرصة مواتية . ان هذا لهو اجراء لا غنى عنه فى اية سياسة سكانية رشيدة تهدف الى استئصال التوتر الدولى والحرمان بين الطبقة الدنيا من الشعوب .

## التحديد العام للنسل

لايمكن ان توصف اية سياسة سكانية عالمية رشيدة بانها كاملة او مثمرة الا اذا تضمنت معرفة جميع الافراد بوسائل منع الحمل وسهولة القيام بها .

وبينما يجب الاسراع الى نشر هذه المعرفة فى البلاد المتأخرة المزدحمة بالسكان يجب كذلك الا تحرم منها البلاد التى لايزيد عدد سكانها بل والبلاد التى سجلت احصائياتها فيها اتجاها الى النقص غير منقطع . يجب ان تكون معرفة وسائل تحديد النسل حقا طبيعيا لكل زوجة ولكل ام حتى تستطيع ان تتحكم فى عدد اسرتها لاسباب صحية واقتصادية وغير ذلك من الاسباب . يجب ان يكون احد الشعارات المقدسة واحد الحقوق الاساسية لكل فرد « ابناء بارادة الفرد لا على غير ارادته » .

لقد كثر القول فى تايد تحديد النسل ومعارضته فلا داعى الى زيادة فيه . لقد بحث اصحاب العقول الكبيرة هذا الموضوع فى اسهاب واصدروا حكما بتأييده ، وكذلك كان حكم العلماء . حتى الحواجز الحديدية فى موسكو وروما لم تحل دون معرفة موانع الحمل واستعمالها وتغلغلها فى كل طبقات العالم الغربى . وليست المسألة اليوم تدور حول وجوب التحديد او عدم وجوبه ولكن المسألة هى كيفية جعله احد الاركان الاساسية فى مقدمات كل الثقافات .

ان تحديد النسل قد اصبح نظاما ثابتا فى الغرب . ومن واجب الجميع ان يعملوا على نشره فى آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية وفى تنفيذ هذا المنهج بعض العقبات وبعض التسهيلات ففى معظم البلاد الغربية بما فيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة احتدمت معارك شديدة ـ قانونية واجتماعية واخلاقية ـ انتهت بجعل تحديد النسل مباحا وفى متناول كل من هو فى حاجة اليه . ومن حسن الحظ ان ليس فى معظم بلاد آسيا اليوم حكومة تمنع استعماله ـ وليس امامه اية مقاومة دينية او سياسية تحتاج الى حملة عليها او انتصار فيها . ولكن امامه صعاب مادية . فمستوى المعيشة منحط الى درجة لاتخطر بالبال ، وتحديد النسل يكون عادة على صلة بمستوى المعيشة المرتفع . بمعنى انه اذا ماحظى قوم بمستوى مرتفع فى المعيشة فهم يترددون فى أن ينزلوا عن هذا المستوى فيعمدون الى الحد من عدد افراد الاسرة ليتجنبوا النتيجة الحتمية بتخفيض نصيب الفرد من موارد الاسرة ولكنا لا نستطيع الانتظار فى تحديد النسل الى أن يرتفع مستوى المعيشة لان زيادة السكان لاتتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة . وهكذا

نرى اننا فى حيرة أمام الملايين من الآسيويين المتاخرين لانه على حين اننا فى حاجة الى تحديد النسل لنقف انخفاض المعيشة الى درجة أدنى مما هى عليه فان وسائل تحديد النسل الحديثة لاتتفق الا مع مستوى من المعيشة أعلى مما فى آسيا . فلا خلاص اذن من هذه الدائرة اللعينة الا على أساس جعل تحديد النسل جزءا من منهج عام للرقى الاقتصادى وتحديد السكان .

والامر الثانى أن هذا الاجراء يجب أن يبدأ من القرى ، حيث يعيش غالبية الآسيويين فى البلاد الكثيرة السكان . والقرى هى أساس البناء الاجتماعى الاقتصادى . ووجود بعض عيادات تحديد النسل فى المدن تستجيب الى حاجة الطبقة العليا من الاهالى هو فى ذاته مشكلة ولا يعد حلا للمشكلة لانه يزيد الفروق بين الطبقات وبين القرويين والمدنيين فى الخصب — والدرجات الدنيا فى السلم الاجتماعى الاقتصادى هى الاكثر زيادة فى السكان فى الامة الواحدة وفى مجموع الامم على السواء وهذا كما أشرنا اليه من قبل — يؤثر فى صفات السكان والاسر « والامم » المتاخرة فى الموارد الاقتصادية ، والصحة والتعليم هى ادناها استعدادا لرعاية الحقوق المدنية فى الامة ، وفى العالم ، ومع هذا فاقل الناس حظا من موارد العيش هم الذين يحملون العبء الاكبر الذى لايتناسب مع عددهم من العناية بالجيل القادم .

ونشر رسالة تحديد النسل الى ملايين السكان فى القرى ايسر قولا منها عملا منفذا . فالقرى فى آسيا ليس فيها شىء من التسهيلات الطبية او الصحية ، وملايين من الدور القروية لايوجد بها ماء جار ولا حمامات ولا مرافق وهى على بعد سحيق من العيادات والصيدليات . فاذا ما وجدت بعض التسهيلات فالظروف قاسية من فقر وأمية وضعف فى الصحة وخور فى العزيمة واذا كانت هذه هى الاحوال العامة القاسية فقد تختلف الجماعات فى بعض الامور الخاصة . فالاموال الاجتماعية والادبية والاعتقادات الدينية ونظام الاسرة وانماط السلوك الجنسى فى الاسرة والظروف العائلية وغير ذلك من العوامل ، كل ذلك لا بد مؤثر فى استعداد المراة لمنع الحمل او مقاومتها له . واخيرا لابد من الاعتراف باننا نجهل الشىء الكثير عن هذه العوامل فى الجماعات والقوميات المختلفة فى العالم .

الكشف الطبى ومنع الحمل وقبول المراة له — أمور ثلاثة قد تحتاج الى عدة قرون حتى تدخل كوخ الهندى او الصينى او عشة اليابانى او البرماوى . نحن فى حاجة الى مانع للحمل زهيد الثمن لذيذ الطعم ، بسيط للاستعمال مضمون النتيجة . وهذا يتطلب البحث والمال ولا يمكن ان نفكر فى طريقة افضل ولا اعظم لانفاق المال من هذا ضمانا لسلام العالم ورفاهته . ومن اقوال السيد وليم فوث « لو ان الولايات المتحدة أنفقت بليونى دولار لاختراع مانع للحمل مثل هذا الذى نريده بدلا من القنبلة الذرية لادت اعظم نصيب فى حفظ السلام ولرفعت فى الوقت نفسه مستوى المعيشة فى العالم اجمع . ولو أنفق هذا القدر لاختراع مانع للحمل يقبله كل انسان فذلك احسن استغلال

لهذا المال » وانه لأدل على الحكمه أن تمنع هجرة من لا نريدهم من السماء من أن نذبحهم فى البلاد المزدحمة بقنبلة ذرية ..

ومن حسن الحظ يوجد ـ حتى فى البلاد المزدحمة المتأخرة عدد ولو قليل ـ مقتنعون بالحاجة القصوى للحد من المواليد . من أجل الصحة العامة وسلامة الاقتصاد الوطنى والسلام والرخاء ويجب أن يقوى ساعد هؤلاء . ومتى تنبه سكان هذه المناطق وأدركوا أن هناك علاجا لحاجاتهم الملحة لاتستطيع اية حكومة مهما كانت رجعية أن تحول دون تبصير الشعب بمعرفة موانع الحمل .

وزيادة على ذلك حتى اذا ماخف انضغط السكانى بهجرة بعض السكان فان موانع الحمل يجب أن تؤدى عملها فى البلد الاصلى وفى الجماعة المهاجرين ، والا ضاعت فائدة الهجرة باعتبارها علاجا لزيادة السكان . وقد ذكرنا من قبل انه ولو أن الهجرة السريعة ذات الاعداد الكبيرة يمكن أن تكون علاجا لزيادة السكان ولكنه علاج موقت ما لم تزد موارد البلاد المرسلة أو تقل نسبة مواليدها الى حد كبير . والا فالميزان السكانى الذى ينتج من زيادة المواليد وزيادة الوفيات يختل اذا ماضيع فائدة الهجرة ارتفاع نسبة المواليد . واسوا أثرا من هذا اذا لم تتبع نظام تحديد النسل فقد ينقل المهاجرون عاداتهم فى التناسل الى الوطن الجديد ويبدو انه بدون تحديد النسل ستبقى مسالة زيادة السكان عاملا محرضا على التوتر والتوسع الدولى . لقد ذهب السيد برتراند راسل الى « ان الحروب الكبرى لاتمتنع ما لم تقم فى العالم حكومة عالمية . ولا يمكن أن تستقر هذه الحكومة ما لم يكن عدد سكان كل دولة ثابتا لا يزيد » . هناك سبيل واحد لبلوغ هذا الهدف . واخيرا قد يوافق أحد الشعوب على أن يتخذ تحديد النسل منهجا يلتزمه للاسهام فى القضاء على الحرمان والحروب . فاذا ما أحس هذا الشعب أن الشعب المجاور يتفوق عليه فى كثرة النسل خشى مغبة الزيادة فعهد الى التكاثر باشد سرعة من جاره . وهكذا يبدأ سباق التناسل . وسباق التناسل بين الشعوب أشبه شىء بسباق التسلح . والذى نحن فى حاجة اليه لا وقف التسلح المعروف فحسب بل وقف التسلح السكانى . وكما يحدد مؤتمر التسلح لكل شعب نسبة الاسلحة التى تكون فى حوزته يمكن أن تحدد النهاية العظمى لسكان كل بلد بالنسبة الى مواردها .

## التنظيم الدولى للهجرة

كل سياسة سكانية عالمية اذا أريد لها أن يتقبلها اكثر من بليون نسمة فى البلاد المتأخرة يجب ان تهدف الى ان تصلح وتمحو آثار الاحداث التاريخية والسياسية التى نتج عنها اختلال فى توزيع السكان من حيث علاقتهم بمساحات الارض والموارد الاخرى . وفى أثناء المائة والخمسين سنة الماضية انتقل ملايين من الناس اكثرهم من الغرب ذى المزايا الكثيرة الى مواطن جديدة وبخاصة الى الامريكتين وما وراءهما . وهذا هو ما زاد فى الصعاب التى أحست بها البلاد

المتاخرة فى جنوبى آسيا وشرقيها . لقد أخلت الهجرة التى حدثت فى القرن التاسع عشر بالموازين الاقتصادية . ثم ان التشريعات التى جاءت بعد ذلك متعلقة بالهجرة « زادت الفروق فى ضغط السكان على مواردهم » .

اننا نلحظ انه كلما زاد ارتباط العالم بعضه ببعض زادت العوائق بين كل دولة وغيرها من الدول ارتفاعا وقوة . فالواقع لقد كانت الهجرة قديما أسهل تفهما اليوم واكثر اباحة مع ماكان عليه العالم من اتساع فى المسافات وصعوبة فى المواصلات . وكلما اشتبكت أجزاء العالم بعضها ببعض اقتصاديا زاد بعضها ببعض عدم ثقة . ومن حيث حرية الانتقال من بلد الى آخر ارى الفرق بين جمعية الامم والدولة العالمية التى تحلم بها كالفرق بين القطبين فان حرية الهجرة حتى فى حدودها الضيقة لم تعتبر بعد من الحريات الاساسية للانسان .

لاشك ان هناك استعدادا كبيرا للهجرة وبخاصة من قارة آسيا وان كثيرا من المناطق فى حاجة الى عمال مثل افريقية وامريكا اللاتينية وجزائر المحيط الهادى ومما كتبه الاستاذ كارسوندرر(١) سنة ١٩٣١ « فى العالم مناطق كثيرة لم تستغل يمكن ان يجد فيها وسائل العيش عدد كبير من الناس دون أن تزدحم بالسكان والراى الصحيح أن هذه المناطق يجب أن تستغل وتؤتى ثمارها ولا تقبل سائر مناطق العالم ان تبقى هذه المساحات الى اجل غير مسمى دون استغلال للمصلحة العامة . وعلى ذلك فقد لاتؤمن بما يقال عن قلق سكان المناطق المزدحمة لعدم قبولهم فى المناطق الخالية ولكنا نقول فى الوقت نفسه أن لهم حقا مستمدا من العدالة فى تحسين حالتهم بتسهيل الهجرة لهم . وهكذا نرى فى الضغط السكانى مسألة تتعلق بالسياسة الدولية لا لانها سبب قوى للاحتكاك والتوتر بين الشعوب ولكن لان هناك بلادا فى حاجة الى التقدم واقواما لديهم فائض من السكان يمكن قيامهم بتلك المهمة . ونحن وان كنا لانوافق على نكران العلاقة بين الضغط السكانى والتوتر الدولى فلا بد أن نؤيد الراى القائل بأن الهجرة ممكنة وأن حلها يكون بالطرق السياسية واهم مايجب ان نضطلع به اليوم انشاء هيئة دولية للهجرة تجمع بين الطرفين المتنازعين وترسم خطة للهجرة السلمية بينهما .

ومثل هذه الهيئة الدولية لشئون الهجرة يمكن أن تخطط وتنفذ المشروعات الخاصة بالهجرة على أنها جزء من السياسة السكانية العالمية ويحسن ان تعمل هذه الهيئة تحت اشراف الامم المتحدة برغم عدم اتساع تنظيمات الامم المتحدة الآن . ومن الممكن أن تصبح الهيئة المختصة بالهجرة فيما بعد منظمة اختصاصية كاليونسكو والايلو وهو وفاو وغيرها من منظمات الامم المتحدة . يجب أن تكون العضوية فى هذه الهيئة الدولية اختيارية وأن تكون تعاونية تشترك فيها الدول

---

(١) ذلك كما ورد فى مؤلف ف . س . رايت عن السكان والسلام . طبعة باريس عام ١٩٣٩ .

التى يهمها المسألة السكانية وبخاصة البلاد التى ترغب فى هجرة بعض سكانها والبلاد المستعدة لقبول المهاجرين اليها . والبلاد التى ليس فيها سكان تصدرهم او التى ليس فيها مكان مستعد لقبول المهاجرين يمكن ان تكون اعضاء يبذلون العون ويساهمون فى النفقات. والصعاب التى تصادفها هذه المنظمة فى أولى مراحل العمل قد تكون متعددة ومن بينها أن بعض البلاد التى فيها مشكلات سكانية قد لاترغب فى عضويتها وبخاصة البلاد التى يطلب منها قبول مهاجرين لاترضى عنهم. فروسيا مثلا وهى البلاد التى حرمت الهجرة منها واقامت ستارا حديديا يحول دون دخول المهاجرين اليها قد لاتقبل العضوية بها وقد تتنحى عن العضوية كذلك كندا واستراليا . ولكن من المحتمل أن يقنع الراى العام الناضج هذه الدول ان تسهم فى رسم الخطط الخاصة بالهجرة. فاذا لم يرق هذا الراى . فالراى الافضل قيام حكومة عالمية . فاذا نجحت الفكرة فمن المحتمل ان تقوم هى بهذا العمل . فان تعذر هذا وذاك فالحرب والثورة وهذا ماقد يحمل بعض الامم ان تفكر قليلا فى قداسة الحدود السياسة بين البلاد .

وليس ضروريا – من حيث مانحن بصدده من البحث – ان نلم بكل تفاصيل العمل فى المنظمة . ولكن يجب ان نذكر ان الهجرة التى تتولاها المنظمة السكانية الدولية يجب ان تبنى على خطة مفصلة لكل مايراد بالمهاجر . يجب الا تكون الهجرة متروكة للظروف ومبعثا للقلق أو مثارا للمآسى أو مدعاة للخلاف او منطوية على التفرقة ويجب ان تزيد العناية بأمرها مراعاة لحاجة المشتركين فيها وان يراعى تنفيذها باقل ما يستطاع من الاخطار والهدف الاكبر لهذه الهجرات المرسومة يجب الا يكون مقصورا على نقل بعض الناس بحيث يتفق عددهم وتوزيع الموارد الاقتصادية بين البلاد ، بل يجب أن يكون من اغراضها قيام جماعات مترابطة سعيدة ناجحة لا تستشعر الرغبة فى ايقاد نار الحروب .

ولقد استهدفت هذا الغرض من قبل لجنة الهجرة الدائمة وهى احدى لجان ادارة العمل الدولية ومنظمة اللاجئين الدولية . وكانت الاولى معنية بشئون الاوروبيين غير المرغوب فى اقامتهم . والثانية بشئون اللاجئين ولم يعن بالآسيويين مطلقا مع انهم كانوا فى شدة الحاجة الى الهجرة ، ولربما أحدث اتساع نطاق العمل الحالى على مستوى عالمى توزيعا أحكم فيما زاد من السكان .

ولقد تأسس فى انجلترا حديثا مجلس للهجرة . وهذا المجلس الذى يرى تشجيع الهجرة بين بلاد الكومنولث له أهداف ثلاثة : الاول العمل على الهجرة المنظمة الاختيارية للسكان والصناع من بريطانيا الى بلاد الكومنولث التى استوطنها الاوربيون فيما وراء البحار ، والثانى تشجيع هجرة الاوربيين اذا كانت الهجرة مواتية لهم فى المستعمرات ، والثالث أن يجعل للهجرة المكانة الاولى فى حياة الكومنولث . ومن رأى هذا المجلس ان فى تجمع خمسين مليون نسمة ومعظم النشاط الصناعى فى الكومنولث فى المملكة المتحدة وهى لا تتجاوز ٩٤٠٠٠ ميل مربع ضعفا

واخلالا بالميزان الاقتصادى بسبب هذا التجمع مع وجود مساحات فى غاية الاتساع فيما وراء البحار لم تمسها يد انسان لقلة الناس ونقص المعدات واكثر المسائل عناية اعداد وسائل النقل والمسكن وتدبير المال والمواد الخام وضمان موافقة العمال على الهجرة . ومجلس الهجرة ينشر الدعوة لمؤتمر من رؤساء حكومات الكومنولث لبحث المسألة ولتأليف لجنة دائمة للهجرة البريطانية من اعضاء يمثلون جميع حكومات الكومنولث وصناعاتها وعمالها . وهكذا نرى هنا ايضا أن ــ المشروع يتناول البريطانيين والاوربيين والمناطق التى نزل بها هؤلاء اما غير الاوربيين والمناطق التى ينزل بها غير الاوربيين فلم يشر اليها بحرف واحد .

وهناك منظمات أخرى غير حكومية تعنى بتشجيع الهجرة بين الامم ولكن اغراضها مختلفة فالهجرة التى تعمل على تشجيعها مبنية على أسباب دينية أو قومية ولربما شملت الهيئة العامة للهجرة التى تفترضها كل المنظمات اتى تعنى بالهجرة وليس بخاف ما يلاقيه مثل هذا العمل من الصعاب اذ ليس من السهل أن تنزل اية دولة مختارة عن حقها فى بناء مجتمعها السكانى أو سياستها فى الهجرة منها واليها وهذا الحق اليوم من اختصاص برلمانات الدول فهى التى تقرر من يقبل فى البلاد ومن يبعد عنها ، ولكن هذا الاختصاص سوف ينقل الى هيئة الهجرة الدولية العامة فى جمعية الامم ، وهذه سوف تحترم وتراعى السيادة السياسية لكل بلد فى مبدأ الامر غالبا ، ولكن لن يكون ذلك الا فى الحدود المعقولة . فاذا ما تعارضت سياسة احد الشعوب مع مصلحة الانسانية العامة ـ عند ذلك يجب التفكير فى حل الموقف من الطريق السلمى . وبصرف النظر عن عقبة اللون والتعصب الدينى وسياسة وحدة الثقافة والهجرة القوميه : فان النفقات الكبيرة التى يتكلفها اى مشروع دولى للهجرة ستكون سندا لها ٠ ان نقل المهاجرين وانزالهم فى موطنهم الجديد سيكون بلا شك كثير النفقات ، هذا بطبيعة الحال اذا لم ينقلوا بوسائل دنيئة او اذا تركوا بلا اى عون مالى أو اية خدمة اجتماعية . وهاهى ذى بعض الامثلة على ما تتكلف هجرة الفرد الواحد: بلغت نفقات نقل احد الاهالى من جاوه الى سومطرا ١٢٥ جلدر (١) سنة ١٩٢٨ ونفقات نقل اسرة منها وانزالها فى سومطرا سنة ١٩٣٧ ٣٠٠ جلدر ٠ وفى سنة ١٩٣٧ بلغت نفقات انزال احد الاوربيين فى استراليا ٢٦٫٤٧٠ ريالا على حين بلغت النفقات فى مشروع صناعى آخر ٤٢٫٠٠٠ عن كل واحد . وبينما تعترف ادارة العمل الدولية ان النفقات التى تتطلبها اية هجرة للقيام بتنفيذ مشروع ضخم هى نفقات باهظة الا انها ترى « ان امداد اية هجرة بالمال يجب أن يعد جزءا مما يتطلبه تقدم التجارة الدولية واحيائها . فاذا كانت الدولة تضع الخطة لمشروعات تقدمية وكانت هذه المشروعات تتطلب نقل العمال فان النفقات المترتبة على هذا النقل يجب أن تدخل فى ميزانية المشروعات سواء أكانت موارد المال من الدخل القومى أم من قرض أجنبى ٠ وعند تقدير ما يتكلفه كل مهاجر يجب ان تراعى جملة عوامل ، كدرجة وسائل

١) الجلدر عملة فضية هولندية .

النقل ، وبعد المسافة ، والعمل الذى سيلتحق به ، ونوع الخدمات الاجتماعية التى تتاح له ، ومدى هذه الخدمات قلة وكثرة . وما يحق لكل مهاجر بالغ ان يصحبهم معه فكل هذه العوامل تدخل فى حساب النفقات وقد تقل النفقات عن كل فرد اذا كان عدد المهاجرين كبيرا . ولئن كانت النفقات فى أول الامر عالية فالكسب النهائى من سعادة الانسان وفى الانتاج سيكون مجزيا . وأهم من هذا ان كل ما ينفق فى اية هجرة بين بعض البلاد والبعض الآخر هو أمر تافه اذا قيس بما ينفق فى الحروب. وبينما نرى تعويضا ملموسا عن كل ما ينفق فى نقل أى مهاجر وعودته لا أرى كسبا لاى عمل حربى الا « الدم والعرق والدموع » . جاء فى احد الاحصاءات ان كل قتيل كلف قيصر ٧٥ سنتا ، ولكنه كلف نابليون ٣٠٠٠ ريال . اما الحرب الحديثة النووية فتكون نفقاتها أضعاف هذه التقديرات وقد كلف موت الجندى فى الحرب العالمية الثانية ٥٠٠٠٠ ريال فاذا أضيف الى نفقات القتل نفقات التخريب واعادة العمران كانت نفقات الحرب غاية فى الارتفاع . وعلى النقيض من ذلك ليست نفقات اى مشروع يقتضى نقل السكان واعادتهم الا شيئاً لا يذكر بالاضافة الى نفقات الحروب .

## التصنيع

التصنيع يجب أن يعد أمرا ضروريا لهذه البلاد فان التصنيع السريع الذى يعمم فى اقتصاديات البلاد المزدحمة هو السبيل الى القضاء على مشكلتها الحاضرة . وهذه السياسة من الممكن تنفيذها اينما كانت الحاجات الاولية للصناعة موجودة بالقدر الكافى . وما يلزم التصنيع محصور فى المواد الخام والعمال وراس المال والكفاية الفنية وسوق لتصريف السلع . ولا تتفق التبعية السياسية والتقدم الصناعى المبنى على سياسة التصنيع لاسباب غير خافية . وكل الاحداث السياسية فى آسيا لديها لحسن الحظ المواد الخام الضرورية وقد يؤدى التنقيب العلمى فيها الى زيادة الموارد . ولقد استغل هذه الموارد اجانب فى القرنين الماضيين أو فى الثلاثة القرون الماضية وقد عادت فوائد راس المال الى حيث جاء راس المال والمهارة الفنية . لقد كانت آسيا غنية بالعمال الذين يتناولون الاجور المنخفضة وكان اكثرهم ليست لهم دارية فنية واسعة ونظرا الى انهم من الريف فقد كانت حرفتهم الاساسية هى الزراعة ولكن الهند واليابان اتضح فيهما سهولة التحول من الفلاحة الى الصناعة وامكان ادارة الآلات فاذا ما وجهت العناية بغذائهم ومسكنهم وصحتهم فهم فى مستوى الصناع فى أية دولة أخرى . ولكنهم مكدسون للاسف الشديد فيما هو شر من عششهم واكواخهم . وقد لا يكفى راس المال الوطنى لتمويل المشروعات الصناعية الكبرى ولكن يمكن الاستعانة بعون من الخارج ولا صعوبة فى قبول اى - قرض أجنبى مادام غير مقيد بشروط سياسية أو غيرها . وراس المال الاجنبى - لا يتأخر عن قبول شروط مغرية وضمانات ضد التاميم . ان فى البنوك الدولية وفى البنك الدولى للتعمير ، لحسن الحظ ، متسعا لكل راغب فى الاقتراض .

وأضعف نقطة فى هذه السلسلة نقص العمال الفنيين والكفاية الادارية . وآسيا مع كثرة سكانها ينقصها العمال والكفاية جميعا . فاذا اضفنا الى ذلك النقص فى الآلات الحديثة وطرق استعمالها كان الامر غاية فى الغرابة . ولكن هنا يمكن الاستعانة بالنقطة الرابعة من مشروع ترومان للمعونة الفنيـة والذى هو فى حاجة اليه اليوم رحلتان من امريكا واليها . اذ بينما يقصد الطلاب الى الغرب يرون موارد العلم يجىء الغربيون الى آسيا لتدريب العمال فى وطنهم . ولعل الشطر الثانى من المشروع أقل نفقة وبه يمكن حل المشكلات الصناعية فورا . ومتى تيسرت المواد الخام والعمال والآلات كلها فى صعيد واحد تدفقت السلع والاعمال وتحولت اقتصاديات البلاد من ندرة فى المصنوعات الى وفرة فيها .

وقد خشى البعض العلاقة المستقبلة بين آسـيا المزدحمة بعد انتشار الصناعه فيها وبين الغرب . ولا ضرورة لان تتناول النتائج الاقتصادية فى العالم التى تكون نتيجة بلوغ الصناعة فى كل الدول الى اقصى مدى ممكن فيها . لا خوف من تنافس آسيا الصناعية وأوربا فى ميدان المستعمرات او الاسواق التجارية فالحد الادنى لمطالب بليون آسيوى متحدين فى ماكلهم وملبسهم ومسكنهم وتعليمهم وصحتهم يقتضى قيام اكبر سوق فى العالم . ان فيها طلبات مكدسة للحاجات حتى أن قرنا كاملا يصرف فى اعداد المصنوعات لا يكفى لسد حاجتها متى ارتفعت القوة الشرائية فيها . وغير هذا فليست آسيا فى حاجة الى الاستيلاء على اسواق لتصريف بضائعها فى الخارج فستستمر عشرات السنين قبل أن تسد حاجة بليون عميل آسيوى داخل حدودها .

والتصنيع بطبيعة الحال لايتم فى طرفة عين . ان تحويل الملايين من الفلاحين الزائدين عن الحاجة الى صناع فى المصانع المدنية المنتجة اسهل فى القول وفى التنفيذ حتى مع أعداد كل ما يتطلبه ذلك التصنيع. ونظرا الى ان آسيا قارة زراعية فلابد من مرور بعض الوقت لتغيير صناعة بعض الفلاحين بانقاصهم حوالى عشرة فى المائة من عددهم . ان التصنيع هو حل طويل الاجل وزيادة على هذا الاعداد العملى لكثير من العوامل الاقتصادية فان التصنيع فى حاجة الى ثورة فكرية والى رغبة قوية فى التغيير متضمن الشعور بالعزة والكرامة الانسانية تلك الكرامة التى تحمل الانسان فى أدنى المستويات على استعمال عربة لحمل الاثقال بدلا من أن يحملها رأس آدمى . ان العقبات فى سبيل التصنيع كثيرة ولا سبيل الى الاقلال من شانها . ان من الصعب تغيير العادات المقررة وكل تغيير ينظر اليه بعين الريبة . ان التصنيع وصبغ الحياة الاجتماعية بصبغة غربية يقتضى ثورة اجتماعيـة تغير كل ظروف الحياة وثقافتها ، ان فى طريقها عقبات كثيرة أشدها الأمية وانحطاط الاحوال الاجتماعية عند النساء، وهى التى تجعل كثرة الولادة المتكررة اهم أعمال المرأة فى حياتها وفى نشر التعليم وشعور النساء ما يحدث التغيير المطلوب .

وسيلقى التصنيع فى مبدأ القيام بتنفيذه صعوبتين كبيرتين عند

النظر اليه من الجانب السكانى . ولربما تؤدى هاتان العقبتان فى أول الامر الى تعقيد المسألة السكانية . فالآلات فى بدء التنفيذ تحل محل العمال ويترتب على ذلك زيادة المتعطلين . وسوف لا يكون الانسان « عونا » للعمل بل سيكون « عالة » على العمل . وقد يزيد عدد السكان وهو ماحدث عادة فى اولى مراحل التصنيع لان زيادة الاجر تستتبع جودة الغذاء وهذا يدعو الى كثرة الاولاد وكثرة الزواج وقلة الوفيات على الاقل لمدة من الزمان ، حتى اذا احس الشعب بالحاجة الى الاحتفاظ بمستوى المعيشة الجديد حدد النسل واخذت زيادة السكان تقف . وهكذا نرى ان التصنيع يزيد الدخل ويحمل على التوسع فى بناء المدن . وهذا يدعو الى زيادة تحديد النسل وتاخذ نسبة المواليد ونسبة الوفيات فى النزول على مر الزمان وفى البلاد الغربية المتقدمة لا يزيد السكان الا زيادة خفيفة نتيجة لهذه الظروف ، لقد كانت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية تمر فى هذه المرحلة ، فماذا يمنع البلاد كثيرة السكان أن تسلك هذا السبيل ؟

## التقدم الزراعى

والعامل الآخر هو ترقية الزراعة على أوسع مدى . فمهما كان من امر التصنيع فالارض التى نحن فى صدد الحديث عنها لا محالة ستبقى معدة للزراعة ردحا طويلا من الزمان . ومع ضرورة التصنيع واهميته لا سبيل الى العلاج السريع والربح السريع الا عن طريق ثورة زراعية باستخدام احدث الوسائل الزراعية العلمية فى كل ما تخرج من خيراتها وباعداد كل بقعة من الارض للانتاج الزراعى .

وليس من الضرورى أن نستعرض حالة الزراعة فى العالم اليوم وبخاصة فى البلاد ذات النظم الاقتصادية الزراعية المزدحمة بالسكان دون الاشارة الى أن المجاعة وزيادة نسبة المواليد وازدحام السكان والغذاء والمرض والخبل ونسبة الوفيات وانحلال التربة واستغلال الفرد والحكومة للارض انما يكون نموذج الحياة الزراعية المألوفة . لا شىء شبيه بما يسمى مستوى المعيشة فى هذه البلاد . ان الجوع هو المستوى العام لهذه الحياة التى لا هدف لها ولا اقتصاديات فيها وهذه حالة سبعين فى المائة من سكان آسيا الذين يعتمدون على الارض فى كسب قوتهم وهى حالة كل فلاحى افريقية وأمريكا اللاتينية .

ان عمل أى شىء يقربهم الى المستوى المقبول للمعيشة انما يتطلب جهدا دوليا ضخما يوجه الى جملة من الجبهات فى آن واحد .

ويمكن حصر الجهود التى يجب توجيهها للتقدم الزراعى فى بابين :-

الاول منهما الجهود التى تبذل لزيادة الحاصلات

والآخر منهما الجهود التى تبذل لتحويل الارض غير الزراعية الى أرض زراعية .

ويختلف محصول الغذاء وما يخص الفرد منه من مملكة الى اخرى

ومن منطقة الى منطقة فى المملكة الواحدة . والفرق بين محصول الفدان فى الولايات المتحدة مثلا والهند سواء بالنسبة للفدان او بما يخص الفرد مؤلم ومع ذلك فلا غرابة اذا نحن وازنا بين العناية الزراعية والمهارة الفنية بين البلدين . حتى فى آسـيا نفسها تبدو بعض هذه الفروق المؤلمة فالصين ينتج الفدان فيها ضعف ماينتجه فى الهند ، واليابان تنتج من الارز ضعف ما تنتجه الصين فاذا احتسب محصول الفدان فى هذه البلاد الثلاثة وجعل أساسا لتقدير خصب الارض فان النتيجة العامة تكون اعجب لانه لا فرق فى الزراعة فى هذه البلاد جميعها من الناحية الفنية فالمسألة هى محاولة جعل الفدان فى الهند ينتج ماينتجه الفدان فى اليابان ثم محاولة جعل الفدان فى الهند واليابان بعد ذلك ينتج ما ينتجه الفدان فى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين واستراليا .

وفى الولايات المتحدة نفسها ذات الزراعة المتقدمة لا تزال الكلمة الاخيرة باقية . لقد صرح السيد تشارلس كلوج مدير مصلحة الزراعة بالولايات المتحدة أن محصول الفدان فى الولايات المتحدة يمكن أن يضاعف . ولو ان الولايات المتحدة تعد الزراعة فى نظر كل الناس بالغة غاية الرقى الى أن السيد كلوج يرى أن مواطنيه لم يحسنوا استخدام مالديهم من أدوات ومخصبات وبذور منتقاه . وليس بخاف أن فدان القمح قد زاد بنسبة الخمس بعملية التهجين . فاذا كان ذلك ممكنا فى الارض ذات المحصول الجيد فلا بد من زيادة المحصول فى الارض ذات المحصول القليل متى كانت قابلة للاصلاح ولا ضرورة لبحث المسائل التى يجب أن تحل أو الاصلاحات التى يجب ان تتم لزيادة محصول الفدان فى البلاد المتأخرة . هذا موضوع معاد ويكفى أن تعدد العقبات وان تعدد الصعوبات . ان كل المسائل تدور حول الفلاح والارض وعلاقة الفلاح بالارض والعوامل الاخرى .

أما صورة الفلاح فى آسيا وسائر البلاد المتأخرة فقد تعدد رسمها . انه فقير جدا وفقره هذا هو سبب وفى الوقت نفسه هو نتيجة لمركزه فى الحياة . هو لا يقرأ ولا يكتب ويعانى كثيرا من ضعف صحته . وهو يعيش فى حجرة قذرة خالية من وسائل الصحة . وطعامه اذا ماتيسر له خشن وغير مغذ ، وهو مقيد بالديون على مدى السنين لمالك الأرض او للحكومة او للمرابين . ويزيد حالته بؤسا وشقاء اعباؤه الاجتماعية وواجباته الدينية .

وحالة الارض التى يزرعها الفلاح هنا اشبه شىء بحاله . لقد تجزات على مر السنين الى قطع صغيرة يتنافى العمل فيها مع قواعد الاقتصاد . ولقد ظلت مستغلة بطريقة غير علمية منذ آلاف السنين حتى فقدت جانبا عظيما من خصبها وظلت تهب طول هذه السنين ولا توهب شيئا . وسواء فى الجفاف أو فى الفيضان فالارض هى الخاسرة ، وانحلال هذه الارض مشكلة . وليس للارض دورة زراعية وهى محرومة من المخصبات الطبيعية والصناعية على السواء .

ليس فى الحالة بين الفلاح والارض والحيوان والمجتمع البشرى

مايخفف الصورة الداكنة للفلاح . ان حالة الحيازة تختلف من الرق الزراعى الى المشاركة الى الملكية ، والحالة الاولى هى نصيب الأغلبية . وهناك مشكلات فى الديون الفردية لا لشراء البذور والسماد والمحاريث والمواشى وغذائها فحسب بل لنفقات الزواج والمآتم ايضا .

هذه هى بعض المشكلات واما حلولها واصلاحها فهى معروفةتمام المعرفة . ان حلها ممكن بأن تعلن عليها الحرب من جميع النواحى وذلك بالاستعانة بخصب التربة والتشجيرات والرى وجودة الآلات والبذور المنتقاة والمخصبات العضوية وغير العضوية ومحاربة الآفات والاكتفاء بقلة من المواشى الجيدة وسهولة الاقتراض وضم الملكيات الصغيرة المجزاة ، ولكن لم يعمل للآن شىء اساسى فى هذا الشأن . نعم هناك منظمة الغذاء والزراعة بجمعية الامم وهى تؤدى قليلا من الخدمات فى دائرة اختصاصها . ولكن العالم اما أن الموارد لديه غير كافية مع مالديه من وسائل التسلح ومباشرة الحروب واما انه لم يهتم كأنما الامر لايعنيه . واذا ما تنبهت الدنيا الى ضرورة هذه الاصلاحات زادت الحاصلات زيادة ضخمة دون أية زيادة مقابلة فى مساحة الارض المزروعة ، وقضى على المجاعات ، وتحول الفلاحون البائسون الى اناس ذوى حيوية وقوة وصاروا قوة تؤيد السلام والتقدم .

والمسألة الثانية الهامة هى زراعة كل أرض قابلة للزراعة ، وهذه مسألة قومية ودولية معا . ففى الوقت الحاضر لاتزيد الارض المزروعة على ٨ أو ١٠ فى المائة من مساحة الارض فى العالم كله . فاذا استثنينا الصحارى والارض المغطاه بالثلوج والتندورا والجبال الوعرة فلايزال فى العالم مساحات واسعة يمكن زراعتها وليس هناك من عقبة الا النفقات . وغير خاف ان الاراضى غير المزروعة اقل خصبا فى العادة من الأراضى المزروعة . على ان ذلك ليس كذلك فى بعض المناطق فى افريقية وامريكا اللاتينية وآسيا المطلة على المحيط الهادى حيث لم يشتغل الاهالى بالزراعة هذه الاحقاب الطويلة . وعلى افتراض عدم جودة هذه الارض يمكن ان تستغل بمعونة المخصبات والخبرة الفنية .

وفى زراعة هذه الارض تحتاج بعض المسائل الى حل ، فالزراعيون فى بعض البلاد ليس لديهم مايشترون به آلات الزراعة ولوازمها . وقد لايكون لديهم علم بطريقة القيام بهذه الاصلاحات . كما قد تكون الارض ملكا للحكام البيض أو خاضعة لنفوذهم وهم لايقدرون على زراعتها لاسباب مذكورة فى مكان آخر فى هذا الكتاب . ولا هم يقبلون السماح للآسيويين بالهجرة والاستيطان واستغلال هذه الارض . هذه هى سياسة الكلب الذى لا يأكل البرسيم ولا يترك من يأكله ، التى تحول دون استثمار ملايين الافدنة فى العالم . ان الحكام البيض يفضلون الحرب دفاعا عن ملكهم الذى حصلوا عليه بأدنأ الوسائل على السماح للزارعين المسالمين من البلاد المجاورة ان يعملوا فى الارض لانتاج الغذاء للعالم . فكيف اذن يكون الخلاص : اما ان يكون عن طريق حرب عالمية ثالثة أو تغيير فى الحالة الراهنة ، وهذا الاختيار متروك لحكمة العالم وتعقله .

والاثر السكانى الاول الذى يترتب على التغيير الفنى فى الزراعة فى آسيا ـ هو غالبا الاثر الذى نتج عن التصنيع ، نعنى به الزيادة المفاجئة فى زيادة السكان . فعندما يزيد نصيب الفرد من الدخل كما يزيد المحصول بصفة عامة فلا بد من زيادة عدد السكان علما بان الكفاف هو مستوى المعيشة فيهم . وتأسيسا على نظرية مالتس لابد من زيادة السكان الى ان يصلوا الى حد الكفاف وعند ذلك تقف العقبات المتعددة دون زيادتهم . ولكن هنا أيضا احتمال لارتفاع مستوى المعيشة ووقف زيادة السكان وهو ماسبق بيانه عند الكلام على التصنيع . ولقد ادت التغييرات الزراعية الثورية فى الغرب فى القرن الماضى الى زيادة كبيرة فى عدد السكان ولكن هذه الزيادة قد صحبها ارتفاع فى مستوى المعيشة ولربما ادى تطوير وسائل الزراعة فنيا الى زيادة جديدة فى عدد السكان ولكنها قد تؤدى أيضا الى رفع مستوى المعيشة . وبينما لايوجد مايمنع ان تعاد فى آسيا التجربة التى عملت فى غربى أوربا فاننا نشك فى امكان تغيير الصورة التى نتخيلها لآسيا من أنها « سكان أكثر من الكثير واراض أقل من القليل » الى صورة لبلاد شعارها « سكان كثيرون على مستوى معيشى مرتفع » . اذن كيف يمكن ان يصحب زيادة الانتاج زيادة فى عدد السكان ثم ينجم عنهما رفع مستوى المعيشة ؟ لم يكن ارتفاع مستوى المعيشة فى الغرب ناتجا عن الثورة الزراعية وحدها . كان فى الغرب فى ذلك الوقت هجرة الى الخارج وفيه أخذت تتدرج ـ فى سلم الصناعة . وعلى هذا فلا أمل لآسيا ان ترفع مستوى المعيشة بزيادة الانتاج الزراعى وحده فان زيادة السكان ستلتهم كل زيادة فى الانتاج ويبقى مستوى المعيشة ثابتا عند الكفاف .

انما الذى تحتاج اليه آسيا كل الحاجة هو الا تتعدى كل أم ولادة ولد واحد بدلا من ولدين أو ثلاثة . وان تنبت الارض عودين فى كل مكان بدلا من عود واحد كما كانت تنبت من قبل . فبتحديد النسل وزيادة الانتاج الزراعى مصحوبين بالهجرة والتصنيع تستطيع آسيا ان ترفع مستوى المعيشة .

# خاتمة

ومع ان عنوان هذا البحث يبدو منه اهمية الهجرة فانها جزء من منهج اكبر فى تحديد النسل والتصنيع والتقدم الزراعى . ان مشكلة زيادة السكان والضغط الناتج عنها من التعقيد بحيث لايكفى لحلها علاج واحد بسيط . ولابد للحصول على نتائج ذات قيمة - ولو فى آسيا فى البلاد المتاخرة - ان تشب الحرب من جميع النواحى فى وقت واحد على هذه النقط الامامية . وكل هذه الحملات - فى الواقع - يرتبط بعضها ببعض ، ولايمكن ان تنفرد احداها بالاهمية دون سائر الحملات . والذى نحن فى شدة الحاجة اليه هو فى الواقع سياسة للتقدم - الاقتصادى العام للبلاد التى يهمها الامر ، فقد انتهى البحث الى ان السياسة السكانية ما هى الا سياسة اقتصادية قبل كل شىء . وليس من الضرورى مع هذا التقليل من شان العوامل غير الاقتصادية.

وسيكون مايؤديه العالم ثمنا لهذا التقدم الاقتصادى للعالم كله عاليا ولكن مهما كان هذا الثمن فان السلام لا يقل عنه قيمة . ولا شك فى أن هناك رغبة عامة لدى جميع الشعوب - لا نستثنى الامريكيين والروس والصينيين - فى السلام كما أن عندهم كرها لاستعمال العنف فى حل المنازعات بين الامم . كما ان هناك اعتقادا عاما بان اى ثمن ينفق فى ضغط السلام - بالغا مابلغ هذا الثمن لايذكر بالقياس الى حرب عالمية ثالثة ينجم عنها الموت والخراب والآلام كما ينتج عنها اتلاف مايقدر بالملايين واكثر من هذا وقف تقدم العالم .

ولقد تكرر القول بأن الدنيا قد نقصت ابعادها الشاسعة حتى صارت وحدة متماسكة سهلة الاتصال ولكن لم يبد أى دليل على وجود مايناسب هذه الدنيا الصغيرة من تفكير او عمل . ولم يبلغ الى علم الذين يحكمون العالم الا تستطيع امة ولا مجموعة من الامم ان تتخلى عن الواجب الذى يفرضه عليها هذه الوحدة العالمية للمصلحة العامة . ويبدو ان سبب هذا التجاهل الخوف من احتمال شىء من التضحية يقتضيها القيام بهذا الواجب . ويبدو ان التضحية كبيرة وقد تنطوى على نقص شىء من سيادة الامة أو من دخلها او القضاء على ماتقدره من الاساطير والشعارات التى تقرر تفوقها على سائر الشعوب ويبدواحيانا ان مايطلب من الشعب ان يضحى به فى سبيل السلام العالمى قد يهدم الدولة من اساسها ولكن اذا قدر للسلام أن يظل سائدا فلا تعد اية تضحية كبيرة . كما لاتعظم اية تضحية فى زمن الحرب للحصول على النصر .

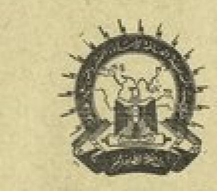
وكما ان الاعتداء الذى يقع على اى جانب فى العالم يعكر السلام

فى أنحاء العالم كله فكذلك حلول الفقر فى مكان فيه تهديد لسائر أنحاء العالم بوقف تقدمها .

ولن نحتمل بعد اليوم وجود أفواه جائعة تطلب الطعام فى ناحية وفائضا فى الحاصلات الزراعية تطلب الاسواق فى ناحية أخرى فان السلام والعدالة الاجتماعية لايقبلان التجزئة . واذا تكافأت القروض الاجتماعية والاقتصادية أمام الجميع انقذ الملايين من براثن الجوع ومتى انقذوا من الجوع فقد سلموا من وطأة الخوف الذى يؤدى غالبا الى المواقف العدائية . ومتى تحسنت الاحوال المعيشية لهؤلاء ساد العالم كله الرخاء واستقرار الاحوال الاقتصادية . ان عبء القيام بهذا الواجب ملقى على عاتق أمريكا وغربى أوربا . ومن اقوال السيد برتراندراسل تأييدا لهذا الاتجاه « لو لم يكن هناك مانع الا حفظ النوع لكان لزاما على الغرب أن يجد السبيل الى رفع آسيا وافريقية الى مستوى غربى اوربا بل الى مستوى امريكا . ومالم نصل الى هذه الغاية فلامفر من ان تشعر آسيا وافريقية بالغيرة والحسد وهو ما لابد متحول الى الرغبة فى التمدين واذا ماتملكت هذه الرغبة نصف العالم فلن يأمن النصف الثانى الاعتداء . وعلى هذا الاساس يجب أن توجه أوربا وامريكا جهودها الى تحسين الاحوال الاقتصادية لغير البيض مهما كانت التضحيات » .

واذا اردنا أن نتجنب حربا عالمية ثالثة فعلينا أن نطور تفكيرنا الاقتصادى فانه لايمكن ان تسير قافلة التقدم فى العالم على حين يكون نصفه حرا قويا ونصفه الآخر رقيقا جائعا . ولقد أثيرت الحروب لاغراض عدة رغبة فى انقاذ الديمقراطية ومنع الحروب ولكن حربا لم تبلغ العالم هذه الاغراض المنشودة . لقد خلفت الحروب من المشكلات اكثر مما قضت عليه منها . والحرب الحديثة تلحق الهزيمة بالغالب والمغلوب جميعا . والنصر الحقيقى فى ميدان الحرب للخراب والمرض والخوف . ومن الاقوال المأثورة أن الغالب فى كل حرب . يقتبس رذائل المغلوب ) . اننا نأمل الا يقال عن جيلنا الحاضر كلما هم بعمل « انه اتفه مما يجب وابطأ مما يجب » . ان علينا ان نكذب هذا القول السافر « ان الدرس الوحيد الذى نتعلمه من التاريخ أن الانسان لم يتعلم قط من التاريخ !!

# فهرس



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤



